

من نوادر مخطوطات علم أصول الفقه (١) أول الفقه في أصول الفقه

الفَيْهُ لِلْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ الْجَبْرِ الْوَهَّاجِ فِي نَظَرِ الْمَنْهَاجِ

تأليف
الحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين
(٧٢٥ - ٨٠٦ هـ)

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ مُحَقَّقًا عَلَى ثَلَاثِ مَخْطُوطَاتٍ
وهو نظم (١٣٦٧ بيتاً) له "منهاج الوصول إلى علم الأصول" للبيضاوي
وَمَعَهُ أَصْلُهُ

مَنْهَاجُ الْوُصُولِ إِلَى الْعِلْمِ الْأَصُولِ

تعميق الشيخ
عبد الله رمضان موسى
كلية الشريعة

تأليف
القاضي ناصر الدين عبد الله بن عبد الباقى
(٦٨٥: ٦٨٠ هـ)

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ مُحَقَّقًا عَلَى عَشْرِ مَخْطُوطَاتٍ

الناشر
مكتبة التوعية الإسلامية
للتنوير والتفكير العلمي
هاتف: ٣٧٧٧٨٧٧٢ - ٣٣٧٦٥٣٤٤
جوال: ٠١٠٠٥٢٥٥١٤٠

مَكْتَبَةُ
إِبْرَاهِيمَ النَّصْرَةِ

الطبعة الأولى للكتاب :

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

حقوق الطبع والنشر محفوظة كافة على مكتبة التوعية الإسلامية

طبعة خاصة لمكتبة النصيحة بإذن الناشر

مكتبة
دار النصيحة

للمملكة العربية السعودية - المدينة النبوية - حي الفيصلية - أمام الباب الجنوبي للجامعة الإسلامية

جوال: ٠٠٩٦٦٥٩٥٩٨٢٠٤٦ - فاكس: ٠٠٩٦٦٤٨٤٧٠٧٠٨

البريد الإلكتروني: Daralnasihaa@gmail.com

الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي

هاتف: ٣٥٨٧٢١٧٦ - ٣٧٧٧٨٧٧٢ - ٣٣٧٦٥٣٤٤ - محمول: ٠١٠٠٥٢٥٥١٤٠

البريد الإلكتروني: EmadSMF@Gmail.Com (أو) Emad_altawfia@Hotmail.Com

للمراسلات: عماد صابر المرسي ص . ب ١٧٤ الرقم البريدي ١٢٥٥٦ بريد المهر - المجيزة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين. أمّا بعد:
اشتهر الحافظ زين الدّين العراقي بِأَلْفِيَّتِهِ في علوم الحديث «التبصرة والتذكرة»،
وكذلك له أَلْفِيَّةٌ في السّيرة النبوية، وأَلْفِيَّةٌ في غريب القرآن. ومؤلفاته هذه قد خرجت
إلى النور حيث طُبِعَتْ وتناولتها الأيدي.

لكنني طوال أكثر من عشرين عامًا من التخصص في عِلْمِ أُصُولِ الفقه - دراسةً
وتدريسًا - لَمْ تَقْعْ عَيْنَايَ عَلَى أَلْفِيَّتِهِ فِي أُصُولِ الفقه، إِلَى أَنْ يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى لِي الْحَصُولَ
عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ مَخْطُوطَةٍ لِأَلْفِيَّتِهِ هَذِهِ «النَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي نَظْمِ الْمَنْهَاجِ» الَّتِي ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي
آخِرِهَا أَنَّهَا تَتَكُونُ مِنْ ١٣٦٧ بَيْتًا، وَمَا أَسْعَدَنِي كَثِيرًا أَنَّهَا بِشَرَحِ ابْنِهِ وَلِيِّ الدّينِ أَبِي زُرْعَةَ.
وَمِنْ هَذِهِ النُّسخِ نُسْخَةٌ كُتِبَتْ مِنْ أَصْلِ الْمُؤَلِّفِ (ابن العراقي)، وَنُسْخَةٌ رُوِجِعَتْ
وَصُحِّحَتْ عَلَى نُسْخَةٍ قُرِئَتْ عَلَى الْمُؤَلِّفِ وَعَلَيْهَا خَطُّهُ.

فَسَارَعْتُ إِلَى تَحْقِيقِهَا وَضَبْطِ نَصِّهَا؛ لَتَخْرُجَ إِلَى النورِ بِطَبَاعَتِهَا، وَفِي سَبِيلِ ذَلِكَ تَرَكْتُ
كُلَّ الْأَبْحَاثِ الْأُصُولِيَّةِ الَّتِي كُنْتُ أَنْوِي إِتِمَامَهَا الْعَامَ الْمَاضِي، وَكَذَلِكَ تَعَطَّلَتْ مَوْسُوعَةُ
أُصُولِ الفقه الَّتِي شَرَعْتُ فِي تَأْلِيفِهَا، لَكِنِّي سَأَعَاوِدُ الْعَمَلَ فِي هَذِهِ الْمَوْسُوعَةِ بَعْدَ أَيَّامٍ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَقَدْ انْتَهَيْتُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ تَحْقِيقِ هَذِهِ الْأَلْفِيَّةِ مَعَ شَرْحِهَا، فَرَأَيْتُ إِفْرَادَ نَظْمِ
الْأَلْفِيَّةِ بِطَبَاعَتِهِ فِي كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ بَعِيدًا عَنِ الشَّرْحِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ فَوَائِدَ مَعْلُومَةٍ، كَالْتِيسِيرِ

على مَنْ يريد حِفْظَهَا، أو يريد مراجعتها بَعْدَ الانتهاء مِنْ دراسة شرحها، وغير ذلك مِنْ الفوائد.

لماذا طَبَعْتُهَا مع كتاب «منهاج الوصول»؟

الجواب: لِسَبَبَيْنِ:

السبب الأول: أَنَّ أَلْفِيَّةَ الحافظ العراقي في عِلْمِ أُصُولِ الفقه هي نَظْمٌ لِكِتَابِ «منهاج الوصول إلى عِلْمِ الأُصُول» للقاضي ناصر الدِّين البيضاوي (المتوفى ٦٨٥هـ)، ولا شك أَنَّ وَضْعَ الأَصْلِ بجوار النِّظْمِ له فوائد عظيمة، منها:

- ١ - يساعد في توضيح عبارة النِّظْمِ، وفيه صيانة مِنَ الخطأ في فَهْمِهَا.
- ٢ - يساعد في معرفة الفروق بين الأَصْلِ والنِّظْمِ، فيظهر ما زاده الحافظ العراقي وما حذفه، وما قام بتعديله، وسيُتضح ذلك فيما يلي في مبحث: (منهج الحافظ العراقي في أَلْفِيَّتِهِ «النَّجْم الوهاج»).

السبب الثاني: أَنِّي كُنْتُ عَازِمًا على أَنَّ أَشْرَحَ هذه الأَلْفِيَّةَ بعبارة مختصرة في هامش هذا الكتاب، وبدأتُ ذلك فِعْلاً، لكنني لَمَّا وجدت جميع طبعات كتاب «منهاج الوصول» - التي رأيتها - لا تَحُلُو مِنْ أخطاء وتصحيف في مواضع مما أَدَّى إلى تحريف عبارة البيضاوي، ومن ثَمَّ أَدَّى إلى خَلَلٍ في بعض عبارات «منهاج الوصول» (وسيأتي بيان ذلك تفصيلاً)، وَجَدْتُ نَفْسِي مُضْطَرًّا إلى جَمْعِ كل ما أَسْتَطِيعُهُ مِنْ مخطوطات «منهاج الوصول» أو مخطوطات شرح «منهاج الوصول» بشرط أَنَّ تتضمن هذه الشروحات مَتْنِ المنهاج أو بَعْضَهُ ^(١).

(١) وقد اشترطتُ شَرْطًا للاعتماد على مخطوطات شروح المنهاج، وهو أَنَّ أَجِدَ الشارح ينقل لفظ البيضاوي دُونَ تَصَرُّفٍ مِنْهُ، وهذا يتضح لي بسهولة بمراجعته على مخطوطات «منهاج الوصول».

فاجتمع عندي عَشْر مخطوطات لـ «منهاج الوصول» تتضمنه كُلُّهُ أو بَعْضُهُ، وَقُرِئَتْ جميعها وَرُوجِعَتْ، بل وَقَابِلْتُ «منهاج» البيضاوي عِبَارَةً عِبَارَةً - عَلَى نَظْمِ أَلْفِيَّةِ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ بَيْنَا بَيْنَا؛ لِكَيْ أَقْدِمَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَلِطَلَبَتِهِ طَبْعَةً مُتَقَنَةً قَدْرَ الْإِمْكَانِ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ أَكُونَ قَدْ وَفَّقْتُ فِي ذَلِكَ غَايَةَ التَّوْفِيقِ^(١).

وَبَعْدَ أَنْ انْتَهَيْتُ مِنْ تَحْقِيقِ كِتَابِ «منهاج الوصول» للبيضاوي رَأَيْتُ أَنْ أُسْتَعْنِيَ بِهِ عَنْ شَرْحِي الْمُبْسُطِ لِأَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ، وَأَنَّ أَفْضَلَ شَيْءٍ أَفْعَلُهُ هُوَ أَنْ أَطْبَعَهَا مُجْتَمِعِينَ بِالشَّكْلِ الَّذِي سِيرَاهُ الْقَارِئُ دَاخِلَ هَذَا الْكِتَابِ^(٢). وَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ فِي مَبَاحِثَ:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ العراقي.

المبحث الثاني: منهج الحافظ العراقي في أَلْفِيَّتِهِ «النَّجْمُ الْوَهَّاجُ».

المبحث الثالث: ترجمة القاضي البيضاوي.

المبحث الرابع: لِمَاذَا الْحَاجَةُ إِلَى هَذِهِ الطَّبْعَةِ الْجَدِيدَةِ لـ «المنهاج»؟ مَعَ نَهَاجٍ مِنْ أَخْطَاءِ

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَخْطُوطَ «نَهَايَةِ السُّوْلِ شَرْحَ مِنْهَاجِ الْوَصُولِ» لِجَمَالِ الدِّينِ الْإِسْنَوِيِّ (٧٠٤ - ٧٧٢ هـ) - الَّتِي تَتَضَمَّنُ مَتْنَ «مِنْهَاجِ الْوَصُولِ» - تُمَثِّلُ نُسْخَةً مَخْطُوطَةً مَعْتَمَدَةً لـ «مِنْهَاجِ الْوَصُولِ»، فَهِيَ نُسْخَةٌ مِنَ النُّسخَةِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الْإِسْنَوِيُّ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّ الْإِسْنَوِيَّ يَنْقُلُ لَفْظَ الْبِيضَاوِيِّ مِنْ «الْمِنْهَاجِ»، ثُمَّ يَشْرُحُهُ.

(١) وَلَا أَدَّعِي لِنَفْسِي الْعِصْمَةَ مِنَ السَّهْوِ وَالزَّلَلِ، فَكُنْ وَقَفَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْتَقَفَّضَ بِمُرَاسَلَتِي

عَلَى الْإِيْمِيلِ الْمَكْتُوبِ عَلَى غِلَافِ هَذَا الْكِتَابِ، وَهُوَ: moosa888@hotmail.com

(٢) ثُمَّ سَأَعْمَلُ - مُسْتَقْبَلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى إِعْدَادِ طَبْعَةٍ خَاصَّةٍ حَيْثُ سَأَقُومُ بِتَقْسِيمِ الصَّفْحَةِ

قِسْمَيْنِ: الْأَعْلَى يَشْمَلُ مَتْنَ الْأَلْفِيَّةِ، وَالْأَسْفَلَ يَشْمَلُ مَتْنَ الْمِنْهَاجِ. بِحَيْثُ إِنَّ كُلَّ مَجْمُوعَةٍ مِنْ آيَاتِ

الْأَلْفِيَّةِ يَكُونُ أَسْفَلَهَا مَا يَقَابِلُهَا مِنْ مَتْنِ «مِنْهَاجِ الْوَصُولِ».

وتحريفات الطبقات السابقة.

المبحث الخامس: وصف نُسخ مخطوطات أَلْفِيَّة العراقي.

المبحث السادس: وصف نُسخ مخطوطات «منهاج الوصول».

المبحث السابع: تنبيهات مهمة. وإليكم تفصيل ذلك:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ العراقي

وُلِدَ الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي عام (٧٢٥هـ)، ومات (٨٠٦هـ) بالقاهرة، وهو أحد شيوخ الحافظ ابن حجر العسقلاني، وإليكم ترجمة الحافظ ابن حجر لشيخه العراقي:

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «إنباء الغمر بأبناء العمر»: (عبد الرحيم بن الحسين .. زين الدين العراقي، حافظ العصر ..، اشتغل بالفقه والقراءات، ولازم المشايخ في الرواية .. وعني بهذا الشأن ورحل فيه مرّاتٍ إلى دمشق وحلب والحجاز .. ورحل إلى الإسكندرية .. وصَنَّفَ «تخريج أحاديث الإحياء» .. وشرع في إكمال «شرح الترمذي» لابن سيد الناس، ونَظَّمَ «علوم الحديث» لابن الصلاح أَلْفِيَّةً، وشرَحَها وعمل عليه نُكْتًا .. وصار المَنْظُور إليه في هذا الفن .. ولم نَرِ في هذا الفن أَتَقَنَ منه، وَعَلَيْهِ تَخَرَّجَ غالب أهل عصره ..، لاَزِمْتُ شيخنا عشر سنين ..، مات الشيخ .. وخصصته بمرثية قافية وهي: ..
 فيا أهل الشام ومصر فابكوا على عبد الرحيم ابن العراقي ..
 ونَظَّمَ ابن الصلاح له صلاح وهذا شرحه في الأفق راق
 وفي نَظْمِ الأصول له وُصول إلى مِنْهاج حق باشتياق^(١)

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ٢٧٦).

وقال تقي الدين ابن فهد^(١) (٧٨٧ - ٨٧١هـ) في كتابه «لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ»: (العراقي عبد الرحيم بن الحسين .. صار المشار إليه في الديار المصرية بالحفظ والإنقان والمعرفة ..، تفقه بَعْدَهُ، منهم : .. الإسنوي، وعنه أَخَذَ عِلْمُ الْأُصُول .. وكان الإسنوي يستحسن كلامه في ذلك ويصغي إلى مباحثه فيه ويقول: إِنَّ ذَهَنَهُ صَحِيحٌ لَا يَقْبَلُ الْخَطَأَ. وكان يثني على فهمه ويمدحه بذلك .. وكان لديه فنون مِنَ الْعِلْمِ، منها: القراءات والفقهاء وأصوله والنحو واللغة والغريب .. له المؤلفات المفيدة ..، مِنْ ذَلِكَ: .. «النَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي نَظْمِ الْمَنَهَاجِ» يعني في الْأُصُولِ لِلْبِيضَاوِيِّ، أَلْفُ بَيْتٍ وَثَلَاثُمِائَةٍ وَسَبْعٌ وَسِتِّينَ بَيْتًا، وَلَهُ نُكَّتٌ عَلَيْهِ بَيَّنَّ فِيهَا حِكْمَةَ مَخَالَفَتِهِ لِعِبَارَةِ «الْمَنَهَاجِ»، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى دَقَائِقِ ذَلِكَ، بَلَغَ فِيهِ إِلَى أَثْنَاءِ الْبَابِ الْخَامِسِ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ». وقد شرح هذا النَّظْمُ كَامِلًا ابْنُهُ شَيْخُنَا الْحَافِظُ وَلِيُّ الدِّينِ^(٢). انتهى^(٣)

المبحث الثاني: منهج الحافظ العراقي في ألفية «النجم الوهاج»

لم يَكُنْ عَمَلُ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ عَمَلًا تَقْلِيدِيًّا يَقْتَصِرُ عَلَى نَظْمِ مَتْنِ «الْمَنَهَاجِ»، فَهُوَ لَمْ يَكُنْ مُجَرَّدَ تَابِعٍ لِلْبِيضَاوِيِّ، وَإِنَّمَا صَرَّحَ فِي مَقْدَمَةِ نَظْمِهِ بِمَنْهَجِهِ الَّذِي اتَّبَعَهُ، فَقَالَ:

وَقَدْ قَصَدْتُ نَظْمَهُ أَرْجُوزَةً حَاوِيَةً أَقْسَامَهُ وَجِيزَةً
وَرُبَّمَا زِدْتُ لِأَمْرِ أَقْتَضَى وَرُبَّمَا غَيَّرْتُ مَا لَا يَرْتَضَى

وشرح ابنه أبو زرعة قائلًا: (ووصف الشيخ - أبقاه الله تعالى - هذه المنظومة بالجمع

(١) من تلاميذ ولي الدين أبي زرعة ابن العراقي، فالحافظ العراقي كان والد شيخه.

(٢) لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ (ص ٢٢٦).

(٣) وانظر أيضًا: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٤/ ١٧٥) لشمس الدين السخاوي (٨٣١ -

٩٠٢هـ)، طبقات الحفاظ (ص ٥٤٤) لجلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ).

والوَجَازَةُ؛ أَيُّ: الاختصار .. حاوية لأقسامه .. ولحكاية الأقوال وعزوها إلى قائلها على أتم وجه وأحسنه، ولا يحذف من ذلك غالباً إلا ما كان الصواب حذفه؛ لفساده ..

أشار إلى أنه زاد في هذه المنظومة فوائد نفيسة، بيّن بعضها بقوله: «قلت»، ويُمَيِّز بعضها بنفسه؛ لِكَوْنِهِ اعتراضاً على كلام البيضاوي، وما لَمْ يَتَمَيَّزْ بنفسه ولا بغيره نَبَهْتُ عليه في موضعه كما ستقف عليه. وأشار بقوله: «لأمرٍ اقتضى» إلى أنه لا يزيد إلا ما يُحتاج إليه؛ كتتميم تقسيم ناقص، وذكر الراجح إذا اقتصر البيضاوي على قولٍ مرجوح، ونحو ذلك، وأشار إلى أنه أصلح فيه مواضع مُعْتَرِضة. انتهى

قلت: وإليكم مثالان:

المثال الأول: قال القاضي البيضاوي في «منهاج الوصول»: (فإن ثبت «حُكْمِي على الواحد حُكْمِي على الجماعة»، يُرْفَعُ عن الباقيَن). فقال الحافظ العراقي في النّظْم: ٦١٦ وَإِنْ يَكُنْ «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ» صَحَّ يُرْفَعُ عَنِ الْبَاقِيْنَ، قُلْتُ: لَمْ يَصَحَّ فالبيضاوي يقول: إن ثبت هذا الحديث. فقال العراقي: لَمْ يَصَحَّ.

المثال الثاني: قال القاضي البيضاوي في «منهاج الوصول» في مفهوم الصفة: (تعليق الحكم .. بإحدى صفتي الذات، مثل: «في سائمة الغنم زكاة» .. خلافاً لأبي حنيفة وابن سريج والقاضي وإمام الحرمين والغزالي). فقال الحافظ العراقي في النّظْم: ٣٩٩ كَمَثَلٍ «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ» بَلَى خَالَفَ ذَا السُّنْعَانُ، وَالْقَاضِي تَلَا ٤٠٠ وَابْنُ سُرَيْجٍ، وَكَذَا الْغَزَالِي وَلَمْ يَصِحَّ عَنْ أَبِي الْمَعَالِي

قلت: فالبيضاوي زعم أن إمام الحرمين (أبا المعالي) خالف في حُجِّية مفهوم الصفة، فقال العراقي: (ولم يصحَّ عن أبي المعالي). يعني: لَمْ يَصَحَّ أَنَّهُ خَالَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

المبحث الثالث: ترجمة القاضي البيضاوي

قال الحافظ ابن كثير في كتابه «البداية والنهاية»: (نَاصِرُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الشَّيرَازِيُّ، قَاضِيهَا وَعَالِمُهَا وَعَالِمُ أَذْرَبِيجَانَ وَتِلْكَ النَّوَاحِي، مَاتَ بِتَبْرِيزَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَمَانِينَ وَسِتِّمِائَةٍ^(١). وَمِنْ مُصَنَّفَاتِهِ «الْمِنْهَاجُ» فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ .. وَلَهُ شَرْحُ «التَّنْبِيهِ» فِي أَرْبَعِ مَجْلَدَاتٍ، وَلَهُ «الْعَايَةُ الْقُضُوءَى فِي دِرَايَةِ الْفَتَوَى»، وَشَرْحُ «الْمُنْتَخَبِ» وَ«الْكَافِيَةِ» فِي الْمُنْطَقِ، وَلَهُ الطَّوَالِعُ وَشَرْحُ «الْمَحْضُولِ» أَيْضًا^(٢)).

وقال صلاح الدين الصفدي (٦٩٦ - ٧٦٤هـ) في كتابه «الوافي بالوفيات»: (نَاصِرُ الدِّينِ الشَّيرَازِيُّ الْبَيْضَاوِيُّ صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْبَدِيعَةِ الْمَشْهُورَةِ، مِنْهَا: .. شَرْحُ «مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» فِي الْأُصُولِ، وَكِتَابُ «الْمِنْهَاجِ» فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَشَرْحُهُ أَيْضًا، وَشَرْحُ «الْمُنْتَخَبِ» فِي الْأُصُولِ لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ .. وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ فِي النَّحْوِ)^(٣).

وقال شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ) في كتابه «طبقات المفسرين»: (ناصر الدين البيضاوي كان إماماً علامة، عارفاً بالفقه والتفسير والأصول والعربية والمنطق .. شافعيّاً... صَنَّفَ: .. «المنهاج في الأصول»، شَرَحَهُ أَيْضًا، «مختصر ابن الحاجب» فِي الْأُصُولِ «شرح المنتخب في الأصول» لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ).

(١) وقال ابن قاضي شهبه (٧٧٩ - ٨٥١هـ) في كتابه «طبقات الشافعية، ٢/ ١٧٢»: (الْبَيْضَاوِيُّ .. تَوَفَّى بِمَدِينَةِ تَبْرِيزَ، قَالَ السُّبْكِيُّ وَالْإِسْنَوِيُّ: سَنَةَ إِحْدَى وَتَسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ. وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَارِيخِهِ وَالْكَتَبِيُّ وَابْنُ حَبِيبٍ: تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَتَمَانِينَ).

(٢) البداية والنهاية (٣٠٩/١٣).

(٣) الوافي بالوفيات (٢٠٦/١٧). وانظر أيضًا: طبقات الشافعية الكبرى (١٥٧/٨) لتاج الدين

السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ).

المبحث الرابع : لِمَاذَا الحاجة إلى هذه الطبعة الجديدة لـ «المنهاج» ؟ مع نماذج من أخطاء وتحريفات الطباعات السابقة

كنت أرجو أن أجد طبعة متقنة لكتاب «منهاج الوصول»، لأعتمد عليها وأقتبس منها في تحقيقي لمخطوط «شرح النجم الوهاج في نَظْمِ المنهاج» وتحقيقي لمخطوط «التحرير لِمَا في منهاج الأصول من المنقول والمعقول» لابن العراقي. فكلما سألتُ أحدًا من المتمرسين في مجال المطبوعات والمخطوطات يجيبني بأنه لا يَعْلَمُ للمنهاج طبعة متقنة محققة على مخطوطات. واستمر بحثي وسؤالي إلى أَنْ أُخْبِرْتُ بطبعة مؤسسة قرطبة بتحقيق د. عبد الفتاح الدخيسي (مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة بجامعة الأزهر)، وأُخْبِرْتُ بأنَّ د. الدخيسي ذكر أنه حققها على أكثر من عشرين مخطوطًا، فسارعتُ إلى اقتناء هذه الطبعة؛ عَسَى أَنْ أجد فيها رجائي.

ولكن كانت صَدْمَةٌ قاسية حين طالعْتُ الكتاب في المواضيع المهمة التي أَعْلَمُ أَنَّ فيها تحريفًا وأخطاءً وَسَقَطًا في الطباعات التي قرأتها، فَلَمْ أجد طبعة الدخيسي سالمة من ذلك!
ولا ينقطع تَعَجُّبِي من قول د. الدخيسي في مقدمة تحقيقه للمنهاج (ص ٥١): (قمتُ بحصر نُسخِ المنهاج المخطوطة من مظانها والتي بلغت نيفًا وعشرين نُسخة، ما بين دار الكتب المصرية والأزهر الجامعة ومصورات معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، والبلدية بالإسكندرية ... بعض الصور المصورة من تركيا، ومن بعض الأقطار العربية الأخرى. وقمتُ بحصر النُسخِ المطبوعة قديما وحديثا سواء تم طبعها منفردة أم مع بعض الشروح .. قابلتُ النُسخَ كلها، وما كان من سقط أو تصحيف نهتُ عليه). انتهى

قلتُ: وجميع مواضع التحريف والسقط التي وجدتُها في طبعته (وتهمني) لَمْ أجدَه نَبَّهَ على واحد منها!!

وقد اشترت الطبعة الثانية (الصادرة في ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) وُكِّت عليها أنَّ الطبعة الأولى كانت في (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

وَلِخَشْيَةِ أَنْ يَكْبُرَ حَجْمُ كِتَابِي هَذَا الَّذِي بَيْنَ أَيْدِيكُمْ الْآنَ سَأُكْتَفِي بِذِكْرِ عَشْرَةِ أَمْثَلَةٍ فَقَطْ مِنْ هَذَا السَّقْطِ وَالتَّحْرِيفِ:

١ - جاء في «المنهاج» بتحقيق د. الدخيسي (ص ٤٨٧): (تنقيح المناط: بأن يبين إلغاء الفارق، وقد يقال: العلة إما المشترك أو المميز، ولا يكفي أن يقال ..).

والصواب: (تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ: بِأَنْ يُبَيَّنَ إِلْغَاءُ الْفَاقِرِ. وَقَدْ يُقَالُ: الْعِلَّةُ إِمَّا الْمُشْتَرَكُ، أَوْ الْمُمَيِّزُ، [وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛ فَيُثْبِتُ الْأَوَّلُ] ^(١). وَلَا يَكْفِي أَنْ يُقَالَ: ..).

٢ - وجاء فيه أيضًا (ص ٣٧١): (استدلال الصحابة بقوله «خذوا عني مناسككم»).
والصواب: (استدلال الصَّحَابَةِ بِقَوْلِهِ ﷺ: [«صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»] ^(٢) و«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»).

٣ - وجاء فيه أيضًا (ص ٢٩٠): (منقوض بما إذا صرح به، قيل: النهي يفيد الفور).
والصواب: (مَنْقُوضٌ بِمَا إِذَا صَرَّحَ بِهِ، كَقَوْلِهِ: [أَوْجَبْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شِئْتَ] ^(٣). قِيلَ: النَّهْيُ يُفِيدُ الْفَوْرَ).

٤ - وجاء فيه أيضًا (ص ٢٦٨): (إذا قيل فلان ترددنا بين القول والفعل).
والصواب: (إِذَا قِيلَ: «أَمْرٌ فَلَانٌ»، تَرَدَّدْنَا بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ). هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ.
٥ - وجاء فيه أيضًا (ص ٣٣٤): (عطف العام على الخاص لا يخصص).

(١) ثابتة في (ش، م، ع، ر، ف، ح).

(٢) ثابتة في (ش، م، ر).

(٣) ثابتة في (ع، م، ر، ف).

والصواب: (عَطْفُ الخاص [على العام]^(١) لا يُخَصِّصُ). هكذا في جميع النسخ.

٦ - وجاء فيه أيضًا (ص ٣٧٣): (فإن عارض فعله الواجب اتباعه ، قولا متقدما نسخه، وإن عارض عاما فبالعكس).

والصواب: (فإن عَارَضَ فِعْلُهُ الْوَاجِبُ اتِّبَاعُهُ قَوْلًا مُتَقَدِّمًا، نَسَخَهُ^(٢)). وإن عَارَضَ [مَتَأَخَّرًا]^(٣) عَامًا، فَبِالْعَكْسِ). كذا في جميع النسخ.

٧ - وجاء فيه أيضًا (ص ٥٤٨): (فيرجح الراوي .. المتحمل وقت البلوغ، على المتحمل في الصبا، أو فيه أيضا).

والصواب: (فَيَرْجِّحُ الرَّاهِي .. «الْمُتَحَمِّلُ وَقْتَ الْبُلُوغِ» عَلَى «الْمُتَحَمِّلِ فِي الصَّبَا، أَوْ فِيهِ [وَفِي الْبُلُوغِ]^(٤) أَيْضًا»).

٨ - وجاء فيه أيضًا (ص ٤٩٠): (العلة ما يستلزم الحكم، وقيل: انتفاء المانع لم يستلزمه).

والصواب: (الْعِلَّةُ مَا يَسْتَلْزِمُ الْحُكْمَ، وَ[قَبْلَ]^(٥) انْتِفَاءِ الْمَانِعِ لَمْ يَسْتَلْزِمْهُ).

وقول البيضاوي: (قَبْلَ انتفاء المانع) يعني: قَبْلَ أَنْ يَنْتَفِيَ الْمَانِعُ، يعني: عِنْدَ وُجُودِ الْمَانِعِ. ومعناه: الْعِلَّةُ تَسْتَلْزِمُ الْحُكْمَ، لكنها لا تستلزمه عند وجود مانع.

(١) هكذا في (ف، م، ت). وفي (ع، ر): عليه. والعبارة في (ن، ح): (عطف الخاص لا يخصص). ففي جميع النسخ: (عطف الخاص).

(٢) في (ع) هنا زيادة: (سواء كان القول خاصًا بالرسول، أو بنا، أو عامًا).

(٣) ثابتة في جميع النسخ (ش، ع، م، ر، ت، ن، ف، ح).

(٤) ثابتة في النسخ: (ش، م، ع، ر، ف). وسيأتي في المبحث السادس بيانات هذه النسخ.

(٥) هكذا في (ع، ت [ز]، ن، ف).

قال جمال الدين الإسنوي في شرحه «نهاية السؤل»: (عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ عَنْ حَالَةِ وَجُودِ الْمَانِعِ بِقَوْلِهِ: «وَقَبْلَ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ»).

قُلْتُ: فَالْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ حَالَةِ وَجُودِ الْمَانِعِ، وَيَعُدُّ التَّحْرِيفُ أَصْبَحَتْ حَالَةُ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ!

وَمَا يَثِيرُ الْعَجَبَ أَنَّ د. الدَّخِيسِيَّ نَقَلَ فِي الْهَامِشِ شَرْحَ ابْنِ إِمَامِ الْكَامِلِيَّةِ فِي (تَيْسِيرِ الْوَصُولِ، ٥/ ٣٥٢): (الْوَصْفُ الْمَنْقُوضُ قَبْلَ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ لَمْ يَسْتَلْزِمِ الْحُكْمَ).

وَكَانَ هَذَا الْكِتَابُ رِسَالَتَهُ لِلدَّكْتُورَاهِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَتَّبِعْ إِلَى التَّنَاقُضِ بَيْنَ الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ!!

٩ - جَاءَ فِي «الْمَنْهَاجِ» بِتَحْقِيقِ د. الدَّخِيسِيِّ (ص ٣٤٨): (قِيلَ: كَالْخَطَابِ بِلُغَةٍ لَا تَفْهَمُ، قُلْنَا: هَذَا يَفِيدُ غَرَضًا إِيْجَالِيًّا).

وَالصَّوَابُ: (قِيلَ: كَالْخَطَابِ بِلُغَةٍ لَا تُفْهَمُ. قُلْنَا: هَذَا [لَا] ^(١) يُفِيدُ غَرَضًا إِيْجَالِيًّا).

وَمَا يَثِيرُ الْعَجَبَ أَنَّ د. الدَّخِيسِيَّ نَقَلَ فِي الْهَامِشِ شَرْحَ ابْنِ إِمَامِ الْكَامِلِيَّةِ «مُخْتَصَرِ تَيْسِيرِ الْوَصُولِ، ٤/ ١١٧»: (الْخَطَابُ بِمَا لَا يَفْهَمُهُ السَّامِعُ لَا يَفِيدُ غَرَضًا إِيْجَالِيًّا).

وَقَدْ فَعَلَ د. الدَّخِيسِيُّ الشَّيْءَ نَفْسَهُ فِي رِسَالَتِهِ لِلدَّكْتُورَاهِ (تَحْقِيقُ «مُخْتَصَرِ تَيْسِيرِ الْوَصُولِ») حَيْثُ وَضَعَ مَتْنَ «مَنْهَاجِ الْوَصُولِ» فِي أَعْلَى الصَّفْحَةِ بِلَفْظٍ: (هَذَا يَفِيدُ غَرَضًا إِيْجَالِيًّا)، ثُمَّ وَضَعَ فِي أَسْفَلِ الصَّفْحَةِ شَرْحَ ابْنِ إِمَامِ الْكَامِلِيَّةِ بِلَفْظٍ: (الْخَطَابُ بِمَا لَا يَفْهَمُهُ السَّامِعُ لَا يَفِيدُ غَرَضًا إِيْجَالِيًّا).

هَكَذَا فَعَلَ د. الدَّخِيسِيُّ فِي رِسَالَتِهِ لِلدَّكْتُورَاهِ (بِإِشْرَافِ د. شُعْبَانَ إِسْمَاعِيلَ) ثُمَّ فِي

(١) ثَابِتَةٌ فِي: ش، م، وَ«النَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي نَظْمِ الْمَنْهَاجِ» لِلْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ، وَبِهَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ، وَمَعْنَاهُ: (هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ لَا يَفِيدُ غَرَضًا إِيْجَالِيًّا). فَقَوْلُ الْبِيضَاوِيِّ: (هَذَا) أَيُّ: الْخَطَابِ بِلُغَةٍ لَا تُفْهَمُ.

تحقيقه لكتاب «منهاج الوصول» دُونَ تنبيه أو تعليق على التناقض بين المَتْن والشرح!!!
 ١٠ - جاء في «المنهاج» بتحقيق د. الدخيسي (ص ٢٩٢): (النهي يقتضي التحريم .. وهو كالأمر في التكرار والفور).

والصواب: (النهي يقتضي التحريم .. وهو كالأمر [إِلَّا] ^(١) في التكرار والفور).
 فالبيضاوي قد قرَّر سابقاً (في باب الأوامر) أَنَّ النَّهْي يفيد التكرار، بِخِلَاف الأمر.
 فلا يستقيم أَنْ يقول هنا: (النهي كالأمر في التكرار).

ومما يثير العجب أَنَّ رسالة الدكتوراه للدكتور الدخيسي في تحقيق «مختصر تيسير الوصول» لابن إمام الكاملية في شرح «منهاج الوصول»، وفيها صرَّح ابن إمام الكاملية بوجودها في بعض نُسخ «المنهاج»، فقال في (مختصر تيسير الوصول، ٢٢٦/٣، ط: الفاروق): (وفي بعض نُسخ «المنهاج»: «إِلَّا في التكرار والفور»؛ فيكون موافقاً لابن الحاجب، وشاملاً لِمَا تقدم، وبه يُشعر قوله فيما تقدَّم). انتهى

قُلْتُ: فَلَمْ يُبْتَهَا د. الدخيسي في تحقيقه لِلْمَنْهَاج، بل ولا نَبَّه على ذلك!!
 وقال الحلواني في شرحه للمنهاج (مخطوط، ورقة: ١٣٤): (قوله: «إِلَّا في التكرار والفور» هكذا في بعض النُّسخ، ومفقود في بعضها .. لكن وجوده خير مِنْ عدمه؛ لِكَيْلَا يناقض قَوْل المُصَنِّف قَبْل هذا بقليل عند قوله: «قُلْنَا: لأنه يفيد التكرار»).

وماذا عن الطبقات الأخرى للمنهاج؟

إذا أَخَذْنَا (كِمِثَال) طبعة المنهاج بتحقيق د. شعبان إسماعيل (دار ابن حزم، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، فسنجدها قد وقع فيها غالب السقط والتحريفات التي ذكرتها في طبعة د. الدخيسي! وسأكتفي أيضاً بِذِكْر عَشْرَةِ أمثلة:

(١) ثابتة في: (ع، ف، ح)، ونُسَخة شرح البدخشي (مناهج العقول، ٥٠/٢).

- السقط المذكور سابقاً برقم (١) وقع في طبعته (ص ٢٠٩).
- السقط المذكور سابقاً برقم (٢) وقع في طبعته (ص ١٥٥).
- السقط المذكور سابقاً برقم (٣) وقع في طبعته (ص ١١٩).
- التحريف المذكور سابقاً برقم (٥) وقع في طبعته (ص ١٣٥).
- السقط المذكور سابقاً برقم (٦) وقع في طبعته (ص ١٥٥).
- السقط المذكور سابقاً برقم (٧) وقع في طبعته (ص ٢٤١).
- التحريف المذكور سابقاً برقم (٨) وقع في طبعته (ص ٢١١).
- السقط المذكور سابقاً برقم (٩) وقع في طبعته (ص ١٤٢).
- السقط المذكور سابقاً برقم (١٠) وقع في طبعته (ص ١٢٠).

المثال العاشر: جاء في «المنهاج، ص ٢٢٧» بتحقيق د. شعبان إسماعيل: (الباقى يستغنى عن سبب جديد .. ونقل عدمه، لصدق عدم الحادث على ما لا نهاية له).

والصواب: (الباقى يَسْتَغْنَى عَنْ سَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ جَدِيدٍ .. وَ[يَقِلُّ] عَدَمُهُ؛ لِصِدْقِ عَدَمِ الْحَادِثِ عَلَى مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ).

فالمسألة في أَنَّ عَدَمَ الْبَاقِي أَقْلٌ مِنْ عَدَمِ الْحَادِثِ؛ لِذَلِكَ قَالَ الْبِضَاوِيُّ: يَقِلُّ عَدَمُهُ.

ومما يثير التعجب أَنَّ د. شعبان إسماعيل في تحقيقه لكتاب «معراج المنهاج» (وهي رسالته للدكتوراه) وَضَعَ فِي الْمَتْنِ: (نقل عدمه) على الرغم من أَنَّهُ وَضَعَ تَحْتَهُ شَرْحَ شَمْسِ الدِّينِ الْجَزَرِيِّ بِلَفْظِ: (عدم الحادث أكثر من عدم الباقي)!!

فَشَرَحَ الْجَزَرِيُّ يَوْضَحَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْأَقْلِ وَالْأَكْثَرِ، وَلَيْسَ بِالنَّقْلِ.

وماذا عن مَتْنِ «المنهاج» المطبوع مع شروحه؟

سأخذ تحقيقين للتمثيل على وجه الاختصار:

التحقيق الأول: «مختصر تيسير الوصول إلى منهاج الأصول» لابن إمام الكاملية، رسالة دكتوراه بتحقيق د. فتحية عبد الصمد (بإشراف أ.د. سعيد مصيلحي أستاذ الفقه وأصوله بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، وأكتفي بِذِكْرِ مثال واحد: نجدها في (ج ٣/ ص ١٣٣١) حَقَّقَتِ الْمَثَنَ مع شرحه هكذا:

(فإنه «نُقِلَ عَدَمُهُ» أي نُقِلَ عَدَمُ الْبَاقِي، وذلك لأنه أَقْلٌ مِنْ عَدَمِ الْحَادِثِ).

وهو الخطأ نفسه الذي ذكرناه سابقًا في المثال العاشر في تحقيق د. شعبان.

ومن العجب العجيب أَنَّ الدكتورة كتبت في هامش هذا التحقيق: (في نُسخة «م»:

«يقُل»، وهو تحريف!!!)

قلتُ: لفظ «يقُل» جعلته الدكتورة تحريفًا، بينما اختارت لفظ «نُقِل»!! وكأنها (ومعها

الدكتور المُشْرِف) لَمْ يَنْتَبِهْهَا إِلَى قول الشارح: (لأنه أَقْلٌ مِنْ عَدَمِ الْحَادِثِ)!!

التحقيق الثاني: «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي، طبعة دار البحوث بالإمارات

(١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م)، وهي رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، بتحقيق: د. أحمد جمال، د.

نور الدين عبد الجبار. وأكتفي بِذِكْرِ مثالين:

المثال الأول: في (ج ٦/ ٢٥٠٤) وَضَعَ الْمُحَقِّقُ فِي مَثْنِ «المنهاج»: (التنافي حصل في

الفرع لغرض الإجماع).

بينما وضع تحته شرح السبكي: (فالتنافي حصل في الفرع بعرض الإجماع، و«العرض»

بالعين المهملة، أي: بالأمر العارض للفرع). انتهى

قلتُ: كان أمام المحقق أحد شيئين:

الأول: أن يقرأ شرح السبكي جَيِّدًا؛ فيساعده في القراءة الصحيحة للمخطوط: هل

هي «بِعَرَض»؟ أم «لِغَرَض»؟ أم «لِعَرَض»؟

الثاني: إذا افترضنا أن نُسَخِّحَ المخطوط كلها هكذا: «لغرض»، فكان على المحقق بيان أن هذا لا يتفق مع شرح السبكي، ومن ثَمَّ فإنه لا يتفق مع نُسخة المنهاج التي عند السبكي.

ولكن المحقق لَمْ يَفْعَلْ شيئاً من ذلك، وكأنه لَمْ يَنْتَبِهْ للاختلاف بين متن المنهاج والشرح!!

المثال الثاني: جاء في التحقيق المذكور (ج ٢ / ١٩١): (الإجزاء هو الأداء الكافي لسقوط التعبد به. وقيل: سقوط القضاء. ورد بأن القضاء حينئذ لم يجب؛ لعدم الموجب، فكيف سقط، [فإنكم] تعللون سقوط القضاء به، والعلة غير المعلول).

قلتُ: واضح من هذا السياق أن قول البيضاوي: (وَرُدُّ بَأْنٍ .. فإنكم ..) هو رَدُّ واحد فقط. وهذا خطأ نتج من تحريف، فالصواب هكذا:

(«الإجزاء» هو الأداء الكافي لِسُقُوطِ التَّعَبُّدِ به. وقيل: سقوط القضاء. وَرُدُّ بَأْنٍ:

١ - القضاء حينئذ لم يَجِبْ؛ لِعَدَمِ المَوْجِبِ، فَكَيْفَ سَقَطَ؟

٢ - [وَبِأَنِّكُمْ] تُعَلِّلُونَ سَقُوطَ القَضَاءِ به، وَالْعِلَّةُ غَيْرُ المَعْلُولِ).

فقوله: (وبأنكم) هو الوجه الثاني من الرد، لكنه وقع لها تحريف فأصبحت: «فإنكم»؛ فظهرت وكأنها تنمة للرد الأول. وهذا التحريف وقع في طبعات أخرى للمنهاج!!

ومن العجيب أن محقق «الإبهاج» وَضَعَ في المَثْنِ: «فإنكم»، وكتب في الهامش: (في ت: «وإنكم»!!)

يعني أن نُسخة المخطوط ذات الرمز (ت) جاء فيها اللفظ هكذا: «وإنكم»، لكن المحقق اختار لفظ «فإنكم»!!

ولو قام المحقق بمراجعة لفظ «المحصول» لَعَلِمَ أَنَّ هذا وَجْهٌ مُسْتَقِلٌّ في الرد، ولفظ

«المحصل»: (ولأنَّنا نُعَلِّلُ وجوب القضاء بأنَّ الفعل الأول لم يكن مُجْزِئًا؛ فَوَجَبَ قضاؤه، والعِلَّةُ مغايرة للمعلول).

تنبيه مهم: كلامي هذا لا يَعمي انتقاصًا من عمل هؤلاء الفضلاء الإجمالي، فلا شك أنَّ كُلاًّ منهم قد بذل مجهودًا كبيرًا لتقديم كتاب يستفيد منه أهل العلم وطلابه، لكنني أتعجب من مرور لحظات على الإنسان يقع فيها في مثل هذا السهو والغفلة إلى هذه الدرجة، وجميعنا لَسْنَا معصومين من ذلك.

وإنما هدي في بيان الأسباب التي دَعَتْنِي إلى جمع مخطوطات المنهاج لأحقق نُسخة لِنَفْسِي؛ لأستعين بها في تحقيقي لشرح «النجم الوهاج في نَظْمِ المنهاج» و«التحرير» لابن العراقي. ثم جاءت بعد ذلك فِكْرَةُ طَبْعِهَا مع أَلْفِيَّةِ «النجم الوهاج»؛ ليستفيد منها غَيْرِي^(١).

المبحث الخامس: وصف نُسخِ مخطوطات أَلْفِيَّةِ العراقي

بَعْدَ عَنَاءٍ شَدِيدٍ استطعنا بفضل الله تعالى الحصول على النُّسخِ الثلاثة لمخطوطة «شرح النجم الوهاج» الموجودة بالمغرب وفلسطين وإيران، وأدعو الله تعالى أن يجزي كل مَنْ عاوننا في ذلك خير الجزاء. وإليكم وَصْفُهَا:

النُّسخة الأولى: اخترتُ لها الرمز (ق)، وتوجد في القدس بفلسطين، مُصَوَّرَةٌ بمؤسسة إحياء التراث، رقم المخطوط: (٢/٦٩). وكُتِبَ في بيانات هذه النسخة: (النسخة الأصلية محفوظة في مكتبة البديري، رقم: «١٠٤»). وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (شرح النجم الوهاج في نَظْمِ المنهاج، للشيخ ولي الدين العراقي). وهي نُسخة

(١) ولا أدَّعي العصمة في عَمَلِي هذا، فمن استدرِك شيئًا فَلْيَنبِهْنِي إليه بطريق الإيميل المكتوب على غلاف الكتاب، وجزاه الله خيرًا، فالعلم رحم بين أهله.

كاملة، تتكون من ١٧٤ ورقة، كُتِبَتْ عام (٨٣٧هـ) مِنْ نُسخة بخط مؤلفها الحافظ ابن العراقي (المتوفى ٨٢٦هـ)، فلقد قال ناسخها في خاتمتها: (هذا آخر ما كتبتُه مِنْ خط مؤلفه). وبعْدَ كتابتها قام ناسخها بمقابلتها بِأصل المؤلِّف وصححها وأثبَّت السَّقَط بهامشها^(١).

النُّسخة الثانية: اخترتُ لها الرمز (ش)، وتوجد في مكتبة «مجلس شوراي ملي» بـإيران (برقم: ٢٧٣٣)، وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (شرح نَظْم منهاج الأصول للعراقيين). وهي نُسخة كاملة، تتكون من ٢٨٠ ورقة، كُتِبَتْ عام (٨٧٢هـ). وبعْدَ كتابتها تمت مقابلتها وتصحيحها على نُسخة قُرأت على المؤلِّف (ابن العراقي) وعليها خَطُّه، وذلك في عام (٨٧٣هـ)، وأثبَّت السَّقَط بهامشها^(٢).

النُّسخة الثالثة: اخترتُ لها الرمز (ف)، وتوجد في خزانة القرويين بمدينة فاس في المَغْرِب (برقم: ١٢٦٨). وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (شرح نَظْم منهاج البيضاوي في

(١) ومن ذلك ما كتبه ناسخها بهامش الورقة رقم (٨): (بلغ مقابلة بِأصل مؤلفه، ومنه كتبتُ، والله الحمد). وتكررت هذه العبارة في مواضع كثيرة، ومنها الورقة (١٦٨) حيث قال: (بلغ مقابلة مُحَرَّرَةً بِأصل مؤلفه، ومنه كتبتُ؛ فَصَحَّ والله الحمد). وكان آخرها بالورقة رقم (١٧٤) حيث قال: (انتهى الكتاب مقابلة بِأصل مؤلفه، ومنه كُتِبَتْ؛ فَصَحَّ وَحُرِّرَ، والله الحمد).

(٢) ومن ذلك ما كتبه المُصَحِّح بهامش الورقة رقم (١٧): (بلغ مقابلة). وتكررت هذه العبارة في مواضع كثيرة، وكان آخرها بالورقة رقم (٢٨٠) حيث قال: (بلغ مقابلةً وتصحيحًا على نُسخة قُرِئَتْ على المُصَنِّف وعليها خَطُّه، تغمده الله بغفرانه، بتاريخ ثالث شهر جمادى الأولى من شهور سنة ثلاث وسبعين وثمانائة). وقال ناسخها في خاتمتها: (وافق الفراغ مِنْ نَسْخه يوم الأربعاء المبارك سابع عشر ذي قعدة الحرام، سنة اثنتين وسبعين وثمانائة). ويظهر أنه اشترك في كتابتها ناسخان، فالأوراق (رقم: ١-٩، ١٠٠-١٠٩) كُتِبَتْ بخط مختلف عن باقي المخطوط.

أصول الفقه، تأليف الشيخ الإمام العلامة أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي). وذُكِرَ أنَّ عدد أوراقها ١٥١ ورقة، لكن الباقي منها - عندي - بَعْدَ السَّقْطِ ١٤٤ ورقة تقريباً، كُتِبَتْ عام (٨٧٥هـ)؛ فلقد كَتَبَ ناسخها في آخرها: (وكان الفراغ من ذلك يوم الثلاثاء سادس عشر ذي حجة الحرام سنة خمس وسبعين وثمان مائة).

المبحث السادس: وصف نُسخ مخطوطات «منهاج الوصول»

النُسخة الأولى: اخترتُ لها الرمز (ش)، وتوجد في مكتبة «مجلس شوراي ملي» بإيران (برقم: ٧١٤٧)، وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (كتاب «منهاج الوصول إلى علم الأصول» تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة .. ناصر الدين .. البضاوي). وتتكون من ٣٠ ورقة، كُتِبَتْ عام (٧٨١هـ)^(١).

النُسخة الثانية: اخترتُ لها الرمز (ع)، وتوجد في مكتبة «جامعة الملك سعود - قسم المخطوطات» بالسعودية (برقم: ٦١٦٢)، وهي نُسخة كاملة تتكون من ٢٨ ورقة، كُتِبَتْ عام (١٠٥١هـ)^(٢).

(١) قال ناسخها في خاتمتها: (تم كتاب «منهاج الوصول إلى علم الأصول» في يوم الأحد عاشر ربيع الآخر سنة إحدى وثمانين وسبع مائة من الهجرة النبوية). ويبدو أنَّ ناسخها قام بمراجعتها وتصحيحها بَعْدَ كتابتها؛ لأنه كتب بِحَظِّهِ في جانب الورقة الكلمات الساقطة، وكتب بجوارها «صح». وسقط منها: مِنْ (آخر المسألة الرابعة في الفصل الخامس «الاشتراك» من الباب الأول «اللغات» في الكتاب الأول) إلى (قوله: «وَسَرَطَ ابْنُ أَبَانَ التَّخْصِيصَ» في مسألة يَجُوزُ تَخْصِيصُ الكتاب والسُّنة المتواترة» بالفصل الثالث من الباب الثالث «العموم والخصوص»).

(٢) وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (كتاب «منهاج الوصول إلى علم الأصول» في أصول الفقه للشيخ الإمام العالم العلامة قانع المعتزلة ناصر الدين البضاوي). وقال ناسخها في خاتمتها: (كان الفراغ

النسخة الثالثة: اخترتُ لها الرمز (م)، وتوجد في مكتبة «جامعة الرياض - قسم المخطوطات» بالسعودية (برقم: ٤٩٩)، وهي نُسخة كاملة تتكون من ٨٦ ورقة^(١).

النسخة الرابعة: اخترتُ لها الرمز (ر)، وهي ضمن مجموع، ووصلني منها الجزء الخاص بالمنهاج، وكتب ناسخها في آخرها: (تم «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للإمام الأستاذ المحقق ناصر الدين البضاوي). وهي نُسخة كاملة تتكون من ١٣ ورقة (في الصفحة ٢٦ سطرًا)^(٢).

النسخة الخامسة: اخترتُ لها الرمز (ف)، وتوجد في مكتبة «مجلس شوراي ملي» بإيران (برقم: ٣٨٢٤)، ونصّ «المنهاج» مُدمَج مع شرح الفرغاني العبري له، وهي نُسخة كاملة تتكون من (١٤٠) ورقة، كُتِبَتْ عام (٨٧٧هـ)^(٣).

-
- من تعليقه .. سنة واحد وخمسين وألف على يد أفقر العباد .. محمد شمس الدين بن الحاج).
- (١) وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (كتاب «منهاج البضاوي» في علم الأصول). في أصول الفقه للشيخ الإمام العالم العلامة قانع المعتزلة ناصر الدين البضاوي). وكتب في آخرها: (تم الكتاب، والحمد لله وحده). ولم يكتب الناسخ اسمه ولا تاريخ النسخ. لكني سألت أحد المتمرسين في مجال المخطوطات فأخبرني أنَّ خَطَّها من خطوط القرن التاسع الهجري أو أواخر القرن الثامن.
- (٢) ولم يكتب الناسخ اسمه ولا تاريخ النسخ. وقد أخبرني الأستاذ (المشار إليه سابقًا) بأنَّ خَطَّها مغربي يرجع إلى القرن العاشر أو الحادي عشر.
- (٣) كُتِبَ على الورقة الأولى منها: (شرح «منهاج الوصول إلى علم الأصول» تأليف الإمام العالم العلامة السيد العبري). فيورد العبري قطعة من المنهاج كاملةً بِلَفْظِ البضاوي، ثم يشرحها، وهكذا إلى آخر الكتاب. وقال ناسخها في خاتمتها: (كان الفراغ من تعليق هذه النسخة المباركة سابع عشر شهر جمادى الآخرة سنة سبع وسبعين وثمانمائة على يد مالکها أفل عبيد الله .. أحمد بن محمد بن علي .. المالكي الأزهرى، وكان ختم قراءتها أيضًا على آخره).

النُّسخة السادسة: اخترتُ لها الرمز (ن ١)، وتوجد في مكتبة «مجلس شوراي ملي» بإيران (برقم: ١٣١٩١)، ونَصُّ «المنهاج» مُدْمَج مع شرح جمال الدين الإسنوي «نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول»، وهي نُسخة كاملة^(١) تتكون من (١٦٧) ورقة، كُتِبَتْ عام (٧٤٥هـ)^(٢). وتتميز هذه النسخة بأنَّ عليها خط مؤلفها جمال الدين الإسنوي، فَقَدْ كتب على آخر ورقة فيها: (بلغ مقابلة محررة إن شاء الله تعالى بنسخة الأصل التي هي بِخَطِّي، كَتَبَه مؤلفه عفا الله تعالى عنه).

النُّسخة السابعة: اخترتُ لها الرمز (ن ٢)^(٣)، وتوجد في مكتبة «مجلس شوراي ملي» بإيران (برقم: ٤٢٥٨)، ونَصُّ «المنهاج» مُدْمَج مع شرح جمال الدين الإسنوي «نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول»، وهي نُسخة كاملة، تتكون من (٢١٨) ورقة، كُتِبَتْ عام (٧٨٧هـ). وتتميز هذه النسخة بأنها رُوجِعَتْ وَصُحِّحَتْ على أصل عليه خط المؤلف

(١) لكن يوجد سقط قليل في مواضع، وقد اجتهدت في جمع مواضع السقط لحساب نسبتها المثوية من النَّصِّ الأصلي، فوجدت النصوص الساقطة من «منهاج الوصول» تقارب ١٠ ٪، أي أنَّ هذه النسخة تشتمل على ٩٠ ٪ (تقريباً) مِن نَصِّ المنهاج.

(٢) كُتِبَ على الورقة الأولى منها: (شرح الشيخ جمال الدين عبد الرحيم على «المنهاج» للبيضاوي، كامل). فيورد الإمام الإسنوي قِطعةً مِنَ المنهاج بِلَفْظِ البيضاوي، ثم يشرحها، وهكذا إلى آخر الكتاب. وقال ناسخها في خاتمتها: (فرغ من تعليقه العبد الفقير إلى الله .. عبد الله بن عبد العزيز الشهر بالنمراوي .. يوم الجمعة .. من شهر شوال سنة خمس وأربعين وسبعمائة).

(٣) والرمز (ن) أقصد به ن ١ مع ن ٢. وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (كتاب «نهاية السؤل في علم الأصول في شرح المنهاج» للشيخ الإمام العلامة الهمام شيخ الإسلام جمال الدُّنيا والدِّين الإسنوي). وقال ناسخها في خاتمتها: (علقه لنفسه .. العبد الفقير إلى الله تعالى .. محمد بن أبي بكر بن محمد .. يوم السبت تاسع عشر شهر صفر المبارك سنة سبع وثمانين وسبعمائة).

الإسنوي، فَقَدْ كُتِبَ عَلَى آخِرِ وَرَقَةٍ فِيهَا: (بَلِغَ مُقَابِلَةً عَلَى أَصْلٍ عَلَيْهِ خَطُّ مُؤَلِّفِهِ).

النُّسخَتَانِ الثَّامِنَةُ وَالتَّاسِعَةُ: مخطوطان لكتاب «التحرير لِمَا فِي مِنْهَاجِ الْأُصُولِ مِنَ الْمُنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ» لِوَلِيِّ الدِّينِ ابْنِ الْعِرَاقِيِّ، وَقَدْ ذَكَرْتُ بَيَانَاتِهَا تَفْصِيلاً فِي مُقَدِّمَةِ تَحْقِيقِي لِكِتَابِ «التَّحْرِيرِ»:

ت[س]^(١): رَمَزُ نُسخَةِ الْإِسْكُورِيَالِ بِمَدْرِيدٍ فِي أُسْبَانِيَا بِرَقْمِ (١٠٢٨)^(٢)، كُتِبَتْ (٨١٥هـ). وَتَتَمَيَّزُ بِأَنَّهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ نُسخَةٍ عَلَيْهَا خَطُّ الْمُؤَلِّفِ^(٣).

ت[ز]: رَمَزُ نُسخَةِ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ بِمِصْرَ^(٤) بِرَقْمِ (٢٢٤٣١)، كُتِبَتْ سَنَةَ (١٠٧٥هـ).

النُّسخَةُ الْعَاشِرَةُ: اخْتَرْتُ لَهَا الرَّمْزَ (ح)، وَتَوَجَّدَ فِي «دَارِ الْكُتُبِ الْوَطَنِيَّةِ» بِتُونِسَ (بِرَقْمِ: ١٦٠٤٤)، وَنَصُّ «الْمِنْهَاجِ» مُدْمَجٌ مَعَ شَرْحِ يَوْسُفَ الْحُلَوَائِيِّ^(٥)، وَهَذِهِ النُّسخَةُ

(١) وَالرَّمْزُ (ت) أَقْصَدُ بِهِ: ت[س] مَعَ ت[ز].

(٢) وَتَوَجَّدَ صُورَةٌ مِنْهُ بِمَرْكَزِ جَمْعَةِ الْمَاجِدِ لِلتَّرَاثِ بِالْإِمَارَاتِ بِرَقْمِ (٣٧٧٢١٦). (وَفَقًّا لِلْفَهْرَسِ الْإِلِكْتُرُونِيِّ لِلْمَرْكَزِ عَلَى شَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِت).

(٣) قَالَ نَاسَخُهَا فِي خَاتَمَتِهَا: (وَهَذَا آخِرُ مَا تَيْسَرُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ .. عَلَقَهُ .. الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ .. وَكَانَ الْفَرَاغُ .. الرَّابِعَ وَالْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ .. خَاتَمَ شَهْرَ عَامِ خَمْسَةِ عَشَرَ ثَمَانِيَاةً [...] نُسَخَةً عَلَيْهَا خَطُّ الْمُؤَلِّفِ، غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ).

(٤) وَتَوَجَّدَ صُورَةٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ بِمَرْكَزِ جَمْعَةِ الْمَاجِدِ لِلتَّرَاثِ بِالْإِمَارَاتِ، بِرَقْمِ (٣٧٧٢١٧). وَقَالَ نَاسَخُهَا فِي خَاتَمَتِهَا: (وَافَقَ الْفَرَاغُ مِنْ نُسْخِ هَذِهِ النُّسخَةِ الْمُبَارَكَةِ رَابِعَ ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ سَنَةَ خَمْسِ وَسَبْعِينَ وَأَلْفٍ .. عَلَى يَدِ أَقَلِّ عِبِيدِ اللَّهِ وَأَحْقَرِهِمْ .. مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْخَطِيبِ).

(٥) اجْتَهَدْتُ فِي جَمْعِ نَصُوصِ «الْمِنْهَاجِ» الَّتِي نَقَلَهَا يَوْسُفُ الْحُلَوَائِيُّ مِنْ نُسخَةِ الْمِنْهَاجِ الَّتِي يَشْرَحُهَا؛ وَذَلِكَ لِحِسَابِ نِسْبَتِهَا الثَّنَوِيَّةِ مِنَ النَّصِّ الْأَصْلِيِّ، فَوَجَدْتُهَا تَقَارِبَ ٤٠ ٪ مِنْ «مِنْهَاجِ الْوُصُولِ»، وَقَدْ

تتكون من (٢٨٥) ورقة، كُتِبَتْ عام (٨٨٣هـ)^(١).

المبحث السابع: تنبيهات مهمة

التنبيه الأول: ما بين الأبيات (من كلام وعناوين وغير ذلك) هو من كلام الحافظ العراقي.

استفدت منها في مواضع كثيرة.

(١) قال ناسخها في خاتمتها: (علقه لنفسه من نسخة نُقِلَتْ من نسخة كُتِبَتْ من نسخة المؤلف - عفا الله تعالى عنه - الفقير عبد الواحد بن أحمد .. شهر جمادى الآخرة/ ثلاث وثمانين وثمان مائة).

قلت: وبالإضافة إلى هذه النسخ نُظِرْتُ في الطبعات التالية لشروح المنهاج والتي صَرَّحَ محققوها بأن تحقيقهم اعتمد على مخطوطات للشرح وتتضمن متن المنهاج، وهي:

١ - شرح المنهاج لشمس الدين الأصفهاني، تحقيق: د. عبد الكريم النملة، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى / ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢ - الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي، تحقيق: د. أحمد الزمزمي، د. نور الدين عبد الجبار، نشر: دار البحوث - الإمارات، طبعة: الأولى / ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣ - معراج المنهاج لشمس الدين الجَزَرِي، تحقيق: د. شعبان إسماعيل، طُبِعَ بمطبعة الحسين بالأزهر، الطبعة: الأولى / ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤ - مختصر تيسير الوصول لابن إمام الكاملية، تحقيق: فتحة عبد الصمد بإشراف د. سعيد مُصِيلِحِي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥ - مختصر تيسير الوصول لابن إمام الكاملية، تحقيق: د. عبد الفتاح الدخيسي، نشر: دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، طبعة: الأولى / ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. وأصلها رسالة دكتوراه بكلية الشريعة -

جامعة الأزهر (١٩٩٣م). ومن أعضاء لجنة المناقشة: د. شعبان إسماعيل.

التنبيه الثاني: الكلمات التي قد تختلف فيها النسخ - اتبعتُ فيها الطريقة التي تُسمَّى: «النص المختار»، فأختار منها ما يظهر لي أنه الصواب، ثم قد لا أُبَيِّنُ على ذلك إذا رأيتُ أنَّ الفروق يسيرة^(١)، وقد أُبَيِّنُ بوضع الكلمة المختارة بين معكوفين هكذا [...] ثم أُشير في الهامش إلى كيفية وُزُودها في النسخ الأخرى، وإليكم أمثلة للتوضيح:

١ - إذا جاء في المتن هكذا: [الأول]. وكتبْتُ في هامشه: في (ن، ت): أول الوقت. فلمعرفة ما جاء في (ن، ت): نحذف ما بين المعكوفين [...]. ونضع مكانه: (أول الوقت).

٢ - إذا جاء في المتن: [شاء]. وكتبْتُ في هامشه: ثابتة في (ش، ر). فهذا معناه أنَّ العبارة المذكورة موجودة في (ش، ر) فقط.

التنبيه الثالث: قد أضع الرمز ﷺ مكان عبارة: «عليه الصلاة والسلام».

التنبيه الرابع: من المعلوم أنَّ الهدف من علامات الترقيم هو تسهيل فهم النص فهما صحيحًا. ولم ألتزم ما هو معهود التزامًا حرفيًا، وإنما اجتهدتُ في وضع علامات الترقيم بما أراه يؤدي الهدف المذكور وبحيث يخدم النص، وقد اضطرني إلى ذلك صعوبة النص وتداخل عباراته أحيانًا. وإليكم المثال التالي:

عبارة الأصل في المخطوط: (النهي يدل شرعًا على الفساد في العبادات لأن المنهي عنه بعينه لا يكون مأمورًا به وفي المعاملات .. كبيع الحصاة والملاقيح والربا).

فقد أضع علامات الترقيم هكذا:

النهي يدل شرعًا على الفساد:

(١) مثل أن يأتي في إحدى النسخ: (قوله تعالى)، وفي نسخة: (قول الله تعالى)، وفي نسخة: (قوله). أو يأتي في نسخة: (لأنه) وفي نسخة: (فإنه).

- في العبادات؛ لأنَّ المنهي عنه بِعَيْنِهِ لا يَكُونُ مأمورًا به.

- وفي المعاملات ..؛ كَبَيْعِ الحَصَاةِ والمَلَاقِيحِ والربا.

وقد أضع علامات الترفيم هكذا:

النهي يدل شرعًا على الفساد: في العبادات (لأنَّ المنهي عنه بِعَيْنِهِ لا يَكُونُ مأمورًا به)، وفي المعاملات .. (كَبَيْعِ الحَصَاةِ والمَلَاقِيحِ والربا).

فالهدف الرئيسي هو بيان دلالة النهي في العبادات والمعاملات.

التنبيه الخامس: قد ذكر المؤلف (في هذا الكتاب) قول فرقة الأشاعرة في مسائل ولم أُعلِّق عليها - في هذه الطبعة - تاركًا ذلك لفطنة القارئ الذي لا يَخْفَى عليه مخالفة الأشاعرة مَنهج السلف الصالح في العديد من الأصول والمسائل الكبار. وَمَنْ أراد تفصيل ذلك فَلْيَرْجِعْ إلى الكُتُب التي تناولت هذا الموضوع، منها على سبيل المثال: (منهج الأشاعرة في العقيدة) للدكتور سفر الحوالي، و(التمييز في بيان أنَّ مذهب الأشاعرة ليس على مذهب السلف العزيز) لأبي عمر حاي بن سالم، و(نقض عقائد الأشاعرة والماتريدية) لخالد علي، و(الأشاعرة في ميزان أهل السنة) لفیصل الجاسم.

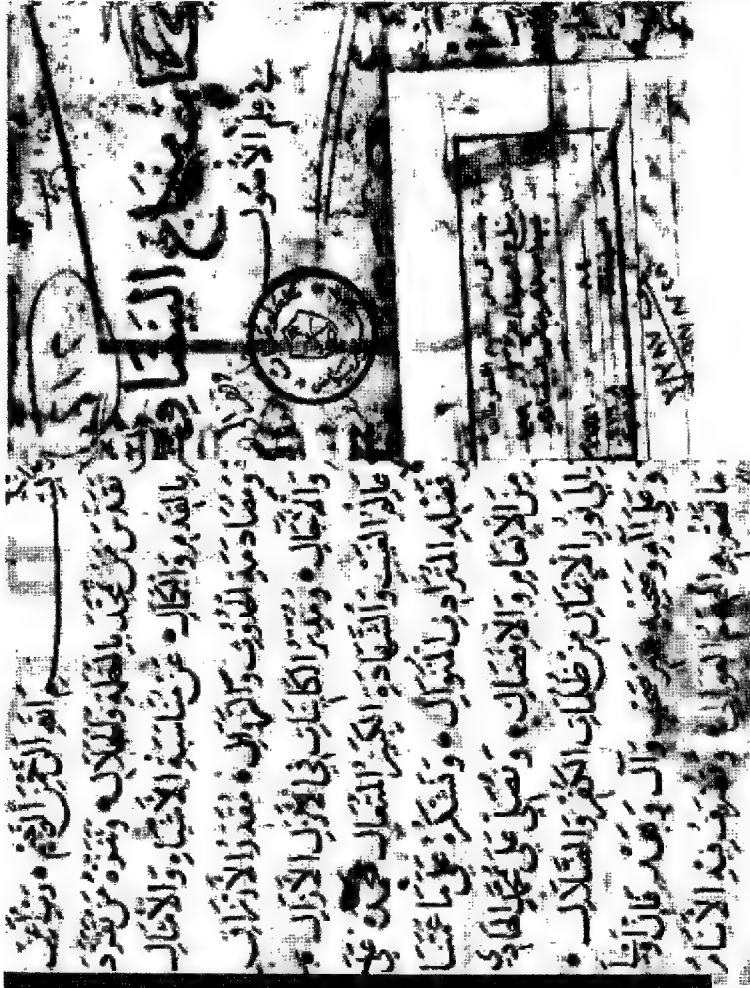
صور من المخطوطات

فيما يلي صُور لصفحات من جميع المخطوطات، باستثناء مخطوطات «النجم الوهاج»؛ لأنني وضعتها في مقدمة كتاب: «شرح النجم الوهاج»، وكذلك مخطوطات «التحرير لِمَا في منهاج الأصول» وضعتها في مقدمة «التحرير».

وَكَتَبَهُ / عبد الله رمضان موسى

كلية الشريعة

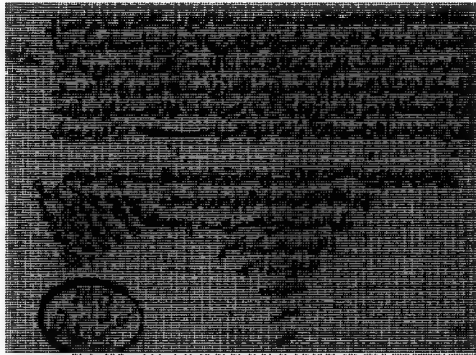
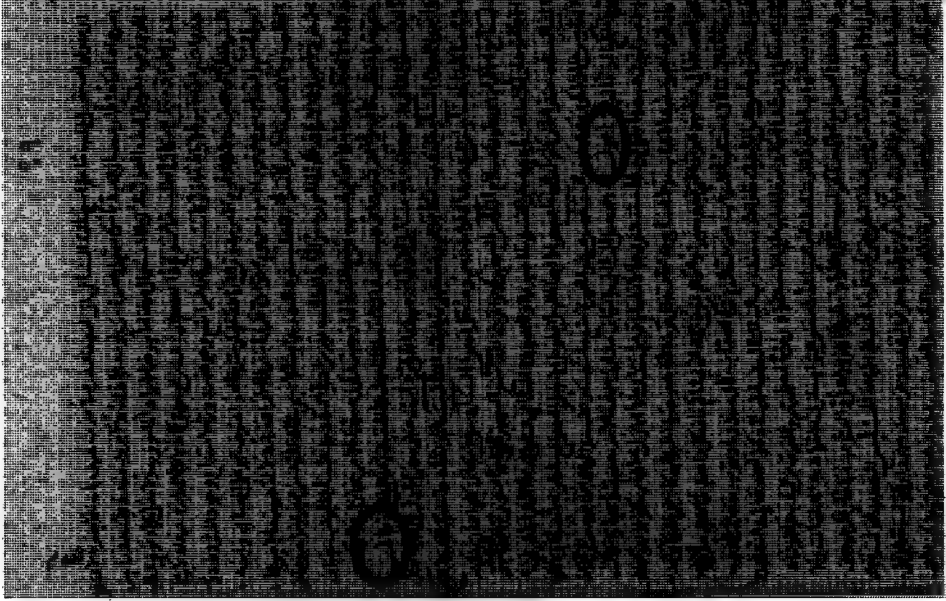
٢٠١٣/١/١٥ م



غلاف (م) الورقة الأولى من (م) الورقة الأولى من (ع)

غلاف نُسخة (ع)

أول ورقة من (ر)

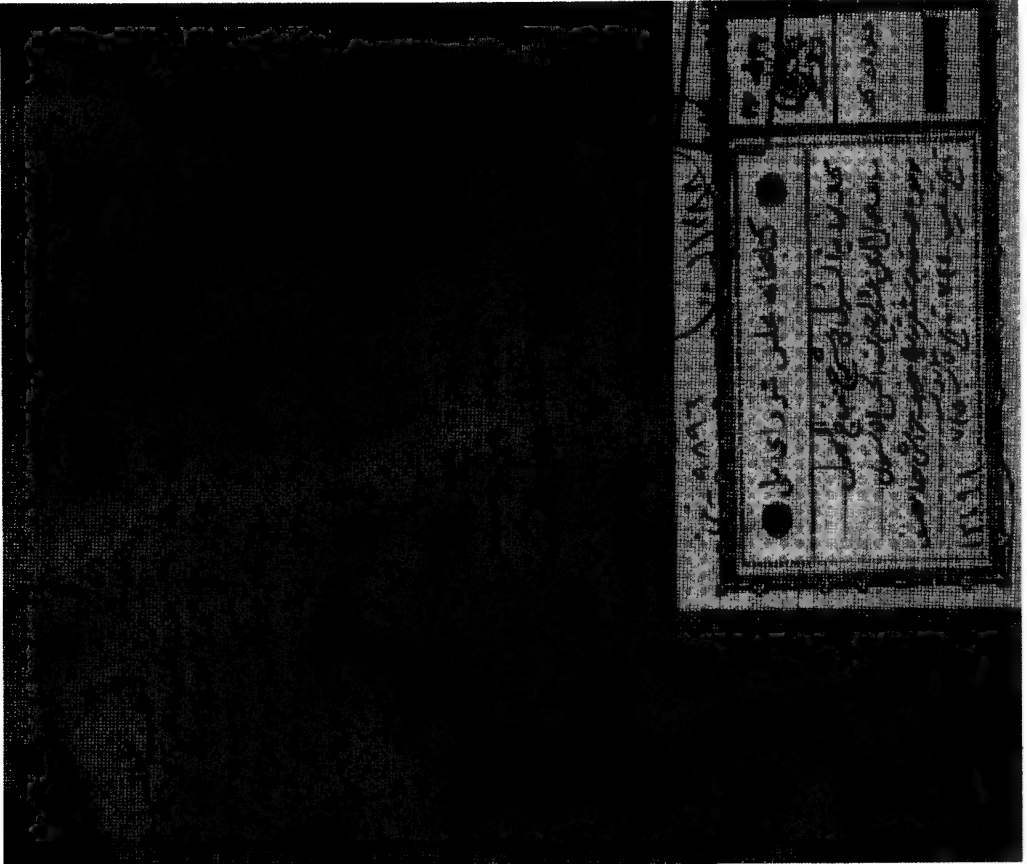


الورقة الأخيرة في (ب)

يتضح في الصورة الوسطى أن
العبري يذكر كلام البيضاوي كاملاً
بعد: (قال)، ثم يبدأ الشرح بعد:
(أقول)

ورقة من (ب) يتضح فيها نقل كلام المنهاج بعد: (قال)

غلاف (ن ٢) وورقة من داخل
المخطوط، وفيها يتضح أن الإسنوي
ينقل كلام (منهاج الوصول) للبيضاوي
كاملاً بعد: (قال)
ثم يبدأ الشرح بعد: (أقول)



الورقة الأولى والأخيرة من (١)
وعليها خط المؤلف في الجانب
الأيمن



الكتابية — ص. ٢٠
 رقم — 16044
 تاريخ — 185 X 195
 ملاحظات — 19
 أرقام — 290

الورقة الأخيرة من (ج)

الورقة الثانية من (ج)

أَفِينَةُ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ الْجَبْرِ الْوَهَّاجِ فِي نَظَرِ الْمَنَاجِ

تأليف
الحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين
(٧٩٥ - ٨٠٦ هـ)

يُطْبَعُ لَأَوَّلَ مَرَّةٍ مُحَقَّقًا عَلَى ثَلَاثِ مَخْطُوطَاتٍ
وَهُوَ نَظْمٌ (١٣٦٧ بيتاً) لـ "منهاج الوصول إلى علم الأصول" للبيضاوي

- ١ يَقُولُ رَاجِي [اللَّهُ] ^(١) خَيْرٌ مِّنْ رُّجِي
 ٢ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرٌ رَاحِمٍ
 ٣ وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ كَثِيرُ النَّفْعِ
 ٤ وَإِنَّ فِي الْمُنْهَاجِ لِلْيَبِضِ آوِي
 ٥ وَقَدْ قَصَدْتُ نَظْمَهُ أَرْجُو زَهْرَةً
 ٦ وَرُبَّمَا زِدْتُ لِأَمْرِ اقْتَضَى
 ٧ وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَمَامَ الْفَائِدَةِ
 ٨ فَإِنَّهُ السَّمِيعُ لِلدُّعَاءِ
- عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحَسَنِ الْمُتَعَجِّجِ
 مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ
 لَا سِيَّمَا عِلْمُ [الأُصُولِ الشَّرْعِيِّ] ^(٢)
 غُنِيَّةٌ مَخْتِاجٍ وَحِرْزٌ آوِي
 حَاطِيَّةٌ أَقْسَامُهُ وَجِزَةٌ
 وَرُبَّمَا غَيَّرْتُ مَا لَا يُرْتَضَى
 بِهَا، وَشَفَعْتُ نَفْعَهَا بِالْعَائِدَةِ
 وَكَاشَفْتُ الْغَمَّاءَ وَالْأَلْوَاءِ

التعريف بأصول الفقه والفقه

- ٩ حَدُّ أَصُولِ الْفَقْهِ: عِلْمٌ مَا يَدُلُّ
 ١٠ بِهِ، وَحَالِ الْمُسْتَفِيدِ مِنْهُ
 ١١ أَيْ حُكْمِهِ الْفَرْعِيِّ لَا الْأُصُولِيِّ
 ١٢ فَإِنْ يُقَلُّ: فَالْفِقْهُ ظَنِّي، أَجِبْ:
 ١٣ عَلَيْهِ الْإِفْتَاءُ وَالْعَمَلُ بِحُجَّةٍ
 ١٤ دَلِيلُهُ كَمَا رَأَى الْأَيْمَنُ
- لِلْفَقْهِ إجمالًا وَكَيْفَ يُسْتَدَلُّ
 وَعِلْمٌ حُكْمِ الشَّرْعِ فَهُوَ الْفَقْهُ
 الْمُكْتَسَبُ ^(٣) مِنْ طُرُقِ التَّفْصِيلِ
 مَنْ ظَنَّ مِنْ مُبْتَهِدٍ حُكْمًا، يَجِبُ
 قِاطَعَةً فَالظَّنُّ فِي الْمَحْجَّةِ
 كِتَابُ أَجْمَاعٍ قِيَاسُ سُنَّةٍ

(١) ليس في (ق).

(٢) كذا في (ق). لكن في (ش): (أصول الشرع). وفي (ف): أصول الشرعي.

(٣) وَضَعْتُ السَّكُونَ عَلَى الْبَاءِ؛ لِضَبْطِ الْوُزْنِ، وَهُوَ جَائِزٌ لِلزُّرُورَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

- ١٥ وَلَيْسَ عَنْ تَصَوُّرِ الْأَحْكَامِ بُدُّ لِيِ الْأُصُولِ لِلْإِقْدَامِ
 ١٦ مِنْهُ عَلَى الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ لَهَا
 ١٧ فِي الْحُكْمِ مَعَ تَعَلُّقِهِ مُقَدِّمُهُ وَبَعْدُهَا سَبْعَةُ كُتُبٍ ^(١) مُحْكَمَةٌ

الباب الأول (في [الحكم] ^(٢))

الفصل الأول (في تعريفه)

- ١٨ وَهُوَ خَطَابُ اللَّهِ بِاقْتِضَاءِ
 ١٩ فِعْلٍ وَتَرْكِ وَهُوَ التَّخْيِيرُ لَهُ
 ٢٠ خِطَابُهُ عَنْدَكُمْ قَدِيمٌ
 ٢١ [بِالطَّرِءِ] ^(٤) حَادِثٌ، كَذَا يُجْعَلُ
 ٢٢ بِهِ، كَحَلَّتْ بِالنِّكَاحِ مَثَلًا
 ٢٣ أَجِيبَ أَنَّ الْحَادِثَ التَّعَلُّقُ
 ٢٤ لَا أَنَّهُ وَصِفَ بِالْقَدِيمِ
 ٢٥ وَإِنَّمَا النِّكَاحُ مَعَ مُضَارَعِ
 ٢٦ وَإِنَّمَا التَّرْدِيدُ فِي أَقْسَامِ مَا
- فِعْلٍ مُكَلَّفٍ، أَوْ اسْتِوَاءِ
 أَوْ فَيَوْضَعِ. [قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ] ^(٣):
 وَالْحُكْمُ حَادِثٌ؛ إِذِ الْمَوْسُومُ
 صِفَةٌ فِعْلِيًّا، كَذَا يُعْلَلُ
 وَنَافِرَ التَّحْدِيدِ «أَوْ» فِيمَا خَلَا
 وَفِعْلَانَا الْحُكْمُ بِهِ مُعَلَّقٌ
 كَالْقَوْلِ إِذْ عُلِّقَ بِالْمَعْدُومِ
 مُعَرَّفٌ كَعَالِمٍ لِلصَّانِعِ
 حُدَّدَ لَا فِي حَدِّهِ فَافْهَمْهُمَا

(١) وَصَّغْتُ السَّكُونُ عَلَى التَّاءِ؛ لِضَبْطِ الْوِزْنِ، وَهُوَ صَحِيحٌ لُغَةً؛ فَجَمَعَ «كِتَابٌ»: كُتِبَ وَكُتِبَ.

(٢) فِي (ش): حَكَمَ.

(٣) هَذِهِ الْعِبَارَةُ لَيْسَتْ مَذْكُورَةٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي الْمَخْطُوطَاتِ، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ مَعَ الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهَا.

(٤) فِي (ش): (بِالطَّرِءِ). وَلَا يَنْضَبُطُ بِهِ الْوِزْنُ.

الفصل الثاني (في تقسيمه)

٢٧ إِنْ اقْتَضَى [وَجُودًا] ^(١) الْخِطَابُ
 ٢٨ وَالنَّدْبُ إِذْ لَا مَنَعَ، ثُمَّ مَا اقْتَضَى
 ٢٩ تَحْرِيمٌ، أَوْ لَا مَنَعَ فَالْكَرَاهَةُ

تقسيم آخر:

٣٠ وَالْوَاجِبُ: الْمَذْمُومُ شَرْعًا تَارِكُهُ
 ٣١ الْفَرَضُ، قَالَ الْحَقْفِيُّ: قَطْعِيٌّ
 ٣٢ وَعَكْسُهُ الْحَرَامُ، وَالْمَنْدُوبُ مَا
 ٣٣ تَارِكُهُ شَرْعًا بِإِطْلَاقٍ، كَذَا
 ٣٤ مَكْرُوهُهُمْ، وَفَاقِدَ امْتِدَاحٍ
 ٣٥ مِنْهُيُّ شَرْعٍ الْقَبِيحُ، وَسِوَى
 ٣٦ فِعْلٍ الَّذِي لَيْسَ بِذِي تَكْلِيفٍ
 ٣٧ مَا لَيْسَ لِلْقَادِرِ مَنْ قَدْ عَلِمَا
 ٣٨ حُدُوهَ بِالْوَاقِعِ عَلَى وَصْفٍ يُخْضُ

بِالْقَصْدِ مُطْلَقًا، كَذَا يُشَارِكُهُ
 بُتُوتٌ ذَا، وَوَاجِبٌ ظَنِّيٌّ
 يُحْمَدُ آتِيهِ وَلَنْ يُذَمَّ
 نَافِلَةٌ وَسُنَّةٌ، وَعَكْسُ ذَا
 فِعْلًا وَتَرَكَ سَمًّا بِالْمُبَاحِ
 ذَا حَسَنٌ، حَتَّى مُبَاحٌ، وَحَوَى
 وَذُو اعْتِزَالٍ قَالَ فِي التَّعْرِيفِ:
 بِهِ ارْتِكَابُهُ، وَمَالَهُ، وَمَا
 بِذَمٍّ أَوْ مَذْحٍ مِنَ الْمَاضِي أَخْضُ

تقسيم آخر:

٣٩ وَالْحُكْمُ قَدْ يَكُونُ فِيمَا نَقَلَا
 ٤٠ بِجَعْلِهِ الزَّنَا لِحَدِّ سَبِيَّا
 ٤١ وَجَعْلُهَا حُكْمًا فَأَمْرٌ مُضْطَلَحٌ

مُسَبِّيًا أَوْ سَبِيًّا، مُثَلًّا
 فَإِنْ يُرَدُّ إِغْلَامُنَا فَلَا إِبَا
 وَإِنْ يُرَدُّ تَأْيِيرُهَا فَلَا يَصِخُ

(١) في (ش): وجوب. ولا يستقيم معه الكلام؛ فالصواب عبارة (ق).

٤٢ [إِذَا] ^(١) لَمْ يُؤَثَّرْ حَدِثٌ فِي أَزَلِي
٤٣ بِأَنَّ لِلْفِعْلِ جِهَاتٍ تُوجِبُ

تقسيم آخر:

٤٤ وَالصَّحَّةُ اسْتِبَاعُ ذِي الْوَجْهَيْنِ
٤٥ [فَالْعُقْدُ] ^(٢) فِي تَرْتُّبِ الْإِبَاحَةِ
٤٦ أَنْ وَافَقَ الْأَمْرَ، وَذُو الْفِقْهِ فَحَذَّ
٤٧ قَابِلَهَا الْفَسَادُ وَالْبُطْلَانُ
٤٨ فَبَاطِلٌ مَا لَمْ يَكُنْ أَصْلًا شُرْعًا
٤٩ لِلْوُضْفِ فَالْفَاسِدُ، قُلْتُ: صَدَعَا
٥٠ كَذَا كِتَابَةً، كَذَا عَارِيَةً
٥١ بِمَا أَتَى بِهِ بِحَيْثُ سَقَطَا
٥٢ إِذِ الْقَضَا حَيْثُ لَمْ يَجِبِ
٥٣ وَأَنْتُمْ عَلَلْتُمْ السُّقُوطَ بِهِ
٥٤ وَعَدَمُ الْإِجْزَاءِ وَالْإِجْزَاءُ صِفَةٌ

غَابَتْهُ فِي عَقْدٍ أَوْ فِي دِينٍ
لِلنَّفْعِ، وَالْغَايَةُ فِي الْعِبَادَةِ
ذَاكَ بِإِسْقَاطِ [الْقَضَاءِ] ^(٣)، وَهُوَ رَدُّ
وَالْحَنْفِيُّونَ لَهُمْ فُرْقَانُ
نَحْوُ الْمَلَايِجِ فَأَمَّا مَا مَنَعَ
أَصْحَابَنَا فِي الْحَجِّ وَالْخُلْعِ مَعَا
بِالْفَرْقِ، وَالْإِجْزَاءُ فَالْكِفَايَةُ
وَقِيلَ: إِسْقَاطُ الْقَضَا، وَغُلَطَا
فَلَا سُقُوطَ؛ لِانْتِفَاءِ الْمَوْجِبِ
وَهُوَ سِوَى الْعِلَّةِ، فَادِرٍ وَانْتَبَهَ
مُحْتَمِلٌ وَجْهَيْنِ لَا كَالْمَعْرِفَةِ

تقسيم آخر:

٥٥ إِنْ أَوْفَعَتْ عِبَادَةٌ فِي زَمَنِ
٥٦ قَدْ سَبَقَتْ مَعَ اخْتِلَالٍ فَأَدَا

عَيْنٌ أَوَّلًا لَهَا لَمْ تَكُنْ
وَهِيَ إِعَادَةٌ إِذَا مَا أُوْجِدَا

(١) فِي (ش): إِذَا.

(٢) فِي (ش): فَالْعَقْلُ.

(٣) فِي (ق): الْقَضَا.

٥٧ فَإِنْ تَقَعِ مِنْ بَعْدُ فَالْقَضَاءُ وَمِنْهُ مَا قَدْ وَجَبَ الْأَدَاءُ
٥٨ أَوْ لَا مَعَ الْإِمْكَانِ أَوْ تَعَذَّرَا بِشَرِّعٍ أَوْ عَقْلٍ كَنُومٍ غَمَرَا

[فِرْع] ^(١)؛

٥٩ وَظَنَّ ذِي التَّكْلِيفِ حَرَمًا لِلْبَقَا لِأَخْرِ الْوَقْتِ عَلَيْهِ ضَيْقًا
٦٠ فَإِنْ يَعِشْ فَفِعْلُهَا أَدَاءٌ آخِرُهُ، وَقِيلَ: بَلْ قَضَاءٌ

تَقْسِيمُ آخَرٍ؛

٦١ مَا خَالَفَ الدَّلِيلَ إِنْ كَانَ ثَبَتَ لِلْعُذْرِ رُخْصَةً، سَوَاءٌ نُدِبَتْ
٦٢ كَالْقَضْرِ، أَوْ قَدْ وَجَبَتْ كَالْمِئْتَةِ لِذِي اضْطِرَارٍّ، أَوْ مَعَ الْإِبَاحَةِ
٦٣ نَحْوُ الْعَرَايَا، وَالْعَزِيمَةُ سِوَى ذَا، قُلْتُ: إِنْ لَطَلَبَ جَزْمَ حَوَى

الفصل الثالث (في أحكامه)

المسألة الأولى:

٦٤ وَأَعْمَدُ لِمَأْمُورٍ بِهِ فَقَسَّمِ لَوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ وَمُتَّبِعِهِمْ
٦٥ فِي عَدَدٍ عُيِّنَ كَالْكَفَّارَةِ وَنَضَبٍ مَنْ يَضْلُحُ لِلْإِمَامَةِ
٦٦ وَالْكُلِّ وَاجِبٌ لَدَى الْمُعْتَرِ لَهُ وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ فَلَا اخْتِلَافَ لَهُ
٦٧ وَقِيلَ بِالتَّعْيِينِ عِنْدَ اللَّهِ وَلَيْسَ يُدْرَى قَوْلُ مَنْ ذَا الْوَاهِي
٦٨ وَرُدُّهُ إِذَا تَزَكَّ مُعَيَّنٍ مُنْعَ وَمُقْتَضَى التَّخْيِيرِ أَنْ لَا يَمْتَنِعَ
٦٩ قِيلَ: فَقَدْ يَخْتَارُهُ الْمُكَلَّفُ وَرُدُّهُ؛ إِذَا أَحْكَمَهُمْ تَخْتَلَفُ
٧٠ وَهُوَ خِلَافُ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ قِيلَ: فَمَا يَخْتَارُ لِلْإِقْبَاعِ

- ٧١ يُعَيِّنُ اللَّهُ، وَذَا مُحْتَلٌّ قُو
 ٧٢ قِيلَ: كَفَى عَنْهُ سِوَاهُ كَالْبَدَلِ
 ٧٣ قِيلَ: فَفِعْلُ الْكُلِّ جَمْعًا إِنْ يُصَبُّ
 ٧٤ أَوْ فِكُلٍّ وَاحِدٍ؛ [فَتَجْتَمِعُ] ^(١)
 ٧٥ عَنْ وَصْفِ تَعْيِينٍ، وَذَا لَا يُوجَدُ
 ٧٦ وَأَيْضًا: الْوُجُوبُ حُكْمٌ عَيْنًا
 ٧٧ لَا كُلٌّ وَاحِدٍ وَلَا الْكُلُّ، كَذَا
 ٧٨ أُجِيبَ أَنَّ وَاحِدًا مِنْ عَدَدٍ
 ٧٩ إِذْ كَوْنُهُ أَحَدَ ذِي الثَّلَاثَةِ
 ٨٠ وَفِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ تُكْتَبُ
 ٨١ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَرْكُ كُلِّهَا

تذنيب:

- ٨٢ تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِتَرْتِيبٍ يَصِحُّ
 ٨٣ وَمِثْلُهُ، أَوْ يُسْتَحَبُّ مِثْلُ

الثانية:

- ٨٤ وَإِنْ بَوَقَّتِ الْوُجُوبُ عُلُقًا
 ٨٥ كَالصَّوْمِ، أَوْ يَنْقُضُ فَمِنْوَعٌ لَدَى
 ٨٦ إِرَادَةِ التَّكْمِيلِ بَعْدُ، أَوْ يَزِيدُ
 ٨٧ وَقَالَ جُلُّ الْمُتَكَلِّمِينَ: لَا

(١) فِي (ش): فَيَجْتَمِعُ.

وَفِي آخِرِهِ قَضَاءٌ جَعَلَهُ
وَأَوَّلُ الْوَقْتِ فَتَعَجَّلَ جَرًّا
بِصِفَةِ الْوُجُوبِ فَالْوَجِبُ مَرُ

٨٨ وَبَعْضُهُمْ قَالَ: يُخَصُّ أَوَّلَهُ
٨٩ وَالْحَنِيفِيُّونَ تَخَصُّونَ الْآخِرَ
٩٠ وَقَالَ كَرِّخِيئُهُمْ: إِنْ اسْتَمَرَ

فَرَعُ:

كَالْحَجِّ أَوْ فَاتِنَةٍ بِمُذَرِّ
ظَنُّ فَوَاتِهِ [لِنَحْوِ] ^(١) الْمَرَضِ

٩١ وَلَهُمْ مُوسَّعٌ بِالْعُمْرِ
٩٢ فَيَسَّعُ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يُفَرِّضِ

الثَّالِثَةُ:

أَوْ وَاحِدًا عَيْنٍ كَالْتَهَجُّدِ
فَرَضُ كِفَايَةِ كَنْصَرِ الدِّينِ
كَفَى وَإِلَّا أَبْقِ حُكْمَ الْفَرَضِ

٩٣ تَتَاوَلَ الْوُجُوبُ كُلُّ وَاحِدٍ
٩٤ فَقَرَضُ عَيْنٍ، أَوْ بِلا تَعْيِينِ
٩٥ فَإِنْ يَظُنُّ الْبَعْضُ فِعْلَ الْبَعْضِ

الرَّابِعَةُ:

وُجُوبَ مَا لَيْسَ يَتِمُّ الْوَاجِبُ
شَرْطًا وَلَكِنْ سَبَبًا، وَنُقْلًا:
تَكْلِيفُ مَشْرُوطٍ بِلا شَرْطٍ يَقَعُ
قُلْنَا: خِلَافُ ظَاهِرٍ؛ فَحَطُّهُ
أَجِيبَ: لَا؛ فَالْلَفْظُ لَمْ يَذْفَعْ؛ فَمَهْ ^(٢)

٩٦ الْأَمْرُ مُطْلَقًا بِشَيْءٍ يُوجِبُ
٩٧ إِلَّا بِهِ مَعَ قُدْرَةٍ، وَقِيلَ: لَا
٩٨ لَا فِيهِمَا، قُلْنَا: مُحَالٌ؛ ائْتَنَعَ
٩٩ قِيلَ: يُخَصُّ إِذْ وَجُودُ شَرْطِهِ
١٠٠ قِيلَ: كَذَا الْإِجَابُ لِلْمُقَدَّمَةِ

تَنْبِيْهُ:

وُجُودَهَا شَرْعًا عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَ

١٠١ مُقَدَّمَاتُ الْوَاجِبَاتِ قَدْ يَقِفُ

(١) فِي (ش): كَنَحْوِ.

(٢) يَعْنِي: فَكُفَّ. أَيْ: قِفْ وَلَا تَفْعَلْ. مَهْ: زَجْرٌ وَنَهْيٌ وَإِسْكَاتٌ وَأَمْرٌ بِالتَّوَقُّفِ عَمَّا يَرِيدُهُ الْمُرِيدُ.

بِالسَّيْرِ لِلْحَجِّ، أَوْ الْعِلْمُ بِهَا
وَسَرَّ بَعْضِ رُكْبَةٍ بِلُبْسِ

١٠٢ نَحَوَ الْوُضُوءِ، أَوْ فَعْقَلًا، شُبَّهَا
١٠٣ كَتَرَكْ بَعْضِ الْخُمْسِ ثُمَّ نُسِّي

فُرُوعُ:

حَرُمَتَا؛ كَفَّاعًا عَنِ الْأَصْلِيَّةِ
حَرُمَنْ أَوْ يُخْتَارَ مَنْ يُفَارِقُ
فَغَيْرُ وَاجِبٍ عَلَى الْأَصَحِّ

١٠٤ اشْتَبَهَتْ حِلًّا بِأَجْنَبِيَّةٍ
١٠٥ وَإِنْ يَقُلْ: إِحْدَى نِسَائِي طَالِقُ
١٠٦ وَزَائِدٌ عَلَى مُسَمَّى الْمَسْحِ

[الخامسة] ^(١):

بِالْإِلْتِزَامِ، قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ:
قُلْنَا: مُحَالٌ، أَوْ فَكَالْمُقَدَّمَةِ

١٠٧ وَجُوبُ شَيْءٍ فِيهِ مَنَعُ الضِّدِّ لَهُ
١٠٨ قَدْ يَنْغُلُ الْمَوْجِبُ عَمَّا اسْتَلْزَمَهُ

السادسة:

جَوَازُهُ؛ مِنْ ذَا وَذَاكَ طَرًّا ^(٢)
ضِمْنًا، وَمَا نَافَاهُ نَاسِخٌ حَصَلَ

١٠٩ وَإِنْ وَجُوبٌ نُسِخَ، اسْتَقَرَّ
١١٠ وَخَالَفَ الْحُجَّةُ، قُلْنَا: الْأَمْرُ دَلُّ

السابعة:

وَقَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: مَنْ مَرَضَ
إِذْ شَهِدُوا الشَّهْرَ، وَذَلِكَ مُوجِبٌ
قُلْنَا: تَوَقَّفَ الْقَضَا عَلَى السَّبَبِ
اسْتَغْرَقَ الْوَقْتَ، وَقَالَ الْكَفِّي:
فَوَاجِبٌ، أَجِيبَ: بَلْ بِهِ حَصَلَ

١١١ وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ أَمْرِ افْتِرَضَ
١١٢ وَنَحْوُهُ، الصَّوْمُ عَلَيْهِمْ يَجِبُ
١١٣ وَأَيْضًا: الْقَضَا عَلَيْهِمْ وَجِبَ
١١٤ وَالْعُذْرُ مَانِعٌ كَنَوْمٍ يُرْبِي
١١٥ فِعْلُ الْمَبَاحِ تَرْكُ مَا لَيْسَ يَحِلُّ

(١) فِي (ش): الْخَاتَمَةُ.

(٢) يَعْنِي: جَمِيعًا.

الباب الثاني (فيما لا بُدَّ للحكم منه)

الفصل الأول (في الحاكم)

- ١١٦ الحاكمُ الشرعُ فما للعقلِ في
١١٧ يريدُ في ترتُّبِ الثوابِ
تحسينِ أو تقبيحِ امرٍ، فقف
بالفعلِ أو ترتُّبِ العقابِ

فرعان على التَّنْزِيلِ

- ١١٨ الشكرُ للمُنعمِ عقلاً لا يجب
١١٩ وإذ وجوبُ به به يستدعي
١٢٠ فهو مُنزَّهٌ، أو الشاكرِ في
١٢١ أو يكُ في آخرَ فالعقلُ
١٢٢ قيل: احتمالُ الضررِ الآتي دَفَعُ
١٢٣ لا نَقَّأَ أو لأنَّه تَصَرَّفُ
١٢٤ ينسبُ الدُّنيا لمعطٍ ففَرْضُ
١٢٥ بما ذَكَرْتُمُ الْوُجُوبَ الشَّرْعِيَّ
- إذ ليس قَبْلَ الشَّرْعِ تعذيبٌ كُتِبَ
فائدةٌ إمَّا لِمَشْكُورٍ، فَعِي
دُنْيَا فلا حظَّ مع التَّكْلُفِ
لَيْسَ بِتِلْكَ الدَّارِ يَسْتَقِلُّ
قُلْنَا: فَقَدْ يَجْلِبُهُ؛ إِذْ لَا يَقَعُ
فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ، وَقَدْ يُسْتَسْخَفُ
كَهَزْءٍ بِاللَّهِ، قِيلَ: يَنْتَقِضُ
أَجِيبَ: لَا فَائِدَةَ يَسْتَدْعِي

الفرع الثاني:

- ١٢٦ أفعالُ الاختيارِ قَبْلَ البُعْثَةِ
١٢٧ وَحُرْمَةُ فِي قَوْلِ بَغْدَادِيَّةِ
١٢٨ وَالْوَقْفُ أَيْ لَا عِلْمَ مَا الْحُكْمُ جَرَى
١٢٩ احْتِجَّ الْأَوَّلُونَ بِالْخُلُوءِ عَنْ
- أَبَاحَهَا مُعْتَزِلِيُو الْبَصْرَةِ
مِنْهُمْ وَقَوْلِ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ
بِالْأَشْعَرِيِّ وَالصَّيْرَفِيِّ اشْتَهَرَا
أَمَارَةَ الْفَسَادِ فِي النَّفْعِ وَأَنْ

- ١٣٠ لَيْسَ عَلَى مَالِكِهِ مِنْ ضَرَرٍ
 ١٣١ وَأَيْضًا: الْمَأْكُلُ اللَّذِيذَةُ
 ١٣٢ لَا عِبْتًا وَلَا احتِيجَاجًا مِنْهُ
 ١٣٣ إِمَّا تَلَدُّذٌ أَوْ اسْتِدْلَالٌ
 ١٣٤ وَإِنَّمَا يَحْصُلُ ذَا بِالْأَكْمَلِ
 ١٣٥ وَمَنْعُنَا عَلَيْهِ الْأَوْصَافِ
 ١٣٦ وَالثَّانِ: أَنَّ فِعْلَهُ مَا عُلِّلَا
 ١٣٧ وَقَاسَ الْآخَرُونَ ذَا بِالشَّاهِدِ
- فَجَازَ كَاسْتَظْلَالِنَا بِالْجُودِ
 لِنَغْرِضِ انْتِفَاعِنَا مَحْلُوقَةً
 وَلَيْسَ الْإِضْرَارَ اتِفَاقًا فَهُوَ هُوَ
 أَوْ اجْتِنَابٌ مَعَ مَيْلٍ، قَالُوا:
 لَنَا [عَنِ] ^(١) الْأَوَّلِ: مَنْعُ الْأَصْلِ
 وَالدُّورَانُ وَاهِي الْاِخْتِلَافِ
 بِغَرَضٍ، وَإِنْ يَكُنْ فَالْحَضَرُ لَا
 تَصَرُّفٌ بِغَيْرِ إِذْنٍ، وَازْدُدْ

تنبيه:

- ١٣٨ وَعَدَمُ الْحُرْمَةِ لَا يُوجِبُ ثُمَّ إِبَاحَةً؛ إِذْ عَدَمُ الْمَنْعِ أَعْمٌ

الفصل الثاني (في المحكوم عليه)

المسألة الأولى:

- ١٣٩ وَجَوَّزُوا الْحُكْمَ عَلَى الْمَعْدُومِ
 ١٤٠ أَمْرِ الرُّسُولِ، قِيلَ: ذَاكَ خَبَرُهُ
 ١٤١ أَجِيبَ: أَمْرُ اللَّهِ مَعْنَاهُ: إِذَا
 ١٤٢ قِيلَ: فَالْأَمْرُ الْأَزَلِيُّ إِذْ مَا حَدَثَ
 ١٤٣ أَجِيبَ: ذَا مَبْنِيٍّ قُبِحَ عَقْلِي
- فَنَحْنُ دَاخِلُونَ فِي عُمُومِ
 أَنَّ الْإِلَهَ مِنْ سَيِّئَاتِي [يَأْمُرُهُ] ^(٢)
 يَبْلُغُ زَيْدٌ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِذَا
 مَأْمُورٌ أَوْ سَامِعٌ أَمْرِهِ عَبَثٌ
 وَالنَّفْسُ فِيهَا حَضٌ مَنْ يُولَدُ لِي

(١) في (ش): مع. ثم صُحِّحَتْ فِي الْهَامِشِ.

(٢) في (ق، ف): أمره.

الثانية:

- ١٤٤ مَنْ يَمْنَعُ التَّكْلِيفَ بِالْمَحَالِ لَمْ
 ١٤٥ وَلَيْسَ فِي الْمُجَرَّدِ امْتِثَالُ
 ١٤٦ نُوقِضَ بِالْوُجُوبِ فِي الْمَعْرِفَةِ
- يُكَلِّفُ الْغَافِلَ؛ إِذْ عَلِمَ غُدْمَ
 مِنْهُ؛ لِمَتْنٍ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ
 أَجِيبَ: لَمْ يُؤْمَرْ بِالْإِجْمَالِيَّةِ

الثالثة:

- ١٤٧ وَيَمْنَعُ التَّكْلِيفَ عِنْدَ الْأُمَّةِ
 مُلْجِئُ الْإِكْرَاهِ؛ لِفَقْدِ الْقُدْرَةِ

الرابعة:

- ١٤٨ تَوَجُّهُ التَّكْلِيفِ عِنْدَ الْفِعْلِ
 ١٤٩ يَقُولُ: بَلْ مِنْ قَبْلُ بِالْإِيقَاعِ فِي
 ١٥٠ قَالُوا: الصُّدُورُ وَاجِبٌ إِذْ بَاشَرَا
- إِذْ عِنْدَهُ الْقُدْرَةُ، وَالْمُعْتَزِلِي
 ثَانِي زَمَانٍ، وَالْجَوَابُ لَا يَفِي
 قُلْنَا: وَبِالْقُدْرَةِ وَالِدَّاعِي طَرَا

الفصل الثالث (في المحكوم به)

المسألة الأولى:

- ١٥١ وَجَوُزُوا التَّكْلِيفَ بِالْمُحَالِ
 ١٥٢ قِيلَ: تَصَوُّرُ الْوُجُودِ مُمْتَنِعٌ
 ١٥٣ حُكْمُ اسْتِحَالَةٍ، فَلِنْ يَمْتَنِعِ
 ١٥٤ كَنَحْوِ إِغْدَامِ الْقَدِيمِ جَلًّا
 ١٥٥ قِيلَ: أَبُو هَبٍ بِمَا قَدْ أَنْزَلَ
 ١٥٦ يُؤْمِنُ، قُلْنَا: ذَا لِفَعْلِهِ امْتَنَعَ
- إِذْ حُكْمُهُ عَنْ غَرَضٍ فَخَالِي
 فِيهِ؛ فَلَا يُطْلَبُ، قُلْنَا: يَمْتَنِعُ
 لِذَاتِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَقْعِ
 بِالنَّصِّ وَاسْتِقْرَاءِ اسْتِدْلَالِ
 أَمْرٍ أَنْ يُؤْمِنَ، ثُمَّ مِنْهُ لَا
 وَلَيْسَ ذَا النَفْسِ صَرِيحًا قَدْ وَقَعَ

الثانية:

- ١٥٧ كُتِّفَ بالفروع أهلُ الكُفْرِ
 ١٥٨ لَنَا: شُمُولُ آيَةِ العِبَادَةِ
 ١٥٩ وَمُوعِدُ التَّرْكِ وَوَيْلٌ وَفَلَا
 ١٦٠ قِيلَ: انْتِهَاهُ مُمَكِّنٌ، قُلْنَا: اسْتَوَى
 ١٦١ قِيلَ: فَلَا يَصِحُّ مَعَهُ وَكَفَى
- وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: لَا بِالْأَمْرِ
 وَالْكَفَرُ فَهُوَ مِمَّا مَكَّنُ الْإِزَالَةَ
 وَالْأَمْرُ بِالنَّهْيِ كَحَدِّ مُثَلًّا
 مُجَرَّدُ التَّرْكِ وَفِعْلٌ؛ فَسَوَا
 إِسْلَامُهُ، قُلْنَا: الْعَذَابُ ضَعْفًا

الثالثة:

- ١٦٢ يُحْصَلُ الإِجْزَاءُ الْإِمْتِثَالُ
 ١٦٣ لَا يَقْتَضِي الفسادَ، قُلْتُ: الْفَرْقُ أَنَّ
 ١٦٤ خَالَفَ فَالنَّهْيُ عَنِ الْحُكْمِ سَكَتٌ
- وَقِيلَ: لَا، كَالنَّهْيِ حَيْثُ قَالُوا:
 النَّهْيُ مُقْتَضَاهُ تَرْكُهُ، فَإِنْ
 وَالْأَمْرُ مُقْتَضَاهُ فِعْلٌ، وَبَيَّنَّ

الكتابُ الأولُ

في: الكتاب

- ١٦٥ يَقِفُ الاستِدْلَالُ أَخْذَ الْحُجَّةِ
 ١٦٦ كَذَا عَلَى أَقْسَامِهَا، وَانْقَسَمَا
 ١٦٧ وَخَصَّ وَالْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ
- مِنْهُ عَلَى مَعْرِفَةٍ بِاللُّغَةِ
 لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَلَفْظِ عُمَمَا
 وَنَاسِخٍ يَتَلَوْنَ وَمَنْسُوخٍ تُنْبِئُ

الباب الأول (في اللغات)

الفصل الأول (في الوضع)

- ١٦٨ وَحِينَ مَسَّتْ حَاجَةُ التَّعْرِيفِ
 ١٦٩ تَبَيَّنَ النَّطْقُ مَعَ الْإِفَادَةِ
 ١٧٠ إِذِ الْحُرُوفُ كَيْفِيَّاتٌ عَرَضَتْ
 ١٧١ إِزَاءَ ذَهْنِيِّ الْمَعَانِي الدَّائِرَةِ
 ١٧٢ مِنْهَا مُرَكَّبَاتُهَا وَالنَّسَبُ
 ١٧٣ وَلَمْ يَرَ الْقَاضِي ثُبُوتَ مَنْ وَضَعَ
 ١٧٤ بِأَنَّهُ اللَّهُ وَوَقَّفَ الْبَشَرَ
 ١٧٥ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَاكَ مُضْطَلَحٌ
 ١٧٦ آخَرُ، وَاقْتَضَى تَسْلُسُلًا، وَأَنْ
 ١٧٧ أُجِيبَ: الْأَسْمَاءُ سِمَاتُهَا وَمَا
 ١٧٨ وَلَا عَتَقَادِهِمْ أَتَى الْإِنْكَارُ
 ١٧٩ وَيَحْصُلُ التَّعْلِيمُ بِالترَّيْدِ
 ١٨٠ وَلَوْ جَرَى التَّغْيِيرُ كَانَ اشْتَهَرَا
 ١٨١ مُصْطَلَحًا؛ إِذْ لَيْسَ تَوْقِيفٌ يَقَعُ
 ١٨٢ أُجِيبَ: مَنْ إلهَامٌ عَاقِلٌ مَنَعَ
 ١٨٣ وَقَالَ الْأَسْتَاذُ: الَّذِي قَدْ أَفْهَمَا
- مَعَ التَّعَاوُنِ وَكَانَ اللَّفْظُ فِي
 أَوَّلَى مِنَ الْمَثَالِ وَالْإِشَارَةِ
 لِلنَّفْسِ الْمُجَلِّجَا إِلَيْهِ؛ وَضَعَتْ
 مَعَهَا؛ لِيُسْتَفَادَ فِي الْمُحَاوَرَةِ
 لَا الْمُفْرَدَاتُ؛ خَوْفَ دَوْرِ يَغْلِبُ
 بِعَيْنِهِ، وَالْأَشْعَرِيُّ قَدْ نَزَعَ
 لِقَوْلِهِ: عَلَّمَ، وَالْآيِ الْأُخْرَى
 لَا خِتِيجَ فِي تَعْلِيمِهَا أَنْ يُضْطَلَحَ
 يَحْصُلُ تَغْيِيرٌ؛ فَلَا أَمْنٌ إِذَنْ
 يُخْصُّهَا، أَوْ هُوَ وَضَعَ قُدَّامًا
 وَبِاخْتِلَافِ الْأَلْسُنِ الْإِقْدَارُ
 وَبِالْقَرَائِنِ كِلِلُ الْوَلِيدِ
 وَعَنْ أَبِي هَاشِمٍ: الْكُلُّ يَرَى
 وَحَيَا أَوْ إلهَامًا أَنْ اللَّهَ وَضَعَ
 أَنْ وَاضِعٌ مَا وَضَعَهُ قَبْلُ وَقَعَ
 الْإِضْطِلَاحُ مِنْهُ تَوْقِيفٌ، وَمَا

- ١٨٤ سِوَاهُ فَاضْطِلَاحٌ أَوْ فُتُخْتَمَلُ وَيَبَالُتَوَاتُرِ وَالْأَحَادِ نُقِلَ
 ١٨٥ أَوْ انْتِبَاطٌ^(١) الْعَقْلِ مِنْ ثَقُلٍ، كَمَا نُقِلَ أَنَّ جَمْعَ أَلٍ قَدْ عَلِمَا
 ١٨٦ دُخُولُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي فَحْوَاهُ وَأَنَّهُ إِخْرَاجُ مَا لَوْلَاهُ
 ١٨٧ لَكَانَ دَاخِلًا عُمُومًا شَمِلًا وَلَيْسَ يُجَدِّي صَرْفُ عَقْلٍ حَصَلَا

الفصل الثاني (في تفسير الألفاظ)

- ١٨٨ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا طَابَقَهُ أَيُّ مِنْ مُسَمَّاهُ هِيَ الْمَطَابَقَةُ
 ١٨٩ وَجُزْئُهُ تَضَمُّنٌ، وَلَا زِمَةٌ فِي الذُّهْنِ الْإِلْتِزَامُ فِي تَلَازُمِهِ
 ١٩٠ وَاللَّفْظُ إِنْ لِيَجْزِءٍ مَعْنَى دَلَّا بِجُزْئِهِ مُرَكَّبٌ وَإِلَّا
 ١٩١ [فَمُفْرَدٌ]^(٢)، وَالْحَرْفُ مَا لَمْ يَسْتَقِلْ وَالْفِعْلُ مَا كَانَ بِهَيْئَةٍ يَدُلُّ
 ١٩٢ عَلَى زَمَانٍ، وَاسْمٌ أَذْ عَنهُ فُصِّلَ كُلُّيٌّ إِنْ مَعْنَاهُ شِرْكَةٌ قَبْلَ
 ١٩٣ وَمَا اخْتَلَفَ فَسَمَّاهُ مُشْكَكًا وَمَا اسْتَوَى بِفَاعِلٍ قَدْ سُبِكََا
 ١٩٤ مِنَ التَّوَاتُطِي، جِنْسٌ إِنْ دَلَّ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ، كَطَبِي مَثَلًا
 ١٩٥ مُشْتَقٌّ إِنْ دَلَّ عَلَى ذِي صِفَةٍ قَدْ عُمِيَّتْ، كَفَارِسٍ وَمُثَبَّتٍ
 ١٩٦ جُزْئِيٌّ إِنْ لَمْ يَشْتَرِكْ، وَعَلَمٌ إِنْ اسْتَقَلَّ، مُضْمَرٌ إِذْ يُعَدُّمُ
 ١٩٧ وَسَمٌّ [بِالْمُنْفَرِدِ]^(٣) الْمُتَّحِدَا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، فَإِنْ تَعَدَّدَا
 ١٩٨ فَذَوِ تَبَايُنٍ، سَوَا تَوَاصَلَتْ كَالسَيْفِ وَالصَّارِمِ، أَوْ تَفَاصَلَتْ
 ١٩٩ نَحْوَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَصِفٍ مُتَّحِدِ الْمَعْنَى بِذِي تَرَادُفٍ

(١) انتبَاط: استخراج. انظر: تاج العروس من جواهر القاموس (٢٦/٤١٢).

(٢) في (ق): هو ذو.

(٣) في (ش): بالمفرد.

- ٢٠٠ وَعَكْسُهُ مُشْتَرَكٌ إِنْ حَصَلَ
 ٢٠١ عِلَاقَةٌ وَكَانَ فِي الثَّانِي اشْتَهَرُ
 ٢٠٢ نَقْلًا عَنِ الْأَوَّلِ، أَوْ لَمْ يَشْتَهَرْ
 ٢٠٣ ثُمَّ الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ الْمُتَّفَقَةُ
 ٢٠٤ فَالظَّاهِرُ الرَّاجِحُ، وَالْمَوْوَلُ
 ٢٠٥ وَالْمُتَشَابِهُ فَذَانِ إِنْ وُصِفَ

تَقْسِيمُ آخَرٍ:

- ٢٠٦ لِلْفَظِ مَذْلُولٌ فَإِمَّا مَعْنَى
 ٢٠٧ مُرَكَّبًا وَمِنْهُمَا مُسْتَعْمَلُ
 ٢٠٨ كَنَخَوِ أَسْمَاءِ الْحُرُوفِ لِلِهَجَا
 ٢٠٩ صِيغٍ لِإِلْفَهَامٍ، فَإِمَّا يُكْسِبُ
 ٢١٠ لِذِكْرِ مَا هِيَ اسْتِفْهَامُ
 ٢١١ أَمْرٌ مَعَ الْعُلُوءِ، الْإِلْتِمَاسُ مَعَ
 ٢١٢ أَوْ لَا فَمِنْهُ الْخَبَرُ الْمُحْتَمَلُ
 ٢١٣ تَنْبِيْهَا إِذْ رَجُوبًا بِهِ تَمْنِيَا
- أَوْ لَفْظٌ أَمَّا مُفْرَدٌ أَوْ يُنْتَى
 كِكَلِمَةٍ وَخَيْرٍ، أَوْ مُهْمَلُ
 وَالْهَذْيَانِ، وَالْمُرَكَّبُ حَيْثُ جَا
 بِالذَّاتِ مِنْهُ طَلَبًا، فَالطَّلَبُ
 وَهُوَ لِتَحْصِيلِ لَهَا أَقْسَامُ
 تَسَاوٍ، السُّوَالُ مَعَ سُفْلٍ وَقَعَ
 صِدْقًا وَتَكْذِيبًا، سِوَاهُ جَعَلُوا
 كَذَا نِدَاءً قَسَمًا تَرْجِيَا

الفصل الثالث (في الاشتقاق)

- ٢١٤ الْإِشْتِقَاقُ رَدُّ لَفْظٍ مِنْ
 ٢١٥ مُوَافِقٍ حُرُوفَهُ الْأَصْلِيَّةِ
 ٢١٦ كَحَذِرٍ وَمَوْعِدٍ وَكَادِبٍ
 ٢١٧ وَنَصَرَ اللَّهُ كَذَاكَ رَجَعَا
- لِأَخْرِ مُنَاسِبٍ فِي الْمَعْنَى
 مَعَ تَغْيِيرِ أَتَى فِي الْبِنْيَةِ
 وَقَنِطٍ وَصَاحِلٍ وَضَارِبٍ
 وَفَاعِلٍ مِنْ عَدَا أَوْ كَلَّ مَعَا

٢١٨ وَالسَّفَرِ وَالصَّبِّ وَنَحْوُ صَهْلٍ وَكَامِلٍ وَمُكَمَّلٍ أَوْ مُكْمَلٍ

المسألة الأولى:

٢١٩ وَالشَّرْطُ صِدْقُ الْأَصْلِ، وَازْدُدْ مَذْهَبًا أَبِي عَلِيٍّ وَابْنَهُ إِذْ نَسَبَا

٢٢٠ اللَّهُ عَالِمًا بِأَبْدُونِ عِلْمٍ وَعَلَّافِينَا بِهِ بِالزَّعْمِ

٢٢١ لَنَا: فَالْأَصْلُ جُزْؤُهُ؛ فَيَفْقَدُ لِفَقْدِهِ، وَاللَّهُ فَزَدُ أَحَدُ

الثانية:

٢٢٢ شَرْطُ الْحَقِيقَةِ وَجُودُ أَصْلِهِ إِذْ يَصْدُقُ النَّفْيُ لِفَقْدِ فِعْلِهِ

٢٢٣ وَعَنْ أَبِي هَاشِمٍ مَعَ ابْنِ سِينَا: مُطْلَقَتَانِ، افْرِضْ لِكُلِّ حِينًا

٢٢٤ أُجِيبَ: لِلتَّائِيَةِ بِالْحَالِ صِرَ فَالْعُرْفُ رَفَعُ وَاحِدٍ بِالْآخِرِ

٢٢٥ غُورِضُ أَنَّ الضَّارِبَ الَّذِي لَهُ الضَّرْبُ حَالًا أَوْ مُضِيًّا قَبْلَهُ

٢٢٦ وَأَنَّ أَكْثَرَ النَّحْوَةِ مَنَعُوا عَمَلَ مَاضِي النَّعْتِ، قُلْنَا: يَقَعُ

٢٢٧ مُسْتَقْبَلًا وَأَنَّهُ لَوْ يُشْرَطُ لَمْ يَكُ قَائِلٌ حَقِيقَةً قَطُّ

٢٢٨ قُلْنَا: تَعَذَّرَ اجْتِمَاعُ الْأَجْزَاءِ فَآخِرُ الْقَوْلِ هَذَا أَجْزَأُ

٢٢٩ وَأَنَّهُ يُطْلَقُ وَصَفُ الْمُؤْمِنِ مَعَ خُلُوفِهِمِهِ كَالْوَسَنِ

٢٣٠ قُلْنَا: بَحَارٌ ذَا، وَإِلَّا لَزِمَا إِبْلَاقُنَا الْكُفْرَ عَلَى مَنْ أَسْلَمَا

الثالثة:

٢٣١ وَلَيْسَ يُشْتَقُّ لِشَيْءٍ فَاعِلٌ وَفِعْلٌ ذَاكَ مِنْ سِوَاهُ حَاصِلٌ

٢٣٢ يَدُلُّ الْاسْتِقْرَاءُ، وَلِلْمُعْتَزِلِي: اللَّهُ جَلَّ مُتَكَلِّمٌ خَلِي

٢٣٣ عَنِ الْكَلَامِ بِكَلَامٍ يَخْلُقُهُ فِي جَسَدٍ، كَشَجَرٍ يُنْطَقُهُ^(١)

(١) هكذا صَبَطْتُهَا؛ لِيَصِحَّ الْوِزْنُ (انظر: المعجم الوسيط، ص ٩٣١). فَإِنْ كَانَ صَبَطَ الْمَوْلَفُ هَكَذَا:

- ٢٣٤ كَخَالِقٍ وَخَلْقُهُ الْمَذْكُورُ مَخْلُوقُهُ، قُلْنَا: بَلِ التَّأْيِيرُ
 ٢٣٥ قَالُوا: قِيلَ زَمَ مِنْهُ أَنْ نَقُولَا بِقَدَمِ الْعَالَمِ، أَوْ يَوْوَلَا
 ٢٣٦ إِلَى تَسْلُسُلٍ، أُجِيبَ: نِسْبَةُ فَمَا لَنَا بِسَبْقِ خَلْقِ حَاجَةٍ

الفصل الرابع (في التَّردُّفِ)

- ٢٣٧ وَهُوَ تَوَالِي كِلِمَتَيْنِ [صَاعِدًا] ^(١) وَالْكُلُّ قَدْ أَقَادَ مَعْنَى وَاحِدًا
 ٢٣٨ أَيْ بِاعْتِبَارِ وَاحِدٍ، كإِنْسَانٍ وَبَشَرٍ، فَإِنْ يُقَوَّ بِالثَّانِ
 ٢٣٩ فَذَاكَ تَأْكِيدٌ، فَأَمَّا التَّابِعُ فَلَا يُفِيدُ حَيْثُ لَا يُتَابِعُ

المسألة الأولى

- ٢٤٠ وَسَبَبُ التَّرَادُفِ التَّوَسُّعُ فِي النُّطْقِ، أَوْ مِنْ وَاضِعَيْنِ يَقَعُ

الثانية:

- ٢٤١ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ؛ إِذْ يُعَرَّفُ مُعَرَّفًا، أَوْ حِفْظَهَا يُكَلِّفُ

الثالثة والرابعة:

- ٢٤٢ يَقُومُ عَنْ مُرَادِفٍ مِنْ لُغَتِهِ كُلٌّ؛ إِذِ التَّرْكِيبُ وَجْهٌ عُلِقَتْهُ
 ٢٤٣ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فَأَمَّا تَقْوِيَةُ مَذْلُولٍ مَذْكُورٍ بِأُخْرَى ثَانِيَةٍ
 ٢٤٤ أَيْ يَسْتَقِلُّ فَهُوَ تَأْكِيدٌ يَقَعُ بغيره، نَحْوُ: «أَكَلْتُهُ جُمْعًا»
 ٢٤٥ أَوْ نَفْسِهِ «لَا غَرْوَنَ» الشَّائِعُ وَهُوَ ضَرْوِيُّ الْجَوَازِ، وَقِيعُ

«يُنْطِقُهُ»، فسيكون هناك كسر في الوزن، وأرى إصلاحه هكذا: «في جسدٍ كشجرٍ؛ فينطقه».

(١) كذا في (ق، ش) وبه يصح الوزن، لكن في الشرح و(ف): فصاعدا.

الفصل الخامس (في الاشتراك)

المسألة الأولى: في إثباته:

٢٤٦ أَوْجَبَهُ قَوْمٌ؛ لِوَجْهَيْنِ هُمَا
 ٢٤٧ وَاللَّفْظُ مُتَّهِ إِذَا مَا وَزَّعَا
 ٢٤٨ [أَنَّ] ^(١) الْوُجُودَ وَاجِبٌ وَمُمْكِنٌ
 ٢٤٩ مِنْ بَعْدِ تَسْلِيمِ الْمُقَدَّمِينَ
 ٢٥٠ لَهُ تَنَاهٍ، وَالْوُجُودُ زَائِدٌ
 ٢٥١ فَلَيْسَ يَقْتَضِي وَقُوعَهُ إِذَنْ
 ٢٥٢ مَضَى جَوَازُهُ؛ لِخَوْفِ اللَّبْسِ
 ٢٥٣ وَاخْتِيَارِ الْإِمْكَانِ؛ جَوَازُ أَنْ يَقَعَ
 ٢٥٤ تَضَرُّيْحُهُ؛ لِخَوْفِهِ مِنْ مُفْسِدٍ

أَنَّ الْمَعْنَى لَا تَنَاهَى عَدَمًا
 لَزِمَ الْإِشْتِرَاكُ، وَالثَّانِي ادَّعَا
 وَجُودَ كُلِّ شَيْءٍ عَيْنُهُ، وَوَهْنُوا
 ذَيْنِ بِأَنَّ الْقَضْدَ بِالْوَضْعَيْنِ
 مُشْتَرِكٌ، وَإِنْ يُسَلَّمْ عَائِدُ
 وَجُوبُهُ، وَقَدْ أَحَالَ بَعْضُ مَنْ
 وَتَوَقُّضَ الْمَانِعِ بِاسْمِ الْجِنْسِ
 مِنْ وَاضِعَيْنِ أَوْ بِوَاحِدٍ يَدْعُ
 كَذَا وَقُوعُهُ، كَ «قُرْءٍ» وَاعْدُدْ

الثانية:

٢٥٥ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ؛ إِذْ قَدْ يَعْسُرُ
 ٢٥٦ وَرُبَّمَا هَابَ أَوْ اسْتَنْكَفَ أَوْ
 ٢٥٧ لَمْ يَفْهَمْ السَّامِعُ، أَدَاهُ إِلَى
 ٢٥٨ وَأَنَّهُ أَقْلٌ بِاسْمِ تِقْرَاءِ

فَهُمْ؛ فَيَحْتَاجُ إِذَا يَسْتَفْسِرُ
 فَهُمْ غَيْرَ مَا أُرِيدُ ثُمَّ لَوْ
 إِضْرَارٍ؛ إِذْ يَأْتِي بِلَفْظٍ انْجَلَا
 وَيُبْطِلُ النُّصُوصَ فِي اسْتِثْوَاءِ

(١) في (ق): إِنَّ.

الثالثة:

- ٢٥٩ قالوا: وَمَفْهُومَاهُ فَاغْلَمْ قُسَمًا
 ٢٦٠ ضِدَانٍ، أَوْ تَوَاصَلَاكَ «الْمُمْكِن»
 لِتُبَايِنَيْنِ كَـ «الْقُرءِ» هُمَا
 وَالشَّمْسِ لِلْكَوْكَبِ وَالضَّوْءِ السَّيِّ

الرابعة:

- ٢٦١ وَالشَّافِعِي وَالْقَاضِيَانِ وَأَبُو
 ٢٦٢ فِي كُلِّ مَفْهُومَاتِهِ الْمُؤْتَلَفَةُ
 ٢٦٣ وَالكَرْخِ وَالْبَصْرِي مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ
 ٢٦٤ قِيلَ: فَعَطَفَهُ كَعَوْدِ الْعَامِلِ
 ٢٦٥ كَذَا الْوُقُوعُ فِي «يُصَلُّونَ عَلَى»
 ٢٦٦ يَتَّعَدُّ الْفِعْلُ، [أَجِيبَ] ^(١): وَقَعَا
 ٢٦٧ قِيلَ: احْتِمَالُ الْوَضْعِ لِلْمَجْمُوعِ
 ٢٦٨ إِعْمَالِهِ فِي الْبَعْضِ، قُلْنَا: يُنْمَعُ
 ٢٦٩ قَالُوا: فَلَوْ لَمْ يَكِ لِلْمَجْمُوعِ لَمْ
 ٢٧٠ لَمْ يَكِ الْإِسْتِعْمَالُ لِلْمَجْمُوعِ قَدْ
 ٢٧١ وَقِيلَ: فِي السَّلْبِ فَقَطْ، وَقِيلَ: فِي
 ٢٧٢ وَالشَّافِعِي وَمَنْ ذَكَرْتُ حَيْثُ لَا
 عَلِيٍّ اَعْمَلُوهُ وَهُوَ الْأَضُوبُ
 ثُمَّ ابْنُهُ مَعَ الْإِمَامِ خَالَفَهُ
 لَنَا: الْوُقُوعُ، قَوْلُهُ: «يَسْجُدُ لَهُ»
 قُلْنَا: وَإِنْ سُلِّمَ لَمْ يُبَايِلِ
 قِيلَ: الضَّمِيرُ مُتَعَدِّدٌ، فَلَا
 تَعَدُّ الْمَعْنَى فَقَطْ كَالْمُدَّعَى
 مِنْ ذَا وَذَا يُفْضَى إِلَى وَقُوعِ
 إِذَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ يَقَعُ
 يَجْزِيهِ اسْتِعْمَالُهُ، قُلْنَا: وَلَمْ
 جَوْرُهُ وَضَعُ لِلْأَفْرَادِ اسْتَتَدَّ
 تَثْنِيَّةً وَالْجَمْعَ، وَالْفَرْقُ خَفِي
 قَرِينَةُ الْوُجُوبِ عَنْهُمْ نُقِلَا

(١) في (ق، ف): (حيث). وتبدو في (ش) كأنه يشير إلى القراءتين: (وحيث، أجيب). وقوله: (وقعا
 تَعَدُّ الْمَعْنَى فَقَطْ كَالْمُدَّعَى) ذكره البيضاوي جواباً، قال البيضاوي: (قيل: الضمير مُتَعَدِّدٌ؛
 فَيَتَعَدَّدُ الْفِعْلُ. قُلْنَا: يَتَعَدَّدُ مَعْنَى، لَا لَفْظًا، وَهُوَ الْمُدَّعَى).

الخامسة:

- ٢٧٣ وَهُوَ إِذَا خَلَا عَنِ الْقَرِينَةِ
 ٢٧٤ فَإِنْ يَكُنْ بِهِ هُنَاكَ قُرْنًا
 ٢٧٥ كَذَا بِأَكْثَرٍ وَذَا عِنْدَ الَّذِي
 ٢٧٦ مَنَعَ فَمُجْمَلٌ، وَإِنْ قَدْ أَلْفِيَا
 ٢٧٧ بِالْحَضِرِ، أَوْ أَلْفِي كُلٌّ، يُجْمَلُ
 ٢٧٨ عَلَى الَّذِي [رَجَحَ] ^(١) هُوَ أَوْ أَضْلُهُ
 ٢٧٩ كَمَا إِذَا رُجِحَ أَنْ بَعْضٌ يَخْضُلُ
- مُجْمَلٌ إِلَّا عِنْدَ ذِي الْأُئِمَّةِ
 مُوجِبٌ تَعْيِينَ لِفَرْدٍ، عِيًّا
 أَعْمَلَهُ فِي مَعْنِيَّتِهِ، وَلِذِي
 بَعْضٌ مُعَيَّنٌ فَخُذْ مَا بَقِيََا
 عَلَى الْمَجَازِ، وَالتَّعَارُضُ اخْمِلْ
 وَعِنْدَمَا تَسَاوَاوَا يَجْعَلُهُ
 وَأَضْلُ الْآخِرِ فَكُلُّ مُجْمَلٌ

الفصل السادس (في الحقيقة والمجاز)

- ٢٨٠ حَقِيقَةٌ [فَعِيلَةٌ] ^(٢) بِمَعْنَى
 ٢٨١ بِهَا انْتِقَالُ اللَّفْظِ مِنْ وَضْفٍ إِلَى
 ٢٨٢ ثُمَّ إِلَى الْقَوْلِ الْمُطَابِقَيْنِ ثُمَّ
 ٢٨٣ فَيَمَالُهُ وَضِعَ ذَاكُمُ فِي
 ٢٨٤ مَفْعَلٌ الْمَجَازُ وَهُوَ الْمُضْدَرُ
 ٢٨٥ نَقْلٌ لِلْفَاعِلِ، فَالْمُسْتَعْمَلَةُ
 ٢٨٦ بِوَضْعٍ أَوَّلٍ يُنَاسِبُ الَّذِي
- ثَابِتٌ أَوْ مُثَبَّتٌ، التَّائِيغُنَى
 اسْمِيَّةٌ، لِإِلِاعْتِقَادِ نَقْلًا
 لِقَوْلٍ اسْتُعْمِلَ وَضْعًا قَدْ قَدَّمَ
 مُضْطَلَحَ التَّخَاطُبِ الْمَعْرُوفِ
 أَوْ الْمَكَانِ مِنْ جَوَازِ ذَكَرُوا
 مِنْ كَلِمٍ ^(٣) فِي غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ
 اضْطَلَحُوا عَلَيْهِ عُرْفًا اخْتُلِذِي

(١) في (ش): رجحه.

(٢) في (ق): فعلية.

(٣) الْكَلِمَةُ جَمْعُهَا «كَلِمٌ»، تُذَكَّرُ وَتُنْؤُنُ. يُقَالُ: هُوَ الْكَلِمُ، وَهِيَ الْكَلِمُ. لسان العرب (١٢/ ٥٢٤).

المسألة الأولى:

- ٢٨٧ وَهُمْ حَقِيقَةٌ مَوْجُودَةٌ
 ٢٨٨ عُرِفَ عُمُومٌ أَوْ خُصُوصٌ، وَمَنْعٌ
 ٢٨٩ وَاتَّبَعَتْ الْمُعْتَرِضُ الْمُطْلَقَا
 ٢٩٠ عِنْدَ اشْتِهَارِ لُغَوِيَّةٍ، لَا
 ٢٩١ لَمْ تَكْ تِلْكَ عَرِيَّةً فَلَمْ
 ٢٩٢ بِطُلَانٍ ذَا؛ لِوَضْفِهِ الْقُرْآنَا
 ٢٩٣ قِيلَ: كَفَى اسْتِعْمَالُهَا فِي الْجُمْلَةِ
 ٢٩٤ قِيلَ: فَلَا يَضُرُّ؛ لِلْإِحْصَاءِ
 ٢٩٥ قِيلَ: الْمَرَادُ بِالْقُرْآنِ بَعْضُهُ
 ٢٩٦ قِيلَ: بِهِ الْقِسْطَاسُ وَالْمَشْكَاةُ
 ٢٩٧ قَالُوا: اخْتِرَاعُ الشَّرْعِ مَعْنَى يُعَوِّزُ
 ٢٩٨ قَالُوا: وَالْإِيمَانُ بِحُكْمِ الْوَضْعِ
 ٢٩٩ فَهَوَا امْتِثَالَ الْوَاجِبَاتِ فَعَلًا
 ٣٠٠ لَمْ يُقْبَلَنَّ مِنْ مُبْتَغِيهِ دِينًا
 ٣٠١ قَالُوا: وَالْإِسْلَامُ هُوَ الدِّينُ كَمَا
 ٣٠٢ وَالِدَيْنِ فِعْلُ الْوَاجِبَاتِ الْمُعْلَمَةِ
 ٣٠٣ قُلْنَا: لَنَا: فِي الشَّرْعِ تَصْدِيقٌ أَخْضَ
 ٣٠٤ «لَمْ تُؤْمِنُوا» وَجَارَ الْإِسْتِثْنَاءَ لِمَا
- أَيُّ لُغَوِيَّةٍ، كَذَا عُرْفِيَّةُ
 الْقَاضِي مِنْ شَرِيعَةٍ فَلَا تَقَعُ
 وَالْحَقُّ أَنَّهَا تَجَارُ حَقَّقَا
 أَنْ وَضَعْنَاهَا مُبْتَدَأً، وَإِلَّا
 يَكُ الْقُرْآنُ عَرِيَّةً، وَعَلِمَ
 بِالْعَرَبِيِّ فِي سُورِ شَتَانَا
 أَجِيبَ: بَلْ بِحَسَبِ الدَّلَالَةِ
 قُلْنَا: بَلَى؛ لِصِحَّةِ اسْتِثْنَاءِ
 قُلْنَا: بِمَا يُسَمَّى بِبَعْضِ نَقْضِهِ
 قُلْنَا: الْجَوَابُ: اتَّفَقَ اللُّغَاتُ
 [لِلْفُظِّهِ] ^(١)، قُلْنَا: كَفَى التَّجَوُّزُ
 لُغَةً: التَّصْدِيقُ، أَمَّا الشَّرْعِيُّ
 لِأَنَّهُ الْإِسْلَامُ، أَيْ وَإِلَّا
 وَامْتَنَعَ اسْتِثْنَاءُ «فَمَا وَجَدْنَا»
 قَدْ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ» فَاعْدُ مُسْلِمًا
 لِقَوْلِهِ: «ذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ»
 وَهُوَ سِوَى الْإِسْلَامِ وَالِدَيْنِ بِنَضْ
 شَرَطَ مِنْ تَصْدِيقٍ مَنْ قَدْ أَسْلَمَا

(١) أَوْ: لِلْفُظَّةِ.

فُرُوعُ:

٣٠٥ النُّقْلُ - إِنْ يَقَعُ - خِلَافُ الْأَصْلِ
٣٠٦ وَنَسْخِهِ وَوَضَعَ ثَانٍ اتَّفَقَ
إِذْ مُتَوَقَّفٌ بِوَضْعٍ قَلِيلٍ
وَالْأَصْلُ أَنْ يَبْقَى الَّذِي كَانَ سَبْقُ

الثاني:

٣٠٧ شَرَعِيَّةُ الْأَسْمَاءِ قَطْعًا وَجِدَتْ
٣٠٨ نَحْوَ الصَّلَاةِ ذَاتِ أَرْكَانٍ الْوُجُوبُ
٣٠٩ وَسَمٌّ بِالْدِينِيَّةِ الْمُتَقَلِّدِ
٣١٠ وَالْحَرْفُ لَمْ يُوجَدْ كَمَا قَدْ ادَّعَى
تَوَاطَأَتْ كَالْحَجِّ أَوْ فَاشْتَرَكَتْ
وَكَاالْجَنَازَةِ وَفَرْضِ الْمَصْلُوبِ
لِلَّذِينَ كَالْفِسْقِ لَدَى الْمُعْتَزِلِ
وَالْفِعْلُ مُطْلَقًا بَلَى بِالتَّبَعِ

الثالث:

٣١١ سَمٌ صِيغَ الْعُقُودِ «بِعْتُ الشَّاءَ»^(١)
٣١٢ بَلْ خَبَرًا، لَمْ يَقْبَلِ التَّعْلِيْقُ فِي
٣١٣ وَأَيْضًا: أَمَّا كُذِّبَتْ فَكِذْبُهَا
٣١٤ فَالِدَوْرُ، أَوْ بَغَيْرِهَا فَبَاطِلٌ
٣١٥ «رَجَعِيَّتِي طَلَّقْتُهَا» لَمْ تَطْلُقِ
إِنْشَاءً؛ اذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِنْشَاءً
مُضِيٌّ أَوْ حَالٍ، وَلَا يَتَّبِعِي
لَمْ يُعْتَبَرْ، وَصِدْقُهَا إِمَّا بِهَا
قَطْعًا، وَأَيْضًا: لَوْ يَقُولُ قَائِلٌ:
كَيْفَ الْإِخْبَارِ مِنْ مُطْلَقِ

الثانية:

٣١٦ ثُمَّ الْمَجَازُ وَاقِعٌ فِي الْمُفْرَدِ
٣١٧ مُرَكَّبٌ كَ «أَخْرَجْتَ أَثْقَاهَا»
٣١٨ وَلَا بِنِ دَاوُدَ: امْتِنَاعُ أَنْ يَقَعُ
٣١٩ «يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ»، قَالَ: يُوقَعُ
كَوَصَفِ ذِي شَجَاعَةٍ بِالْأَسَدِ
أَوْ فِيهِمَا «أَخْيَانِ رَشْفِي خَالَهَا»
فِي مُنْزَلٍ وَسُنَّةٍ، قُلْنَا: وَقَعُ
لَبَسًا، أَجِيبَ: فَالْقَرِينَةُ تَدْفَعُ

(١) جاء في لسان العرب (١٣/ ٥١٠): (جمعُ الشَّاءِ: شَوِيٌّ... الشَّوِيُّ: اسمُ جمعٍ للشَّاةِ).

الرَّبُّ، قُلْنَا: نَحْنُ لَمْ نُجَوِّزْ
تَوْشَعًا لَا يَنْبَغِي؛ فَحَامِهِ

٣٢٠ قَالَ: وَلَا يُوصَفُ بِالتَّجَوُّزِ
٣٢١ لِعَدَمِ الْوُرُودِ أَوْ إِيهَامِهِ

الثالثة:

عِلَاقَةٌ وَنَوْعُهَا مُعْتَبَرٌ
كَ «سَالٍ وَادِيهِمْ»، وَكَالْصُّورِيَّةِ
كَ «نَزَلَ السَّمَاءُ» وَالْغَائِيَّةِ
ثُمَّ: مُسَبِّبَةٌ [مُرَادًا] ^(١) بِالسَّبَبِ
كَالْمَوْتِ لِلْمُهْلِكِ مِمَّا أَمْرَضَا
مُعَيَّنًا، أَوَّلَى الَّذِي تَقَدَّمَا
فِي الدَّهْنِ، وَالْخَارِجِ مَعْلُولِيَّةِ
لِذِي شَجَاعَةٍ وَنَقَشٍ شَابَهَهُ
«مُضَادَّةٌ» فَاعْتَدُوا وَالدَّالُّ شُدُّ
كَاضْبِعٍ وَتَقْصَدُ الْأَنْمَلَةَ
لِلْعَبْدِ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى مَرْتَبَةٍ
كَمُسْكِرٍ لِلْخَمْرِ فِي الْمَزَادِ
كَالْعَبْدِ لِلْمُعْتَقِ وَهُوَ قَدْ خَلَا
كَقَرْبَةِ رَاوِيَةٍ «مُجَاوَرَةٍ»
كَ «وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ» أَهْلَ الْقَرْيَةِ

٣٢٢ لِصِحَّةِ الْمَجَازِ - فِيهِ - اعْتَبَرُوا
٣٢٣ فَالسَّيِّبَةُ كَقَابِلِيَّةٍ
٣٢٤ كَالْيَدِ قُدْرَةً، وَفَاعِلِيَّةِ
٣٢٥ كَقَوْلِهِ: «أَعَصِرْ خَمْرًا» لِلْعَنْبِ
٣٢٦ مُسَبِّبٌ عَكْسُ الَّذِي قَبْلُ مَضَى
٣٢٧ وَذَلِكَ أَوَّلَى مِنْهُ؛ حَيْثُ اسْتَلْزَمَا
٣٢٨ غَائِيَّةٌ؛ [لِجَمْعِهَا] ^(٢) الْعِلِّيَّةِ
٣٢٩ وَأَسَدٌ عِلَاقَةٌ الْمُشَابَهَةِ
٣٣٠ وَذَا «اسْتِعَارَةٌ» وَمَا يُسَمَّى بِضِدِّ
٣٣١ وَالْجُزْءِ بِاسْمِ كُلِّهِ «كُلِّيَّةٌ»
٣٣٢ وَعَكْسُهُ «جُزْئِيَّةٌ» كَالرَّقَبَةِ
٣٣٣ وَلَهُمْ عِلَاقَةٌ «اسْتِعَادٍ»
٣٣٤ وَبِاسْمِ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَوَّلًا
٣٣٥ وَالشَّيْءُ بِاسْمِ آخِرٍ قَدْ جَاوَرَهُ
٣٣٦ وَمِنْهُ بِالنَّقْصَانِ وَالزِّيَادَةِ

(١) فِي (ش): يُرَادُّ.

(٢) فِي (ق): كَجَمْعِهَا.

٣٣٧ «لَيْسَ كَمِثْلِهِ» وَذُو «التَّعَلُّقِ» كَالْخَلْقِ لِلْمَخْلُوقِ «مَاءٍ دَافِقٍ»

الرابعة:

٣٣٨ وَاُمْنَعُ مَجَازَ الذَّاتِ فِي الْحُرُوفِ إِذْ لَا تُفِيدُ وَخَدَهَا، كَذَا فِي
٣٣٩ الْفِعْلِ وَالْمَشْتَقِّ؛ إِذْ هُمَا تَبَعُ لِلْأَصْلِ، وَالْأَعْلَامُ رَأْسًا اُمْتَنَعُ

الخامسة:

٣٤٠ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ؛ إِذْ يَفْتَقِرُ لِوَضْعِ أَوَّلٍ وَنَقْلِ يُذَكِّرُ
٣٤١ مَعَ تَنَاسُبٍ، وَكَوْنِهِ يُحِلُّ بِالْفَهْمِ. وَالْمَجَازُ إِنْ يَغْلِبُ، فَقُلْ:
٣٤٢ تَسَاوَيَا، وَلِلْمَجَازِ رَجْحًا يَعْقُوبُ، وَالنُّعْمَانُ عَكْسَهُ نَحَا

السادسة:

٣٤٣ وَاغْدِلْ إِلَى الْمَجَازِ؛ أَجَلٌ ثَقِيلٌ حَقِيقَةٌ كَالْخَنْفَقِيقِ، وَاغْدِلْ
٣٤٤ أَجَلٌ حَقَارَةٌ كَغَائِطٍ، كَذَا مَعَ أَجَلِ الْمَجَازِ مِنْ ذَا أَخِذَا
٣٤٥ أَوْ عِظَمِ الْمَعْنَى كَمَجْلِسٍ وَرَدَّ أَوْ لَزِيذَةِ الْبَيَانِ كَالْأَسَدِ

السابعة:

٣٤٦ وَاللَّفْظُ يَأْتِي لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا فِي الْمَوْضُوعِ وَضَعًا أَوْ لَا
٣٤٧ أَيْ قَبْلَ مَا اسْتُعْمِلَ، وَالْأَعْلَامُ أَيْ مَا تَجَدَّدَتْ، وَفِي الْأَقْسَامِ
٣٤٨ حَقِيقَةٌ مَجَازٌ أَيْضًا لَكِنْ مَعَ اضْطِرَاحَيْنِ، كَذَا بِهِ زُكِنَ

الثامنة:

٣٤٩ وَسَبَقُ فَهْمٍ لَا مَعَ الْقَرِينَةِ وَالْخُلُوعُ عَنْهَا سِمَةٌ الْحَقِيقَةِ
٣٥٠ وَسِمَةٌ الْمَجَازِ الْإِطْلَاقُ عَلَى مَا يَسْتَحِيلُ، كَ «اسْأَلِ الْقَرْيَةَ» لَا
٣٥١ يُمْكِنُ، وَالْإِعْمَالُ فِيمَا قَدْ نُسِيَ كَ «دَابَّةٍ» عَلَى الْحِمَارِ، وَقَسِ

الفصل السابع (في تعارض ما يُخِلُّ بالفهم)

- ٣٥٢ وقُدِّمَ التخصيصُ فالمجازُ
 ٣٥٣ فالنَّقلُ، [فاشتراكٌ]^(١)، او فقُدِّمَ
 ٣٥٤ فقُدِّمَ التخصيصُ؛ إذ ما بَقِيََا
 ٣٥٥ مُعَيَّنَا، وقُدِّمَ المَجَازُ
 ٣٥٦ وَعَلَّلَ القَائِلُ بالتسويةِ
 ٣٥٧ وقُدِّمَ الإضمارُ؛ إذ ليسَ لَهُ
 ٣٥٨ إِلَّا بِصُورَةٍ، وَمَيِّزَ^(٢) النَّقْلُ؛ إذ
- ومثْلُهُ الإضمارُ لا يمتَّازُ
 ثانٍ على الثالثِ كـ «المعالمِ»
 بَعْدَ مَنْ اِفْرَادِ الْعُمُومِ أَلْفِيَا
 لِكثَرَةٍ إِنْ يُخْتَرِ امْتِيَازُ
 ذَاكَ [بِالاسْتِواءِ]^(٣) فِي الْقَرِينَةِ
 حَاجٌ^(٤) إِلَى قَرِينَةٍ تُشْمَلُهُ
 أَفْرَدَ مِنْ قَبْلُ وَبَعْدَ مَا أُخِذَ

تنبيه :

- ٣٥٩ وَالنَّسْخُ خَيْرٌ مِنْهُ الْإِشْتِرَاكُ
 ٣٦٠ وَخَيْرُهُ مَا كَانَ بَيْنَ عِلْمَيْنِ
- إِذْ فِيهِ عَنِ إِبْطَالِ انْفِكَاكَ
 فَبَيْنَ مَعْنَى وَعِلْمٍ، فَمَعْنَيْنِ

الفصل [الثامن]^(٥) (في تفسير حروفٍ يحتاج إليها)

- ٣٦١ الْوَاوُ إِنْ تَعَطَّفَ فَأَهْلُ النَّحْوِ أَوْ
 ٣٦٢ وَاسْتُعْمِلَتْ مَعَ^(١) مَنَعَ تَرْتِيبٍ لَهُ
- أَكْثَرُهُمْ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ رَأَوْا
 كَجَاءَ زَيْدٌ وَقَتَاهُ قَبْلَهُ

(١) في (ق): فالاشتراك.

(٢) كذا في (ش) وبه ينضبط الوزن. لكن في (ق، ف): (باستواء). ولا ينضبط به الوزن.

(٣) جَمَعَ «حاجة».

(٤) ضبطته هكذا لينضبط الوزن، لكن في (ق): (مَيِّزَ النَّقْلَ). ولا ينضبط به الوزن.

(٥) في (ش): الثالث.

والجمع، فالترتيبُ غَيْرُ مُبْتَدِئٍ
قُلْنَا: لِتَعْظِيمِ فِي الْإِفْرَادِ جَرَى
بِهَا بِلَفْظِ «طَلَقَتَيْنِ» لِحَصْلِ
وَاحِدَةٍ جَرَى بِهَا التَّفَارُقُ
و«طَلَقَتَيْنِ» فَسَرَتْ مَا قُدِّمَ

٣٦٣ وَفِي تَفَاعُلٍ وَكَالتَّشْيِيعِ
٣٦٤ قِيلَ: «وَمَنْ عَصَاهُمَا» قَدْ أَنْكَرَا
٣٦٥ قِيلَ: فَلَوْ طَلَّقَ غَيْرَ مَنْ دَخَلَ
٣٦٦ ثِنْتَانِ، لَكِنْ «طَالِقٌ وَطَالِقٌ»
٣٦٧ قُلْنَا: هُنَا الْإِنْشَاءُ قَبْلَ تَمِّمِ

الثانية:

وَنَقْلُهُ الْإِجْمَاعَ ذُو نِزَاعٍ
فِعْلٌ مُضِيٌّ أَوْ مُضَارِعٌ زُكِنَ
بِالْفَا مَجَازٌ، هَكَذَا أُجِييَا

٣٦٨ الْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ بِالْإِجْمَاعِ
٣٦٩ قَدْ رَبَطُوا بِهَا الْجَزَا مَا لَمْ يَكُنْ
٣٧٠ وَقَوْلُهُ: «لَا تَفْتَرُوا» مُجِييَا

الثالثة:

كَ «فِي جُدُوعٍ» لَا السَّبَبُ مَا ثَبَّتَا

٣٧١ وَ«فِي» لِظَرْفٍ لَوْ بِتَقْدِيرِ أَتَى

الرابعة:

وَعَيَّ بَدَأُ؛ فَاشْتِرَاكَ مَا ارْتَضِي

٣٧٢ بَيَّنَّ بِ «مِنْ» حَقِيقَةً وَبَعْضٍ

الخامسة:

و[بَعْضُنْ] ^(١) مَعَ مُتَعَدِّ وَعِلْمٍ
وَقَوْلُهُمْ: «مَسَحْتُهُ» لَا يَشْتَبَهُ
وَالنَّفْسِيُّ فِي شَهَادَةِ ذُو وَهْنٍ

٣٧٣ وَأَلْصَقْنَ بِالْبَاءِ مَعَ فِعْلٍ لَزِمَ
٣٧٤ الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: «مَسَحْتُ» بِهِ
٣٧٥ وَنُقِلَ الْإِنْكَارُ لِابْنِ جَنِّي

(١) ضبطتها هكذا لينضبط الوزن. لكن في (ق): (مَعَ). ولا ينضبط بها الوزن.

(٢) في (ق): بعض.

السادسة:

- ٣٧٦ وَ «إِنَّمَا» لِلْحَضَرِ جَمْعًا مَشَى
 ٣٧٧ «وَأِنَّمَا الْعِزَّةُ»، أَي: لِلْكَائِرِ
 ٣٧٨ «وَأِنَّمَا يُدْفِعُ» الْبَيْتَ، اغْتَرَضَ
 ٣٧٩ إِنَّ الْمُرَادَ كَامِلُو الْإِيمَانِ
 نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا، وَقَالَ الْأَعَشَى:
 وَلِلْفَرَزْدَقِ الْمُجِيدِ الشَّاعِرِ:
 بِ «إِنَّمَا الْأَنْفَالُ» قُلْ لِلْمُعَرِّضِ:
 لَا مُطْلَقَ الْإِيمَانِ مَعَ نُقْصَانِ

الفصل التاسع (في كيفية الاستدلال بالألفاظ)

المسألة الأولى:

- ٣٨٠ وَلَمْ يُخَاطَبْنَا بِلَفْظٍ مُهِمٍّ لَ
 ٣٨١ الْحَشَوِيُّ بِأَوَائِلِ الشُّوَرِ
 ٣٨٢ عِنْدَ «وَمَا يَعْلَمُ» حَتْمُ الْوَقْفِ
 ٣٨٣ كَيْ يَتَنَفَّى تَخْصِيصُ حَالٍ، قِيلَ لَهُ:
 ٣٨٤ قَالَ: فَمَا «كَأَنَّهُ رُؤُوسُ»
 ٣٨٥ قُلْتُ: فَمَا كَانَ لَهُ مَعْنَى وَإِنْ
 اللَّهُ؛ فَهُوَ هَذَيَانُ، وَاسْتَدَلَّ
 قِيلَ لَهُ: أَسَمَّاؤُهَا، قَالَ: اسْتَقَرَّ
 مِنْ بَعْدِ ذِكْرِ «اللَّهُ» قَبْلَ الْعَطْفِ
 يَجُوزُ إِذْ لَا لَبْسَ، مِثْلُ «نَافِلَهُ»
 قُلْنَا: مِثْلُ لِقُبْحِهِ مَقْيِسُ
 لَمْ نَذِرْ لَيْسَ هَذَيَانًا، فَاسْتَبْنِ

الثانية:

- ٣٨٦ وَلَيْسَ يَعْنِي اللَّهُ غَيْرَ الظَّاهِرِ
 ٣٨٧ مِنْهُ بِنِسْبَةٍ إِلَيْهِ مُهِمٌّ لَ
 ٣٨٨ ذَلِكَ إِحْجَامًا، أَجِيبَ: يَرْتَفِعُ
 بِإِلَافٍ، إِذْ وَرُودُ الصَّادِرِ
 قَالَ ذَوُو الْإِرْجَاءِ: بَلْ يُحْصَلُ
 وَتُوقْنَا بِالنَّصِّ، وَهُوَ مُتَنَبِّعُ

الثالثة والرابعة:

- ٣٨٩ وَاحْمِلْ خِطَابًا دَلَّ مَنْطُوقًا عَلَى
 الشَّرْعِ، ثُمَّ الْعُرْفِ بَعْدَهُ تَلَا

- ٣٩٠ اللَّغْوِيُّ، ثُمَّ الْمَجَازِيُّ، فَإِنْ
 ٣٩١ مُفْرَدٍ أَمَّا [عَقْلًا أَوْ شَرْعًا] ^(١) وَقَفَ
 ٣٩٢ عَبْدَكَ عَنِّي «فَ اقْتِضَاءٌ» [لَقَبٍ] ^(٢)
 ٣٩٣ مُوَافِقٍ «فَحَوَى الْخَطَابِ» سَمَّه
 ٣٩٤ لِضَرْبٍ، وَالتَّجْوِيزِ لِلْمُبَاشَرَةِ
 ٣٩٥ جَنَابَةً، وَإِنْ يَخَالِفُ بَانْتِفَا
 ٣٩٦ فَهَوَ «دَلِيلٌ لِلْخَطَابِ» الْحُكْمِي
 ٣٩٧ مُقْتَضِيًا لِلنَّفْيِ عَنِ سِوَاهُ
 ٣٩٨ إِذَا بِإِخْدَى صِفَتَيْهِ عُلِّقَا
 ٣٩٩ كَمَثَلٍ «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ» بَلَى
 ٤٠٠ وَابْنُ سُرَيْجٍ، وَكَذَا الْغَزَالِي
 ٤٠١ لَنَا: تَبَادَرُ إِلَيْهِ الْفَهْمُ
 ٤٠٢ وَالْيَتُّ الدِّمِّيُّ لَيْسَ يُبْصَرُ
 ٤٠٣ وَظَاهِرُ التَّخْصِيصِ يَسْتَدْعِي اقْتِفَا
 ٤٠٤ بِالْأَضْلِ، وَالتَّرْتِيبُ أَيْضًا يُشْعِرُ
 ٤٠٥ وَالْأَضْلُ يَنْفِي عِلَّةً أُخْرَى لَهُ
 ٤٠٦ مُطَابَقًا أَوْ التِّزَامًا، قُلْنَا:
 ٤٠٧ مِنْ كَوْنِهَا عَلَيْهِ إِذَا انْتَفَتْ
- دَلٌّ بِمَفْهُومٍ لَهُ يُلْزَمُ عَنْ
 عَلَيْهِ مِثْلُ «إِزْمٍ» وَ«أَعْتَقَ يَا خَلْفَ
 وَإِنْ [يَكُ]» ^(٣) اللَّزُومُ عَنْ مُرَكَّبٍ
 كَمَنْعٍ تَأْفِيفٍ عَلَى تَحْرِيمِهِ
 لِلصُّبْحِ أَنْ يَصِحَّ صَوْمٌ خَامِرُهُ
 الْحُكْمُ عَمَّا قَدْ عَدَا مَا وَصِفَا
 وَلَمْ يَرَوْا تَغْلِيْقَ حُكْمٍ بِاسْمٍ
 وَخَالَفَ الدَّقَاقُ وَاقْتَضَاهُ
 مَا لَمْ تَبَيِّنْ فَائِدَةً فَمُرُقَا
 خَالَفَ ذَا النُّعْمَانُ، وَالْقَاضِي تَلَا
 وَلَمْ يَصِحَّ عَنْ أَبِي الْمَعَالِي
 مِنْ قَوْلِهِ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»
 مَقَالَةٌ فِي الْعُرْفِ مِنْهَا يُسَخَّرُ
 فَائِدَةٌ، وَغَيْرُ ذَا قَدْ انْتَفَى
 بِكَوْنِهِ عَلَيْهِ نُعْتَةٌ تُعْتَبَرُ
 قِيلَ: فَلَوْ دَلَّ لَكَانَ دَلُّهُ
 دَلُّ التِّزَامِ؛ لِلَّذِي عَلَّلْنَا
 يَنْتَفِ مَعْلُولٌ مُسَاوٍ وَاقْتَضَتْ

(١) فِي (ش): شَرْعًا أَوْ عَقْلًا. لَكِنْ تَرْتِيبُ الْأَمْثَلَةِ وَالشَّرْحُ يَدْلَانِ عَلَى أَنَّ الصَّوَابَ كَمَا فِي (ق).

(٢) فِي (ش): لَقَبِي.

(٣) كَذَا فِي (ش) وَبِهِ يَنْضَبُطُ الْوِزْنُ. لَكِنْ فِي (ق، ف): (يَكُنْ). وَلَا يَنْضَبُطُ بِهِ الْوِزْنُ.

٤٠٨ قِيلَ: فِي «خَشْيَةِ إِمْلَاقٍ» لَا قُلْنَا: فَغَيْرُ الْمَدْعَى، بَلْ أَوَّلَى

الخامسة:

٤٠٩ وَخَصَّصُوا بِالشَّرْطِ حُكْمَ الْأَصْلِ
 ٤١٠ فَيَتَّفِقِي الْمَشْرُوطُ حِينَ يَتَّفِقِي
 ٤١١ إِلَّا بِالِاضْطِّاحِ، قُلْنَا: الْأَصْلُ
 ٤١٢ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الشَّرْطِ بَدَلُ
 ٤١٣ قِيلَ: وَلَيْسَ هَكَذَا «لَا تُكْرَهُوا»
 مِثْلُ «وَأِنْ كُنَّ أُولَاتِ خَمَلٍ»
 قِيلَ: فَشَرْطِيَّةُ «إِنْ» لَمْ تُعْرَفْ
 عَدَمُ نَقْلِ، قِيلَ: ذَا يَدُلُّ
 قُلْنَا: [أَحَدٌ] ^(١) ذَيْنِ هُوَ الشَّرْطُ حَصَلَ
 قُلْنَا: انْتِفَاءُ الْحُرْمَةِ؛ إِذْ لَا مُكْرَهَ

السادسة:

٤١٤ وَلَا يَدُلُّ عَدَدٌ قَدْ خُصَّصَا عَلَى الَّذِي زَادَ وَلَا مَا نَقَّصَا

السابعة:

٤١٥ قَدْ يَسْتَقِلُّ النَّصُّ بِالْإِفَادَةِ
 ٤١٦ كَمَا يَدُلُّ قَوْلُهُ: «وَحَمْلُهُ»
 ٤١٧ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، كَذَا قَوْلُ الْإِلَهِ
 ٤١٨ أَنَّ الْعَذَابَ مُسْتَحِقٌّ مَنْ تَرَكَ
 ٤١٩ كَالنَّصِّ فِي مِيرَاثٍ خَالٍ انْفَرَدَ
 لِلْحُكْمِ أَوْ لَا بَلْ بِنَصِّ زَادَهُ
 مَعَ قَوْلِهِ: «حَوْلِينَ» أَنْ أَقْلَهُ
 «أَفْعَصَيْتَ» مَعَ «وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ»
 الْأَمْرَ، أَوْ إِجْمَاعُ انْضَمَّ شَرَكُ
 فَخَالَهُ كَالْخَالِ مِنْ ذَيْنِ انْعَقَدَ

(١) كَذَا فِي (ش) وَهُوَ الصَّوَابُ، لَكِنْ فِي (ق): أَخَذَ. وَفِي (ف): أَخَذَ.

الباب الثاني (في الأوامر والنواهي)

الفصل الأول (في لَفْظِ الْأَمْرِ)

المسألة الأولى:

- ٤٢٠ وَلَفْظُهُ حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ
 ٤٢١ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ، أَوْ مَعَ الْعُلُوِّ
 ٤٢٢ مِنْ ذَيْنِ «مَاذَا تَأْمُرُونَ» قَطْعًا
 ٤٢٣ لِلْإِشْتِرَاكِ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
 ٤٢٤ أَيُّ ذَا مَعَ الْفِعْلِ لِإِطْلَاقِ هُنَا
 ٤٢٥ قُلْنَا: الْمُرَادُ الشَّأْنُ، أَيُّ تَجَوُّزًا
 ٤٢٦ قِيلَ: إِذَا أُطْلِقَ «أَمْرُ زَيْدٍ»
 ٤٢٧ احْتَمَلَ الشَّيْءَ مَعَ الَّذِي ذُكِرَ
- الطَّالِبِ الْفِعْلَ وَمِنْ مُسْتَعْلٍ
 عِنْدَ فَرِيقِهِ، وَمُقْتَضَى الْخُلُوفِ
 وَهُوَ مَجَازٌ فِي سِوَاهُ؛ دَفَعًا
 بَأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا
 «مَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ» كَذَا «مَا أَمْرُنَا»
 فَإِنَّهُ عَلَى اشْتِرَاكِ مُيَّزًا
 مِنْ غَيْرِ مَا قَرِينَةٍ وَقَيِّدِ
 وَالْوَصْفِ، قُلْنَا: بَلْ لِقَوْلِ يَتْتَدِرُ

الثانية:

- ٤٢٨ وَلَيْسَ بِحَتَّاجٍ لِحَدِّ الطَّلَبِ
 ٤٢٩ وَغَيْرُهُ التَّعْبِيرُ وَالْإِرَادَةُ
 ٤٣٠ لَنَا: بِأَنَّ الْكَافِرِينَ أَمَرُوا
 ٤٣١ وَأَنَّ مَنْ يُرِيدُ بَسْطَ عُذْرِهِ
 ٤٣٢ وَغَايِرًا أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُهُ
 ٤٣٣ بِهَا عَنِ التَّهْدِيدِ ذَلِكَ أَمْتَارًا
- فَهُوَ بِدِيهِ التَّصَوُّرِ وَجَبَّ
 وَخَالَفَ الْمُعْتَزِلِيَّ. الْحُجَّةُ
 أَنَّ يُؤْمِنُوا، وَلَمْ يُرَدِّ؛ فَكَفَرُوا
 فِي الضَّرْبِ لَا يُرِيدُ طَوْعَ أَمْرِهِ
 وَأَشْتَرَطَا إِرَادَةً؛ لِأَنَّهُ
 قُلْنَا: كَفَانَا كَوْنُهُ مَجَازًا

الفصل الثاني: [في صيغته] ^(١)

[المسألة الأولى] ^(٢):

أُدْع، أَيْح، أَكْرِم، كَذَا: انْدُب، هَدْد
إِمْتَنَنْ، وَاحْتَقِرْ، تَمَنَّ، أَخْبِرِ
مَعَ: ادْخُلُوهَا، كَاتِبُوهُمْ، وَاغْمَلُوا
ذُقْ، وَاصْبِرُوا، وَكُنْ، وَكُونُوا قِرْدَةً
أَلَا انْجَلِي، اصْنَعْ مَا، فَفِيهَا الْفَرْقُ
المرأةُ المرأةُ «نَهْيَا يَصْلُحُ

٤٣٤ بِصِيغَةِ «افْعَلْ» أَوْجِبَنْ وَأَرْشِدِ
٤٣٥ عَجَزْ، أَهِنْ، سَوِّ، وَكَوِّنْ، سَخِّرِ
نَحْوَ: أَقِيمُوا، اسْتَشْهِدُوا، اغْفِرْ، وَكُلُوا
٤٣٧ مَا شِئْتُمْ، فَاتُوا بِسُورَةٍ لِدَه
٤٣٨ كَذَا: كُلُوا مَاءً، كَذَا: بَلْ أَلْقُوا
٤٣٩ وَعَكْسُهُ «يُرِضَعْنَ» مَعَ «لَا تُنْكِحْ

الثانية:

حَقِيقَةً فِيهِ، أَوْ فِي الْمُنْدُوبِ
بَيْنَهُمَا، أَوْ لِأَحَدِ ذَيْنِ ارْتَبَكَ
فِيهَا، أَوِ الْخَمْسَةِ خُلْفَ زَاكِي
ذَمٌّ عَلَى التَّرَكِّ لِمَا مُورِ تَرَكَ
ذَمٌّ عَلَى التَّكْذِيبِ، قُلْنَا: الْوَيْلَا
لِلتَّرَكِّ فِي الظَّاهِرِ، قِيلَ: فَلَعَلَّ
بَلْ رَتَبَ الذَّمَّ عَلَى تَرَكَ «افْعَلِ»
كَمَا الَّذِي يَأْتِي بِهِ نَجَعُلُهُ

٤٤٠ وَهِيَ بَجَازٌ فِي سِوَى الْوُجُوبِ
٤٤١ أَوْ فِيهِمَا، أَوْ فَلِقَدْزٍ مُشْتَرَكٍ
٤٤٢ أَوْ لِإِبَاحَةٍ، أَوْ اشْتِرَاكِ
٤٤٣ لَنَا وَجُوهٌ قَوْلُهُ: «مَا مَنَعَكَ»
٤٤٤ كَذَا «ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ»، قِيلَا:
٤٤٥ رَأَوْهُ لِلتَّكْذِيبِ، وَالذَّمُّ حَصَلَ
٤٤٦ قَرِينَةً أَوْجَبَتِ الذَّمَّ، قُلِ:
٤٤٧ وَتَارَكَ الْأَمْرَ مُخَالَفٌ لَهُ

(١) ليست في (ش).

(٢) ليست في (ش).

عَذَابُهُ؛ لِقَوْلِهِ: «فَلْيَحْذَرِ»
 فِي اعْتِقَادِ بَطْلِهِ مُشَاقَقَهُ
 قِيلَ: صَمِيرٌ بَعْدَهُ فَاعِلُهُ
 خِلَافِ الْأَصْلِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا
 الْمَتَسَلِّلُونَ، قُلْنَا: ذَاكُمْ
 أَنْفُسُهُمْ؟! وَلَا تَأْتِي «فَلْيَحْذَرُوا»
 قِيلَ: فَالْأَمْرُ بِالْحَذَرِ لَا يُوجِبُ
 وَهُوَ دَلِيلٌ لِقِيَامِ الْمُقْتَضِي
 نَعَمْ يَعْمُ؛ لِجَوَازِ اسْتِثْنَانَا
 لِقَوْلِهِ: «أَفْعَصَيْتَ أَمْرِي»
 النَّارُ، دَلَّنَا «وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ»
 «وَيَفْعَلُونَ مَا»، أُجِيبَ: كَرَّرَا
 فَمَا ضِىءَ أَوْ حَالٌ، فَذَا مِنْهُ افْتَرَقَ
 خُلُودُهُمْ، قُلْنَا: لِطُولِ الْمُكْثِ صِرَ
 وَهُوَ أَبُو سَعِيدِ الْمُعَلَّى
 [دُعَاءُهُ] ^(٤) بِقَوْلِهِ: «اسْتَجِيبُوا»
 مَا بَيْنَ الْأَمْرِ وَالسُّؤَالِ الرُّبْعَةُ

٤٤٨ مُوَافَقًا، وَمَنْ يُخَالِفُ يُنْتَظَرُ
 ٤٤٩ قِيلَ: [اعْتِقَادُ] ^(١) حَقُّهُ الْمَوَافَقَةَ
 ٤٥٠ قُلْنَا: فَذَاكَ لِلدَّلِيلِ لَا لَهُ
 ٤٥١ مَفْعُولُهُ «الَّذِينَ»، قُلْنَا: ذَا عَلَى
 ٤٥٢ بُدِّلَ لَهُ مِنْ مَرْجِعٍ، قِيلَ: هُمْ
 ٤٥٣ هُمْ الْمُخَالِفُونَ، كَيْفَ حُذِّرُوا
 ٤٥٤ وَكَانَ [أَنْ تُصَيِّبَهُمْ] تُسَبَّبُ ^(٢)
 ٤٥٥ قُلْنَا: وَلَكِنْ حَسَنٌ قَدْ ارْتَضِيَ
 ٤٥٦ قِيلَ: فَلَا يَعْمُ الْأَمْرُ، قُلْنَا:
 ٤٥٧ وَأَنَّهُ عَاصٍ بِتَرْكِ الْأَمْرِ
 كَذَاكَ «لَا يَعْصُونَ»، [وَالْعَاصِي] ^(٣) جَزَاهُ
 ٤٥٩ قِيلَ: فَلَوْ عَصَى بِهِ تَكَرَّرَا
 ٤٦٠ لِكَوْنِهِ مُسْتَقْبَلًا، وَمَا سَبَقَ
 ٤٦١ قِيلَ: الْمَرَادُ الْكَافِرُونَ؛ إِذْ ذُكِرَ
 ٤٦٢ وَأَنَّهُ اخْتَجَّ عَلَى مَنْ صَلَّى
 ٤٦٣ أَبَوُهُ إِذْ صَلَّى وَلَا يُجِيبُ
 ٤٦٤ وَقَالَ مَنْ خَالَفَنَا: التَّفَرُّقَةُ

(١) فِي (ش): اعْتِقَادُهُ.

(٢) كَذَا فِي (ق). لَكِنْ فِي (ش): (تَصْيِيهِمْ بِسَبَبٍ). وَفِي (ف): (تَصْيِيهِمْ يَسَبَبٍ).

(٣) فِي (ق): الْعَاصِي.

(٤) فِي (ق، ش، ف): دَعَاهُ. وَلَا يَنْضَبُطُ بِهَا الْوِزْنُ.

- ٤٦٥ وَذَا لِنَذْبٍ؛ فَكَذَا الْأَمْرُ إِذَنْ
 ٤٦٦ لَمْ يَتَحَقَّقْ، وَبِأَنَّ الصَّيْغَةَ
 ٤٦٧ وَرَأَوْا الْمَجَازَ وَاشْتَرَاكَ
 ٤٦٨ حَقِيقَةً فِي قَدْرِهِ الْمَشْتَرِكِ
 ٤٦٩ مِنَ الدَّلِيلِ، وَبِأَنَّ تَعَرُّفًا
 ٤٧٠ إِمْكَائِهِ؛ إِذِ التَّوَاتُرُ عُدِمَ
 ٤٧١ قُلْنَا: تَعَرُّفَاتُهَا عَقْلِيَّةٌ
 ٤٧٢ سُلِّمَ ذَا لِكِنَّهَا وَسِيلَةٌ
- قُلْنَا: بَلِ السُّؤَالُ إِجْبَابٌ وَإِنْ
 اسْتَعْمَلُوهَا فِيهِمَا بَلِيغَةً
 خِلَافَ الْأَصْلِ؛ فَيَكُونُ ذَاكَ
 قُلْنَا: الْمَجَازُ وَاجِبٌ؛ لِمَا حُكِيَ
 مَفْهُومُهُ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ انْتَفَى
 وَخَبَرَ الْوَاحِدَ غَيْرُ مُنْحَتِمٍ
 لَكِنْ مُقَدِّمَاتُهَا نَقْلِيَّةٌ
 [لِعَمَلِي] ^(١)؛ فَهِيَ إِذَنْ ظَنِّيَّةٌ

الثالثة:

- ٤٧٣ أَوْجِبْ بِـ «أَمْرٍ بَعْدَ حَظَرٍ» مُعْلَنًا
 ٤٧٤ لَا يَزْدَفَعَنَّ وَجُوبَهُ وَرُدُّهُ
 ٤٧٥ وَعَارَضَ اضْطِادُّوهُ «اقْتُلُوا»، وَاخْتَلَفَا
- وَقِيلَ: لِلْحِلِّ كَ «فَاضْطَادُّوهُ»، لَنَا:
 مِنْ بَعْدُ؛ فَالْأَمْرُ بِهِ يُفِيدُهُ
 فِي النَّهْيِ مِنْ بَعْدِ الْوُجُوبِ مَنْ قَفَا

الرابعة:

- ٤٧٦ لَا يَزْدَفَعُ التَّكْرَارَ الْأَمْرُ الْمَطْلُوقُ
 ٤٧٧ بِمَرَّةٍ، وَقِيلَ: بِالتَّكْرَارِ
 ٤٧٨ إِمَّا لِلْإِشْتِرَاكِ أَوْ لِجَهْلِنَا
 ٤٧٩ تَقْيِيدَهُ بِذَا وَذَا مِنْ غَيْرِ مَا
 ٤٨٠ وَرُودُهُ مَعَ [ذَا وَذَا؛ فَيُجْعَلُ] ^(٢)
- وَلَا يُفِيدُهُ، وَقِيلَ: يَلْحَقُ
 وَقِيلَ: بِالتَّوَقُّفِ الْمُخْتَارِ
 بِمَا هُوَ الْوَاقِعُ مِنْهُمَا، لَنَا:
 تَكْرِيرٍ أَوْ نَقْضٍ، وَأَيْضًا: عَلِمَا
 حَقِيقَةً فِي آيِهِ يُحْصَلُ

(١) في (ش): لعلمي.

(٢) في (ق): داود افتجعل.

وَقَوْلُ تَكَرَّرٍ إِلَى جَوَازٍ
وَنَسْخِجِهِ بِكُلِّ مَا يُغَايِرُ
«أَتُوا الزَّكَاةَ» أَيُّ: بِلَا إنْكَارٍ
تَكَرَّرَهُ وَمَا لَنَا [تَبَيَّنَا] ^(١)
قُلْنَا: دَوَامُ الْإِنْتِهَاءِ مَا امْتَنَعَ
قُلْنَا: فَذَا قَرِينَةُ التَّكَرَّرِ
قُلْنَا: تَوَاطُؤُهُ لَهُ يُسْتَخْبَرُ

٤٨١ دَفَعًا لِلْإِشْتِرَاكِ وَالْمَجَازِ
٤٨٢ تَكْلِيفٍ [مَا] ^(١) لَيْسَ يُطَاقُ صَائِرُ
٤٨٣ قِيلَ: رَأَى الصَّدِيقُ لِلتَّكَرَّرِ
٤٨٤ قُلْنَا: لَعَلَّ الْمُضْطَفَى قَدْ بَيَّنَّا
٤٨٥ قِيلَ: فَكَانَ النَّهْيُ بِتَكَرَّرِ يَقَعُ
٤٨٦ قِيلَ: اقْتَضَى التَّكَرَّرَ نَسْخَ طَارِي
٤٨٧ قِيلَ: لِلْإِشْتِرَاكِ؛ إِذْ يُسْتَفْسَرُ

الخامسة:

مُعَلَّقًا بِشَرْطِ أَوْ وَضْفٍ يَرِدُ
إِذَا لَتَكَرَّرَ وَنَفْيٍ يُسْمَعُ
فَأَنْتِ طَالِقٌ فَلَا يُكْرَرُ
أَفَادَ مِنْ عَلِيَّةٍ، وَإِنَّمَا
لِعَدَمِ اعْتِبَارِنَا تَعْلِيلَهُ

٤٨٨ لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّرَ أَمْرٌ قَدْ وَجِدَ
٤٨٩ لَفْظًا، كَمَا «فَاطَهُرُوا» وَ«فَاقْطَعُوا»
٤٩٠ وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: «إِنْ تَسَوَّرُوا»
٤٩١ وَيَقْتَضِي ذَلِكَ قِيَاسًا أَيُّ: لِمَا
٤٩٢ لَمْ يَتَكَرَّرِ الطَّلَاقُ ذَا لَهُ

السادسة:

وَالْحَنِيفِيُّونَ لِفَوْرِ سَبَقُوا
وَقِيلَ بِالْوَقْفِ، لَنَا: مَا قُدِّمَ
بِالتَّزَكُّ إِبْلِيسُ اللَّعِينُ ذُمَّمَا
أَوْجَبَتِ الذَّمُّ لَهُ لِذَاكَ

٤٩٣ وَلَا يُفِيدُ الْفَوْرَ أَمْرٌ مُطْلَقٌ
٤٩٤ وَلَا التَّرَاخِي لَيْسَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
٤٩٥ قِيلَ: فَلَوْ لَمْ يَكُ لِلْفَوْرِ لِمَا
٤٩٦ قُلْنَا: عَسَى قَرِينَةُ هُنَاكَ

(١) فِي (ق، ف): مَا لَا.

(٢) فِي (ق): تَبَيَّنَا.

- ٤٩٧ قِيلَ: فَسَارِعُوا عَلَى الْفَوْرِ يَدُلُّ
 ٤٩٨ قِيلَ: فَلَوْ جَازَلَهُ التَّأْخِيرُ
 ٤٩٩ سَاقِطًا، أَوْ لَا مَعَهُ فَهُوَ لَا يَجِبُ
 ٥٠٠ لِأَمَدٍ وَهُوَ إِذَا الْفَوَاتُ
 ٥٠١ يَفْجَأُ شُبَّانًا كَثِيرًا، أَوْ لَا
 ٥٠٢ قُلْنَا: فَمَنْقُوضٌ بِتَضْرِيحٍ بِهِ
 ٥٠٣ يُفِيدُ لِلْفَوْرِ عَلَى الْمُخْتَارِ
- قُلْنَا: فَمِنْهُ - لَا مِنَ الْأَمْرِ - حَصَلَ
 مَعَ بَدَلٍ فَإِنَّهُ يَصِيرُ
 وَأَيْضًا: التَّأْخِيرُ إِمَّا أَنْ حُسِبَ
 ظُنٌّ، وَلَا يَشْمَلُ؛ فَالْمَمَاتُ
 فَلَا يَكُونُ وَاجِبًا ذَا أَصْلًا
 قِيلَ: فَكَانَ النَّهْيُ؛ لِأَجْلِ الشَّيْءِ
 قُلْنَا: لِمَا أَفَادَ مِنْ تَكَرُّارِ

الفصل الثاني (في النواهي)

المسألة الأولى :

- ٥٠٤ النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ، قَالَ: «فَانتَهُوا»
 ٥٠٥ قُلْتُ: وَقَدْ مَرَّ قَرِيبًا اقْتِضَا
- وَالْفَوْرُ وَالتَّكَرُّارُ فِي الْأَمْرِ كَهُوَ
 النَّهْيُ لِلْفَوْرِ، وَتَكَرُّارٌ مَضَى

الثانية :

- ٥٠٦ وَيَقْتَضِي الْفَسَادَ فِي الْعِبَادَةِ
 ٥٠٧ تَرْجِعُ لِلْعَقْلِ، أَوْ أَمْرٍ دَاخِلٍ
 ٥٠٨ حَصَاةٍ أَوْ مَلْقُوحٍ أَوْ رَبًّا، عَدَا
- شَرَعًا وَفِي مُعَامَلَاتِنَا الَّتِي
 فِيهِ، أَوْ أَمْرٍ لَا زِمَ كَبَاطِلٍ
 مُقَارِنًا كَالْبَيْعِ فِي وَقْتِ النَّدَا

الثالثة^(١) :

- ٥٠٩ وَمُقْتَضَى النَّهْيِ فَفِعْلُ الضِّدِّ
 ٥١٠ وَلَا بِي هَاشِمٍ: مَنْ اسْتَدْعَى فَكَفَّ
- فَمَا الْعَدَمُ مَقْدُورٌ فِعْلُ الْعَبْدِ
 عَنِ الزَّنَا، يُمَدِّحُ، قُلْنَا: بَلْ يَكْفُ

(١) هذه المسألة كلها (النظم والشرح) ساقطة من (ق).

الرابعة^(١)

٥١١ النَّهْيُ عَنْ أَشْيَاءٍ أَوْ شَيْئَيْنِ إِمَّا عَنْ الْجَمْعِ فَكَالْأُخْتَيْنِ
٥١٢ قُلْتُ: وَعَكْسُهُ كَتَغْلٍ فَرَّقَهُ أَوِ الْجَمِيعِ كَالزَّنَا وَالسَّرِقَةِ

الباب الثالث (في العموم والخصوص)

الفصل الأول (في العموم)

٥١٣ الْعَامُّ: مَا اسْتَغْرَقَ مَا يَصْلُحُ لَهُ لَفْظًا بِوَضْعٍ وَاحِدٍ فَشَمِلَهُ

المسألة الأولى:

٥١٤ وَكُلُّ شَيْءٍ فَلَهُ حَقِيقَةٌ هَوَّ بِهَا هَوْلَهُ دَلَالَةٌ
٥١٥ فَمَا عَلَيْهَا دَلٌّ حَسْبُ «الْمُطْلَقُ» أَوْ مَعَ قَبْدٍ وَخَدَةٍ فَفَرَّقُوا
٥١٦ فَإِنْ [يُعَيَّنُ وَخَدَةٌ]^(٢) «مَعْرِفَةٌ» أَوْ لَمْ يُعَيَّنْ وَخَدَةٌ «نَكِيرَةٌ»
٥١٧ أَوْ كَثْرَةٌ مَحْضُورَةٌ فَـ «الْعَدَدُ» أَوْ لَا بِحَضَرٍ فَهُوَ «عَامٌّ» شَدُّوا^(٣)

الثانية:

٥١٨ ثُمَّ الْعُمُومُ لُغَةً بِنَفْسِهِ كَـ «مَنْ» لِمَنْ يَعْقِلُ «مَا» لِعَكْسِهِ
٥١٩ «أَيُّ» لِكُلِّ «أَيَّنَ» لِلْمَكَانِ «مَتَى» لِيَوْقَتٍ أَوْ مَعَ اقْتِرَانِ
٥٢٠ إِمَّا لِذِي الْإِثْبَاتِ كَالْجَمْعِ بِـ «أَلْ» وَكَالْمُضَافِ وَاسْمِ جِنْسٍ، أَوْ حَصَلَ

(١) هذه المسألة كلها (النَّظْمُ والشرح) ساقطة من (ق).

(٢) في (ش): تَعَيَّنَ وَخَدَةٌ.

(٣) يعني: شددوا الميم من كلمة «عامٌّ».

أَوْ كَانَ عُرْفًا «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ»
يُرْتَبِ الْحُكْمُ عَلَى وَصْفِ قُرْنِ
جَوَازِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِمَّا قَدْ ذُكِرَ
دُخُولُهُ لَوَلَاهُ؛ إِذْ لَوْ قَدْ حُجِبَ
مُنْكَرًا، قِيلَ: فَلَوْ قَدْ بُتِيَ
لِلنَّقْضِ، قُلْنَا: فَهُوَ مِنْ عَدِّ وَقَعِ
صَحَابَةِ النَّبِيِّ مِنْ عُمُومِ
«أَوْلَادِكُمْ» وَالسُّنَّةِ الْقَائِمَةِ
وَشَاعٍ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ ثَمَّةَ

٥٢١ فِي النَّفْيِ نَحْوُ «لَا يُؤَافِي مُسْلِمٌ»
٥٢٢ يَعْْمُ الْإِسْتِثْنَاءُ، أَوْ عَقْلًا كَانَ
٥٢٣ وَعِلْمُ مَعْيَارِ الْعُمُومِ فَادْكِرْ
٥٢٤ فَإِنَّهُ يُخْرِجُ مِنْهُ مَا يَجِبُ
٥٢٥ عَنِ الْوُجُوبِ جَازٍ مِنْ جَمْعِ أَتَى
٥٢٦ تَنَاولُ الْعُمُومِ ذَاكَ لَا مَتَنَعِ
٥٢٧ وَأَيْضًا: اخْتَجَّ عَلَى التَّعْمِيمِ
٥٢٨ نَصُّ كِتَابِ اللَّهِ، كَ «الزَّانِيَةِ»
٥٢٩ كَ «الْأَنْبِيَا» وَ«النَّاسِ» وَ«الْأَيْمَةِ»

الثالثة:

مُنْكَرٌ؛ فَكُلُّ عَدِّ نَوْعٍ
وَعَنْ أَبِي عَلِيٍّ: أَحْمِلُهُ عَلَى
قُلْنَا: بَلِ الْقَدْرُ الَّذِي قَدْ اشْتَرَكَ

٥٣٠ وَلَيْسَ يَفْتَضِي الْعُمُومَ جَمْعُ
٥٣١ مُحْتَمِلٌ لَهُ، سِوَى اثْنَيْنِ فَلَا
٥٣٢ كُلُّ حَقِيقَةٍ لَهُ فَمُشْتَرَكٌ

الرابعة:

نَفْيًا لِكُلِّ وَلِبَعْضٍ بِخُصْلٍ
لَكِنَّ «لَا أَكُلُ» نَفْيٌ عُمَمًا
أَكُلُ أَكْلًا» قِيلَ: دَلَّ «أَكْلًا»
تَوْكِيدٌ، الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ سَوَا

٥٣٣ وَقَوْلُهُ: «لَا يَسْتَوِي» يَحْتَمِلُ
٥٣٤ فَمَا الْأَعْمُ لِلْأَخْصِ اسْتَلْزَمَا
٥٣٥ فَاحْتَمَلَ التَّخْصِصَ مِثْلُ قَوْلِ «لَا»
٥٣٦ لِوَحْدَةٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ فَهُوَ

الفصل الثاني (في الخصوص)

المسألة الأولى:

اللفظ «تخصيص» بهذا انفصلاً
وَمُخْرِجٌ عَنْهُ «مُخَصَّصٌ» فَتُخْرَجُ
ذَلِكَ، وَمَا دَلَّ مَجَازًا يَبْثُ

٥٣٧ إخراج بعض ماله تَنَاولَا
٥٣٨ «النَّسْخُ»؛ إِذْ يَكُونُ لِلْكُلِّ يَصْخُ
٥٣٩ وَمُخْرِجٌ «مُخَصَّصٌ» إِرَادَةُ

[٧٤ق] الثانية:

لِمُتَعَدِّ لَفْظًا كَقَوْلِهِ: «اقتلوا
ثلاثة:» مَفْهُومٌ عَلِيٌّ كَمَا
إِنْ بَقِيَ الْمَفْهُومُ، لَا إِنْ فَارَقَهُ
وَمَا «فُهُمُ مُحَالِفًا»، وَقَبِدِ
قُلْتُ: وَهَذَا الْإِشْتِرَاطُ مَا وَضَحَ
مَفْهُومُهُ بِرَأْسِهِ قَدْ نَقَصَا
قُلْنَا: الْمُخَصَّصُ لِذَيْنِ أَذْهَبَا

٥٤٠ الْقَابِلُ التَّخْصِصِ حُكْمٌ يُجْعَلُ
٥٤١ الْمُرَكَّبِينَ، أَوْ فَمَعْنَى قُسَمَا
٥٤٢ نَحْوُ الْعَرَايَا، أَوْ «فُهُمُ مُوَافَقَةٌ»
٥٤٣ كَحَبْسِ وَالِدٍ لِحَقِّ الْوَلَدِ
٥٤٤ تَخْصِصٌ ذَا بَيِّنَةٍ دَلِيلُهُ رَجَحُ
٥٤٥ نَحْوُ حَدِيثِ «الْقُلَّتَيْنِ» خُصَّصَا
٥٤٦ قِيلَ: فَيُوهَمُ الْبَدَا أَوْ كَذِبَا

الثالثة:

مَا لَيْسَ مَخْصُورًا؛ لِقَبْحِ نُطْقِي:
يَأْكُلُ سِوَى وَاحِدَةٍ وَاللَّفْظُ عَمَّ
ثَلَاثَةٌ فِي الْجَمْعِ، أَيْ: لِلْقُلِّ^(١)

٥٤٧ وَجَوَّزُوا التَّخْصِصَ حَتَّى يُبْقِيَ
٥٤٨ «إِنِّي أَكَلْتُ كُلَّ رُمَانٍ» وَلَمْ
٥٤٩ وَجَوَّزَ الْقَفَّالُ [لِلْأَقْلِ]^(١)

(١) في (ق): لأقل.

(٢) جاء في (مقاييس اللغة، ٥/٣): (الْقُلُّ: الْقِلَّةُ، وَذَلِكَ كَالذَّلِّ وَالذَّلَّةِ).

وَقَبْلَهُ التَّعْمَانُ؛ أَجَلَ شَائِعٍ
مَعَ اقْتِضَا تَقَاوُتِ الضَّمَائِرِ
«لِحُكْمِهِمْ»، «فَقَدْ صَغَتْ»، وَمَا نُقِلَ
جَمَاعَةً، فَقِيلَ: فِي الْأَوَّلِ هُمَا
كَفَوْلُهُمْ: رُؤُوسُ كَبَشَيْنِ هِيَ
جَمْعُ لَوَاحِدٍ، وَبَعْضُ عَمَّا

٥٥٠ فَإِنَّهُ الْأَقْلُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
٥٥١ تَفْصِيلُ أَهْلِ اللَّغَةِ الْمَشَاهِرِ
٥٥٢ وَائْتِنَانِ لِلْأُسْتَاذِ وَالْقَاضِي، يَدُلُّ:
٥٥٣ مِنْ مَثْنٍ «الْإِئْتِنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا
٥٥٤ وَمَنْ عَلَيْهِ حَكَمًا، وَالثَّانِيَّةُ
٥٥٥ وَالْمَثْنُ أَيُّ: فِي سَفَرٍ. وَغَيْرَ مَا

الرابعة:

خَوْفَ اشْتِرَاكِ، وَالْإِمَامُ حَقَّقَا
غَيْرًا، أُجِيبَ: بَلْ حَوَى التَّنَاوُلَا
وَقِيلَ: بَلْ حَقِيقَةٌ فِيمَا وُدِعَ

٥٥٦ مِنَ الْمَجَازِ الْعَامِ خُصَّ مُطْلَقًا
٥٥٧ مُتَّصِلًا؛ إِذْ هُوَ مَا تَنَآوَلَا
٥٥٨ لِمُفْرَدٍ، وَمَا مُرَكَّبٌ وَضِعَ

الخامسة:

مِنْهَا أَبُو نُورٍ وَعِيسَى، وَنَزَعَ
دِلَالَةَ الْبَاقِي بِهِ تَوَقُّفًا
الدَّوْرُ، أَوْ لَا [وَتَحْكُمُ] ^(١) عِلْمُ

٥٥٩ مَخْصُوصٌ مَا عَيْنَ حُجَّةً، مَنَعَ
٥٦٠ لِفَضْلِ الْكَرْخِيِّ، لَنَا: لَوْ وَقَفَا
٥٦١ كُلٌّ مِنْ أَفْرَادِ الْعُمُومِ، وَلَزِمَ

السادسة:

مُخْصَصٌ، وَابْنُ سُرَيْجٍ فَبَرَى
لَكَانَ تَطْلَابُ الْمَجَازِ أَوْجَبَا
دِلَالَةً، قُلْنَا: فَالْأَصْلُ يَدْفَعُهُ

٥٦٢ يُخْتِجُ بِالْعُمُومِ حَتَّى يَظْهَرَ
٥٦٣ وَجُوبُ تَطْلَابٍ، لَنَا: لَوْ وَجَبَا
٥٦٤ قَالَ: احْتِمَالُ مَا يُخْصَصُ يَمْنَعُهُ

(١) فِي (ش): فَتَحْكُمُ.

الفصل الثالث (في المَخَصَصِ)

٥٦٥ وَهُوَ إِذَا مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ فَأَرْبَعٌ مِنْ ذَلِكَ عَدُّ الْمُتَّصِلِ
٥٦٦ فَمِنْهَا: «الِاسْتِثْنَاءُ» أَنْ يُخْرَجَ مَا عُمِّ بِ «إِلَّا» حَيْثُ وَصَفَ عُدِمًا
٥٦٧ أَوْ نَحْوَهَا: حَاشَى عَدَا سِوَى خَلَا وَالْمُنْقَطِعُ عَلَى الْمَجَازِ مُجَلًّا

المسألة الأولى:

٥٦٨ شَرْطُهُ الْإِتِّصَالُ عَادَةً، عَلَى ذَا أَجْمَعُوا إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ فَلَا؛
٥٦٩ قِيَاسَ تَخْصِيصٍ بغيرِهِ، لَنَا: الْوَصْفُ وَالْغَايَةُ وَفَوْقُ قَوْلِنَا
٥٧٠ وَعَدَمُ اسْتِغْرَاقِ الْإِسْتِثْنَاءِ لَهُ وَالنَّصْفُ فَلَا أَقْلٌ لِلْحَنَابِلَةِ
٥٧١ وَالْقَاضِي: أَنْ يَنْقُصَ عَنْهُ؛ فَلَا أَقْلَ يُنْسَى فَيُسْتَدْرَكُ، وَانْقُضَ مَا نَقَلَ
٥٧٢ فِي «عَلَيَّ عَشْرٌ إِلَّا تِسْعًا» الْإِلَازِمُ الْوَاحِدُ مِنْهَا قَطْعًا
٥٧٣ وَاسْتِثْنَاءِ «الْفَاوُونَ» فِيمَا ثَبَتَا مِنْ «مُخْلِصِينَ»، وَكَذَا الْعَكْسُ أَتَى

الثانية:

٥٧٤ وَهُوَ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ عَرَفَا وَالْعَكْسُ فَالْتَّعْمَانُ فِيهِ خَالَفَا
٥٧٥ لَنَا: بَأَنْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَمْ [يَكْتَفَى] ^(١) بِقَوْلٍ: «إِلَّا اللَّهُ» بَعْدَ مَا نَفَى
٥٧٦ اخْتِجَّ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِوُضُو» قُلْنَا: الْمُبَالَغَاتُ لَا تُعَارِضُ

الثالثة:

٥٧٧ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَكَانَ الْآخِرُ مُسْتَعْرِقًا أَوْ مَعَ عَطْفٍ يُذَكِّرُ
٥٧٨ عَادَتْ إِلَى الْأَوَّلِ، أَوْ لَا: فَأَعِيدَ لِلأَوَّلِ الثَّانِي؛ إِذْ قُرِبَ وَجِدَ

(١) ويمكن ضبطه هكذا كما في (ق): يَكْتَفِي .. نَفِي.

الرابعة:

- ٥٧٩ وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ عَطْفِ جُمْلٍ
 ٥٨٠ وَخَصَّه النُّعْمَانُ بِالْأَخِيرَةِ
 ٥٨١ وَقِيلَ: إِنَّ بَيْنَهُمَا تَعَلُّقٌ
 ٥٨٢ أَوْ «أَكْرَمُوهُمْ غَيْرَ أَهْلِ الْبِدْعَةِ»
 ٥٨٣ لَنَا: اشْتِرَاكَ الْمُتَعَاظِفِينَ
 ٥٨٤ قِيلَ: خِلَافٌ لِلدَّلِيلِ، اضْطُرَّ فِي
- بِالْوَاوِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ الْكُلُّ اشْمَلِ
 وَالْوَقْفُ لِلْقَاضِي وَبَعْضُ الشَّيْءِ
 نَحْوُ عَلَى [الْقَرَأَ وَ] ^(١) الْأَخْبَارِ انْفَقُوا
 فَكُلُّهَا، أَوْ لَا: فَلِلْأَخِيرَةِ ^(٢)
 الْأَصْلُ كَالشَّرْطِ بِغَيْرِ مَيِّنٍ ^(٣)
 أَخِيرَةٍ، قُلْنَا: كَذَا الشَّرْطُ اقْتَضَى

الثاني (الشرط):

- ٥٨٥ وَ«الشَّرْطُ» مَا عَلَيْهِ تَأْثِيرٌ يَقِفُ
 دُونَ مُؤَثِّرٍ، كَمَا خَصَّانِ يُقِفُ

المسألة الأولى:

- ٥٨٦ فَإِنْ يَقَعْ فِي دُفْعَةٍ، فَذَاكَ، أَوْ
 ٥٨٧ وَقُوعَ مَشْرُوطٍ، وَإِنْ يُشْرَطُ عَدَمُ
- فَعِنْدَمَا تَكْمُلُ الْأَجْزَاءُ رَأَوَا
 فَبَارِزَفَاعِ الْجُزْءِ مَشْرُوطُ أَلَمْ

الثانية:

- ٥٨٨ وَإِنْ تَعَدَّدَ شَرْطٌ أَوْ مَشْرُوطٌ
 ٥٨٩ وَإِنْ بِـ «أَوْ» كـ «سَالِمٌ أَوْ مُحْسِنٌ»
- بِالْوَاوِ، فَالْجَمْعُ بِهِمَا مَنْشُوطٌ
 إِنْ أَشْفَ، حُرٌّ، وَاحِدٌ يُعَيَّنُ

الثالث (الصفة):

- ٥٩٠ نَالِثُهَا «الصِّفَةُ» كَالِإِمَاءِ
- المُؤَمَّنَاتِ، وَهِيَ كَاسْتِثْنَاءِ

(١) فِي (ق، ف): الْقِرَاوِ.

(٢) يَعْنِي: الْأَخِيرَ. انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ (٤/ ١٥).

(٣) الْمَيِّنُ: الْكَذِبُ. بَغَيْرِ مَيِّنٍ: بِغَيْرِ كَذِبٍ. كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا شَكَّ فِي صِحَّةِ ذَلِكَ.

الرَّابِعُ (الْغَايَةُ):

- ٥٩١ وَ«غَايَةُ الشَّيْءِ» فَتِلْكَ طَرَفُهُ وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِهَا يُجَالِفُهُ
٥٩٢ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ «إِلَى اللَّيْلِ»، وَفِي غَسَلِ الْمَرَافِقِ اخْتِطَاطٌ اقْتَضَى

الْمَنْفَصِلُ

- ٥٩٣ وَلَهُمْ ثَلَاثَةُ مُنْفَصِلَةٍ كَالْعَقْلِ «خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ» لَيْسَ لَهُ
٥٩٤ وَالْحِسُّ نَحْوُ «أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ» وَالثَّالِثُ: «السَّمْعِيُّ»، فَاضْبِطْهَا أَخِي

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى:

- ٥٩٥ وَإِنْ يُعَارِضُ مَا يَخُصُّ مَا يَعُمُّ خَصَّصْهُ، سَوَاءٌ إِنْ كَانَ عَلِمَ
٥٩٦ تَأْخِيرُهُ، أَمْ لَا، وَلِلنُّعْمَانِ الْوَقْفُ إِنْ لَمْ يُذَرَّ نَسْخُ الثَّانِي
٥٩٧ وَحَيْثُ يُذَرَّى نَسْخُ الْمُقَدَّمَا قُلْنَا: بَلِ الْإِعْمَالُ أَوْلَى بِهِمَا

الثَّانِيَّةُ:

- ٥٩٨ خُصَّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ، مِثْلُ تَخْصِيصِ الْأَقْرَابِ بِأُولَاتِ الْحَمْلِ
٥٩٩ كَذَا بِالْإِجْمَاعِ، كَكَوْنِ الْحَدِّ مُنْصَفًا فِي حَدِّ قَذْفِ الْعَبْدِ
٦٠٠ كَذَا بِسُنَّةِ تَوَاتَرَتْ، كَمَا يُخْصُّ ^(١) جَلْدًا مُحْصَنٌ إِذْ رُجِمَا

الثَّالِثَةُ:

- ٦٠١ وَجَوَّزُوا تَخْصِيصَهُ وَالْوَارِدِ مِنْ سُنَّةِ تَوَاتَرَتْ بِالْوَاحِدِ
٦٠٢ وَقِيلَ: لَا، وَابْنُ أَبَانَ مَنَعَا فِي غَيْرِ مَا خُصَّ دَلِيلُ قُطْعَا
٦٠٣ كَذَلِكَ الْكَرْخِيُّ لَكِنْ حَيْثُمَا لَمْ يَتَّصِلْ، لَنَا: اخْتِجَاجٌ بِهِمَا

(١) أَوْ: يُخْصُّ.

قُلْنَا: فَلَا كَذَاكَ مَا تَوَاتَرَا
 قَطْعًا، لَنَا: بَلْ ذَاكُمْ الْمَظْنُونُ
 هَذَا وَذَا، قِيلَ: فَلَوْ هَذَا حَصَلَ
 قُلْنَا: بَلِ التَّخْصِصُ مِنْهُ أَهْوَنُ
 ابْنُ سُرَيْجٍ، وَأَبَى أَبُو عَیْنٍ
 شَرَطْنِيهَا، وَذَهَبَ الْقَاضِي إِلَى
 وَأَرْجَحُ الظَّنَّ لِلْفَرَزَالِيِّ
 يُقَدِّمُ الْفَرْعَ، أُجِيبَ: لَا عَلَى
 مُقَدِّمَاتٍ، قِيلَ: ذَا قَدْ يَكْثُرُ

٦٠٤ قِيلَ: اِعْرِضُوا عَلَى الْكِتَابِ الْخَبْرَا
 ٦٠٥ قِيلَ: فَلَا تُعَارِضُ الظَّنُّونُ
 ٦٠٦ دَلَالَةً، وَذَا بِعَكْسٍ؛ فَاعْتَدَلْ
 ٦٠٧ لَكَانَ نَسْخُهُ بِذَاكَ يَحْسُنُ
 ٦٠٨ وَبِالْقِيَاسِ، وَرَأَاهُ بِالْجَلِيِّ
 ٦٠٩ وَابْنُ أَبَانٍ وَكَذَا الْكَرْخِيُّ عَلَى
 ٦١٠ تَوَقُّفٍ، كَذَا أَبُو الْمَعَالِي
 ٦١١ حُجِّتُنَا: إِعْمَالُ كُلِّ، قِيلَ: لَا
 ٦١٢ أَضْلِهِ، قِيلَ: فَالْقِيَاسُ أَكْثَرُ

الرابعة والخامسة :

كَ «خُلِقَ الْمَاءُ طَهُورًا» الْخَبَرُ
 وَعَادَةُ قَرَّرَهَا الرَّسُولُ
 مُخَالِفَ الْعُمُومِ، تَخْصِصُ جَرَى
 يُزْفَعُ عَنِ الْبَاقِينَ، قُلْتُ: لَمْ يَصْخْ

٦١٣ وَخُصَّ مَنْطُوقٌ بِمَفْهُومٍ ظَهَرَ
 ٦١٤ بِالْقُلَّتَيْنِ؛ أَنَّهُ دَلِيلُ
 ٦١٥ تَخْصُّصٍ، هَكَذَا إِذَا مَا قَرَّرَا
 ٦١٦ وَإِنْ يَكُنْ «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ» صَخْ

السادسة :

رَأَوْا، كَقِصَّةِ الْوُلُوعِ، قِيلَ: دَلَّ
 ظَنٌّ دَلِيلًا لَمْ يَكُنْ مُسَلِّمًا

٦١٧ وَلَا يَخْصُّ سَبَبٌ وَلَا عَمَلٌ
 ٦١٨ عَلَى مُخَالِفٍ، أُجِيبَ: رُبَّمَا

السابعة :

كَشَاةٍ مَيْمُونَةٍ، قِيلَ: نَاقٍ
 أُجِيبَ: مَفْهُومُ اللَّقَبِ لَمْ يُعْتَبَرْ

٦١٩ وَلَا يَخْصُّ ذِكْرُ فَرْدٍ وَاقٍ
 ٦٢٠ مَفْهُومُهُ «أَيُّ إِهَابٍ» الْخَبَرُ

الثامنة:

- ٦٢١ وَعَظُفُ ذِي التَّخْصِصِ لَا يَخْصُ وَالْحَنَفِيُّونَ بِهِ قَدْ خَصُّوا
٦٢٢ تَسْوِيَةٌ، [نَحْوَ] ^(١) «وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» أَجِيبَ: هَذَا مُجْجِدِي

التاسعة:

- ٦٢٣ عَوْدُ الضَّمِيرِ الْخَاصِ لَنْ يُخْصَّصَا مِثْلُ «المُطَلَّقاتِ» مَعَ مَا لُحِّصَا
٦٢٤ بَعْدُ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْبُعُولَةِ إِذْ لَا يَزِيدُ ذَا عَلَى الْإِعَادَةِ

تذنيب:

- ٦٢٥ إِنْ يَتَّحِدُ سَبَبٌ مَا قَدْ قُبِّدَا مَعَ مُطْلَقٍ، فَأَعْمَلِ الْمُقْبِدَا
٦٢٦ إِذْ فِيهِ إِعْمَالُهُمَا [أَوَّلَى] ^(٢)، فَإِنْ تَقْيِيدًا أَفْتَضَى الْقِيَاسُ، [قَدْ مَن]

البابُ الرَّابِعُ (في المُجْمَلِ والمُبَيَّنِ)

الفصلُ الأوَّلُ (في المُجْمَلِ)

المسألة الأولى:

- ٦٢٧ اللَّفْظُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُجْمَلًا بَيْنَ حَقَائِقَ، كَ «قُرْءٍ» [مُثَلًّا] ^(٣)
٦٢٨ أَوْ بَيْنَ أَفْرَادٍ حَقِيقَةٍ فَقَدْ كَ «تَذَبَّحُوا بِقَرَّةٍ»، أَوْ قَدْ وَرَدَ
٦٢٩ بَيْنَ جَزَائِرٍ لَهُ تَكَافُاتٌ مَعَ كَوْنِ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ انْتَفَتْ

(١) ليس في (ش).

(٢) في (ش): أَوَّلًا.

(٣) في (ش): (ومثلاً). ولا يصح به الوزن.

- ٦٣٠ فَمَا اقْتَضَى الْقُرْبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ
 ٦٣١ مِنْ «لَا صَلَاةَ»، «لَا صِيَامَ»، أَوْ نُزِعَ
 ٦٣٢ عَنْ أُمَّتِي أَيُّ: إِنْهُمْ مَا قَدْ ذَكَرُوا
 ٦٣٣ كَ «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ» أَيْ

الثانية:

- ٦٣٤ وَقَوْلُهُ جَلَّ: «امْسَحُوا» قَدْ جَعَلَهُ
 ٦٣٥ الْمَالِكِيُّ لِلْكُلِّ، وَالتَّحْقِيقُ مَعَ
 ٦٣٦ عَلَيْهِ الْإِسْمُ؛ طَلَبَ انْفِكَالِ

الثالثة:

- ٦٣٧ قِيلَ: «اقْطَعُوا» مُجْمَلَةٌ؛ إِذْ تَحْتَمِلُ
 ٦٣٨ بَعْضَ يَدٍ، وَالْحَقُّ لَا؛ إِذْ يَدُ
 ٦٣٩ لِلْبَعْضِ بِالْمَجَازِ، [وَالْقَطْعُ هُوَ

الفصل الثاني (في المَبِينِ)

- ٦٤٠ وَوَاضِحٌ بِنَفْسِهِ مُبَيِّنٌ
 ٦٤١ كَ «وَأَسْأَلُ الْقَرِيبَةَ» يَعْنِي الْأَهْلًا

المسألة الأولى:

- ٦٤٢ ثُمَّ الَّذِي بَيَّنَّ قَوْلُ اللَّهِ
 ٦٤٣ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: «صَفَرَاءُ»

(١) في ش: والقطع هو إبانة والشق.

٦٤٤ وَرَأَوْا الْفِعْلَ أَدَلَّ حُجَّةً
٦٤٥ وَالسَّابِقِ الْمُبَيَّنِ أَنْ يَأْتِلَفَا

الثانية:

٦٤٦ يَمْتَنِعُ التَّأْخِيرُ لِلْبَيَانِ
٦٤٧ لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ مَا لَمْ يُسْتَطَعْ
٦٤٨ جُلَّ اغْتِرَالٍ، وَعَنِ الْبَصْرِيِّ
٦٤٩ فِيمَا سِوَى الْمَشْتَرِكِ الْمَعْرُوفِ
٦٥٠ لَدَى الْبَيَانِ، قِيلَ: ذَا التَّنْصِيلِ
٦٥١ وَقَدْ عَنَى بِقَرَّةٍ بَعَيْنَهَا
٦٥٢ وَقَدْ تَأَخَّرَ الْبَيَانُ، قِيلَ: ذَا
٦٥٣ لَمْ يُوجِبِ الْقَوْرَ فَلَا يَضُرُّنَا
٦٥٤ مَا عُنُقُوا، قُلْنَا: التَّوَانِي بَعْدَ مَا
٦٥٥ وَنَزَلَتْ «مَا تَعْبُدُونَ» فَانْقَضَ
٦٥٦ «إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ» كَمَا سَطَرَ
٦٥٧ وَإِنْ يَكُنْ سُلَّمٌ ذَا، فَالْعَقْلُ خَصْ
٦٥٨ وَعَدَمُ الرِّضَا فَلَيْسَ يُعْرِفُ

(١) قال الحافظ ابن حجر في (الإصابة في تمييز الصحابة، ٣/ ٨٧): (عبد الله بن الزبير: بكسر الزاي والموحدة وسكون المهملة بعدها راء مقصورة .. كان من أشعر قريش، وكان شديدًا على المسلمين، ثم أسلم في الفتح).

وفي تحفة الأحوذى (٩/ ٩٣): (ابن الزبير بكسر الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون العين والراء المهملة والألف المقصورة).

٦٥٩ قِيلَ: فَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ إِغْرَا
 ٦٦٠ قِيلَ: فَكَالْخَطَابِ بِاللُّغَاتِ
 ٦٦١ قُلْنَا: فَهَذَا لَا يُفِيدُ غَرْضًا
 قُلْنَا: فَكَاذِبُ الظَّنُونِ أُخْرَى
 لَيْسَ لَنَا فَهْمٌ لَهَا إِذْ تَأْتِي
 أَيُّ: مَعَ إِجْمَالٍ خِلَافَ مَا مَضَى

تنبيه:

٦٦٢ تَأْخِيرُ تَبْلِيغِ لَوْ قَتِ الْحَاجَةُ جَارَ، وَ«بَلَّغَ» لَيْسَ لِلْفُورِيَّةِ

الفصل الثالث (في المبين له)

٦٦٣ وَإِنَّمَا يَجِبُ بَيَانُ الْمُجْمَلِ لِمَنْ أَرِيدَ فَهْمُهُ لِلْعَمَلِ
 ٦٦٤ كَالصَّلَوَاتِ، وَكَذَاكَ الْإِفْتَا كَحُكْمِ حَيْضٍ حَائِضٍ لِيُفْتَى

الباب الخامس (في الناسخ والمنسوخ)

الفصل الأول (في النسخ)

٦٦٥ وَهُوَ الْبَيَانُ لِانْتِهَاءِ حُكْمِ
 ٦٦٦ وَالْحَدُّ لِلْقَاضِي بِرَفْعِ الْحُكْمِ رُدُّ
 ٦٦٧ فَلَيْسَ أَوْلَى كَوْنُهُ مَرْفُوعًا
 شَرْعٌ بِشَرْعٍ مُسْتَرَاخِ الْحُسْمِ
 بِأَنَّ مَا حَدَّثَ لِلسَّابِقِ ضِدُّ
 مِنْ كَوْنِ حَدِيثٍ بِهِ مَذْفُوعًا

المسألة الأولى:

٦٦٨ النَّسْخُ وَقِيعٌ، وَقَدْ أَحَالَهُ
 ٦٦٩ عَلَى الْجَوَانِ: أَنَّهُ الْمَشِيَّةُ
 بَعْضُ الْيَهُودِ، وَمِنْ الدَّلَالَةِ
 لَهُ، وَإِنْ قُلْنَا: [لِمَصْلَحَةٍ] ^(١)

(١) في (ش): بمصلحة.

٦٧٠ تَغَيَّرَ الْحُكْمُ إِذَا تَغَيَّرَتْ
وَفِي النَّبُوءَةِ الَّتِي قَدْ ثَبَّتَتْ
٦٧١ بِقَاطِعٍ: تَنْزِيلُهُ «مَا نَنْسَخُ
مِنْ آيَةٍ»، وَلِلْوُقُوعِ: أَنَّ الْأَخْ
٦٧٢ زَوْجَهُ آدَمَ أَخْتَهُ كَمَا
٦٧٣ قِيلَ: فَلَا يَحْسُنُ فِعْلٌ وَاحِدُ
٦٧٤ وَمَعَ ذَا يُخْتَمَلُ الْوُقُوعُ فِي

الثانية:

٦٧٥ بَعْضُ الْقُرْآنِ نَسْخُهُ حِلٌّ يَسَعُ
٦٧٦ لَنَا: بِأَنَّ الْمَوْتَ كَانَ الْعِدَّةُ
٦٧٧ فِي «يَتَرَبَّصْنَ»، أَجَابَ: قَدْ يَقَعُ
٦٧٨ وَكَوْنُهُ حَوْلًا لَنَا، وَأَيْضًا:
٦٧٩ [بِ «قَدِّمُوا»] ^(٢) زَالَ بِ «إِذْ لَمْ تَفْعَلُوا»
٦٨٠ بَيْنَ مُنَافِقٍ وَغَيْرٍ، قُلْنَا:
٦٨١ أَتَهُمُ بِكَثْرَةِ السُّؤَالِ
٦٨٢ خَالِ الْمُنَافِقِينَ بِالتَّسْمِيَةِ
٦٨٣ وَأَيْضًا: اخْتَجَّ بِ «لَا يَأْتِيهِ
٦٨٤ عَوْدًا إِلَى الْجَمْعِ»، قُلْتُ: النَّسْخُ لَا

الثالثة:

٦٨٥ يُجَوِّزُ نَسْخَ الشَّيْءِ قَبْلَ الْعَمَلِ
وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ كَالْمُعْتَزِلِ

(١) سَكَنْتُ الْهَاءَ؛ لِمُتَعَدِّهَا تَصْحِيحُ الْوُزْنِ، فَتَحْرِيكُهَا يَكْسِرُ الْوُزْنَ.

(٢) فِي (ق): تُقَدِّمُوا.

- ٦٨٦ لَنَا: قَضِيَّةُ الذَّبِيحِ أَمْرًا
 ٦٨٧ فِدَاؤُهُ، قِيلَ: فِتْلِكَ ظَنُّ
 ٦٨٨ قِيلَ: امْتَثِلْ لِلْأَمْرِ قَطْعًا فَوْصِلْ
 ٦٨٩ قِيلَ: فَلَا يُؤْمَرُ شَخْصٌ وَاحِدٌ
 ٦٩٠ بِوَاحِدٍ فِي وَاحِدِ الْأَنْبَاءِ
 ٦٩١ قُلْتُ: وَلَيْسَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ مَعًا
 بِذَبْحِهِ أَبَوُهُ ثُمَّ ذَكَرَا
 قُلْنَا: فَلَا يُخْطِئُ مَا يَظُنُّ
 قُلْنَا: فَمَا وَجْهُ الْفِدَا بِمَا نُقِلْ
 مَعَ نَهْيِهِ مَعَ أَنَّ كُلاًَّ وَارِدٌ
 قُلْنَا: يَجُوزُ ذَا لِإِلَابَتِلَا
 فِي ذَا لَوْفَتِ وَاحِدٍ قَدْ جُمِعَا

الرابعة:

- ٦٩٢ وَالتَّسْخُحُ لَا يَبْدَلُ أَوْ بَدَلِ
 ٦٩٣ صَدَقَةُ النَّجْوَى وَكَالْقِتَالِ
 ٦٩٤ «نَأَتْ بِخَيْرٍ»، وَالْجَوَابُ: رَبَّما
 أَنْقَلَ جَائِزٌ، مِثَالُ الْأَوَّلِ
 مِنْ بَعْدِ كَفٍّ، قِيلَ: فِي الْإِنْزَالِ
 كَانَ كِلَا الْأَمْرَيْنِ خَيْرًا مِنْهُمَا

الخامسة:

- ٦٩٥ وَيُنْسَخُ الْحُكْمُ بِلَا تِلَاوَةٍ
 ٦٩٦ وَ«الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ»، وَالْأَمْرَانِ
 وَعَكْسُهُ، كَنَحْوِ حَوْلِ الْعِدَّةِ
 كَنَسَخِ الْإِزْضَاعِ مِنَ الْقُرْآنِ

السادسة:

- ٦٩٧ يَجُوزُ نَسْخُ الْخَيْرِ الْمُسْتَقْبَلِ
 ٦٩٨ لَنَا: يُقَالُ: «لَسْتُ أَرْضَى أَبَدًا»
 ٦٩٩ قِيلَ: فَذَا يُوْهِمُ كِذْبًا وَجِدًا
 لَا عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْمُعْتَزَلِيِّ
 ثُمَّ يَقُولُ: «شِئْتُ عَامًّا وَاحِدًا»
 قُلْنَا: وَنَسَخُ الْأَمْرِ يُوْهِمُ الْبَدَا

الفصل الثاني (في الناسخ والمنسوخ)

المسألة الأولى:

- ٧٠٠ وَجَوَّزَ الْأَكْثَرُ نَسْخَ السَّنَةِ
٧٠١ وَعَكْسَهُ كَجَلَدِ مُحْصَنٍ بَلَى
٧٠٢ دَلَّ لَذَا «نَأَتْ بِحَيْرٍ»، وَيَدُلُّ
٧٠٣ سُؤْتُهُ وَخَيِّ، وَلِلْبَيَّانِ
- أَيُّ بِالْكِتَابِ، نَحْوُ نَسْخِ الْقِبْلَةِ
لِلشَّافِعِيِّ فِي ذَيْنِ قَوْلٍ نُقِلَا
فِي الْمَوْضِعَيْنِ «لِتَبَيَّنَ»، فَقُلْ:
النَّسْخُ، وَالتَّبَيُّانُ بِالْقُرْآنِ

الثانية:

- ٧٠٤ بِوَاحِدٍ لَا يُنْسَخُ التَّوَاتُرُ
٧٠٥ قِيلَ: فَنَسَخُ قَوْلِهِ: «قُلْ لَا أَجِدُ»
٧٠٦ فَإِنَّهَا لِلْحَالِ لَا الْمُسْتَقْبَلِ
- فَالظَّنُّ عَنْ دَفْعِ لِقَاطِعِ قَاصِرُ
بِالنَّهْيِ عَنْ ذِي النَّابِ، قُلْنَا: لَا يَرِدُ
قُلْتُ: أَوْ الْحَدِيثُ تَخْصِيصٌ وَلِي

الثالثة:

- ٧٠٧ لَا يُنْسَخُ الْإِجْمَاعُ؛ فَالنَّصُّ يَرِدُ
٧٠٨ وَلَا الْقِيَاسُ بِخِلَافِهِ، وَلَا
٧٠٩ إِذَا الْقِيَاسُ الشَّرْطُ زَالَ عَنْهُ
- قَبْلُ، وَلَا الْإِجْمَاعُ أَيْضًا يَنْعَقِدُ
يُنْسَخُ بِالْإِجْمَاعِ كُلُّ مَا خَلَا
وَنَسَخُ ذَا يَأْتِي بِأَجَلٍ مِنْهُ

الرابعة:

- ٧١٠ وَتُنْسَخُ الْفَحْوَى لِنَسْخِ الْأَصْلِ
٧١١ فَيَتَّفِقِي مَلْزُومُهُ، وَالْفَحْوَى
- وَالْعَكْسُ؛ إِذَا لَزِمَهُ فِي بَطْلِ
يَكُونُ نَاسِخًا بِخُلْفٍ يُرْوَى

الخامسة:

- ٧١٢ وَلَيْسَ تَكْلِيفُ صَلَاةٍ زَيْدَ قَطُ
- نَسَخًا أَتَى، قِيلَ: يُغَيِّرُ الْوَسْطُ

- ٧١٣ قُلْنَا: بَلِ الْوُسْطَى صَلَاةٌ عُنِيتْ
 ٧١٤ وَإِنْ يُرْزَدُ كَرَكْعَةٍ مِنْ رَاكِعِ
 ٧١٥ وَذَهَبَ النُّعْمَانُ لِلنَّسْخِ، كَمَا
 ٧١٦ نَفَاهُ مَفْهُومٌ وَمَا لَمْ يَنْفِهِ
 ٧١٧ يَنْفِي اعْتِدَادَ الْأَصْلِ أَوْ لَا وَبَلَّتْ^(١)
 ٧١٨ شَرَعًا فَتَسْخُ أَوْ فَلَا، فَلِأَوَّلِ
 ٧١٩ وَالثَّانِ كَالْتَّغْرِيبِ فَوْقَ الْجَلْدِ
 فُضِّلَ، فَلَوْ زِيدَ إِذَا مَا اخْتَلَفَتْ
 فَحُكْمُهُ كَذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
 فَرَّقَ قَوْمٌ آخَرُونَ [بَيْنَ مَا]^(١)
 وَآخَرُونَ بَيْنَ مَا يَوْضَعُهُ
 أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ نَفْيَ مَا ثَبَتَ
 كَرَكْعَةٍ عَلَى [الثَّانِي] ^(٣) تُنْزَلُ
 وَكَ: زِيَادَةٌ فِي الْحَدِّ أَيْ بِالْعَدِّ

خاتمة:

- ٧٢٠ وَالنَّسْخُ بِالتَّارِيخِ يُدْرَى الْفَارِقُ
 ٧٢١ لَا قَوْلُهُ: «مَنْسُوحٌ»؛ اذْ قَدْ يَضْدُرُ
 وَقَوْلُ ذِي الصُّحْبَةِ: «هَذَا سَابِقٌ»
 عَنْ اجْتِهَادٍ، قُلْتُ: فِيهِ نَظَرٌ

الكتاب الثاني

في السنة

- ٧٢٢ السُّنَّةُ: الْقَوْلُ أَوْ الْفِعْلُ صَدَرَ
 ٧٢٣ وَسَبَقَتْ مَبَاحِثُ الْأَقْوَالِ
 عَنِ الرَّسُولِ، قُلْتُ: أَوْ مَا قَرَّرَ
 ثُمَّ الْكَلَامُ الْآنَ فِي الْأَفْعَالِ

(١) في (ق، ف، ش): بينها.

(٢) جاء في لسان العرب (١١/٢): (الْبَلَّتْ: الْقَطْعُ. بَلَّتَ الشَّيْءُ يَبْلُتُهُ - بِالْفَتْحِ - بَلْتًا: قَطَعَهُ).

(٣) في (ق): اثنين.

الباب الأول (في: أفعاله)

المسألة الأولى:

٧٢٤ مَا صَدَرَ الذَّنْبُ مِنَ النَّبِيِّ قَطُّ قِيلَ: سِوَى صَغِيرَةٍ سَهْوًا فَقَطُّ

الثانية:

٧٢٥ وَاخْتَلَفُوا فِي فِعْلِهِ الْمُجَرَّدِ فَالْشَّافِعِيُّ الذَّنْبَ عَنْهُ اعْتَمَدَ
٧٢٦ وَمَالِكٌ إِبَاحَةً، وَقَدْ حَمَلَ جَمَاعَةٌ عَلَى الْوُجُوبِ مَا فَعَلَ
٧٢٧ ابْنُ سُرَيْجٍ وَابْنُ خَيْرَانَ مَعَا كَذَلِكَ الْأَصْطَخَرِيُّ أَيْضًا تَبَعَا
٧٢٨ وَاخْتِيرَ وَقَفٌ مِثْلُ قَوْلِ الصَّيْرَفِيِّ فَهُوَ بِكُلِّهَا وَتَخْصِصِ حِفْيِ
٧٢٩ وَحُجَّةُ الْقَائِلِ بِالْإِبَاحَةِ أَنْ فِعْلُهُ لَيْسَ بِذِي الْكَرَاهَةِ
٧٣٠ وَلَا بِذِي الْحُزْمَةِ، ثُمَّ: الْأَضْلُ لَا نَذْبَ، لَا وَجُوبَ، يَنْقَى الْحَلُّ
٧٣١ وَرُدُّ؛ إِذْ غَالِبُ فِعْلِهِ الْقُرْبُ وَجُوبٌ أَوْ نَذْبٌ، وَذُو النَّذْبِ ذَهَبَ
٧٣٢ لِقَوْلِهِ جَلَّ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ» دَلٌّ عَلَى الرُّجْحَانِ، وَالْأَضْلُ عَدَمُ
٧٣٣ وَجُوبِهِ، وَلِلْوُجُوبِ الْحُجَّةُ «فَاتَّبِعُونِي»، «فُخِّذُوهُ» الْآيَةُ
٧٣٤ كَذَلِكَ إِجْمَاعُ مِنَ الصَّحْبِ عَلَى غُسْلٍ بِالِاتِّقَا لِفِعْلِ نَقْلًا
٧٣٥ أَجِيبَ: الْإِثْبَانُ بِمِثْلِ مَا فَعَلَ لَوَجْهِهِ بِهِ اتِّبَاعُهُ حَصْلُ
٧٣٦ وَالْقَضْدُ مِنْ «آتَاكُمْ» الْأَمْرُ؛ فَقَدْ دَلَّ «وَمَا نَهَاكُمْ» لِمَا قَصَدَ
٧٣٧ وَالْوَجْهُ فِي اسْتِدْلَالِهِمْ بِالْفِعْلِ مَتْنُ «خُذُوا عَنِّي» الصَّحِيحُ النَّقْلُ

الثالثة:

٧٣٨ وَفِعْلُهُ تُعْلَمُ مِنْهُ جِهَتُهُ إِمَّا بِتَنْصِصٍ كَذَا تَسْوِيتُهُ
٧٣٩ بِمَا عَلِمَ، أَوْ وَقَعَ امْتِثَالًا لَايَةُ تَضَمُّنِ اسْتِدْلَالًا

- ٧٤٠ عَلَى مُعَيَّنٍ، كَذَا أَنْ يَقْعَا
 ٧٤١ وَيُعْرَفُ الْوُجُوبُ بِالْأَمَارَةِ
 ٧٤٢ وَكَوْنُهُ وَافِقٌ نَذْرًا، أَوْ مُنْعٍ
 ٧٤٣ وَالنَّذْبُ قَصْدٌ قُرْبَةً مُجَرَّدًا

الرابعة:

- ٧٤٤ لَيْسَ لِفِعْلَيْنِ لَهُ تَعَارُضٌ
 ٧٤٥ لَنَا اتِّبَاعٌ فِيهِ قَوْلًا قَدَمًا
 ٧٤٦ فَعَكْسُهُ، أَوْ خَصَّصَهُ نَسَخَهُ
 ٧٤٧ عَنَّا اعْتِمَادٌ مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ، وَاخْصُصِ
 ٧٤٨ إِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ فِي اعْتِمَادِ
- فَإِنْ يُعَارِضُ فِعْلُهُ الْمُفْتَرَضُ
 نَسَخَهُ، وَإِنْ أَخِيرًا عُمًّا
 فِي حَقِّهِ، أَوْ خَصَّصْنَا فَنَسَخَهُ
 ذَلِكَ [بِنَا] ^(١) مِنْ قَبْلِ فِعْلٍ، وَاخْرِصِ
 فِي حَقِّنَا الْقَوْلِ؛ لِإِلَاسْتِنَادِ

الخامسة:

- ٧٤٩ تُعَبَّدُ النَّبِيُّ قَبْلَ الْبَعْثَةِ
 ٧٥٠ فَالْأَكْثَرُونَ مَتَعُوا، قِيلَ: أَمْرٌ
 ٧٥١ وَحَيَالُهُ، مَعَ عَدَمِ الْمُرَاجَعَةِ
 ٧٥٢ قِيلَ: فَقَدْ رَاجَعَهُمْ فِي الرَّجْمِ
 ٧٥٣ قِيلَ: أَتَى الْأَمْرُ بِالْإِقْتِدَاءِ
- شَرَعًا، وَقِيلَ: لَا، وَفِي النَّبَوَّةِ
 بِالْإِقْتِبَاسِ، وَازْدَدَنْ؛ إِذْ يَنْتَظِرُ
 مِنْهُ وَمِنْهَا لَهُمْ فِي وَاقِعِهِ
 قُلْنَا: لِإِلْزَامِ بِكُتْمِ الْحُكْمِ
 قُلْنَا: فَفِي الْأُصُولِ لَا الْأَجْزَاءِ

(١) في (ش): (وكونه). وهذا عجيبٌ من ناسخ المخطوط، فالشارح صرَّحَ بِالْجَرِّ قَائِلًا: (فقوله:

«قصد» وقوله: «وكونه» مجروران بحرف جر مُقَدَّرٍ).

(٢) في (ق، ف): بناء.

الباب الثاني (في الأخبار)

الفصل الأول (فيما علم صدقه)

- ٧٥٤ وَعَدُّهُ سَبْعَةً، الْأَوَّلُ: مَا
 ٧٥٦ ضَرُورَةٌ كَانَ أَوْ اسْتِدْلَالًا
 ٧٥٦ وَخَبَرُ النَّبِيِّ؛ لِدَعْوَى صِدْقِهِ
 ٧٥٧ وَخَبَرُ الْأُمَّةِ، أَيْ كُلِّهِمْ
 ٧٥٨ وَالْخَبَرُ الْمَحْفُوفُ بِالْقَرَائِنِ
 ٧٥٩ رُؤَاتُهُ قَدْ بَلَغُوا فِي الْكَثْرَةِ
 وَجُودٌ مُخَيَّرٌ بِهِ قَدْ عَلِمَا
 وَخَبَرًا مِنْ رَبَّنَا تَعَالَى
 مَعَ ظُهُورِ مُعْجَزِ بَوَاقِهِ
 وَخَبَرِ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ عَنْهُمْ
 وَالْمُتَوَاتِرِ بِتَقْلِيلِ كَائِنِ
 مَبْلَغُ أَنْ لَا يَكْذِبُوا فِي الْعَادَةِ

وفيه مسائل:

الأولى:

- ٧٦٠ وَهُوَ يُفِيدُ الْعِلْمَ مُطْلَقًا، بَلَى
 ٧٦١ وَقِيلَ: لِلْمَوْجُودِ لَا الْمَاضِي، لَنَا:
 ٧٦٢ ضَرُورَةٌ أَشْخَاصَ قَوْمٍ مَاضِيَةٍ
 ٧٦٣ قِيلَ: الْبَدِيهِيُّ لِذَا يُفَاوَتْ
 خَالَفَ فِيهِ السُّمَنِيُّ الْمَلَا
 بِأَنَّ نَعْلَمُ أَنَّ [قَبْلَنَا] ^(١)
 كَذَا الْوُجُودَ لِلْبِلَادِ النَّائِيَةِ
 قُلْنَا: لِلْأَسْتِثْنَاءِ ذَا التَّفَاوُتِ

الثانية:

- ٧٦٤ يُحْصَلُ الْعِلْمُ تَوَاتُرُ الْخَبَرِ
 فَلَا إِذْنٌ مِنْ حَاجَةٍ إِلَى النَّظَرِ

(١) في (ش): قبلتنا.

وَالْكَعْبِيِّ وَالْبَصْرِيِّ، وَقَدْ تَوَقَّفَا
ذَا نَظَرِيًّا، أَخْطَأَ الصَّبِيَّانَا
قِيلَ: فَمَوْقُوفٌ عَلَى أَنْ يَعْلَمُوا
مَعَ امْتِنَاعٍ مِنْ تَوَاطُؤِ الْكَذِبِ
كَنْظَرٍ عَنْ نَظَرٍ مُجْزِئَةٍ

٧٦٥ لَكِنْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ خَالَفَا
٧٦٦ الْمُرْتَضَى، حُجَّتُنَا: لَوْ كَانَا
٧٦٧ وَالْبُلْهَ؛ إِذْ لَا يَتَأَتَّى لَهُمْ
٧٦٨ أَنْ لَيْسَ مِنْ دَاعٍ لَهُمْ إِلَى كَذِبٍ
٧٦٩ قُلْنَا: فَهَذَا حَاصِلُ يَقْوَةِ

الثالثة:

وَشَرْطُهُ أَنْ لَيْسَ مَنْ قَدْ سَمِعَهُ
يَكُونُ فِي اعْتِقَادِهِ قَدْ حَلَا
وَأَنْ يَكُونُ مُخْبِرُهُ اسْتَدَّ
يَمْنَعُ عَدُّهُمْ [تَوَاطُؤُ] ^(١) كَذِبُهُ
إِذْ لَوْ أَفَادَ قَوْلُ كُلِّ أَرْبَعَةٍ
لَدَى الرِّثَا، لَكِنْ وَقَفَ فِي الْخَمْسَةِ
حَصَلَ، لَا بِذَلِكَ الْعَدُّ اطَّرَدَ
وَقِيلَ: بَلْ كَالنُّقْبَاءِ اثْنَا عَشَرَ
وَالْأَرْبَعِينَ «حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنْ»
وَقِيلَ: بَلْ عِدَّةٌ [بَذَرِينَا] ^(٢)
وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ عِنْدَ النَّظَرِ
كَفَى، وَإِلَّا فِي الطَّبَاقِ اعْتَبَرُوا

٧٧٠ ضَابِطُهُ إِفَادَةُ الْعِلْمِ مَعَهُ
٧٧١ يَعْلَمُهُ ضُرُورَةً، وَأَنْ لَا
٧٧٢ خِلَافُهُ بِشُبْهَةٍ أَوْ قَلْدًا
٧٧٣ إِنْجَارُهُمْ بِذَلِكَ لِلْإِحْسَاسِ بِهِ
٧٧٤ وَلَمْ يَرِ الْقَاضِي قُبُولَ الْأَرْبَعَةِ
٧٧٥ لَمْ يَحْتَجِ الشُّهُودُ لِلتَّزْكِيَةِ
٧٧٦ وَرُدَّ؛ فَالْعِلْمُ بِفِعْلِ اللَّهِ قَدْ
٧٧٧ ثُمَّ: الشَّهَادَةُ تُفَارِقُ الْخَبَرَ
٧٧٨ وَحُجَّةُ الْعَشْرِينَ قَوْلُ «إِنْ يَكُنْ»
٧٧٩ وَاخْتَارَ مُوسَى حُجَّةَ السَّبْعِينَ
٧٨٠ فَوَقَّ ثَلَاثِيائَةٍ بِضْعَ عَشَرَ
٧٨١ ثُمَّ إِذَا عَنِ الْعِيَانِ أَخْبَرُوا

(١) فِي (ش): تَوَاطُؤُ.

(٢) فِي (ش): بِدَرِينَا.

الرابعة:

٧٨٢ تَوَاتَرُ الْمَعْنَى كَنَقْلِ رَجُلٍ عَنْ حَاتِمٍ إِعْطَاءَهُ لِحَمَلٍ
 ٧٨٣ وَذَا لِـدِينَارٍ، وَذَا لِشَقْرَا مِنَ الْخِيُولِ، وَهَلُمَّ جَرًّا
 ٧٨٤ تَوَاتَرَ الْقَدْرُ^(١) الَّذِي قَدْ اشْتَرَكَ إِذِ الْوُجُودُ فِي الْجَمِيعِ مُشْتَرَكٌ

الفصل الثاني (فيما علم كذبه)

٧٨٥ فَمِنْهُ مَا خِلَافُهُ قَدْ عَلِمَا ضَرُورَةً أَوْ لِـدَلِيلٍ، ثُمَّ مَا
 ٧٨٦ لَوْ صَحَّ كَانَتْ الدَّوَاعِي نَقْلًا لَهُ تَوَفَّرَتْ، كَعِلْمِ أَنْ لَا
 ٧٨٧ بَلَدَةَ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ أَكْبَرُ مِنْ بَلَدَيْهِمَا، وَلَوْ لَذَكَرُوا
 ٧٨٨ وَادَّعَتْ الشَّيْعَةُ أَنَّ النَّصَّ دَلُّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيِّ الْبَاطِلِ
 ٧٨٩ وَلَمْ [تَوَاتَرَ]^(٢)، كإِقَامَةٍ، كَذَا تَسْمِيَةً، وَمُعْجَزَاتٍ تُحْتَذَى
 ٧٩٠ قُلْنَا: مِنَ الْفُرُوعِ الْأَوْلَانِ خَلَّتْ مِنْ ابْتِدَاعٍ أَوْ كُفْرَانِ
 ٧٩١ أَمَّا الْإِمَامَةُ فَبَلَدُكَ أَضَلُّ وَالشَّاهِدُونَ الْمُعْجَزَاتِ قَلُّوا

مسألة:

٧٩٢ بَعْضُ الَّذِي إِلَى الرَّسُولِ يُنْسَبُ كَذِبٌ؛ إِذْ عَنْهُ رَوَوْا «سَيُكْذَبُ»
 ٧٩٣ وَمِنْهُ مَا لَمْ يَقْبَلِ التَّأْوِيلُ قَطُّ سَبِيَّهُ نِسْيَانُ رَأَوْ أَوْ غَلَطُ
 ٧٩٤ أَوْ افْتِرَاءٌ مُلْحَدٍ تَنْفِيرًا أَوْ حِرْفَةً، أَوْ حِسْبَةً غُرُورًا

(١) فِي (ق): تَسْمِيَةً.

(٢) كَذَا فِي (ق) وَبِهِ يَصِحُّ الْوِزْنُ، لَكِنْ فِي (ش): (يَتَوَاتَر). وَلَا يَصِحُّ مَعَهَا الْوِزْنُ.

الفصل الثالث (فيما ظنَّ صدقَه)

- ٧٩٥ وَمَا يُظَنُّ صِدْقُهُ فَخَبِرُ
 ٧٩٦ فِي طَرَفَيْنِ: فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ
 ٧٩٧ وَقَالَ: «عَقْلًا أَيْضًا» الْقَفَّالُ مَعَ
 ٧٩٨ قَوْمٍ تَعَبَّدَا بِهِ؛ لِعَدَمِ
 ٧٩٩ فِي شَرْعٍ أَوْ عَقْلِ، بَلَى قَدْ أَجْمَعَا
 ٨٠٠ كَذًا فِي الْأَمْرِ الدُّنْيَوِيِّ عَلَى الْعَمَلِ
 ٨٠١ فَإِنَّهُ أَوْجِبَ فِيهَا الْحَذَرَ
 ٨٠٢ وَصَادِقٌ بِالْفَرْقَةِ الثَّلَاثَةِ
 ٨٠٣ قِيلَ: «لَعَلَّ» لِلتَّرَجُّي، قُلْنَا:
 ٨٠٤ هَذَا عَلَى الْإِيجَابِ؛ إِذْ كُلُّ طَلَبٍ
 ٨٠٥ يُلْزَمُ تَخْصِيصٌ فِي الْإِنذَارِ يَرِدُ
 ٨٠٦ وَفِي الرُّوَايَةِ شُمُولٌ عُمَمًا
 ٨٠٧ يَخْرُجُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثٍ وَاحِدٌ
 ٨٠٨ وَقَوْلُهُ: «إِنْ جَاءَكُمْ» لَوْ لَمْ يَكُنْ
 ٨٠٩ مَا صَحَّ بِالذَّاتِ فَلَا يَكُونُ
 ٨١٠ وَقِسْ عَلَى شَهَادَةٍ وَفَتْوَى
 ٨١١ وَذَانِ شَرْعًا بِالْخُصُوصِ [اقتضيا] ^(١)
- الوَاحِدِ الْعَدْلِ، وَيَأْتِي النَّظَرُ
 بِهِ، عَلَيْهِ السَّمْعُ دَلٌّ، فَأَعْمَلِ
 ابْنِ سُرَيْجٍ مَعَ بَصِيرٍ، وَمَنْعُ
 دَلِيلٍ، أَوْ أَجَلٍ دَلِيلِ الْعَدَمِ
 حَتَّى يَفْتَوَى وَشَهَادَةٍ مَعَا
 لَنَا: «فَلَوْ لَا نَقَرُ» الْآيَةُ دَلٌّ
 بِخَيْرٍ مُحَوِّفٍ مِنْ «يُنذِرُوا»
 فَائْتَنَانِ أَوْ وَاحِدٍ الطَّائِفَةِ
 لَمَّا اسْتَحَالَ ذَا هُنَا حَمَلْنَا
 قِيلَ: بَلِ الْإِنذَارُ لِلْفَتْوَى، أَجِبَ:
 وَالْقَوْمُ؛ إِذْ خُصَّ بِغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ
 قِيلَ: فَهَذَا يَفْتَضِي أَنْ يُلْزَمَا
 قُلْنَا: يُخَصُّ النَّصُّ فِيهِ الْوَارِدُ
 يَقْبَلُ لَمَّا عُلِّلَ بِالْفُسْقِ؛ لِأَنَّ
 بِالْغَيْرِ؛ إِذْ بَطُلَانُ ذَا مُبِينُ
 قِيلَ: عُمُومًا اقْتَضَى مَا يُرَوَى
 وَرَدَّ ذَا بِأَصْلٍ فَتَوَى قُفْيَا

- ٨١٢ قِيلَ: فَلَوْ جَازَ لَجَازَ أَنْ يَقَعَ بِالظَّنِّ الْإِعْتِقَادُ، أَوْ أَنْ يُتَّبَعَ
 ٨١٣ مَنْ يَتَّبَعِي، وَأَجِبَ: مَا الْجَمَاعُ؟
 ٨١٤ مَضْلَحَةٌ، وَلَا يَصِيرُ مَضْلَحَةٌ بِالظَّنِّ مَا لَيْسَ إِذَا بِالْمَضْلَحَةِ
 ٨١٥ قُلْنَا: فَذَا نَقُضُ بِالْأَمْرِ الدُّنْيَوِيِّ كَذَلِكَ بِالْفَتْوَى بِإِجْمَاعٍ قَوِيٍّ

الطرف الثاني (في شرائط العمل به)

- ٨١٦ وَذَلِكَ إِمَّا بِاعْتِبَارِ الْمُخْبِرِ
 ٨١٧ فَالْأَوَّلُ: الْوَصْفُ الَّذِي يُغْلَبُ
 ٨١٨ الْأَوَّلُ: التَّكْلِيفُ؛ إِذْ لَا [يَمْتَنِعُ
 ٨١٩ قِيلَ: يَصِحُّ بِالصَّبِيِّ الْإِقْتِدَا
 ٨٢٠ قُلْنَا: لِكَوْنِ الْمُقْتَدِي لَا تَقِفُ
 ٨٢١ فَإِنْ تَحَمَّلَ الصَّبِيُّ وَأَدَّى
 ٨٢٢ إِذْ أَخْضَرُوا لَهُ بِإِجْمَاعٍ رَأَوْا
 ٨٢٣ الثَّانِي: كَوْنُهُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ
 ٨٢٤ قَدْ كَفَرُوا بِهَا، كَمَنْ يُجَسِّمُ
 ٨٢٥ وَقَاسَهُ بِكَافِرٍ وَفَاسِقٍ
 ٨٢٦ قُلْتُ: رَأَى الْحُجَّةُ وَابْنُ الْحَاجِبِ
 ٨٢٧ ثَالِثُهَا: عَدَالَةُ، أَيْ مَلَكَه
 ٨٢٨ وَعَنْ رِذَائِلِ مُبَاحَةٍ، فَلَا
 أَوْ مُخْبِرٍ عَنْهُ بِهِ أَوْ خَيْرِ
 الظَّنِّ، وَالْمَجْمُوعُ خَمْسُ تَطَلُّبٍ
 غَيْرِ^(١) مُكَلَّفٍ بِخَشْيَةِ تَزَعٍ
 فَالطَّهْرُ بِالْإِخْبَارِ مِنْهُ اعْتُمِدَا
 صَلَاتُهُ عَلَيْهِ إِذْ يُخَالِفُ
 بَعْدَ الْبُلُوغِ، أَقْبَلَ كَمَا لَوْ شَهِدَا
 وَقَبِلُوا بَعْدَ الْبُلُوغِ مَا رَوَوْا
 فَقَبِلُوا خَبَرَ أَهْلِ بِدْعَةٍ
 إِنْ كَذَبَ عَنْدهُمْ مُحَرَّمُ
 الْقَاضِيَانِ، وَازْدَدَنَّ بِالْفَارِقِ
 وَالْمُعْظَمُ الرَّدُّ، كَفَسَقِ حَاجِبُ
 فِي النَّفْسِ تَمَنُّعٌ عَنْ كِبَارِ مُهْلِكَةٍ
 يُقْبَلُ مَنْ أَقْدَمَ مَعَ عِلْمٍ عَلَى

(١) فِي ق: (تَمَنُّعٌ). وَفِي (ش): (يَمْتَنِعُ غَيْرُ).

٨٢٩ فَسُقِ، وَإِنْ يَكُنْ بِجَهْلٍ، قُبِلَا
 ٨٣٠ فَسُقِ، أُجِيبَ: ذَا عَدِمْنَا جُرْأَتَهُ
 ٨٣١ إِذْ يَمْنَعُ الْفِسْقُ فَتَحْقِيقُ الْعَدَمِ
 ٨٣٢ وَهِيَ إِذَا تُعْرِفُ بِالتَّزْكِيَةِ

المسألة الأولى:

٨٣٣ شَرْطٌ فِي تَزْكِيَةِ الرَّوَائِةِ
 ٨٣٤ وَمَنْعَ الْقَاضِي اشْتِرَاطًا فِيهِمَا

الثانية:

٨٣٥ وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: يُيَيِّنُ السَّبَبُ
 ٨٣٦ بَغْضَ لَهُ، وَقِيلَ: يُذَكِّرَانِ

الثالثة:

٨٣٧ وَقَدَّمُوا الْجَرْحَ عَلَى التَّعْدِيلِ

الرابعة:

٨٣٨ تَزْكِيَةُ الرَّاوي بِأَنْ يُحَكِّمَ بِمَا
 ٨٣٩ عَدَالَةً، أَوْ يَعْمَلُوا بِخَيْرِهِ
 ٨٤٠ إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ يَرْوَى عَنْهُ
 ٨٤١ تَسَاهُلٌ (أَي: فِي حَدِيثِهِ)، يُرَدُّ
 ٨٤٢ وَرُدُّ بِالْقَبُولِ يَمْنَعُ صَحْبُوهَا
 ٨٤٣ قُلْنَا: فَذَا لِيَتَهَمَةِ لِرَاوِي
 ٨٤٤ إِنْ خَالَفَ الْقِيَاسَ، قُلْنَا: يَحْصُلُ

وَالْقَاضِي قَالَ: ضَمَّ جَهْلُهُ إِلَى
 وَرُدُّ، مَنْ لَمْ يَعْرِفُوا عَدَالَتَهُ
 لَا بُدَّ مِنْهُ، كَالصَّبِيِّ مَا احْتَلَمَ
 تَأْتِي عَلَى مَسَائِلِ أَرْبَعَةٍ

الْعَدَدُ الْمَعْرُوفُ كَالشَّهَادَةِ
 وَالْحَقُّ تَفْرِيقُ كَمَا أَضْلَهُمَا

لِلجَرْحِ لَا التَّعْدِيلِ، وَالْعَكْسُ ذَهَبَ
 وَقِيلَ: لَا فِي أَوَّلٍ وَثَنَانِ

إِذْ يُلْتَقَى الزَّائِدُ بِالْقَبُولِ

شَهِدَ، أَوْ يُنْتَقَى عَلَيْهِ مُفْهِمًا
 أَوْ أَنَّ مَنْ لَيْسَ رَوَى فِي عُمُرِهِ
 الرَّابِعُ: الضَّيْبُ، فَمَنْ يَشْنَهُ
 وَالشَّرْطُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْعَدَدُ
 خَبَرٌ وَاحِدٌ، أَجَابَ: طَلَبُوا
 وَاشْتَرَطَ النُّعْمَانُ فَقَهَ الرَّاوي
 الظَّنُّ بِالصِّدْقِ لِمَنْ يَعْدُلُ

٨٤٥ بِهَا، وَأَمَّا الثَّانِي: فَالشَّرْطُ لَهُ
 ٨٤٦ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ، لَا خِلَافُ
 ٨٤٧ لِعَمَلِ الْأَكْثَرِ، أَوْ قِيَاسُ
 ٨٤٨ قَطْعِي [الْمُقَدَّمَاتِ] ^(١)، بَلْ ذَا قَدَمٍ
 ٨٤٩ ثُمَّ يَلِي الثَّالِثُ وَهُوَ الْخَبَرُ

المسألة الأولى:

٨٥٠ لَفْظُ الصَّحَابِيِّ سَبْعٌ، [الْأَوَّلَةُ] ^(٢):
 ٨٥١ «قَالَ الرَّسُولُ»؛ فَالتَّوَسُّطُ اخْتِمَلُ
 ٨٥٢ تَوَسُّطًا، مَعَ اغْتِقَادِهِ مَا
 ٨٥٣ أَوْ الْخُصُوصَ، أَوْ دَوَامًا حَصَلَا
 ٨٥٤ رَابِعَةً: لَفْظُ «أَمَرْنَا» حُجَّةُ
 ٨٥٥ إِذْ قَضَاهُ بَيَانُ شَرْعٍ وَفَهْمُ
 ٨٥٦ ثُمَّ «مِنَ السُّنَّةِ» فَهِيَ الْخَامِسَةُ
 ٨٥٧ وَقِيلَ: بَلْ تُقَدَّرُ الْوَاسِطَةُ

الثانية:

٨٥٨ غَيْرُ الصَّحَابِيِّ لَهُ رِوَايَةٌ
 ٨٥٩ عَلَيْهِ إِنْ أَشَارَ أَوْ قَالَ: نَعَمْ

(١) في (ش): والمقدمات.

(٢) جاء في لسان العرب (٤/ ١٢): (حَكَى نَعْلَبُ: هُنَّ الْأَوَّلَاتُ دُخُولًا وَالْآخِرَاتُ خُرُوجًا، وَإِحْدَيْهَا: الْأَوَّلَةُ وَالْآخِرَةُ).

- ٨٦٠ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، أَوْ أَجَازَ، أَوْ
 ٨٦١ صَحَّتهُ، قُلْتُ: رَأَى الْغَزَالِي
 ٨٦٢ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَكَذَا الْمُتَاوَلَةُ
 ٨٦٣ كَذَا إِذَا أَوْصَى لَهُ بِكُتُبِهِ
 كَتَبَ، أَوْ قَالَ: «سَمِعْتُ ذَا»، ادَّعَوْا
 وَابْنُ الصَّلَاحِ الْمَنْعُ فِي ذَا التَّالِي
 إِنَّ لَمْ يُجْزَلْهُ الَّذِي قَدْ نَاوَلَهُ
 كَذَا الْوَجَادَةُ بِخُلْفٍ، فَانْتَبَهَ

الثالثة:

- ٨٦٤ لَا يُقْبَلُ الْمُرْسَلُ؛ إِذْ قَدْ جُهِلَا
 ٨٦٥ مَالِكَ وَالنُّعْمَانُ ذَاكَ، قِيلَا:
 ٨٦٦ قُلْنَا: فَقَدْ يُخْبِرُ لَا عَنْ عَدِلِ
 ٨٦٧ إِلَى الرَّسُولِ، وَأَجِيبَ: الْمُقْتَضِي
 ٨٦٨ إِنْ سَأَلَ مَا قَدْ أَرْسَلُوا وَقِيلُوا
 عَدَالَةُ السَّاقِطِ، لَكِنْ قَبْلَا
 نَرَى الرُّوَايَةَ لَهُ تَعْدِيدًا
 قِيلَ: اقْتَضَى الصَّدَقُ اسْتِنَادُ النَّقْلِ
 هُوَ السَّمَاعُ، قِيلَ: فَالصَّحْبُ رُضِيَ
 قُلْنَا: لَظَنُّ الْوَصْلِ فِيمَا أَرْسَلُوا

فَرْعَانِ

الأول:

- ٨٦٩ بِقَوْلِ صَاحِبِ يُقَوِّى الْمُرْسَلُ
 كَذَا بِقَتَوَى الْأَكْثَرِينَ يُقْبَلُ

الثاني:

- ٨٧٠ أُرْسِلَ [ثُمَّ أُسْنِدَ] ^(١) الْمَتْنُ، قُبِلَ
 وَقِيلَ: لَا؛ لِضَعْفِهِ إِذَا أَهْمِلَ

الرابعة:

- ٨٧١ نَقَلَ الْحَدِيثَ جَائِزًا بِالْمَعْنَى
 وَلَا بِنِ سِيرِينَ امْتِنَاعُ، قُلْنَا:

(١) فِي (ق، ف): (مَنْ أُسْنِدَ). وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، فَالْصَّوَابُ كَمَا فِي (ش).

٨٧٢ بِالْفَارِسِيِّ جَوَّزُوهُ نَقْلًا
٨٧٣ قِيلَ: إِلَى طَمَسِ الْحَدِيثِ أَدَّى
فَبِاللَّسَانِ الْعَرَبِيِّ أَوْلَى
قُلْنَا: التَّطَابُقُ لِذَاكَ رَدًّا

الخامسة:

٨٧٤ زِيَادَةُ الثَّقَةِ إِنْ تَعَدَّدَا
٨٧٥ مَعَ جَوَازٍ لِلذُّهُولِ عَنْهَا
٨٧٦ إِغْرَابُ بَاقِيهَا، فَإِنْ لَمْ يُجْزِ
٨٧٧ وَإِنْ يُغَيَّرَ، رَجَّحْنُ، كَنَحْوِ
٨٧٨ رَاوٍ بِلَفْظِ «نِصْفُ شَاةٍ» بَدَلًا
٨٧٩ وَحَيْثُ مِنْ رَاوٍ وَاحِدٍ الزِّيَادَةُ
٨٨٠ قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْحُكْمُ لِلزِّيَادَةِ
مَجْلِسٌ، أَقْبَلُ، وَكَذَا مَا اتَّخَذَا
مِنْ بَعْضِهِمْ وَلَمْ يُغَيَّرْ مِنْهَا
ذُهُولُهُمْ عَنْهَا، إِذَا لَا تُجْزِ
«فِي أَرْبَعِينَ شَاةً» أَنْ مَا يَرْوِي
عَنْ لَفْظِ «شَاةٍ» كُرِّرَتْ فِيهَا خَلَا
وَحَذَفُهَا فَلَا غَيْبَارُ الْكُثْرَةِ
عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ لَا لِلْكَثْرَةِ

الكتاب الثالث

في الإجماع

٨٨١ وَهُوَ اتِّفَاقُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ عَلَى
أَمْرٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي عَصْرِ خَلَا

الباب الأول (في كونه حجة)

المسألة الأولى:

٨٨٢ قِيلَ: مُحَالٌ كَاجْتِمَاعٍ فِي زَمَنٍ
٨٨٣ الْأَخْتِلَافِ فِي الدَّوَاعِي ثَمَّةُ
عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ، وَافْرُقَ بِأَنْ
وَقِيلَ: يَخْفَى؛ لِانْتِشَارِ الْأُمَّةِ

وَكُذِّبَ بِهِ؛ خَوْفًا مِنَ الْمُعَانِدِ
مَنْ قَبْلَ قَتَوَى الْآخَرِينَ، فَاِمْتَنَعَ
تَعَذُّرٌ بِحَضْرِهِمْ، وَالْقَلَّةِ

٨٨٤ مَعَ الْجَوَازِ لِحَفَاءٍ وَاحِدٍ
٨٨٥ وَكَوْنِهِ حَامِلٍ [ذِكْرٌ] ^(١)، أَوْ رَجَعَ
٨٨٦ أَجِيبَ: مَا فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ

الثانية:

خَوَارِجٌ وَشِيعَةٌ، حُجَّتُنَا:
فَوَجَبَ اتِّبَاعُهُ وَاسْتَلْزَمَهُ
قُلْنَا: فَيَلْغُو اتِّبَاعُ، وَهُوَ رَدُّ
يَجِيءُ فِي الْمَعْطُوفِ، قُلْنَا: لَا، وَمَا
دَلِيلُ تَوْحِيدٍ وَإِزْسَالٍ بَدَا
قُلْنَا: بَلَى؛ جَوَازُ الْإِسْتِثْنَاءِ يُمْ
قُلْنَا: بَلِ الْإِجْمَاعُ أَوْلَى وَأَدْلُ
قُلْنَا: إِذَا يَتَّحِدُ الْعَظَمَانِ
قُلْنَا: فَذَا غَيْرُ سَبِيلِ الْمِلَّةِ
قُلْنَا: كَمَا لَاتَّبَاعِ لِلْمَعْصُومِ
قُلْنَا: يَخُصُّ النَّصُّ مَا يَدُلُّ
أَجِيبَ: بَلْ فِي كُلِّ عَصْرِ لِلْعَمَلِ
فَوَجَبَتْ عِصْمَتُهُمْ عَنِ الْخَطَا
لِلَّهِ، قُلْنَا: الْكُلُّ خَلَقُهُ قَطُّ
قُلْنَا: فَلَا تَكْلِيفَ فِي الْقِيَامَةِ

٨٨٧ وَهُوَ لَدَيْنَا حُجَّةٌ، خَالَفْنَا
٨٨٨ «وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلٍ» حَرَّمَهُ
٨٨٩ قِيلَ: عَلَى الْكُلِّ الْوَعِيدُ قَدْ وَرَدَ
٨٩٠ قِيلَ: اشْتَرِاطُ قَوْلِهِ: «مِنْ بَعْدِ مَا»
٨٩١ ضَرَّ عَلَى تَسْلِيمِهِ؛ إِذِ الْهُدَى
٨٩٢ قِيلَ: فَلَيْسَ كُلُّ غَيْرٍ قَدْ حُرِّمَ
٨٩٣ قِيلَ: السَّبِيلُ مَا عَلَى الْإِجْمَاعِ دَلُّ
٨٩٤ قِيلَ: اتَّبَاعُهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ
٨٩٥ قِيلَ: بِتَرْكِ اتِّبَاعِ جُمْلَتِهِ
٨٩٦ قِيلَ: الْمُبَاحُ لَيْسَ ذَا لُزُومٍ
٨٩٧ قِيلَ: الَّذِينَ أَجْمَعُوا اسْتَدَلُّوا
٨٩٨ قِيلَ: بِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ دَخَلَ
٨٩٩ وَكَوْنُهُ عَدْلُهُمْ بِـ «وَسَطًا»
٩٠٠ قِيلَ: الْعَدَالَةُ لَنَا وَالْوَسْطُ
٩٠١ قِيلَ: عُذُولُ زَمَنِ الشَّهَادَةِ

(١) كَذَا فِي (ش). لَكِنْ فِي (ق): ذَكَرَا.

٩٠٢ وَمَتْنُ «لَا يَجْمَعُ رَبِّي أُمَّتِي
٩٠٣ وَالشَّيْعَةُ الْحَمَقَى عَلَيْهِ عَوَّلُوا

الثالثة:

٩٠٤ وَقَدْ رَأَى إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ
٩٠٥ إِذْ صَحَّ نَقْلًا «الْمَدِينَةُ تَنْفِي»

الرابعة:

٩٠٦ وَالشَّيْعَةُ اخْتَبَجُوا بِقَوْلِ الْعِزَّةِ
٩٠٧ فِي مَذْحِ أَهْلِ الْبَيْتِ سِبْطِيهِ مَعَا

الخامسة:

٩٠٨ وَبَاتَّفَقَ الْخُلَفَاءُ الْأَزْبَعَةُ
٩٠٩ لِقَوْلِهِ: «عَلَيْكُمْ بِسُتِّي»
٩١٠ وَقِيلَ بِالْإِجْمَاعِ لِلشَّيْخَيْنِ

السادسة:

٩١١ وَيُسْتَدَلُّ فِي الَّذِي لَيْسَ يَقِفُ
٩١٢ نَحْوَ حُدُوثِ الْخَلْقِ مِنْ آيَاتِهِ

عَلَى خَطَا «مِنْ طُرُقِ شَهِيرَةٍ
إِذْ قَوْلَ مَعْصُومٍ رَأَوْهُ يَشْمَلُ

إِجْمَاعَ أَهْلِهَا مَحَلَّ الْحُجَّةِ
الْمَتْنِ، وَاسْتِدْلَالُهُ ذُو ضَعْفٍ

لِمَتْنِ «إِنِّي تَارِكٌ» وَالْآيَةِ
مَعَ أَبُوَيْهِمَا كَمَا قَدْ رُفِعَا

أَحْمَدُ قَالَ وَأَبُو خَازِمٍ مَعَهُ
وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ الْجَلَّةِ
لَأَمْرِهِ بِالْإِقْتِدَاءِ بِذَيْنِ

عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ بِهِ حَيْثُ يُقِفُ
وَوَحْدَةَ الصَّانِعِ لَا إِثْبَاتَهُ

الباب الثاني

في أنواع من الإجماع

المسألة الأولى:

- ٩١٣ وَإِنْ يَكُ الْخِلَافُ قَوْلَيْنِ، فَهَلْ
 ٩١٤ فَإِنْ يَكُنْ يَرْفَعُ مُجْمَعًا، فَلَا
 ٩١٥ قِيلَ: انْتِفَاؤُهُ عَلَيْهِ أَجْمَعًا
 ٩١٦ قِيلَ: فِيهِ الْوُحْدَانِي هَذَا [يَعْكِرُ]^(١)
 ٩١٧ قِيلَ: ظُهُورُ ثَالِثٍ يَسْتَلْزِمُ
 ٩١٨ أُجِيبَ أَنَّ ذَاكَ حَيْثُ يُحْذَرُ
- لِمَنْ أَتَى إِحْدَاثُ قَوْلٍ اخْتَمَلَ
 كَمَنْعِ جَدِّ بِأَخٍ، لَنْ يُقْبَلَ
 قُلْنَا: بِشَرْطِ كَوْنِهِ مَا وَقَعَا
 قُلْنَا: اتِّفَاقًا ذَا هُنَا مَا اعْتَبَرُوا
 تَخْطِئَةَ لِلأَوَّلَيْنِ [يَعْظُمُ]^(٢)
 فِي وَاحِدٍ فَقَطْ، وَفِيهِ نَظَرُ

الثانية:

- ٩١٩ فَإِنْ تَجَيَّ مَسْأَلَتَانِ لَمْ يَكُنْ
 ٩٢٠ بَعْدَهُمُ الْفَضْلُ؟ اِمْنَعَنَّ إِنْ كَانَ قَدْ
 ٩٢١ جَامِعُ مَا بَيْنَهُمَا؛ إِذْ حَازَا
 ٩٢٢ فَمَا عَلَى مَنْ وَافَقَ الْمُجْتَهِدَا
 ٩٢٣ قِيلَ: اتِّحَادُ الْحُكْمِ بِالْإِجْمَاعِ
 ٩٢٤ قِيلَ: يَنْسَبَانِ الْجَمَاعَ فَطَرَا
- قَدْ فَصَّلُوا بَيْنَهُمَا، فَهَلْ لِمَنْ
 صُرِّحَ أَنْ لَا فَارِقَ أَوْ اتَّحَدَا
 رَفَعَا لِمُجْمَعٍ، وَلَا جَازَا
 فِي حُكْمِ التَّعْمِيمِ فِيهَا أَبَدًا
 قُلْنَا: فَهَذَا عَيْنُ ذَا النِّزَاعِ
 لَا الْأَكْمَلِ سُفْيَانُ، أُجِيبَ: مَا يَرَى

(١) في لسان العرب (٤/ ٥٩٩): (عَكَرَ عَلَى الشَّيْءِ يَعْكِرُهُ عَكْرًا وَاعْتَكَرَ: كَرَّ وَانْصَرَفَ).

(٢) في (ش): تعظم.

الثالثة:

٩٢٥ والاتِّفَاقُ بَعْدَ خُلْفٍ وَقَعَا
٩٢٦ لَنَا: الْخِلَافَةُ عَلَيْهَا اتَّفَقَا
فَجَائِزٌ، وَالصَّيْرِ فِي مَنْعَا
بَعْدَ اخْتِلَافٍ، وَلَهُ: مَا سَبَقَا

الرابعة:

٩٢٧ وَالْإِتِّفَاقُ جَائِزٌ مِمَّنْ خَلَفَ
٩٢٨ كَمُنْتَعَةٍ وَيَنْعِ أُمُّ الْوَلَدِ
٩٢٩ قُلْنَا: «سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ»، قِيلَا:
٩٣٠ قُلْنَا: فَزَالَ الشَّرْطُ، قِيلَ: وَرَدَا
٩٣١ [بِأَيِّهِمْ]^(١)، قُلْنَا: فَذَا الْخِطَابُ مَعَ
٩٣٢ قِيلَ: اخْتِلَافُهُمْ كَانَ قَدْ أَجْمَعُوا
بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ مِمَّنْ قَدْ سَلَفَ
وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ رَدَّ بِالْيَدِ
«فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ» فَارْدُّوهُ إِلَى
أَنَّ الصَّحَابَ كَالنُّجُومِ يُقْتَدَى
عَوَامِ عَصَرِهِمْ، وَمَا صَحَّ؛ فَدَغْ
طُرًّا عَلَى التَّخْيِيرِ، قُلْنَا: يَمْنَعُ

الخامسة:

٩٣٣ وَمَوْتُ إِحْدَى فِرْقَتَيْنِ اخْتَلَفَا
يُصَيِّرُ الْحُجَّةَ فَيَمْنُ خَلَفَا

السادسة:

٩٣٤ وَقَوْلُ بَعْضٍ وَاطَّلَعَ سَاكِتٍ
٩٣٥ وَعَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْإِخْتِجَاعُ بِهِ
٩٣٦ لَنَا: يَجُوزُ لِتَوْقُفٍ وَجِذْ
٩٣٧ قِيلَ: عَلَيْنَا الْأَخْذُ بِالْمُتَشِيرِ
٩٣٨ جَوَائِبُهُ: الْمَنْعُ، وَذَا إِنْبَاتُ
لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ وَلَا بِحُجَّةٍ
وَبَعْدَهُمْ إِجْمَاعٌ أَيْضًا عَنْ أَبِيهِ^(٢)
أَوْ خَوْفٍ أَوْ تَصَوُّبٍ كُلُّ مُجْتَهِدٍ
مَا لَمْ يَجِئْ مُخَالَفٌ وَيُظْهِرُ
شَيْءٌ بِنَفْسِهِ؛ فَلَا ثَبَاتُ

(١) في (ش): بأنهم.

(٢) هكذا في (ق، ف، ش). يعني: عن أبيه.

فرع:

٩٣٩ كَذَلِكَ قَوْلُ الْبَعْضِ فِيمَا عَمَّ بِهِ بَلَّوَى وَلَمْ نَسْمَعْ خِلَافًا، فَانْتَبَهَ

الباب الثالث (في شرائطه)

المسألة الأولى:

٩٤٠ وَالشَّرْطُ كَوْنُ قَوْلٍ كُلِّ عَالِمٍ
 ٩٤١ إِذْ قَوْلٌ غَيْرُهُمْ بِلَا دَلِيلٍ
 ٩٤٢ وَلَا يَضُرُّ اثنانِ عِنْدَ الرَّازِي
 ٩٤٣ قَالُوا: «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ»
 بِذَلِكَ الْفَنِّ بِهِ مِنْ مُسْلِمٍ
 وَوَاحِدٌ [يُخِلُّ] ^(١) بِالسَّبِيلِ
 وَابْنِ جَرِيرٍ، رُدٌّ: لِلْمَجَازِ
 قُلْنَا: هُمُ الْأُمَّةُ كُلٌّ، فَاعْلَمْ

الثانية:

٩٤٤ لَا بُدَّ لِلْإِجْمَاعِ مِنْ مُسْتَتِدٍّ
 ٩٤٥ قِيلَ: فَلَوْ كَانَ لَكَانَ الْحُجَّةُ
 ٩٤٦ قِيلَ: فَهُمْ يَتَّبِعُ الْمُرَاضَةَ رَأَوْا
 إِذْ دُونَهُ الْفَتَوَى خَطَا، فَاسْتَرْشِدِ
 قُلْنَا: دَلِيلَانِ عَلَى الْمَحَجَّةِ
 بِدُونِهِ، قُلْنَا: بِالْإِجْمَاعِ اكْتَفَوْا

(فرعان)

الأول:

٩٤٧ يُجْوزُ الْإِجْمَاعُ عَنِ الْقِيَاسِ
 ٩٤٨ قِيلَ: فَلِلْمُجْتَهِدِ الْخُلْفُ لَهُ
 إِذْ هُوَ لِلْحُكْمِ طَرِيقُ رَأْيِي
 يُجْوزُ؛ بِالْإِجْمَاعِ، قُلْنَا: قَبْلَهُ

(١) في (ش): يحل.

٩٤٩ قِيلَ: الْخِلَافُ فِيهِ، قُلْنَا: وَكَذَا فِي خَيْرِ الْوَاحِدِ وَالْعُمُومِ ذَا

الثاني:

٩٥٠ وَإِنْ يُوَافِقُ خَبَرًا، لَنْ نَجْعَلَهُ مُسْتَتَدًّا جَزْمًا؛ فَقَدْ يَكُونُ لَهُ
٩٥١ سِوَاهُ، وَالْبَصْرِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ خَالَفَ، قُلْتُ: الشَّافِعِيُّ أَيْضًا رَأَى

الثالثة:

٩٥٢ لَيْسَ انْقِرَاضُ الْمُجْمِعِينَ شَرْطًا؛ إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ دُونَهُ، قِيلَ: نَبَذَ
٩٥٣ عَلَى الْوِفَاقِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ بَيْعَهُمَا، قُلْنَا: فَمَنْ مَنُوعٌ وَرَدَّ

الرابعة:

٩٥٤ فِي نَقْلِهِ تَوَاتُرٌ لَمْ يُشَرْطَ كُسْنَتُهُ، قُلْتُ: وَالْأَكْثَرُ اشْتَرَطَ

الخامسة:

٩٥٥ فَإِنْ يُعَارِضُ ذَلِكَ نَصٌّ، أَوْ لَا قَابِلٌ تَأْوِيلٍ، وَلَا أَبْطَلَا

الكتاب الرابع

في: «القياس»

٩٥٦ رَسُمُ الْقِيَاسِ عِنْدَهُمْ فِي الْعُرْفِ: إِثْبَاتٌ مِثْلِ حُكْمٍ مَعْلُومٍ فِي
٩٥٧ مَعْلُومٍ آخَرَ؛ لِاشْتِرَاكِ عِلَّةٍ الْحُكْمِ فِي ذَيْنِكَ عِنْدَ الْمُثْبِتِ
٩٥٨ قِيلَ: فَلَا تَمَثُّلٌ فِي قَوْلِنَا: لَوْ لَمْ يَكُ الصَّيَامُ فِي اعْتِكَافِنَا
٩٥٩ شَرْطًا لَمَا كَانَ يَنْذِرُ يَلْزَمُ مِثْلَ الصَّلَاةِ، قُلْتُ: ذَا تَلَازُمٍ
٩٦٠ بَيْنَهُ الْقِيَاسُ، وَالتَّمَثُّلُ فِيهِ عَلَى التَّقْدِيرِ فِي ذَا حَاصِلٍ

٩٦١ وَمَا تَلَا زُمْ وَلَا أَقْتَرَانِي فِي الْعُرْفِ بِالْقِيَاسِ يُسَمِّيانِ

الباب الأول (في بيان أنه حجة)

المسألة الأولى:

- ٩٦٢ وَعَمَلٌ بِهِ فَبِالشَّرْعِ يَجِبُ
 ٩٦٣ وَخَصَّصَ الْوُجُوبَ بِالْمَنْصُوصَةِ
 ٩٦٤ النَّهْرَوَانِيُّ مَعَ الْقَاشَانِي
 ٩٦٥ وَعَنْ إِمَامِيَّةِ الْإِحَالَةِ
 ٩٦٦ لَنَا وَجُوهٌ: قَوْلُهُ: «فَاعْتَبِرُوا»
 ٩٦٧ تَنَاسُبًا لِصَدْرِ الْإِي، فَانْسَلِكْ
 ٩٦٨ قِيلَ: فَمَا دَلَّ عَلَى الْكُلِّيِّ
 ٩٦٩ قُلْنَا: بَلَى، لَكِنْ عَلَى الْعُمُومِ دَلٌّ
 ٩٧٠ لَكِنْ بِالْعُمُومِ ظَنًّا اسْتَدَلَّ
 ٩٧١ وَعَنْ مُعَاذٍ قَوْلُهُ: «أَجْتَهَدُ»
 ٩٧٢ قِيلَ: فَذَا مِنْ قَبْلِ «أَكْمَلْتُ لَكُمْ»
 ٩٧٣ وَمَا أَتَى لِلْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ
 ٩٧٤ كَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ، وَلَوْ كَانَ جَرَى
 ٩٧٥ قِيلَ: فَقَدْ ذُمَّوْهُ، قُلْنَا: حَيْثُمَا
 ٩٧٦ وَظَنُّ تَغْلِيلٍ لِحُكْمِ الْأَصْلِ
- وَالْعَمَلُ لِلْقَفَالِ وَالْبَصْرِيِّ نِسْبُ
 أَوْ فَرَعَ امْتِنَازَ بِالْأُولَوِيَّةِ
 وَرَدَّهُ دَاوُدُ الْأَصْمَدِيُّ بِهَآئِي
 لَهُ كَذَا النَّظَّامُ فِي مَقَالَةٍ
 قِيلَ: اتَّعَاطَهُمْ هُوَ الْمُعْتَبَرُ
 قُلْنَا: الْمُرَادُ مِنْهُ قَدْرُ مُشْتَرَكٍ
 لَيْسَ يَدُلُّنَا عَلَى الْجُزْئِيِّ
 جَوَازُ الْإِسْتِثْنَاءِ، قِيلَ: لَوْ حَصَلَ
 قُلْنَا: فَيَكْفِي الظَّنُّ؛ فَالْقَصْدُ الْعَمَلُ
 رَأْيِي «وَذَاكَ وَالنَّبِيُّ يَشْهَدُ
 قُلْنَا: الْأَصُولُ لَا فُرُوعَهَا تَعْمُ
 مِنْ ذِكْرِ رَأْيٍ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ
 إِنْكَارُهُ عَلَيْهِمْ لِأَشْتَهَرَا
 فَقَدْ شَرَطُهُ؛ [لِتَوْفِيقِهِمَا] (١)
 بِعِلَّةٍ فِي الْفَرْعِ تُنْفَى تُذَلِّي

٩٧٧ بِظَنِّهِ فِي الْفَرْعِ حَتْمًا، وَالْعَمَلُ
 ٩٧٨ وَلَا بِأَنْ [يُتْرَكَ، وَوَهْنًا] ^(١)
 ٩٧٩ حُجَّتُهُمْ: «لَا تَقْفُ»، «إِنَّ الظَّنَّ»، «لَا
 ٩٨٠ رَطْبٍ»، أُجِيبَ: الْحُكْمُ مُقْطُوعٌ بِهِ
 ٩٨١ وَقَوْلُهُ: «تَعْمَلُ هَذِهِ» إِلَى
 ٩٨٢ ذَاكَ فَقَدْ ضَلَّ، وَذَمُّهُ جَرَى
 ٩٨٣ قُلْنَا: تُعَارِضَانِ بِالْمِثْلِ، فَفِي
 ٩٨٤ وَنَقْلُ انْكَارٍ لَهُ عَنْ عِثْرَةٍ
 ٩٨٥ وَقَوْلُهُمْ: فَالْخُلْفُ وَالتَّنَازُعُ
 ٩٨٦ أُجِيبَ: فِي الْأَرَاءِ هَذِي الْآيَةُ
 ٩٨٧ وَقَوْلُهُمْ: فَصَّلَ بَيْنَ الْأَزْمَنِ
 ٩٨٨ كَذَلِكَ فِي قُضْرِ الصَّلَاةِ وَجَمْعِ
 ٩٨٩ مَنْ سَرَقَ الْقَلِيلَ دُونَ مَنْ غَصَبَ
 ٩٩٠ تَعَقَّفُ مِنْ حُرَّةٍ شَوْهَاءَ
 ٩٩١ وَبَتَّ أَرْبَعًا شُهُودَ الْفُجْرِ
 ٩٩٢ وَذَا مُنَافٍ لِلْقِيَاسِ، لَا خَفَا

عَلَى التَّقْيِضَيْنِ فَلَا يُمَكِّنُ، بَلْ
 مَرْجُوحُهَا؛ فَرَاجِحُ تَعْيِينَا
 تُقَدِّمُوا، «وَأَنْ تَقُولُوا» مَعَ «وَلَا
 وَالظَّنَّ فِي طَرِيقِهِ، فَانْتَبِهْ
 «وَبِالْقِيَاسِ بُرْهَةً» مَنْ فَعَلَا
 مِنْ [بَعْضِ] ^(٢) ذِي صَحَابَةٍ مَا أَنْكَرَا
 [تَوْفِيقَهُمَا] ^(٣) جَمْعٌ وَلَا ضَعْفٌ
 مُعَارِضٌ بِالنَّقْلِ عَنْ زَيْدِيَّةٍ
 مِنْهُ، وَقَالَ اللَّهُ: «لَا تَنَازَعُوا»
 إِذِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ رَحْمَةً
 فِي الشَّرَفِ الشَّرْعُ، كَذَلِكَ الْأَمْكِنَةُ
 فِي الطَّهْرِ مَاءٌ وَتُرَابًا وَقَطْعٌ
 مَا لَا كَثِيرًا، وَكَذَلِكَ وَجَبَ
 وَلَمْ يَجِبْ مِنْ أَمَةٍ حَسَنَاءَ
 وَحَدٌّ فِي قَذْفِ الزَّانَا لَا الْكُفْرِ
 قُلْنَا: الْقِيَاسُ حَيْثُ مَعْنَى عُرْفًا

الثانية:

(١) ضبطتها هكذا؛ ليصح الوزن، وفي لسان العرب (١٠/٤٠٥): (تَرَكَ يَتْرُكُهُ تَرْكًا وَاتْرَكَه).

(٢) كَذَا فِي (ش) وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِكَلَامِ الْبِيضَاوِيِّ فِي الْمَنْهَاجِ. لَكِنْ فِي (ق، ف): بَعْدَ.

(٣) كَذَا فِي (ق، ش) وَالْوِزْنَ مَكْسُورًا، وَالصَّوَابُ: (تَوْفِيقُهَا). وَبِهِ يَصِحُّ الْوِزْنُ، وَهُوَ يَنْسَبُ الشَّرْحَ.

الْأَمْرُ بِالْقِيَاسِ عِنْدَ الْجُلَّةِ
وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ، وَالْمَحْكِيُّ
لَنَا: إِذَا قَالَ: «اتْرُكُوا الْخَمْرَ» الْإِلَهَ
عَلَيْهِ الْإِسْكَارُ وَالْقَضَرُ عَلَى
تَقْيِيدِهِ، أُجِيبَ: فَالْتَّصِصُ لَمْ
«الْعِلَّةُ الْإِسْكَارُ» كَانَ زَالَا
الْحُكْمُ بِالتَّصِصِ فِي كُلِّ الصُّوَرِ

٩٩٣ وَلَيْسَ فِي الْعِلَّةِ حَيْثُ نُصِّتِ
٩٩٤ وَخَالَفَ النَّظَامُ وَالْبُضْرِيُّ
٩٩٥ فِي التَّزْكِ حَسْبُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
٩٩٦ «لِكُونِهَا مُسْكِرَةً» فَاحْتَمَلَا
٩٩٧ إِسْكَارَهَا، قِيلَ: فَالْأَغْلَبُ عَدَمُ
٩٩٨ يُفْذَهُ حَسْبُ، قِيلَ: لَوْ قَدْ قَالَ:
٩٩٩ ذَا [الِاحْتِمَالِ] ^(١) قُلْتُ: لَوْ قَالَ لَقَرَّ

الثالثة:

وَقَدْ يَكُونُ الْفَرْعُ أَوَّلَى، مُثَلًّا
أَوْ فَمَسَاوٍ، [كَقِيَاسِ] ^(٢) الْأَمَّةِ
مِنْهُ، كَبَطَّيْخٍ بِبُرٍّ مُثَلًّا
تَحْرِيمِ أَنْوَاعِ الْأَذَى عُرْفًا خَلَا
اقتُل: وَ[الاستخفاف] ^(٣) وَالتَّأْيِيفَ دَغ
مُنْكَرُهُ، قُلْنَا: الْجَلِي مَا اجْتُنِيَ
كَقَوْلِهِمْ: لَا يَمْلِكُ الْحَبَّةَ لَا
قُلْنَا: فَالْأَوَّلُ اقْتَضَى الْكَثِيرَ
ضُرُورَةً، وَلَسْتُ بِالْمَضْرُورِ

١٠٠٠ وَمِنْهُ قَطْعِيٌّ وَظَنِّيٌّ تَلَا
١٠٠١ بِالضَّرْبِ مِنْ تَأْيِيفٍ، أَيْ فِي الْحَرَمَةِ
١٠٠٢ بِالْعَبْدِ فِي سِرَابِيَّةٍ، أَوْ أَسْفَلًا
١٠٠٣ قِيلَ: فَبِالْتَّأْيِيفِ مَا دَلَّ عَلَى
١٠٠٤ رُدِّ بِقَوْلِ الْمَلِكِ لِلْجَلَادِ مَعَ
١٠٠٥ قِيلَ: فَلَوْ كَانَ قِيَاسًا لِأَبِي
١٠٠٦ قِيلَ: فَيَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ الْأَعْلَى
١٠٠٧ وَلَا النَّقِيرَ وَلَا الْقَطْمِيرَ
١٠٠٨ وَالنَّقْلُ فِي الْقَطْمِيرِ وَالنَّقِيرِ

(١) فِي (ش): لَاحْتِمَالٍ.

(٢) فِي (ق): قِيَاسٍ.

(٣) فِي (ق، ف): الِاسْتِحْقَاقُ.

الرابعة:

- ١٠٠٩ وَأَجْرُوا الْقِيَّاسَ فِي الشَّرْعِيِّ كَفَّارَةً، وَالْحَدَّ، وَالْعَقْلِيَّ
 ١٠١٠ عِنْدَ أُولَى الْكَلَامِ جُهِورِهِمْ وَفِي اللُّغَاتِ فِي مَقَالٍ مُعْظَمِ
 ١٠١١ الْأَدَبَاءِ، لَا سَبَبٍ وَعَادَةٍ كَالْحَيْضِ فِي أَقْلِهِ وَالْكَثَرَةِ

الباب الثاني (في أركانه)

- ١٠١٢ وَحَيْثَمَا حُكِّمَ [بِصُورَةٍ] ^(١) ثَبَتَ لِمَعْنَى الْفَيْنَاءِ فِي أُخْرَى أَتَتْ
 ١٠١٣ فَالْأَصْلُ الْأَوَّلَى، فَرَعُهَا الثَّانِيَةُ وَالْمُشْتَرَكُ فَجَامِعٌ وَعِلَّةُ
 ١٠١٤ وَالْمُتَكَلِّمُونَ فِيمَا نَقَلُوا دَلِيلَ حُكْمِ الْأَصْلِ أَصْلًا جَعَلُوا
 ١٠١٥ وَلِلْإِمَامِ: الْأَصْلُ حُكْمُ الْأَوَّلَى وَالْعِلَّةُ الْفَرْعُ، كَعَكْسِ الْأُخْرَى

الفصل الأول (في العلة)

- ١٠١٦ وَعِلَّةُ الْحُكْمِ لَهُ مُعَرِّفَةٌ قِيلَ: الَّتِي اسْتَنْبَطَتِ الْمُعَرِّفَةُ
 ١٠١٧ بِهِ؛ فَدَارَ، وَأَجِيبَ: عَرَّفَتْ بِالْفَرْعِ بَعْدَ أَنْ بِالْأَصْلِ عُرِفَتْ

الطرف الأول (في الطرق الدالة على العلية):

- ١٠١٨ وَتِسْعَةٌ دَلَّتْ عَلَى الْعِلِّيَّةِ مِنْ ذَلِكَ: نَصُّ قَاطِعٍ، كَالْعِلَّةِ
 ١٠١٩ فِي الْفَيِّءِ «كَيْلًا»، وَكَجَعْلِهِ الْبَصَرُ عِلَّةُ الْإِسْتِثْنَانِ، وَالَّذِي حَضَرَ
 ١٠٢٠ يَدِفُ عِلَّةً لِنَعِ الْحَبْسِ وَظَاهِرٌ: لَأَمْ دُلُّوكِ الشَّمْسِ

(١) في (ش): لصورة.

١٠٢١ وَفِي «ذَرَأْنَا لِحَهِنَّ» نَاسِبَةٌ
 ١٠٢٢ وَ«إِنَّ» نَحْوُ «إِنَّهَا» فِي الْهَرَّةِ
 ١٠٢٣ وَالْبَاءُ نَحْوُ «فَبِمَا»، وَالْإِيْمَا
 ١٠٢٤ رَتَّبَ بِالْفَاءِ عَلَى الْوَصْفِ، سَوَا
 ١٠٢٥ مِنْ شَارِعٍ، كَذ: «فَاقْطَعُوا»، «فَلِإِنَّمَا»

فَرَعٌ:

١٠٢٦ وَيَقْتَضِي عَلَيْهِ تَرْتِيبُ
 ١٠٢٧ تَنَاسُبًا، لَنَا: قَبِيحٌ «أَكْرِمُوا
 ١٠٢٨ وَلَيْسَ مِنْ مُجَرَّدِ الْأَمْرِ؛ فَقَدْ
 ١٠٢٩ قِيلَ: الدَّلَالَةُ بِذِي الصُّورَةِ لَا
 ١٠٣٠ دَفْعًا لِإِلِشْتِرَاكِ، وَالثَّانِي: بِأَنْ
 ١٠٣١ خُوطِبَ بِالْحُكْمِ كَذ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً»
 ١٠٣٢ وَالثَّلَاثُ: الذِّكْرُ لَوْصِفٍ قَدْ وُجِدَ
 ١٠٣٣ كَذ: «إِنَّهَا» عِنْدَ وَلُؤِغِ الْهَرَّةِ
 ١٠٣٤ وَقَوْلُهُ أَيْضًا: [أَيَنْقُصُ] ^(١) الرُّطْبُ؟
 ١٠٣٥ رَابِعُهَا: تَفْرِيقُهُ فِي الْحُكْمِ
 ١٠٣٦ كَتَفِي إِزْثٍ قَاتِلٍ، وَكَذ: «إِذَا
 ١٠٣٧ وَالْخَامِسُ: النَّهْيُ عَنِ الْمُفَوَّاتِ
 ١٠٣٨ وَالثَّلَاثُ: الْإِجْمَاعُ، نَحْوُ عَلَّةِ

حُكْمٍ عَلَى وَصْفٍ، وَقِيلَ: نَطْلُبُ
 جَاهِلِكُمْ وَاحْتَقِرُوا مَنْ يَعْلَمُ»
 يَحْشُنُ، بَلْ لِسَبْقِ تَعْلِيلٍ وَرَدَ
 تَسْتَلْزِمُ الْكُلَّ إِذَا، قُلْنَا: بَلَى
 بِحُكْمِ تَلَوِّ عِلْمِهِ بِوَصْفٍ مَنْ
 عَقِيبَ «وَأَقَعْتُ» لِذِي الْمُنَاسَبَةِ
 لَوْ لَمْ يَكُنْ أَتَرَفِيهِ لَمْ يُفْذَ
 وَقَبْلَةَ الصَّائِمِ بِالْمَضْمَضَةِ
 وَ«تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ» عِنْدَ الطَّلَبِ
 مَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ بِوَصْفٍ مُؤَمِّي
 اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ»، أَوْ كَنَحْوِ ذَا
 لِيُؤْجِبُ، مِثْلُ «ذَرُوا» فِي الْجُمُعَةِ
 تَقَدَّمَ الشَّقِيقُ إِزْثًا بِالتِّي

- ١٠٣٩ نَصُّوا امْتِزَاجَ النَّسَبَيْنِ، جَانِبُهُ
 ١٠٤٠ وَسَمَّ مَا أَفْضَى لِحُكْمِ جَلَبَا
 ١٠٤١ وَهُوَ حَقِيقِيٌّ، وَمِنْهُ الْأَخْرَوِي
 ١٠٤٢ إِمَّا ضَرُورِيٌّ: كَحِفْظِ الْخَمْسِ
 ١٠٤٣ وَالسَّالِ بِالْقِتَالِ، وَالْحَدُّ عَلَى
 ١٠٤٤ مِنَ الْقِصَاصِ وَالضَّمَانِ الشَّرْعِيِّ
 ١٠٤٥ وَمِنْهُ تَحْسِينِيٌّ، كَمَنْعِ مَا قَذِرَ
 ١٠٤٦ وَهُي تَفِيدُ إِذَا الْعَلِيَّةُ
 ١٠٤٧ فِيهِ لَهَا، كَالسُّكْرِ فِي التَّخْرِيمِ
 ١٠٤٨ أَوْ عَكْسِهِ، نَحْوُ مَشَقَّةِ قَضَا
 ١٠٤٩ أَوْ جِنْسِهِ فِي جِنْسِهِ فَقَدْ جُلِدَ
 ١٠٥٠ مَظْنَّةٌ لِلْقَذْفِ وَالْمَظْنَّةُ
 ١٠٥١ إِذْ دَلَّ الْإِسْتِقْرَاءُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ
 ١٠٥٢ مَصَالِحَ الْخَلْقِ، فَحَيْثُ وَجِدَا
 ١٠٥٣ هُنَاكَ، ظُنَّ عَلَّةٌ؛ فَهُوَ حَرِي
 ١٠٥٤ فَسَمَّاهُ بِـ «الْمُرْسَلِ الْمُنَاسِبِ»
 ١٠٥٥ فَإِنْ يُؤَوَّلَ جِنْسُهُ فِي جِنْسِهِ
 ١٠٥٦ فَهُوَ «الْمُلَائِمُ»، وَحَيْثُ أَثَرَا
- ابْنُ أَبِي، وَالرَّابِعُ: الْمُنَاسِبَةُ
 نَفَعْنَا وَرَدَّ ضَرَرًا «مُنَاسِبًا»
 تَرْكِكَةُ النَّفْسِ، وَمِنْهُ الدُّنْيَوِي
 دِينَ وَعَقْلِي، نَسَبٍ وَنَفْسِ
 الشُّرْبِ وَالزُّنَا، وَمَا قَدْ جُعِلَا
 أَوْ مُضْلَحِيٍّ، كَوَلِيِّ الْبُضْعِ
 وَمِنْهُ إِقْنَاعِيٌّ بِزَوَلٍ بِالنَّظَرِ
 عِنْدَ اغْتِيَارِ الشَّرْعَةِ الزَّكِيَّةِ
 أَوْ جِنْسِهِ، كَالْمَزَجِ فِي التَّقْدِيمِ
 مُسَافِرٍ وَحَائِضٍ لِمَا مَضَى
 شَارِبُ خَمْرٍ حَدَّ قَذْفٍ إِذْ عُمِدَ
 مَقَامَ مَظْنُونٍ أُقِيمَتْ، فَأَعْنَهُ^(١)
 شَرَعَ الْأَحْكَامَ تَفْضُّلاً، عَمَدُ^(٢)
 حُكْمٍ وَلَمْ نَجِدْ سِوَى وَصْفٍ بَدَا
 وَحَيْثُ لَمْ يُلْغَ وَلَمْ يُعْتَبَرْ
 مَالِكٌ اغْتَبَرَهُ، وَذَا أَبِي
 وَتَوَعُّهُ فِي نَوْعِ حُكْمِ نَفْسِهِ
 بَنُوْعِهِ فِي النَّوْعِ قَطُّ^(٣)، فَاشْتَهَرَا

(١) فَعَلَ أَمْرًا، فَهُوَ أَمْرٌ بِالْإِعْتِنَاءِ، يَعْنِي: اجْعَلْ هَذَا مِنْ عَنَائِكَ.

(٢) أَيُّ: قَصْدٌ.

(٣) يَعْنِي: فَقَطُّ.

١٠٥٧ ذَابَ «الْغَرِيبُ»، أَوْ يُؤَوَّرُ جِنْسُهُ فِي نَوْعِهِ «مُؤَوَّرٌ»، أَوْ عَكْسُهُ

مسألة:

- ١٠٥٨ وَلَمْ يَرَوْا إِبْطَالَهَا الْمُعَارَضَةَ
 ١٠٥٩ مِنْ ضَرَرٍ أَزِيدَ مِنْ جَدْوَاهُ
 ١٠٦٠ خَامِسُهَا: «الشَّبَهُ»، وَالْقَاضِي فَحَدَّ
 ١٠٦١ نَاسِبَهُ بِتَبَعٍ فَالشَّبَهُ
 ١٠٦٢ بِالذَّاتِ نَحْوَ الشُّكْرِ لِلتَّحْرِيمِ سَمَّ
 ١٠٦٣ فَذَلِكَ «طَرْدِيٌّ»، كَجَعْلِ الْقَنْطَرَةِ
 ١٠٦٤ فِي الطَّهْرِ، قِيلَ: وَالَّذِي مَا نَاسَبَا
 ١٠٦٥ فَشَبَهُ، أَوْ لَا فَطَرْدِيٌّ، وَاشْتَرَطَ
 ١٠٦٦ وَصُورَةَ حَبْرٍ عَلَيْهِ أَمُّهُ
 ١٠٦٧ وَمُطْلَقًا مَا اعْتَبَرَ الْقَاضِي، لَنَا:
 ١٠٦٨ فَيُبَيَّنُ الْحُكْمُ إِذَا، قَالَ: فَمَا
 ١٠٦٩ أَجْمَعَ، قُلْنَا: لَا، بَلِ الْخُلْفُ زُكِّنَ
 ١٠٧٠ يَخْدُثُ حُكْمٌ بِخُدُوثِ وَصْفٍ
 ١٠٧١ وَهُوَ يُفِيدُ الظَّنَّ أَوْ [فَالْقَطْعَ] ^(٢) أَوْ
- فَالنَّفْعُ لَا يَرْفَعُهُ مَا عَارَضَهُ
 لَكِنَّهُ يَدْفَعُ مُقْتَضَاهُ
 مَا قَارَنَ الْحُكْمَ مِنَ الْوَصْفِ وَقَدْ
 كَالطَّهْرِ لِلنِّيَّةِ، أَوْ نَاسِبَهُ
 «مُنَاسِبًا»، وَإِنْ تَنَاسَبَ عُلِمَ
 عِلَّةَ تَطْهِيرِ بِيَمَاءٍ كَرَّرَهُ
 إِنْ عُلِمَ اعْتِبَارُ جِنْسٍ قَارَبَا
 الشَّافِعِيُّ شَبَهَا فِي الْحُكْمِ قَطُّ
 وَلِلْإِمَامِ: مَا يُرَى اسْتِلْزَامُهُ
 يُفِيدُ ظَنًّا عَلَيْهِ تُلْفَى هُنَا
 لَيْسَ مُنَاسِبًا فَمَرْدُودٌ كَمَا
 سَادِسُ [ذَلِكَ] ^(١): «الدَّوْرَانُ»، وَهُوَ أَنْ
 وَيَنْتَفِي لِشَيْءٍ ذَاكَ الْوَصْفِ
 لَا ذَا وَلَا ذَا فِيهِ خُلْفٌ قَدْ حَكَّوْا

(١) في (ف، ش): ذلك. لكن في (ق) كأنها كانت: (ذلك) ثم تم تعديلها في المتن إلى: (ذاك)، ثم جاءت

في الشرح في (ق، ف، ش): (ذاك)..
 (٢) في (ق) و(ف): (القطع). لكن لا يصح معه الوزن.

- ١٠٧٢ لَنَا: لِكُلِّ حَدِثٍ مَا عَلَّهٖ^(١)
 ١٠٧٣ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ انْتَقَى
 ١٠٧٤ أَوْ لَمْ يَكُنْ [قَبْلُ]^(٢)، فَالْأَصْلُ عَدَمُهُ
 ١٠٧٥ يُدَارُ مَعَ تَخْلُفٍ فِي صُورَةٍ
 ١٠٧٦ لِبَعْضِهَا؛ إِذْ صُورَةُ السَّامِيَةِ
 ١٠٧٧ مُدَارِهَا دَلَّتْ، فَفِي هَذَا التُّزِمُ
 ١٠٧٨ عَدَمُ عَلِيَّةٍ نِلْكَ؛ أَجَلَ مَا
 ١٠٧٩ وَ[بُتَّ]^(٣) الْأَوَّلُ؛ فَالثَّانِي انْتَقَى
 ١٠٨٠ أُجِيبَ: قَدْ لَا يَبُتُّ الْمَذْلُوعُ
 ١٠٨١ قِيلَ: فَإِنَّ الطَّرْدَ لَا يُؤَثِّرُ
 ١٠٨٢ قُلْنَا: فَقَدْ يَكُونُ لِلْمَجْمُوعِ
 ١٠٨٣ وَالسَّابِعُ: التَّقْسِيمُ أَغْنَى الْحَاصِرَا
 ١٠٨٤ إِمَّا بِلا تَعْلِيلٍ أَوْ مَضَرَّةُ
 ١٠٨٥ وَالْكُلُّ بَاطِلٌ سِوَى الثَّانِي، وَرَدَّ
 ١٠٨٦ مِنْ نَقْلِ الْإِجْمَاعِ وَمَتْنِ «الشَّيْبِ
- وَعَبْرُ مَا يُدَارُ لَيْسَ الْعِلَّةُ
 عَلَّتْهُ؛ إِذْ حُكْمُهُ تَخْلُفًا
 قَالَ: وَعَلِيَّةُ بَعْضٍ نَعْلَمُهُ
 لَا يَلْتَقِي مَعَ عَدَمِ الْعِلِّيَّةِ
 لِلدَّوَرَانِ إِنْ عَلَى عَلِيَّةِ
 عَلِيَّةُ الْكُلِّ، وَإِلَّا فَلَزِمَ
 تَخْلُفٌ عَنِ الْمُعَارِضِ سَلَامًا
 عُورِضٌ ذَا بَمِثْلِهِ، فَلَا انْتِقَا
 لِمَانِعٍ، وَلَا كَذَا الدَّلِيلُ
 وَالْعَكْسُ لَيْسَ بِالَّذِي يُعْتَبَرُ
 مَا لَيْسَ لِلْأَجْزَاءِ مِنْ صَنِيعٍ
 كَقَوْلِنَا: وَلَا يَكُونُ اللَّذْ أَجْبَرَا
 بَكَّارَةً أَوْ صِغَرًا أَوْ غَيْرُهُ
 أَوَّلُهَا وَرَابِعٍ بِمَا وَرَدَ
 أَحَقُّ» بِالثَّلَاثِ رَدًّا يَذْهَبُ

(١) كذا في (ش) وهو المناسب لشرح أبي زرعة وللأصل «منهاج الوصول». لكن في (ق): عله. وقوله: (عله) معناه: كل حادث له شيء عله؛ فهو معلول أو معلل به. وجاء في المصباح المنير: («ع ل ل»): (عُلَّ الْإِنْسَانُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ: مَرَضَ .. وَأَعْلَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَعْلُولٌ، قِيلَ: مِنْ التَّوَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ .. أَوْ مِنْ «عَلَّه»؛ فَيَكُونُ عَلَى الْقِيَاسِ).

(٢) في (ف): قيل.

(٣) في (ف): يثبت.

فِي حُرْمَةِ الرَّبَا بِقَوْلٍ ذَاكِرٍ
 قِيلَ: سِوَاهَا أَوْ فَلَا تَعْلِيلُ
 وَالْغَالِبُ التَّعْلِيلُ فِيمَا يُحْكَمُ
 غَيْرُ مُنَازَعٍ بِهِ مَعَ وَضْفٍ
 لِلْفَرْدِ بِالْأَغْلَبِ، لَا وَفَاقًا
 فِي ضُورَةٍ قَالَ وَذَا ذُو ضَعْفٍ
 تَبَيَّنَ الْغَفَارِقُ الْمُنَازِعِ
 أَوِ الْمُمَيِّزُ وَذَا مُسْتَرَكٌّ
 قَالَ: مَحَلُّ الْحُكْمِ إِمَّا مَا خَلَا
 مِنَ الْمَحَلِّ الْحُكْمِ فِيمَا [نَعْلَمُ] ^(١)

١٠٨٧ وَمَثَلُوا لِلْسَّرِ غَيْرِ الْحَاصِرِ
 ١٠٨٨ الْقُوتُ أَوْ مَطْعُومٌ أَوْ مَكِيلٌ
 ١٠٨٩ قُلْنَا: فَلَا ضِلَّ فِي سِوَاهَا الْعَدَمُ
 ١٠٩٠ وَالثَّامِنُ: «الطَّرْدُ» ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي
 ١٠٩١ ثَبَّتَ الْحُكْمُ بِهِ [إِلْحَاقًا] ^(١)
 ١٠٩٢ وَقِيلَ: مَا قَارَنَ قَطُّ فَيَكْفِي
 ١٠٩٣ وَاخْتِمَ بِتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ التَّاسِعِ
 ١٠٩٤ وَقَدْ يُقَالُ: الْعِلَّةُ الْمُسْتَرَكُّ
 ١٠٩٥ ثَبَّتَ الْأَوَّلُ، وَامْنَعْ قَائِلًا
 ١٠٩٦ مِنْ ذَا، وَإِمَّا ذَا؛ فَلَيْسَ يَلْزَمُ

تنبيه:

لَيْسَ بِعِلَّةٍ، فَبَانَ أَنَّهُ
 بِمِثْلِهِ، قِيلَ: إِذَا مَا يُفَرِّضُ
 أَيْ بِالْقِيَاسِ، رُدَّ ذَا؛ لِلدَّوْرِ

١٠٩٧ قِيلَ: فَمَا قَامَ الدَّلِيلُ كَوْنُهُ
 ١٠٩٨ أَيْ: عِلَّةً، قُلْنَا: فَذَا مُعَارِضُ
 ١٠٩٩ عِلَّتُهُ فِيهِ امْتِثَالُ الْأَمْرِ

الطرف الثاني: (فِيمَا يُبْطَلُ الْعِلَّةُ):

إِبْدَاءً وَضْفٍ دُونَ حُكْمٍ ثَبَّتَا
 عَنْ نِيَّةٍ أَوَّلُ صَوْمِهِ؛ فَلَا
 يَقْدَحُ، أَوْ لَا مُطْلَقًا، أَوْ إِنْ فُرِضَ

١١٠٠ وَالنَّقْضُ مِمَّا يُبْطَلُ الْعِلَّةُ
 ١١٠١ كَقَوْلِنَا: مَنْ لَمْ يُيَسِّتْ قَدْ خَلَا
 ١١٠٢ يَصِحُّ، فَهُوَ بِالتَّطَوُّعِ نَقْضُ

(١) فِي (ق): الْحَاقَا.

(٢) فِي (ش): يُعْلَمُ.

- ١١٠٣ مَنصُوصٌ عَلَيَّ فَلَا خُلْفُ ذِكْرُ
 ١١٠٤ قِيسَ عَلَى التَّخْصِيسِ، ثُمَّ الْجَامِعُ
 ١١٠٥ فَالظَّنُّ بَاقٍ، قِيلَ: فَالْعِلَّةُ مَا
 ١١٠٦ مَعَ مَانِعٍ قَامَ، أُجِيبَ: الْعِلَّةُ
 ١١٠٧ لِمَانِعٍ يَخْطُرُ مِنْ وَجُودِ
 ١١٠٨ حُكْمِ الْعَرَايَا فِي الْخُرُوجِ عَنْهُ
 ١١٠٩ جَوَابُهُ: مَنَعُ وَجُودِ الْعِلَّةِ
 ١١١٠ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِلْوُجُودِ
 ١١١١ وَإِنْ يَقُلْ: مَا قَدْ دَلَّتْ هَاهُنَا
 ١١١٢ نَقْلًا إِلَى نَقْضِ الدَّلِيلِ الْحُكْمِيِّ
 ١١١٣ كَقَوْلِنَا: عَقْدُ السَّلَامِ مُعَاوَضُهُ
 ١١١٤ إِجَارَةٌ، قُلْنَا: فَذَا لَيْسَ تَقَرَّرَ
 ١١١٥ وَلَوْ بِتَقْدِيرٍ، كَجَعَلِ رِقَّ
 ١١١٦ فِي وَلَدِهَا؛ هَذَا ثَبَتَا
 ١١١٧ مِنْهُمْ، وَإِلَّا لَمْ تَجِبْ قِيَمَةٌ، أَوْ
- أَوْ حَيْثُ مَانِعٌ فَلَا، وَذَا نُصِرَ
 جَمْعُ الدَّلِيلَيْنِ وَحَيْثُ مَانِعٌ
 يَسْتَلْزِمُ الْحُكْمَ، وَلَنْ تَسْتَلْزِمَا
 مَا غَلَبَ الظَّنُّ وَلَا يُلْتَفَتُ
 أَوْ عَادَمَ، وَلَيْسَ فِي وَرُودِ
 نَقْضٍ؛ فَالْإِجْمَاعُ أَدَلُّ مِنْهُ
 لِفَقْدِ قَيْدٍ، وَالْخَصِيمُ إِنْ لَمْ
 لِأَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الْمَقْصُودِ
 بِهِ عَلَيْهِ دَلٌّ ثُمَّ، ضَمَّنَا
 أَوْ ادَّعَاءُهُ بُبُوتِ الْحُكْمِ
 مَا أَجَلَ شَرْطًا، كَبَيْعٍ، نَاقَضَهُ
 مَعْقُودُهَا، لَيْسَ لِصِحَّةِ ذِكْرِ
 الْأَمِّ عَلَيَّ بُبُوتِ الرِّقِّ
 فِي وَلَدِ الْمَغْرُورِ تَقْدِيرًا أَتَى
 إِظْهَارُهُ [لِلْمَانِعِ] ^(١) كَمَا رَأَوْا

تنبيه:

- ١١١٨ دَعَاىِ انتِفَاءِ الْحُكْمِ أَوْ أَنْ قَدْ ثَبَتَ
 ١١١٩ يُنْقَضُ بِالْإِثْبَاتِ أَوْ بِالنَّفْيِ مَعَ
 ١١٢٠ وَالثَّانِ مِنْهُ: عَادَمَ التَّأْثِيرِ
- فِي صُورَةٍ عُمِيَّتَ أَوْ قَدْ أَهْمَتَ
 عُمُومِ كُلِّ وَكَذَا الْعَكْسُ وَقَعَ
 بَقَاءِ حُكْمِ بَعْدَهُ مَذْكُورِ

(١) فِي (ش): (الْمَانِعِ). لَكِنْ بِهَا لَا يَصِحُّ الْوِزْنُ.

صُورَةٌ أُخْرَى لِسُورَى ذَا الْوَصْفِ
كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَا، وَكَالْصُّبْحِ مُنْعِ
لَهَا كَمَغْرِبٍ، وَهَذَا فَسَادًا
يَقْدَحُ إِنْ يَمْنَعِ الْمُعَلَّلُ
وَالثَّانِ إِنْ بِالنَّوْعِ بِالْوَصْفَيْنِ
كَالْقَتْلِ عَمْدًا وَحُضُولِ الرَّدَّةِ
لَأَنَّ ظَنَّ الْحُكْمِ لِلْوَاحِدِ قَطْ
كَذَا عَنِ الْمَجْمُوعِ عِنْدَ النَّاطِرِ
الْحُكْمُ بِالْجُزْءِ وَتَقْضُ الْآخِرِ
قَضَاؤُهَا؛ كَذَا الْأَدَاءُ يَجِبُ
هَذَا عَلَى الصَّلَاةِ، بَلْ يُعَرَّفُ
هَذَا بِصَوْمٍ حَائِضٍ؛ فَاتَّقَضَا
خِلَافَ مَا يَقُولُهُ الْخَصْمُ عَلَى
إِمَّا يَنْفِي لِصَرِيحِ قَوْلِهِ
يَكْفِي مُسَمًّى الْمَسْحِ فِيهِ مَثَلًا
فَلَا تُقَيِّدُهُ بِرُبْعِ رَأْسِكَ
عَقْدُ تَعَاوُضٍ فَلِلتَّنَاسُبِ
أَنْ لَا خِيَارَ رُؤْيَا فِيهِ يَلِي
يُقَالُ فِي طَلَاقٍ مُكْرَهُ لِمَنْ
مِنْهُ، كَمُخْتَارٍ فَسَوْ ذَاكَ مَعِ
مَذْهَبِ خَصْمِهِ، كَقَوْلِ الْحَنَفِيِّ:

١١٢١ وَعَدَمُ الْعَكْسِ: ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي
١١٢٢ نَحْوِ مَبِيعٍ مَا رَأَاهُ فَاِمْتَنَعَ
١١٢٣ مِنْ قَصْرِهَا؛ فَلَا يُقَدَّمُ النَّدَا
١١٢٤ بِحُكْمٍ مَا يُقْصَرُ، ثُمَّ: الْأَوَّلُ
١١٢٥ فِي وَاحِدٍ بِالشَّخْصِ بِالثَّنَيْنِ
١١٢٦ وَعِنْدَهُ: يَجُوزُ فِي الْمَنْصُوصَةِ
١١٢٧ وَامْنَعُهُ حَيْثُ وَصَفُهُ مُسْتَنْبَطُ
١١٢٨ يَضْرِفُهُ عَنْ ظَنِّهِ فِي الْآخِرِ
١١٢٩ وَالثَّالِثُ: «الْكُسْرُ» انْتِفَا تَأْثِيرُ
١١٣٠ يَقُولُ فِي الْخَوْفِ: صَلَاةٌ وَاجِبُ
١١٣١ قِيلَ: كَذَا الْحَجُّ؛ فَلَيْسَ يَقِفُ
١١٣٢ بِكَوْنِهِ عِبَادَةً، وَتُقَضَّا
١١٣٣ وَالرَّابِعُ: «الْقَلْبُ» بِأَنْ يُنْزَلَ
١١٣٤ عَلَيْهِ مُلْحَقَةً بِأَصْلِهِ
١١٣٥ كَالْمَسْحِ رُكْنٌ فِي الْوُضُوءِ؛ فَهُوَ لَا
١١٣٦ كَالْوَجْهِ فِيهِ فَيَقُولُ خَصْمُكَ:
١١٣٧ كَالْوَجْهِ، أَوْ ضِمْنًا: كَبَيْعِ الْغَائِبِ
١١٣٨ مَعَ النِّكَاحِ صَحَّ، قُلْنَا: فَقُلْ:
١١٣٩ وَمِنْهُ مِنْ «قَلْبِ الْمُسَاوَاةِ» بِأَنْ
١١٤٠ يَقُولُ: (مَا لِكَ مُكَلَّفٌ؛ يَقَعُ
١١٤١ إِقْرَارُهُ بِهِ، أَوْ الْإِثْبَاتِ فِي

١١٤٢ الاغْتِكَافُ اللَّبْثُ خُصَّ بِصِفَةِ
 ١١٤٣ بِنَفْسِهِ تَقَرُّبًا، يَقُولُ: لَا
 ١١٤٤ قِيلَ: فَمَا تَنَافَيْالَن يَخْصُصَا
 ١١٤٥ فِي فَرْعِهِ بَعَارِضِ الإِجْمَاعِ

تَنْبِيْهِ:

١١٤٦ الْقَلْبُ عِنْدَ أَهْلِهِ مُعَارَضَةٌ
 ١١٤٧ وَأَصْلُهَا مُغَايِرَتَانِ لِلَّذِي
 ١١٤٨ وَالْخَامِسُ الْقَوْلُ بِمُوجِبٍ جُعِلَ
 ١١٤٩ مَعَ بَقَا الْخُلْفِ الَّذِي قَدْ قِيلَا
 ١١٥٠ لَا يَمْنَعُ الْقِصَاصَ أَنْ وَسَائِلُ
 ١١٥١ مُسَلَّمٌ، لَكِنْ سِوَى ذَا الْمَعْنَى
 ١١٥٢ قِيَامٌ مُوجِبٌ وَفَقْدَ مَانِعٍ
 ١١٥٣ وَفِي الثَّبُوتِ: السَّبْقُ بِالْخَيْلِ عُمِلَ
 ١١٥٤ نَقُولُ: سَلَّمْنَاهُ فِي التَّجَارَةِ
 ١١٥٥ عَنْ جَعْلِهِ تَعْيِينَ الْأَصْلِ عَلَيْهِ
 ١١٥٦ يُؤَوَّلُ الْأَوَّلُ حِينَئِذٍ مُنْعَا
 ١١٥٧ وَالثَّانِ عِنْدَ مَنْ يَرَى النَّقْضَ يَقَعُ

الطرف الثالث: (في أقسام العلّة):

١١٥٨ الْحُكْمُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَلَّتُهُ
 ١١٥٩ بِعِلَّةٍ خَارِجَةٍ عَقْلِيٍّ
 ١١٦٠ أَوْ شَرْعِيٍّ، أَوْ فَلَعَوِيٍّ، عُذِّتْ

مَحَلَّةٌ أَوْ جُزْءُهُ أَوْ نُشِئَتْ
 حَقِيقِيٍّ أَوْ إِضَافِيٍّ أَوْ سَلْبِيٍّ
 أَوْ قُصِرَتْ، بِسَبْطَةٍ أَوْ رُكْبَتٍ

- ١١٦١ قِيلَ: فَلَا يُعْمَلُ بِالْمَحَلِّ
 ١١٦٢ قُلْنَا: بَلَى، فَقَدْ يَفْعَلُ يُوصَفُ
 ١١٦٣ قِيلَ: الَّتِي لَمْ تَنْضَبْطْ مِنَ الْحُكْمِ
 ١١٦٤ تَصْلُحُ لِتَعْلِيلٍ؛ إِذِ الَّذِي نَحْذَرُ
 ١١٦٥ قُلْنَا: فَلَوْ أَبْطَلَ ذَا لِبَطْلًا
 ١١٦٦ فَظَنُّنَا مَصْلَحَةً فِي حُكْمِ
 ١١٦٧ قِيلَ: مُعْمَلٌ عَدَمٌ لَمْ يُجْزَ
 ١١٦٨ وَلَيْسَ سَبْرُهَا عَلَى مَنْ اجْتَهَدَ
 ١١٦٩ عَنْ عَدَمِ الْمَلْزُومِ مِيزَ، وَسَقَطَ
 ١١٧٠ قِيلَ: فَإِنَّمَا تَجُوزُ الْعِلَّةُ
 ١١٧١ لِذَلِكَ مَرْجُوبَةً؛ إِذْ هُوَ مِنْ
 ١١٧٢ قُلْنَا: بَلَى، بِالْمَتَأَخَّرِ أَجْزُ
 ١١٧٣ الْحَنْفِيُّونَ مُعْمَلٌ الْقَاصِرَةُ
 ١١٧٤ قُلْنَا: حُصُولُ الْعِلْمِ بِالْمَصْلَحَةِ
 ١١٧٥ تَوَقَّفَتْ عَلَيْهِ، فَلَوْ تَقِفْ
 ١١٧٦ قِيلَ: فَلَوْ عُُلِّلَ بِالْمُرَكَّبَةِ
 ١١٧٧ عِنْدَ انْتِفَاءِ جُزْئِهَا، ثُمَّ انْتَفَا
 ١١٧٨ أَوْ فَحْصُولَ حَاصِلِ، أَجِيبَ: بَلْ
- فَلَيْسَ لِلْقَابِلِ وَصْفٌ فِعْلٍ
 وَمَعَ ذَا فَالْعِلَّةُ الْمُعَرَّفُ
 نَحْوُ الْمَصَالِحِ وَعَكْسِهَا فَلَمْ
 فِي الْأَصْلِ لَا نَدْرِي: أَفِي الْفَرْعِ وَجِدْ؟
 مَا كَانَ بِالْوَصْفِ عَلَيْهَا اشْتِمَالًا
 قَدْ وَجِدَتْ فِي الْفَرْعِ ظَنُّ الْحُكْمِ
 إِذْ لَيْسَ لِلْأَعْدَامِ مِنْ تَمَيِّزٍ
 أَجِيبَ: [لَا] ^(١)؛ إِذْ عَدَمُ اللَّازِمِ قَدْ
 السَّبْرُ؛ إِذْ لَا يَتَنَاهَى لِلشَّطْطِ
 بِالْحُكْمِ إِذْ قَارَنَ وَهُوَ يُثْبِتُ
 ثَلَاثَةً مِنَ التَّقَادِيرِ زَكِنُ
 لِأَنَّهُ مُعَرَّفٌ، وَلَمْ يُجْزَ
 إِذْ لَيْسَ مِنْ فَائِدَةٍ فِي قَاصِرَةٍ
 فَائِدَةٍ، ثُمَّ الَّتِي تَعَدَّتِ
 هِيَ عَلَيْهَا، لَزِمَ الدَّوْرُ؛ فَقِفْ
 لَا تَنْفَتِ الْعِلَّةُ الْمُرْتَبَةِ
 جُزْءٍ سِوَاهُ يَلْزِمُ التَّخَلُّفَا
 الْجُزْءُ شَرْطٌ أَوْ عِلَامَةٌ جُعِلَ

وهنا مسائل:

(١) ليست في (ق) و(ف). وتوجد في (ش)، وبها يستقيم الكلام وينضبط الوزن.

الأولى:

- ١١٧٩ وَيُسْتَدَلُّ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ عَلَى وُجُودِ الْحُكْمِ، لَا الْعِلِّيَّةُ عَلَيْهِ، قُلْتُ: ذَا الدَّلِيلَ ضَعَّفُوا ١١٨٠ فَإِنَّ هَذَا نِسْبَةٌ تَوَقَّفُ

الثانية:

- ١١٨١ لَا يَقِفُ التَّعْلِيلُ بِالْمَانِعِ عَلَى مَا يَقْتَضِي؛ لِأَنَّهُ إِنْ حَصَلَ قِيلَ: الْعَدَمُ مَا الْقَوْمُ يُسْنَدُونَهُ ١١٨٢ تَأَثَّرَ مَعْنَاهُ، فَأَوَّلَى دُونَهُ ١١٨٣ إِنْ اسْتَمَرَّ، وَأَجِيبَ: الْأَزَلِيَّ عَرَفَهُ مَصْنُوعُهُ، وَهُوَ جَلِيَّ

الثالثة:

- ١١٨٤ يَكْفِي انْتِهَاضُ حُجَّةٍ أَنْ تَجِدَا عِلَّةَ الْأَضَلِّ، لَا اتِّفَاقَ وَجَدَا

الرابعة:

- ١١٨٥ فَإِنْ تَجِدَ لِلْحُكْمِ وَضْعًا مَانِعًا فَذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ دَافِعًا ١١٨٦ كَعِدَّةٍ، أَوْ كَالطَّلَاقِ رَافِعًا أَوْ كَالرَّضَاعِ بَيْنَ ذَيْنِ جَامِعًا

الخامسة:

- ١١٨٧ وَقَدْ يُعْلَوْنَ بِهَا ضِدَّيْنِ لَكِنَّ مَعَ تَضَادُّ الشَّرْطَيْنِ

الفصل الثاني (في الأصل والفرع)

- ١١٨٨ فَشَرَطَ الْأَوَّلُ بُبُوتَ حُكْمِهِ بِحُجَّةٍ سِوَى الْقِيَاسِ، فَأَحْمِهِ ١١٨٩ إِذْ إِنْ يَكُونَا اتِّحَدَا فِي الْعِلَّةِ يُقَسُّ بِالْأَوَّلِ، وَفِي خُلْفٍ لَهُ

- ١١٩٠ لَمْ يَنْعَقِدْ ثَانٍ، وَأَنْ لَا يَشْمَلَا
 ١١٩١ ضَاعَ الْقِيَاسُ، وَبِأَنْ تَكُونَا
 ١١٩٢ وَلَمْ يَكُنْ عَنْ حُكْمِ فَرْعٍ آخَرَا
 ١١٩٣ وَشَرَطَ الْكَرْخِي عَدَمَ مُحَالَفَةِ
 ١١٩٤ تَنْصِصَ عِلَّةٍ أَوْ أَنْ يَتَّفَقُوا
 ١١٩٥ أَصُولَ أُخْرَى، لَكِنْ التَّرْجِيحُ
 ١١٩٦ وَاشْتَرَطَ الْبُتِّي: قِيَامَ مَا يَدُلُّ
 ١١٩٧ وَيَشُرُّ: اِجْمَاعًا عَلَى ذَلِكَ، أَوْ
 ١١٩٨ هَذَيْنِ، أَمَّا الْفَرْعُ فَالْشَّرْطُ لَهُ
 ١١٩٩ بِلَا تَفَاوُتٍ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ
 ١٢٠٠ دَلِيلَ حُكْمِ الْفَرْعِ إِجْمَالًا، وَرَدَّ
- دَلِيلُ الْأَصْلِ الْفَرْعَ، [إِذْ إِنْ] ^(١) شَمَلَا
 عِلَّةُ الْأَصْلِ عَيَّنَتْ تَعْيِينَا
 إِنْ لَمْ تَحْذَلْهُ دَلِيلًا آخَرَا
 ذَاكَ الْأَصُولَ، وَمَعَ الْمُخَالَفَةِ
 فِي مُطْلَقِ التَّعْلِيلِ أَوْ يُوَافِقُوا
 مَا بَيْنَ ذَا وَغَيْرِهِ الصَّحِيحُ
 أَنَّ قِيَاسَ ذَلِكَ الْبَابِ يَحُلُّ
 تَنْصِصَ عِلَّةٍ، وَبِالضَّعْفِ رَمَوْا
 أَنْ تَوْجَدَ الْعِلَّةُ فِيهِ مِثْلَهُ
 عِلْمَ وَجُودِ الْوَصْفِ، وَالْبَعْضُ اشْتَرَطَ
 إِذْ ظَنَّ حُكْمَ الْفَرْعِ دُونَ ذَا وَجَدَ ^(٢)

تَنْبِيْه:

- ١٢٠١ وَبِالتَّلَازُمِ الْقِيَاسُ اسْتِعْمَالَا
 ١٢٠٢ مَلْزُومَ فَرْعٍ، وَلَدَى النَّفْيِ جُعِلَ
- فَفِي الثَّبُوتِ حُكْمُ الْأَصْلِ جُمْلَا
 نَقِيضُهُ لَا زِمًا، إِنْ مَثَلَتْ قُلْ:

(١) فِي (ق): إِذْ أَنْ. وَفِي (ف): وَإِذْ أَنْ.

(٢) كُتِبَ فِي هَامِشِ (ق): (هَكَذَا قُرِئَتْ عَلَى الشَّيْخِ شَرْفِ الدِّينِ الْمَنَاوِيِّ: إِذْ دُونَ ذَيْنِ الظَّنِّ فِي الْفَرْعِ وَجَدَ).

قُلْتُ (عَبْدُ اللَّهِ رَمَضَانُ): وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّارِحُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ هَكَذَا فِي نُسْخَةٍ أُخْرَى لِلنَّظْمِ. وَالْوِزْنَ صَحِيحٌ عَلَى النُّسَخَتَيْنِ، فَالَّتِي تَمَّ إِثْبَاتُهَا هُنَا: (مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُتَفَعِّلُنْ). وَالنُّسْخَةُ الْمَقْرُوءَةُ عَلَى الْمَنَاوِيِّ: (مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُتَفَعِّلُنْ).

- ١٢٠٣ لَمَّا بِمَالِ الْبَالِغِينَ افْتَرَضْتُ زَكَاتُهُ، فِي مَالِ طِفْلِ فَرَضْتُ
 ١٢٠٤ لِعِلَّةٍ مَا بَيْنَ ذَيْنِ اشْتَرَكْتُ وَلَوْ تَكُونُ فِي الْحُلِيِّ وَجَبَتْ
 ١٢٠٥ لَقِيسَتِ اللَّالِي، لَكِنْ لَا نَتَفَا لَا زِمَهُ مَلَزُومُهُ قَدْ انْتَفَى

الكتاب الخامس (في أدلة اختلف فيها)

الباب الأول (في المقبول منها)

- ١٢٠٦ أَوَّلُ مَا يُقْبَلُ وَهُوَ سِتَّةُ
 ١٢٠٧ لِقَوْلِهِ الصَّادِقِ: «قُلْ مَنْ حَرَّمَ»
 ١٢٠٨ فِي الْأَرْضِ «الآيَاتِ وَمَا فِيهِ الضَّرَرُ»
 ١٢٠٩ قِيلَ: تَجِيءُ اللَّامُ لَا نَفْعًا، كَمَا
 ١٢١٠ قُلْنَا: بَحَارُ لَا تَتَّفِقُ مُحْكَمِي
 ١٢١١ وَالْمِلْكُ مَعْنَاهُ اخْتِصَاصُ نَافِعٍ
 ١٢١٢ فِي الْآيِ الْإِسْتِدْلَالُ، قُلْنَا: يَخْصُلُ
 ١٢١٣ الثَّانِي: «الِاسْتِصْحَابُ»، لَكِنْ مَنَعَا
 ١٢١٤ دَلِيلُنَا الثَّابِتُ: مَا لَمْ يَظْهَرْ
 ١٢١٥ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ لَمَّا تَقَرَّرَتْ
 ١٢١٦ وَلَمْ تَثْبُتْ بِالْحُكْمِ؛ إِذْ يُخْتَمَلُ
 ١٢١٧ فِي عُقْدَةِ النِّكَاحِ أَوْ طَلَاقٍ
 ١٢١٨ فِي غُنْيَةٍ عَنِ سَبَبٍ جَدِيدٍ أَوْ
- الْأَضْلُ فِي الْمَنَافِعِ الْإِبَاحَةِ
 كَذَا «أَحِلَّ لَكُمْ» وَنَحْوَ «مَا
 تَحْرِيمُهُ دَلَّ حَدِيثُ «لَا ضَرَرَ»
 فِي «إِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا»، «لِلَّهِ مَا»
 فِي لُغَةٍ بِأَنَّهَا لِلْمِلْكِ
 كَ «الْجُلُّ لِلْحِمَارِ»، قِيلَ: الْوَاقِعُ
 مِنْ نَفْسِهِ؛ فَبِسَوَاهُ يُخْمَلُ
 الْحَنْفِيُّ وَالْكَلامِيُّ مَعَا
 زَوَالُهُ ظَنٌّ بِقَاةٍ، فَاسْتُرِ
 مُعْجِزَةٌ لِعَمَادَةٍ تَغَيَّرَتْ
 نَسَخٌ، وَكَانَ الشُّكُّ حِينَ يَخْصُلُ
 عَلَى سَوَاءٍ، وَلَآنَ الْبَاقِي
 شَرْطُ جَدِيدٍ دُونَ حَدِيثٍ رَأَوَا

- ١٢١٩ وَعَدَمُ الْبَاقِي يَقِلُّ؛ فَرَجَحٌ^(١)
 ١٢٢٠ الثَّالِثُ: «اسْتِقْرَاءُ»، كَالْوَثْرِ عَلَى
 ١٢٢١ وَجُوبٍ؛ لِاسْتِقْرَاءِ وَاجِبَاتِ
 ١٢٢٢ الْحُكْمِ، وَهُوَ ذُو لُزُومٍ فِي الْعَمَلِ
 ١٢٢٣ رَابِعُهَا: أَخَذُ أَقْلَ مَا نُقِلَ
 ١٢٢٤ كَثُلَتْ فِي دِيَّةِ الْكِتَابِ
 ١٢٢٥ فِي ذَا مِنْ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ
 ١٢٢٦ قِيلَ: تَيَقَّنُ الْخَلَاصِ حَتَّمَا
 ١٢٢٧ الْخَامِسُ: «الْمُنَاسِبُ الْمُرْسَلُ» إِنْ
 ١٢٢٨ بِأَنَّهَا قَطْعِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ
 ١٢٢٩ تَرَرَسَتْ بِالْمُسْلِمِينَ الْأَسْرَا
 ١٢٣٠ إِذِ اعْتَبَارُ الْجِنْسِ لِلْمَصَالِحِ
 ١٢٣١ وَقَدْ رَأَى الصَّحَابَةُ الْأَرَاخِجَ
 ١٢٣٢ سَادِسُهَا: فَقَدْ الدَّلِيلُ بَعْدَ مَا
 ١٢٣٣ ظَنَّا، وَذَا مُسْتَلْزِمٌ أَنْ انْتَقَا
- وَعَدَمُ الْحَادِثِ لَا يُخْصَى؛ فَشَخَّ^(٢)
 رَاحِلَةٌ أَدَّى فِي السَّيْرِ؛ فَلَا
 وَهُوَ يُفِيدُ الظَّنَّ فِي إِبْتَاتِ
 لِلْحُكْمِ بِالظَّاهِرِ فِيمَا قَدْ نُقِلَ
 لِلشَّافِعِيِّ حَيْثُ لَا شَيْءَ يَدُلُّ
 أَوْ نِصْفٍ أَوْ كُلٍّ؛ لِإِلَاقَتِ رَابِ
 مَعَ اتِّفَاقٍ فِي أَقْلِ الدِّيَّةِ
 أَكْثَرَ، قُلْنَا: حَيْثُ شَغْلٌ عَلِيمًا
 مَصْلَحَةٌ ذَاتُ ضَرُورَةٍ زُكِّنَ
 اعْتَبِرَتْ، كَمَا إِذَا الصَّائِلَةُ
 وَمَالِكَ مُطْلَقَ ذَلِكَ اعْتَبَرَ
 يُوجِبُهُ بِحُكْمِ ظَنٍّ رَاجِحِ
 مُقْنَعَةٌ مَعْرِفَةُ الْمَصَالِحِ
 أَبْلَغَ فَحَصًّا يَقْتَضِي أَنْ عُدِمَا
 الْحُكْمِ؛ فَالْغَايِلُ لَنْ يُكَلَّفَا

الباب الثاني (في المردودة)

- ١٢٣٤ فَمِنْهَا «الاسْتِحْسَانُ» وَهُوَ اعْتِبَارُ
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفُسِّرَا

(١) يعني: فَرَجَحُ الْبَقَاءِ.

(٢) يعني: فَشَخُ الْحَدُوثِ. أَي: نَقْصِ.

مُجْتَهِدٌ نَطَقًا بِهَا، بَلْ يُحْصَرُ
يَوْمِيزُهُ ظُهُورُهُ، فَيُنْتَقَدُ
عَنِ النَّظَائِرِ لِذَلِكَ الْفَرْعِ
حَنِيفَةً مَا نَقَلُوا فِي الْكُتُبِ
بِالزَّكْوِيِّ؛ لِقَوْلِ: «خُذْ» فِي الصَّدَقَةِ
أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْإِسْتِحْسَانَ أَنَّ
لَيْسَ بِشَامِلٍ شُمُولَ الْخَيْرِ
تَخْصِصُ عِلَّةً، وَثَانِيهَا: إِذَا
قُلْتُ: عَلَى مَنْ لَيْسَ هُمْ صَحَابَةٌ
إِنْ خَالَفَ الْقِيَاسَ فَهُ قُبُولًا
وَلَمْ يُخَالَفْ، قُلْتُ: هَذَا أَنْكَرًا
يُقَلَّدُ الصَّاحِبَ، هَذَا فَاعْتَمِدْ
تَقْلِيدَهُمْ، كَذَا: الصَّحَابُ أَجْمَعُوا
مَعَ الْقِيَاسِ بِالْأُصُولِ أَيْضًا
قُلْنَا: الْمُرَادُ لَا عَلَى الْعُمُومِ
مَا خَالَفَ الْقِيَاسَ فَهُوَ أَخَذًا
ظَنَّ دَلِيلًا لَمْ يَكُنْ مُسَلِّمًا

١٢٣٥ بِحُجَّةٍ فِي النَّفْسِ عَنْهَا يَفْضَرُ
١٢٣٦ وَرُدَّ؛ إِذْ صَحِيحُهُ مِمَّا فَسَدَ
١٢٣٧ فَسَرَهُ الْكَرْخِيُّ بِقَطْعِ فَرْعِ
١٢٣٨ بِأَمْرِ أَقْوَى، نَحْوِ تَخْصِصِ أَبِي
١٢٣٩ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: «مَالِي صَدَقَهُ»
١٢٤٠ وَهُوَ عَلَى ذَا الْقَوْلِ تَخْصِصُ، وَعَنْ
١٢٤١ [نَتْرُكٌ] ^(١) وَجْهًا مِنْ وَجُوهِ النَّظَرِ
١٢٤٢ لَفْظًا لِأَقْوَى هُوَ كَالطَّارِي، فَذَا
١٢٤٣ قَالَ الصَّحَابِيُّ، فَقِيلَ: حُجَّةُ
١٢٤٤ ذَوُو اجْتِهَادٍ مِنْهُمْ، وَقِيلَا:
١٢٤٥ وَفِي الْقَدِيمِ ذَا إِذَا مَا انْتَشَرَا
١٢٤٦ وَإِنَّمَا لِلشَّافِعِيِّ فِي الْمَجْتَهِدِ
١٢٤٧ دَلِيلُنَا: «فَاعْتَبِرُوا»، فَيَمْنَعُ
١٢٤٨ عَلَى جَوَازِ خُلْفِ بَعْضٍ بَعْضًا
١٢٤٩ قِيلَ: فَأَصْحَابِي كَالنُّجُومِ
١٢٥٠ بَلِ الْعَوَامُ مِنْهُمْ، قِيلَ: إِذَا
١٢٥١ بِالْخَيْرِ الْحُجَّةِ، قُلْنَا: رُبَّمَا

مسألة:

مَنْعَهُ أَوْلُو اعْتِزَالٍ زَاعِمِي

١٢٥٢ تَفْوِضُ حُكْمٍ لِلنَّبِيِّ أَوْ عَالِمٍ

(١) فِي (ف): تَرَكَ.

- ١٢٥٣ تَبَعَ حُكْمَ لِلْمَصَالِحِ، وَرُدَّ [يَمْنَعُ] ^(١) الْأَصْلُ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ: قَدْ
 ١٢٥٤ تَكُونُ فِي اخْتِيَارِهِ الْمَصْلَحَةُ
 ١٢٥٥ «لَوْ قَدْ سَمِعْتُ، مَا قَتَلْتُ» لَوْ ثَبَتَ
 ١٢٥٦ قُلْنَا: لَعَلَّهُ بِنَصِّ مُحْتَمِلٍ وَالشَّافِعِيُّ الْوَقْفُ عَنْهُ قَدْ نَقِلَ وَمَتْنُ «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجَبَتْ»

الكتاب السادس (في التعادل والتراجيح) ^(٢)

الباب الأول (في تعادل الأمارتين في نفس الأمر)

- ١٢٥٧ مَنَعَهُ الْكَرْخِيُّ، وَتَجَوِيزُ رَجَحَ
 ١٢٥٨ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُهُ وَالْقَاضِي
 ١٢٥٩ حَيْثُ بِإِحْدَى تَيْنِ مَرَّةٍ قَضَى
 ١٢٦٠ «لَا تَقْضِ فِي شَيْءٍ بِحُكْمَيْنِ هُمَا مُخْتَلَفَانِ» لِنَفْيِ عِلْمَا
 ثُمَّ عَلَى ذَا فَلْتَخِيرِ جَنَحَ
 وَقِيلَ: بَلْ تَسَاقَطَا، فَالْقَاضِي
 لَمْ يَقْضِ بِالْأُخْرَى؛ لِقَوْلِ الْمُرْتَضَى:
 مُخْتَلَفَانِ لِنَفْيِ عِلْمَا

مسألة:

- ١٢٦١ دَلَّ عَلَى تَوْقُفِ التَّوَرُّعِ
 ١٢٦٢ إِمَّا يَكُونَانِ احْتِمَالَيْنِ لَهُ
 ١٢٦٣ وَإِنْ يَقُلْ فِي مَجْلَسَيْنِ، حُتْمًا
 ١٢٦٤ أَوْ لَا: فَقَوْلَانِ لَهُ، وَذَا فَعِي قَوْلَانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ فِي مَوْضِعٍ
 أَوْ مَذْهَبَيْنِ سَبَقَاهُ قَبْلَهُ
 مَذْهَبُهُ الْأَخِيرُ حَيْثُ عَلِمَا
 دَلَّ عَلَى عُلُوِّ شَأْنِ الشَّافِعِيِّ

(١) في (ق، ف): يمنع.

(٢) الكتاب السادس مفقود من نسخة (ف) التي عندي؛ لذلك اعتمدت فيه على (ق)، (ش) فقط.

الباب الثاني (في الأحكام الكلية للترجيح)

١٢٦٥ تَرْجِيحُهُمْ: تَقْوِيَّةٌ لِإِخْدَى
١٢٦٦ كَمَا عَلَى «الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ» رَجَحَ

مسألة:

١٢٦٧ وَلَمْ يَرَوْا مَا بَيْنَ قَطْعِيَّاتٍ
١٢٦٨ تَعَارَضَ بِهَا، وَإِلَّا اِرْتَفَعَا

مسألة:

١٢٦٩ إِعْمَالُ نَصَّيْنِ وَقَدْ تَعَارَضَا
١٢٧٠ حُكْمٌ فَبَعْضُهَا أَثْبَتَ، أَوْ تَعَدَّدَا
١٢٧١ يَعُمُّ وَرَّعٌ، نَحْوُ «[خَيْرٍ]»^(١) الشَّهَدَا
١٢٧٢ مَعَ دَمٍ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ حَيْثُ لَا
١٢٧٣ حُقُوقَنَا، وَمَا مَضَى فَيُحْمَلُ

مسألة:

١٢٧٤ نَصَّانِ قَدْ تَعَارَضَا وَاسْتَوَيَا
١٢٧٥ حُكْمُ الْآخِرِ نَاسِخًا، وَإِنْ جُهِلَ
١٢٧٦ وَحَيْثُ كَانَ وَاحِدٌ قَطْعِيًّا أَوْ
١٢٧٧ إِعْمَالُهُ، وَحَيْثُ مِنْ وَجْهِ يُخْصُ

(١) كَذَا فِي (ش) وَبِهَا يَصِحُّ الْوِزْنُ. لَكِنْ فِي (ق): (خَيْرٍ). وَلَا يَصِحُّ مَعَهَا الْوِزْنُ.

مسألة:

- ١٢٧٨ وَرَجَّحُوا بِكَثْرَةِ الْأَدْلَةِ لِقُوَّةِ الظَّنِّ أَيْ قُوَّةِ
 ١٢٧٩ قِيلَ: فَقَدَّمُوا عَلَى الْأَفْسَةِ الْخَبَرَ الْوَاحِدَ، قُلْنَا: فَالَّتِي
 ١٢٨٠ اتَّخَذَتْ أَصُولَهَا مُتَّحِدَةً وَمَنْعُوا فِيهَا سِوَى الْمُتَّحِدَةِ

الباب الثالث (في ترجيح الأخبار)

- ١٢٨١ وَهُوَ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ يَرِدُ أَوَّلُهَا: بِحَالِ رَاوٍ فَاعْتَمِدْ
 ١٢٨٢ فَارْجَحُوا بِكَثْرَةِ الرِّوَاةِ وَقَلَّةِ الْوَسَائِطِ الثَّقَاتِ
 ١٢٨٣ وَالْفِقْهِ وَالنَّحْوِ [وَحِفْظِ لِلْخَبَرِ] ^(١) وَأَفْضَلِيَّةِ بِأَيِّ ذِي ذِكْرٍ
 ١٢٨٤ وَبِدَوَامِ عَقْلِهِ وَشَهْرَتِهِ وَبَارِزِيَّةِ الضَّبْطِ فِي رِوَايَتِهِ
 ١٢٨٥ وَلَوْ [بِلَفْظٍ] ^(٢) الْمُصْطَفَى، وَعُدُّلًا بِالْاِخْتِيَارِ، ثُمَّ إِنْ قَدْ عُمِلَا
 ١٢٨٦ بِمَا رَوَى، وَكَثْرَةِ الْمُعَدَّلِ وَعِلْمِهِمْ وَبَخْسِهِمْ فِي الرَّجُلِ
 ١٢٨٧ وَصَاحِبِ الْقِصَّةِ وَهُوَ [اشْتَهَرَا] ^(٣) نَسَبُهُ وَسَلَمُهُ تَأَخَّرَا
 ١٢٨٨ وَالثَّانِ: مَنْ بَعْدَ الْبُلُوغِ قَدْ حَمَلَ عَلَى الَّذِي قَبْلُ وَفِيهِمَا اخْتِمَلُ
 ١٢٨٩ نَالِثُهَا: كَيْفِيَّةُ الرِّوَايَةِ فَمَا أَتَى بِلَفْظِهِ حِكَايَتَهُ
 ١٢٩٠ أَوْ سَبَبُ الْوُرُودِ، أَوْ مَا اتَّفَقَا رَفَعَا وَلَمْ يُنْكَرْهُ رَاوٍ سَبَقَا
 ١٢٩١ رَابِعُهَا: وَقْتُ الْوُرُودِ، فَارْجَحْ

(١) في (ق): (وحفظ الخبر). ولا يصح به الوزن، وإنما يصح الوزن بها أثبتناه من (ش).

(٢) في (ش): للفظ.

(٣) في (ق): اشهرا.

- ١٢٩٢ عُلُوُّ شَأْنِ الْمُصْطَفَى، وَاشْتِمَالًا
 ١٢٩٣ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ، وَمَا قَدْ أُطْلِقَا
 ١٢٩٤ خَامِسُهَا: بِلَفْظِهِ، فَرَجَّحَ
 ١٢٩٥ وَغَيْرَ مَا خُصَّصَ، وَالْحَقِيقَةُ
 ١٢٩٦ شَرْعِيَّةٌ عُرْفِيَّةٌ، وَغَنِيَا
 ١٢٩٧ لِعِلَالَةٍ، وَقَارَنَ التَّهْدِيدَا
 ١٢٩٨ دَلَّ بِوَجْهَيْنِ وَبِغَيْرِ وَسْطٍ

سادسها:

- ١٢٩٩ سَادِسُهَا: بِالْحُكْمِ، فَالْمُبْقَى
 ١٣٠٠ إِذْ هُوَ لَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ لَمْ يُفْزَدْ
 ١٣٠١ «مَا اجْتَمَعَ الْحَرَامُ وَالْحَلَالُ
 ١٣٠٢ لَكِنْ لِلِاخْتِطَاطِ، أَمَّا إِنْ وَرَدَ
 ١٣٠٣ وَالْخَبَرُ الْمُثْبِتُ لِلطَّلَاقِ
 ١٣٠٤ وَنَافِي الْحَدِّ؛ لِأَنَّهُ ضَرُرُ
 ١٣٠٥ سَابِقُهَا: بِعَمَلِ الْجُمْهُورِ
- لِحُكْمِ الْأَصْلِ رَجَّحْنِ بِحَقٍّ
 وَمَا افْتَضَى التَّحْرِيمُ؛ لِلْمَثْنِ يَرُدُّ
 إِلَّا «الْحَدِيثَ وَبِهِ مَقَالُ
 مَعَ مُوجِبٍ، تَعَادَلَا، أَوْ ذَا يُرَدُّ
 فَلَا ضِلُّ أَنْ لَا قَبْدَ كَالْعَتَاقِ
 دَلَّ «اذْرُؤُوا» إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ^(١)
 مِنْ سَلَفِ الْمَاضِينَ فِي الدُّهُورِ

البَابُ الرَّابِعُ (فِي تَرْجِيحِ الْأَقْيَسَةِ)

- ١٣٠٦ وَهُوَ عَلَى وَجْهِهِ، الْأَوَّلُ: مَا
 بِحَسَبِ الْعِلَّةِ مِنْهُ قُدَّ مَا

(١) كذا جاء الشطر الثاني من البيت في (ق، ش) ويبدو أنه سقطت منه كلمة، والوزن مكسور، وأظن أنه هكذا: (دَلَّ «اذْرُؤُوا الْخُدُودَ» إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ). وبذلك يصح الوزن.

- ١٣٠٧ مَظْنَنَةً، فَحَكَمَةً، فَوَضَفُ
 ١٣٠٨ كَذَا الْبَسِيطُ، وَالْوُجُودِيُّ فَاعْلَمْ
 ١٣٠٩ وَالثَّانِ: بِاعْتِيَارِ مَا دَلَّ عَلَى
 ١٣١٠ بِقَاطِعِ النَّصُوصِ، ثُمَّ الظَّاهِرِ
 ١٣١١ ثُمَّتْ بِالْمُنَاسِبِ الضَّرُورِيِّ
 ١٣١٢ ثُمَّتْ بِالْحَاجِي قَدَّمَ فِي الْعَمَلِ
 ١٣١٣ ثُمَّ مُحَلَّلِينَ، فَسَبْرٌ، فَشَبَهَ
 ١٣١٤ ثَالِثُهُمَا: بِحَسَبِ الدَّلَالِ عَلَى
 ١٣١٥ لِأَنَّهُ الْفَرْعُ، وَرَابِعُ الطَّرُقِ:
 ١٣١٦ خَامِسُهَا: حَيْثُ الْأَصُولُ اتَّفَقَتْ
- ذُو عَدَمٍ، فَحُكْمُ شَرْعٍ يَقْفُو
 لِمِثْلِهِ، وَالْعَدَمِيُّ لِلْعَدَمِيِّ
 عَلَيْهِ، فَارْجَحْنُ مَا اسْتُعْمِلَا
 الْإِلَامِ ثُمَّ الْبَاوَ «إِنْ» لِلْآخِرِ
 فِي الدِّينِ، ثُمَّ الدُّنْيَوِيِّ الْمَذْكُورِ
 أَقْرَبَهُ، فَالِدَوْرَانُ فِي مُحَلِّ
 ثُمَّ بِالْإِلْيَاءِ، فَطَرْدُ عَقَبَهُ
 الْحُكْمِ، فَالْتَّصُّ، فَالْإِجْمَاعُ تَلَا
 بِحَسَبِ ^(١) كَيْفِيَّةِ حُكْمٍ، وَسَبَقُ
 وَضَفًا وَحُكْمًا، وَالْفُرُوعُ اطَّرَدَتْ

الكتاب السابع (في الاجتهاد والإفتاء)

الباب الأول (في الاجتهاد)

١٣١٧ وَاسْتَفْرَغِ الْوُسْعَ ^(٢) لِدَرْكِ حُكْمِ الشَّرْعِ فَهُوَ الْاجْتِهَادُ الْحُكْمِيُّ

(١) جاء في (جوهرة اللغة، ١/ ٢٧٧): «أَفْعَلَ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا أُولَيْتَنِي» مَفْتُوحُ السَّيْنِ. وَسَكَّنَهَا قَوْمٌ. وَفِي (الصَّحَاحِ فِي اللُّغَةِ، ١/ ١١٠): (قَوْلُهُمْ: «لِيَكُنْ عَمَلُكَ بِحَسَبِ ذَلِكَ»، أَيُّ: عَلَى قَدَرِهِ وَعَدَدِهِ .. وَرَبِّهَا سَكَّنَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ). وَفِي (لِسَانِ الْعَرَبِ، ١/ ٣١١): (الْحَسَبُ وَالْحَسْبُ قَدْرُ الشَّيْءِ، كَقَوْلِكَ: الْأَجْرُ بِحَسَبِ مَا عَمِلْتَ وَحَسْبُهُ أَيُّ قَدْرُهُ؛ وَكَقَوْلِكَ: عَلَى حَسَبِ مَا أَسَدَيْتَ إِلَيَّ شُكْرِي لَكَ، تَقُولُ أَشْكُرُكَ عَلَى حَسَبِ بَلَائِكَ عِنْدِي أَيُّ عَلَى قَدَرِ ذَلِكَ).

(٢) جاء في (لِسَانِ الْعَرَبِ، ٨/ ٣٩٢): (الْوُسْعُ وَالْوَسْعُ: الْجِدَّةُ وَالطَّاقَةُ).

الفصل الأول (في المجتهد)

المسألة الأولى:

- ١٣١٨ يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ الاجْتِهَادُ
 ١٣١٩ لِلْفِعْلِ بِالرَّاجِحِ فِيمَا ظَنَّهُ
 ١٣٢٠ وَعَنْ أَبِي عَلِيٍّ مَعَ ابْنِهِ اِمْنَعَنْ
 ١٣٢١ قُلْنَا: بَلَى بِالْوَحْيِ؛ إِذْ بِهِ أَمْرُ
 ١٣٢٢ قُلْنَا: حُصُولُ الْيَأْسِ عَنْ نَصِّ يَرُدُّ

فَرَعٌ:

- ١٣٢٣ لَا يُخْطِئُ اجْتِهَادُهُ، وَإِلَّا
 لَوْ جَبَّ اتِّبَاعُهُ لَوْ زَلَّ

الثانية:

- ١٣٢٤ وَرَأَوْا اجْتِهَادَ مَنْ قَدْ غَابَا
 ١٣٢٥ كَذَلِكَ الْحَاضِرُ؛ إِذْ لَا يُمْتَنِعُ
 ١٣٢٦ لِعُرْضَةِ [الْخَطَأِ] ^(١)، أَجِيبْ: اجْتِهَادًا
 عَنْ النَّبِيِّ فِي عَصْرِهِ صَوَابًا
 أَمْرٌ لَهُ بِهِ، وَقِيلَ: مُتَمَتِّعٌ
 بِالِإِذْنِ فِيهِ، وَالْوُقُوعُ اسْتِثْنَاءً

الثالثة:

- ١٣٢٧ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ ذَا انْتِسَابٍ
 ١٣٢٨ كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ
 ١٣٢٩ يَنْظُرُ وَلَغَةً وَنَحْوِ
 ١٣٣٠ حَالِ الرُّوَاةِ، ثُمَّ لَا يَخْتَاجُ
 لِلْحُكْمِ مِنْ سُنَّةٍ أَوْ كِتَابٍ
 وَشَرْطُهُ، وَكَيْفَ الْإِقْتِبَاسُ
 وَنَاسِخٍ وَمَانِسِخٍ، وَيَخْوِي
 لِلْفَقْهِ وَالْكَلامِ؛ ذَا نِتَاجٍ

(١) أَوْ: الْخَطَأُ.

الفصل الثاني (في حكم الاجتهاد)

- ١٣٣١ تَصَوِّبُ أَهْلَ الْاجْتِهَادِ حُكْمًا
 ١٣٣٢ عَلَى الْخِلَافِ أَنَّ كُلَّ صُورَةٍ
 ١٣٣٣ حُجَّةٌ قَطْعٌ أَوْ فَظَنٌّ وَإِقْع
 ١٣٣٤ اللَّهُ فِي الْحَادِثِ حُكْمٌ ثَابِتٌ
 ١٣٣٥ فَمَنْ يَجِدْهَا فَهُوَ الْمُصِيبُ
 ١٣٣٦ إِنْهَا؛ [إِذَا] ^(١) اجْتِهَادُهُ مَسْبُوقٌ
 ١٣٣٧ فَلَوْ يَكُنْ حَقًّا الْاجْتِهَادَانُ
 ١٣٣٨ وَصَحَّ أَنْ أَجْرَانِ بَلْ فَعَشْرُ
 ١٣٣٩ قِيلَ: فَلَوْ تَعَيَّنَ الْحُكْمُ، لَمَا
 ١٣٤٠ إِذَا بِمَا أُنْزِلَ؛ فَهُوَ يَأْتُمُّ
 ١٣٤١ قُلْنَا: فَلِلْحُكْمِ بِمَا ظَنَّ جُعِلَ
 ١٣٤٢ قِيلَ: فَلَوْ لَمْ تَقْضَ بِالْإِصَابَةِ
 ١٣٤٣ نَصَبُ الْمُخَالِفِ، وَزَيْدٌ نَصَبًا
 ١٣٤٤ قُلْنَا: الَّذِي يُمْنَعُ نَصَبُ الْمُبْطِلِ
- فِيهِ خِلَافٌ فِي الْفُرُوعِ، بَيْنَا
 يَخُصُّهَا حُكْمٌ عَلَيْهِ دَلَّتِ
 وَاخْتِيرَ مَا قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ
 مُعَيَّنٌ دَلَّتْ لَهُ أَمَارَةٌ
 وَالْفَائِدُ الْمُخْطِئُ لَا يُصِيبُ
 بِهَا، وَلِلْحُكْمِ هِيَ الطَّرِيقُ
 إِذَا لَكَانَ اجْتِمَاعُ النَّقِیْضَانِ
 حَظُّ الْمُصِيبِ، وَسِوَاهُ أَجْرُ
 كَانَ الَّذِي خَالَفَهُ قَدْ حَكَمَا
 فِسْقًا وَكُفْرًا؛ دَلَّ «مَنْ لَمْ يَحْكَمْ»
 مَعَ الْخَطَا حُكْمٌ بِمَا قَدْ أُنْزِلَ
 لِلْكُلِّ، [مَا] ^(٢) جَازِلِذِي الْإِمَامَةِ
 مِنْ قَبْلِ الصَّدِّيقِ حِينَ انْتَصَبَا
 وَلَيْسَ مُخْطِئٌ إِذَا بِمُبْطِلٍ

(١) في (ق) و(ش) و(ف): إذا. وفي (ف) ما يشبه الشطب على الحرف الثالث، وفي الشرح في (ق)

و(ف) قال: (إذا اجتهداه). وهو الصواب؛ لأنه بداية الاستدلال على القول المختار.

(٢) في (ش): لما. ولا يصح معها الوزن.

فَرْعَانِ

الأول:

١٣٤٥ وَالزَّوْجُ إِن يَأْتِ بِلَفْظٍ وَيَرَى ذَاكَ كِنَايَةً، وَزَوْجُهُ تَرَى
١٣٤٦ ذَاكَ صَرِيحًا، فَلَهَا امْتِنَاعُ وَهَوْلُهُ الطَّلَبُ، وَالنِّزَاعُ
١٣٤٧ طَرِيقُ رَفْعِهِ بِأَنْ يُرَاجَعَا حَاكِمَا أَوْ مُحَكِّمًا، فَيُقْطَعَا

الثاني:

١٣٤٨ وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِذْ ظَنَّنَهُ^(١) فَسَخًا (أَيِ الْخُلْعِ) بِظَنٍّ أَنَّهُ
١٣٤٩ طَلَقٌ: أَنْ كَانَ الَّذِي مَضَى قُضِيَ فِيهِ بِحُكْمٍ قَبْلَهُ، لَمْ يُنْقَضِ

الباب الثاني (في الإفتاء)

المسألة الأولى:

١٣٥٠ يَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ الْإِفْتَاءُ وَمَنْ مَقَّلَ دُوهُمْ أَحْيَاءُ
١٣٥١ وَالْخُلْفُ فِي تَقْلِيدِهِمْ لِلْمَيِّتِ إِذْ هُوَ لَا قَوْلَ لَهُ بِمُثَبَّتٍ
١٣٥٢ وَذَلِكَ لِانْعِقَادِ الْجَمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ، وَاخْتِيرَ غَيْرُ مَا خَلَا
١٣٥٣ إِذْ فِي زَمَانِنَا عَلَيْهِ انْعِقَادُ إجماعهم؛ إِذْ فَقَدُوا الْمُجْتَهِدَا

الثانية:

١٣٥٤ يَجُوزُ لِلْعَامِيِّ الْإِسْتِفْتَاءُ وَلَيْسَ لِلْمُجْتَهِدِ اسْتِفْتَاءُ
١٣٥٥ إِذْ هُوَ مَأْمُورٌ بِالْإِعْتِبَارِ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْصَارِ

(١) الوزن مكسور، وينضبط بإصلاحه هكذا: (إِنْ غَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِذْ ظَنَّنَهُ).

- ١٣٥٦ كُتِّفَ عَامِيٌّ بِالْاجْتِهَادِ إِذْ هُوَ يَسْتَضِرُّ بِاجْتِهَادِ
 ١٣٥٧ إِذْ هُوَ مَشْغُولٌ بِالْأَسْبَابِ، وَقَدْ
 ١٣٥٨ قِيلَ: فَمَا ذَكَرْتُمْ فِي الْمُجْتَهِدِ
 ١٣٥٩ قَالَ: «أَطِيعُوا اللَّهَ» ثُمَّ «وَأُولِي
 ١٣٦٠ هُوَ ابْنُ عَوْفٍ حِينَ عُثْمَانُ وَلِي:
 ١٣٦١ عَلَى الْخُصُوصِ «فَاسْأَلُوا»^(٢)؛ لَا يَدْخُلُ
 ١٣٦٢ مَحْمَلُهُ الْقَضَاءُ، وَالْمُرَادُ
- إِذْ هُوَ يَسْتَضِرُّ بِاجْتِهَادِ
 تَقْوُتُهُ مَعَاشٍ إِذَا اجْتَهَدَ
 عَارِضُهُ عُمُومٌ «فَاسْأَلُوا»، وَقَدْ
 الْأَمْرُ مِنْكُمْ»، [وَلَقَدْ]^(١) قَالَ الْوَلِيُّ
 «وَسِيرَةِ الشَّيْخَيْنِ»، قُلْنَا: فَأَحْمِلِ
 مَا بَعْدَ الْاجْتِهَادِ، وَالثَّانِي اجْعَلُوا
 مِنْهَا لَزُومَ الْعَدْلِ، لَا اجْتِهَادُ

[الثالثة]^(٣)؛

- ١٣٦٣ وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْفُرُوعِ
 ١٣٦٤ وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ وَتَمَّتِ
 ١٣٦٥ عِدَّتُهَا أَلْفٌ ثَلَاثُمِائَةً
 ١٣٦٦ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ السَّرْمَدِي
- وَالْخُلْفُ فِي الْأَصُولِ ذُو تَفْرِيعٍ
 فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّسْمِيَةِ
 أَيْضًا وَسِتُّونَ تَلِي مَعَ سَبْعَةٍ
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

(١) فِي (ق) وَ(ف): وَقَدْ.

(٢) كَذَا فِي (ش). لَكِنْ فِي (ق، ف): وَاسْأَلُوا.

(٣) لَيْسَتْ فِي (ق) وَ(ف).

مَنْهَاجُ الصُّوْلِ إِلَى الْعِلْمِ الْأَوَّلِ

تحقيق الشيخ

عبدالله رمضان موسى
كلية الشريعة

تأليف

الفايزي ناصر الدين عبد شريف عمر البضاوي
(ت ١٣٨٥ هـ)

يُطبع لأول مرة مُحَقَّقًا على عَشْرِ مَخْطُوطَاتٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَقَدَّسَ مَنْ تَمَجَّدَ بِالْعَظَمَةِ وَالْجَلَالِ، وَتَنَزَّهَ مَنْ تَقَرَّدَ بِالْقَدَمِ وَالْكَمَالِ - عَنْ مُنَاسَبَةِ الْأَشْبَاءِ وَالْأَمْثَالِ، وَمُضَادَمَةِ الْحُدُوثِ وَالزَّوَالِ، مُقَدَّرُ الْأَرْزَاقِ وَالْآجَالِ، وَمُدَبِّرُ الْكَائِنَاتِ فِي أَزْلِ الْأَزَالِ، عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمَتَّعَالِ. نَحْمَدُهُ عَلَى فَضْلِهِ الْمَتَرَادِفِ الْمَتَوَالِ، وَنُشْكِرُهُ عَلَى مَا عَمَّنَا مِنَ الْإِنْعَامِ وَالْإِفْضَالِ، وَنُصَلِّي عَلَى مُحَمَّدٍ الْهَادِي إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ مِنْ ظُلُمَاتِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ خَيْرَ صَحْبٍ وَآلٍ، وَبَعْدُ:

فَإِنَّ أَوَّلَى مَا تَهَمُّ بِهِ الْهِمَمُ الْعَوَالِي وَتُضَرَفُ فِيهِ الْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي تَعَلَّمُ الْمَعَالِمَ الدِّينِيَّةَ، وَالْكَشْفَ عَنْ حَقَائِقِ الْمِلَّةِ الْحَنِيفِيَّةِ، وَالْغَوْصُ فِي تَيَّارِ بَحَارِ مُشْكِلَاتِهِ، وَالْفَحْصَ عَنْ أَسْتَارِ أَسْرَارِ مُعْضِلَاتِهِ. وَإِنَّ كِتَابَنَا هَذَا «مِنْهَاجُ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ» الْجَامِعُ بَيْنَ [الْمَعْقُولِ وَالْمَشْرُوعِ] ^(١)، وَالْمَتَوَسِّطُ بَيْنَ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ. وَهُوَ - وَإِنْ صَغُرَ حَجْمُهُ - كَبِيرُ عِلْمِهِ، وَكَثُرَتْ فَوَائِدُهُ، وَجَلَّتْ عَوَائِدُهُ. جَمَعْتُهُ؛ رَجَاءً أَنْ يَكُونَ سَبِيلاً لِرِشَادِ الْمُسْتَفِيدِينَ، وَنَجَاتِي يَوْمَ الدِّينِ، وَاللَّهُ تَعَالَى حَقِيقٌ بِتَحْقِيقِ رَجَاءِ الرَّاجِينَ.

أُصُولُ الْفَقْهِ: مَعْرِفَةُ دَلَائِلِ الْفَقْهِ إجمالاً، وَكَيْفِيَّةُ الاسْتِفَادَةِ مِنْهَا، وَحَالُ الْمُسْتَفِيدِ.

وَالْفَقْهُ: الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمَكْتَسَبُ مِنْ أَدْلَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ.

قِيلَ: الْفَقْهُ مِنْ بَابِ الظَّنِّ. قُلْنَا: الْمَجْتَهِدُ إِذَا ظَنَّ الْحُكْمَ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْفَتْوَى وَالْعَمَلُ بِهِ؛ لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَى وُجُوبِ [اتِّبَاعِ] ^(٢) الظَّنِّ، فَالْحُكْمُ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَالظَّنُّ فِي طَرِيقِهِ.

(١) فِي ع: الْمَعْقُولُ وَالْمَشْرُوعُ وَالْمَنْقُولُ. وَفِي ش: الْمَشْرُوعُ وَالْمَدْلُولُ وَالْمَعْقُولُ.

(٢) فِي (ع): الْعَمَلُ.

وَدَلِيلُهُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْأَثْمَةِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ. وَلَا بُدَّ لِلْأُصُولِيِّ مِنْ تَصَوُّرِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِيَسْتَطِيعَ مِنْ إِثْبَاتِهَا وَنَقْيِهَا.

لَا جَرَمَ رَتَّبْنَاهُ عَلَى مُقَدِّمَةِ وَسَبْعَةِ كُتُبٍ. أَمَّا الْمَقْدَمَةُ فَبَيْنَ الْأَحْكَامِ وَمَتَعَلِّقَاتِهَا، وَفِيهَا بَابَانِ:

الباب الأول: في الحكم

وفيه فصول:

الفصل الأول: في تعريفه

الْحُكْمُ: خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى ^(١) الْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ بِالْاِقْتِضَاءِ أَوْ التَّخْيِيرِ. قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ عِنْدَكُمْ، وَالْحُكْمُ حَادِثٌ؛ لِأَنَّهُ يُوصَفُ بِهِ وَيَكُونُ صِفَةً لِفِعْلِ الْعَبْدِ، وَمُعَلَّلًا بِهِ، كَقَوْلِنَا: حَلَّتْ بِالنِّكَاحِ وَحُرِّمَتْ بِالطَّلَاقِ. وَأَيْضًا فَمُوجِبَةُ الدَّلُوكِ وَمَانِعِيَةُ النِّجَاسَةِ وَصِحَّةُ الْبَيْعِ وَفَسَادُهُ - خَارِجَةٌ عَنْهُ. وَأَيْضًا فِيهِ التَّرْدِيدُ وَهُوَ يُنَافِي التَّحْدِيدَ.

قُلْنَا: الْحَادِثُ التَّعَلُّقُ، وَالْحُكْمُ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ الْعَبْدِ، لَا صِفَتَهُ، كَالْقَوْلِ الْمُتَعَلِّقُ بِالْمَعْدُومَاتِ، وَالنِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَنَحْوُهُمَا مُعَرِّفَاتٌ لَهُ، كَالْعَالَمِ لِلصَّانِعِ، وَالْمُوجِبَةُ وَالْمَانِعِيَةُ [إِعْلَامٌ بِالْحُكْمِ] ^(٢)، لَا هُوَ. وَإِنْ سُلِّمَ، فَالْمَعْنَى بِهِمَا اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ وَالتَّزْكُ،

(١) ذكر السبكي في (الإبهاج، ١١٩/٢) أَنَّ فِي بَعْضِ النُّسخ: (الحكم خطاب الله القديم المتعلق ...).

(٢) فِي (ع): إعلام للحكم. وفي (م): إعلام الحكم. وفي الإبهاج (١٣٠/٢): إعلام بالحكم. ومثى

الجاربردي والإسنوي على «أعلام الحكم» يعني: علامات على الحكم. ومثى الجزري والسبكي

وَبِالصَّحَّةِ إِبَاحَةُ الْإِنْتِفَاعِ، وَبِالْبُطْلَانِ حُرْمَتُهُ. وَالتَّرْدِيدُ فِي أَقْسَامِ الْمَحْدُودِ، لَا فِي الْحَدِّ.

الفصل الثاني (في) [تقسيماته] ^(١)

الأول: الخطاب إن اقتضى الوجود وَمَنَعَ النِّقِیْضَ، فَوُجُوبٌ. وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ، فَتَنْدُبٌ. وَإِنْ اقْتَضَى التَّرْكَ وَمَنَعَ النِّقِیْضَ، فَحُرْمَةٌ، وَإِلَّا فَكِرَاهَةٌ. وَإِنْ خَيْرٌ، فَإِبَاحَةٌ. وَيُرْسَمُ «الواجب» بأنه الذي يُدْمُ شَرْعًا تَارِكُهُ قَصْدًا مُطْلَقًا، وَيُرَادِفُهُ «الْفَرَضُ». وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: «الْفَرَضُ» مَا ثَبَتَ بِقَطْعِيٍّ، وَ«الوَاجِبُ» بِظَنِّيٍّ. وَ«الْمُنْدُوبُ»: مَا [يُحْمَدُ] ^(٢) فَاعِلُهُ وَلَا يُدْمُ تَارِكُهُ. وَيُسَمَّى «سُنَّةً» وَ«نَافِلَةً». وَ«الْحَرَامُ»: مَا يُدْمُ شَرْعًا فَاعِلُهُ. وَ«الْمَكْرُوهُ»: مَا يُمْدَحُ تَارِكُهُ وَلَا يُدْمُ فَاعِلُهُ ^(٣). وَ«الْمُبَاحُ»: مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِهِ [وَتَرِكِهِ] ^(٤) مَدْحٌ وَلَا [ذَمٌّ] ^(٥).

الثاني: مَا نُهِيَ عَنْهُ شَرْعًا فَقَبِيحٌ، وَإِلَّا فَحَسَنٌ، كَالوَاجِبِ وَالْمُنْدُوبِ وَالْمُبَاحِ وَفِعْلٍ غَيْرِ الْمَكْلُوفِ.

وَالْمَعْتَزِلَةُ قَالُوا: مَا لَيْسَ لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ الْعَالَمِ بِحَالِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَمَا لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ. وَرَبِّهَا

على «إعلام بالحكم».

(١) فِي (ن ١): تَقْسِيمُهُ.

(٢) كَذَا: (ع، ر، ش، ف، ن، ت ١، ت ٢). وَفِي (م، ح): (يُمدَح). وَفِي (ر): (يُحمد شرعا).

(٣) هَكَذَا فِي: (ش، ف). لَكِنْ فِي (ر، م): (مَا يمدح شرعا تاركه وَلَا يذم فاعله). وَفِي (ع): (مَا يمدح تاركه وَلَا يذم شرعا فاعله).

(٤) فِي (ع): (وَلَا تَرَكُهُ).

(٥) فِي (ر): (ذَمَّ شَرْعًا).

قالوا: الواقع على صفة توجب الذم [أو] ^(١) المدح. فالحسن بتفسيرهم الأخير أخص.

الثالث: قيل: الحكم إما سبب أو مسبب، كجعل الزنا سبباً لإيجاب الجلد على الزاني. فإن أريد بالسببية الإعلام، فحق، وتسميتها حكماً بحث لفظي. وإن أريد [بها] ^(٢) التأثير، فباطل؛ لأن الحادث لا يؤثر في القديم، ولأنه مبني على أن للفعل جهات توجب الحسن والقبح، وهو باطل.

الرابع: «الصحة»: استنباع الغاية. وبإزائها «البطلان» و«الفساد».

وغاية العبادة: موافقة الأمر (عند المتكلمين)، وسقوط القضاء (عند الفقهاء). فصلاة من ظن أنه متطهر صحيحة - على الأول، لا [على] ^(٣) الثاني ^(٤). وأبو حنيفة سمى ما لم يشرع بأصله ووصفه (كبيع الملاقح) باطلاً، وما شرع بأصله دون وصفه (كالربا) فاسداً.

و«الإجزاء» هو الأداء الكافي لسقوط التعبد به.

وقيل: سقوط القضاء. ورد بأن:

- القضاء حينئذ لم يجب؛ لعدم الموجب، فكيف [سقط] ^(٥)؟

(١) في (ع): و.

(٢) هكذا في: (م، ر). لكن في (ش، ع، ف): به.

(٣) ثابتة في (ر)، متن معراج المنهاج (١/٦٠). وذكر محقق الإبهاج (٢/١٨١) أنها ثابتة في إحدى نُسَخه.

(٤) في (م) زيادة: (وغاية المعاملات ترتب أثارها عليها). لكن صرح السبكي (الإبهاج، ٢/١٨٦) والإسنوي (نهاية السؤل، ١/٥٩) بأن البيضاوي لم يذكر ذلك.

(٥) في (ع، ن، ا): يسقط.

- [وبأنكم]^(١) تُعَلَّلُونَ سقوطَ القضاء به، والعلةُ غَيْرُ المغلُولِ.

وإنما يُوصَفُ به وبِعَدَمِهِ ما يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، كالصلاة، لَا المَعْرِفَةَ [بالله تعالى]^(٢)، وَرَدَّ الْوَدِيعَةِ.

الخامس: العبادة إن وَقَعَتْ في وقتها الْمُعَيَّن ولم تُسَبِّقْ بِأداءٍ مُخْتَلٍ، فَأَدَاءٌ، وَإِلَّا فإِعَادَةٌ.

وإن وَقَعَتْ بَعْدَهُ وَوُجِدَ فِيهِ سَبَبٌ وَجُوبُهَا، [فَقَضَاءٌ]^(٣)، وَجَبَ أَدَاؤُهُ (كَالظُّهْرِ الْمَتْرُوكَةِ قَضَاءً) أَوْ لَمْ يَجِبْ وَأَمَكَنَّ (كَصَوْمِ الْمَسَافِرِ وَالْمَرِيضِ)، أَوْ اِمْتَنَعَ عَقْلًا (كَصَلَاةِ النَّائِمِ)، أَوْ شَرَعًا (كَصَوْمِ الْحَائِضِ).

وَلَوْ ظَنَّ الْمُكَلَّفُ أَنَّهُ لَا يَعْيشُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، تَضَيَّقَ عَلَيْهِ. فَإِنْ عَاشَ وَفَعَلَ فِي آخِرِهِ، فَقَضَاءٌ عِنْدَ [الْقَاضِي]^(٤)، أَدَاءٌ عِنْدَ الْحُجَّةِ^(٥)؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيْنِ خَطْؤُهُ.

السادس: الْحُكْمُ إِنْ ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ لِعُذْرٍ، فَرُخْصَةٌ، كَحِلِّ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ، وَالْقَصْرِ وَالْفِطْرِ لِلْمَسَافِرِ، وَاجِبًا وَمَنْدُوبًا وَمَبَاحًا، وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ.

(١) كذا في: (ف، ع، م، ر، ش، ت). وهذا هو الوجه الثاني من الرد، وبهذا يظهر خطأ ما في بعض الطباعات: «فإنكم»، وهذا الخطأ وقع في نسخة الإيهاج (١٩١/٢) وفي طبعة مؤسسة الرسالة (المنهاج، ص ١٩).

(٢) من (ش، ع).

(٣) في (ف): سميت قضاء.

(٤) في (١ ن): القاضي أبي بكر.

(٥) يقصد بـ «الحجة»: الغزالي.

الفصل الثالث (في أحكامه)

وفيه مسائل:

الأولى: الوجوب قد يتعلق بمُعَيَّن، وقد يتعلق بِمُبْهَمٍ مِنْ أُمُورٍ مُعَيَّنَةٍ، كَخِصَالِ الكَفَّارَةِ وَنَضْبِ أَحَدِ الْمُسْتَعِدِّينَ لِلْإِمَامَةِ. وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: الكل واجب. عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِالْجَمِيعِ، وَلَا يَجِبُ الْإِثْنَانُ بِهِ، فَلَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى.

وَقِيلَ: الْوَاجِبُ مُعَيَّنٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى دُونَ النَّاسِ. وَرُدَّ بِأَنَّ التَّعِينَ يُحِيلُ تَرَكَ ذَلِكَ [الواحد]^(١)، وَالتَّخْيِيرُ يُجَوِّزُهُ، وَبَتَّ اتِّفَاقًا فِي الْكَفَّارَةِ؛ فَانْتَفَى الْأَوَّلُ.

قِيلَ: يَخْتَمِلُ أَنَّ الْمَكْلَفَ يَخْتَارُ الْمُعَيَّنَ، أَوْ يُعَيِّنُ مَا يَخْتَارُهُ، أَوْ يَسْقُطُ بِفِعْلٍ غَيْرِهِ. وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّهُ يُوجِبُ تَفَاوُتَ الْمُكْلَفِينَ فِيهِ، وَهُوَ خِلَافُ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ. وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّ الْوَجُوبَ مُحَقَّقٌ قَبْلَ اخْتِيَارِهِ^(٢).

وعن الثالث: بِأَنَّ الْآتِيَّ بِأَيِّهَا آتٍ بِالْوَجِبِ إِجْمَاعًا.

قِيلَ: إِنْ آتَى بِالْكُلِّ مَعًا، فَلَا مِثَالَ إِمَّا بِالْكُلِّ، فَالْكَلُّ وَاجِبٌ. أَوْ بِكُلِّ وَاحِدٍ، فَتَجْتَمِعُ مُؤَثَّرَاتٌ عَلَى أَثَرٍ وَاحِدٍ. أَوْ بِوَاحِدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، وَلَمْ يَوْجَدْ. أَوْ بِوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَأَيْضًا: الْوَجُوبُ مُعَيَّنٌ، فَيَسْتَدْعِي مُعَيَّنًا، وَلَيْسَ الْكُلُّ، وَلَا كُلُّ وَاحِدٍ^(٣). وَكَذَا الثَّوَابُ عَلَى الْفِعْلِ، وَالْعِقَابُ عَلَى التَّرْكِ؛ فَإِذَا الْوَاجِبُ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ. وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ الْإِثْمَالَ بِكُلِّ وَاحِدٍ، وَتِلْكَ مُعَرِّفَاتٌ.

(١) فِي (ر، ن ٢): (الواجب). لَكِنْ فِي (ن ١) وَشَرْحُ الْإِسْنَوِيِّ فِي (ن ٢، ن ١): (الواحد). فَهُوَ الصَّوَابُ.

(٢) فِي (ش، ن ١) زِيَادَةٌ: لِكُلِّ مِنْهُمَا. لَكِنْ فِي (ن ١) وَضَعُ فَوْقَهَا خَطًّا.

(٣) فِي (ع) زِيَادَةٌ: وَلَا وَاحِدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ.

وعن الثاني: بأنه يَسْتَدْعِي أحدها لا بَعَيْنَهُ، كَالْمَعْلُولِ الْمُعَيَّنِ الْمُسْتَدْعِي عِلَّةً مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ.

وعن [الْأَخِيرِينَ] ^(١): أنه يَسْتَحِقُّ ثَوَابَ وَعِقَابِ أُمُورٍ لَا يَجُوزُ تَرْكُ كُلِّهَا وَلَا يَجِبُ فِعْلُهَا.

تذنيب: الْحُكْمُ قَدْ يَتَعَلَّقُ عَلَى التَّرْتِيبِ، فَيَحْرُمُ الْجَمْعُ (كَأَكْلِ الْمُدْكِيِّ وَالْمَيْتَةِ) أَوْ يُبَاحُ (كَالْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ) أَوْ يُسَنُّ (كَكَفَّارَةِ الصَّوْمِ).

المسألة الثانية: الْجَوَابُ إِنْ تَعَلَّقَ بِوَقْتٍ، فِيمَا أَنْ:

- يُسَاوِي الْفِعْلَ (كَصَوْمِ رَمَضَانَ)، وَهُوَ الْمُضَيِّقُ.

- أَوْ يَنْقُصُ عَنْهُ؛ فَيَمْنَعُهُ مَنْ مَنَعَ التَّكْلِيفَ بِالْمُحَالِ [إِلَّا] ^(٢) لِعَرَضِ الْقَضَاءِ، كَوُجُوبِ الظُّهْرِ عَلَى الزَّائِلِ عُذْرَهُ وَقَدْ بَقِيَ قَدْرُ تَكْبِيرَةٍ ^(٣).

- أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ؛ فَيَقْتَضِي إِيقَاعَ الْفِعْلِ فِي [أَيٍّ] ^(٤) جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ؛ لِعَدَمِ أَوَّلِيَّةِ الْبَعْضِ.

وقال المتكلمون: يَجُوزُ تَرْكُهُ فِي الْأَوَّلِ بِشَرَطِ الْعَزْمِ فِي الثَّانِي، وَإِلَّا لَجَارَ تَرْكُ الْوَاجِبِ بِلَا بَدَلٍ.

وَرُدُّ: بَأَنَّ الْعَزْمَ لَوْ صَلَحَ بَدَلًا، لَتَأْدَى الْوَاجِبُ بِهِ. وَبأنه لَوْ وَجَبَ الْعَزْمُ فِي الْجُزْءِ

(١) فِي (م): الْآخِرِينَ.

(٢) كَذَا فِي (ع، م، ف، ن، ت، ح). لَكِنْ فِي (ش، ر، ن، ٢): لَا.

(٣) فِي (ع) زِيَادَةٌ: مِنَ الْوَقْتِ.

(٤) ثَابِتَةٌ فِي (ع) فَقَطْ.

الثاني، لتعدّد البدل، والمُبدل [منه] ^(١) واحد.

ومِمَّا مَنْ قَالَ: يَخْتَصُّ بِالْأَوَّلِ، وَفِي [الْأَخِيرِ] ^(٢) قَضَاءٌ. وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: يَخْتَصُّ [بِالْأَخِيرِ] ^(٣)، وَفِي الْأَوَّلِ تَعْجِيلٌ. وَقَالَ الْكَرْخِيُّ: الْآتِي [بِهِ] ^(٤) فِي [الْأَوَّلِ] ^(٥) إِنْ بَقِيَ عَلَى صِفَةِ الْوَجُوبِ، يَكُونُ مَا فَعَلَهُ وَاجِبًا، وَإِلَّا نَافِلَةً.

اِحْتَجُّوا بِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ لَمْ يَجْزُ تَرْكُهُ. قُلْنَا: الْمَكْلَفُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَدَائِهِ فِي أَيِّ جُزْءٍ [شَاءَ] ^(٦) مِنْ أَجْزَائِهِ.

فَرَعٌ: الْمَوْسَعُ قَدْ [يَسَعُهُ] ^(٧) الْعُمْرُ، كَالْحَجِّ وَقَضَاءِ الْفَائِتِ، فَلَهُ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَتَوَقَّعْ فَوَاتُهُ (إِنْ أُخِّرَ)؛ لِكِبَرِهِ أَوْ مَرَضِهِ.

المسألة الثالثة: الوجوب إمَّا أَنْ يَتَنَاوَلَ:

- كُلُّ وَاحِدٍ (كَالصلواتِ الْخَمْسِ)، أَوْ وَاحِدًا مُعَيَّنًا (كَالتَهَجُّدِ)، وَيُسَمَّى «فَرْضَ عَيْنٍ» ^(٨).

(١) ثابتة في (ش، ر).

(٢) هكذا في (ش، ت). لكن في (ر، ع، م، ف، ن): الآخر.

(٣) هكذا في (ش، ت). لكن في (ر، ع، م، ف، ن): بالآخر.

(٤) ثابتة في: (م، ت)، متن الإبهاج (٢/٢٥٨).

(٥) في (ن، ت): أول الوقت.

(٦) ثابتة في (ش، ر).

(٧) هكذا في: (ر)، متن المعراج (١/٨٧)، متن شرح الأصفهاني (١/٩٨)، متن الإبهاج (٢/٢٧٢).

لكن في (ع) و(م) و(ف): يسع.

(٨) في (ر، ت): (الوجوب ان تناول ... سمي ...). وفي (ش): (الوجوب ان تناول ... ويسمى ...).

- أو غَيْرَ مُعَيَّنٍ (كالجهاد) وَيُسَمَّى «فَرْضًا عَلَى الْكِفَايَةِ»^(١). فَإِنْ ظَنَّ كُلُّ طَائِفَةٍ أَنَّ غَيْرَهُ فَعَلَ، سَقَطَ عَنِ الْكُلِّ. وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ^(٢)، وَجَبَ.

المسألة الرابعة: وَجُوبُ الشَّيْءِ مُطْلَقًا يُوجِبُ وَجُوبَ مَا [لَا]^(٣) يَتِمُّ إِلَّا بِهِ وَكَانَ مَقْدُورًا.

قِيلَ: يُوَجِبُ السَّبَبَ دُونَ الشَّرْطِ. وَقِيلَ: لَا فِيهِمَا.

لَنَا: أَنَّ التَّكْلِيفَ بِالْمَشْرُوطِ دُونَ الشَّرْطِ مُحَالٌ.

قِيلَ: يَخْتَصُّ بِوَقْتِ وَجُودِ الشَّرْطِ. قُلْنَا: خِلَافُ الظَّاهِرِ.

قِيلَ: إِجْبَابُ الْمُقَدِّمَةِ أَيْضًا كَذَلِكَ. قُلْنَا: لَا؛ فَإِنَّ اللفظَ لَمْ يَدْفَعْهُ.

تَنْبِيْهُ: مُقَدِّمَةُ الْوَاجِبِ إِمَّا أَنْ يَتَوَقَّفَ عَلَيْهَا وَجُودُهُ شَرْعًا (كالوضوء للصلاة)، أَوْ عَقْلًا (كَالْمَشْيِ لِلْحَجِّ)، أَوْ الْعِلْمُ بِهِ (كَالِإِتْيَانِ بِالْخُمْسِ إِذَا تَرَكَ وَاحِدَةً وَنِسِي، وَسَرَّ شَيْءٍ مِنَ الرُّكْبَةِ لِسَرِّ الْفَخْذِ).

فُرُوعٌ:

الأول: لَوْ اشْتَبَهَتْ الْمُنْكَوْحَةُ بِالْأَجْنِبِيَّةِ، حَرُمَتَا، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُمَا.

الثاني: لَوْ قَالَ: (إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ)، حَرُمَتَا؛ تَغْلِيْبًا لِلْحُرْمَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيُعَيَّنُ [أَيْتَهُمَا]^(٤)، لَكِنْ [مَا]^(٥) لَمْ يُعَيَّنْ، لَمْ تَتَّعَيْنْ.

(١) كَذَا فِي (ع، م، ف، ر، ن، ت). وَفِي (ش) وَالْبَدِخَشِيِّ (١/ ٩٣): فَرَضُ كِفَايَةٍ.

(٢) فِي (ف، ش) وَمَتْنِ شَرْحِ الْأَصْفَهَانِيِّ (١/ ٩٩): يَفْعَلُهُ.

(٣) هَكَذَا فِي (ش، ت، ف، ن). لَكِنْ فِي (ع، م، ر): لَمْ.

(٤) هَكَذَا فِي (ع، ر، ف). لَكِنْ فِي (ش، م، ت، ن): إِحْدَاهُمَا.

(٥) فِي (ش، ر) وَشَرْحِ الْبَدِخَشِيِّ (١/ ١٠٢): (لَمْ).

الثالث: الزائد على ما ينطلق عليه الاسم من المَسْحِ غَيْرُ واجبٍ، وألّا لَمْ يَجُزْ تَرْكُهُ.

المسألة الخامسة: وجوب الشيء يَسْتَلْزِمُ حُرْمَةَ نَقِيضِهِ؛ [لأنها] ^(١) جُزْؤُهُ، فالدّالُّ عليه يدلُّ عليها بالتَّضَمُّنِ.

قالت المعتزلة وأكثر أصحابنا: الموجبُ قد يَغْفُلُ عن نَقِيضِهِ. قُلْنَا: لا؛ فإنَّ الإيجابِ بدوْنِ المَنعِ مِنْ [نَقِيضِهِ] ^(٢) مُحَالٌ. وإن سُلِّمَ، فَمَنْقُوضٌ بِوُجُوبِ الْمُقَدِّمَةِ.

المسألة السادسة: الوجوبُ إِذَا نُسِخَ، بَقِيَ الْجَوَازُ، خِلَافًا لِلْغَزَالِيِّ؛ لِأَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْوُجُوبِ يَتَضَمَّنُ الْجَوَازَ، وَالنَّاسِخُ لَا يُنَافِيهِ؛ فَإِنَّهُ يَرْتَفِعُ الْوُجُوبُ بِارْتِفَاعِ الْمَنعِ مِنَ التَّرْكِ.

قِيلَ: الْجِنْسُ يَتَقَوَّمُ بِالْفَضْلِ؛ فَيَرْتَفِعُ بِارْتِفَاعِهِ. قُلْنَا: لا. وإن سُلِّمَ، فَيَتَقَوَّمُ بِفَضْلِ عَدَمِ الْحَرَجِ.

المسألة السابعة: الواجبُ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ.

قال الكعبيُّ: فَعَلُ الْمَبَاحِ تَرْكُ الْحَرَامِ، وَهُوَ وَاجِبٌ. قُلْنَا: لا، بَلْ بِهِ يَخْصُلُ.

وقالت الفقهاء: يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الْحَائِضِ وَالْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ؛ لِأَنَّهُمْ شَهِدُوا الشَّهْرَ، وَهُوَ مُوجِبٌ، وَأَيْضًا: عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ بِقَدْرِهِ. قُلْنَا: الْعُذْرُ مَانِعٌ، وَالْقَضَاءُ يَتَوَقَّفُ عَلَى السَّبَبِ لَا الْوُجُوبِ، وَإِلَّا لَمَّا وَجَبَ قَضَاءُ الظُّهْرِ عَلَى مَنْ نَامَ جَمِيعَ الْوَقْتِ.

(١) هكذا في (ش، م، ف). لكن في (ع، ر، ت): لأنه.

(٢) في (ش): النقيض له. وفي (ر، ن): النقيض.

الباب الثاني (فيما لا بُدَّ للحكم منه، وهو: الحاكم، والمحكوم عليه، وبه)

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول (في الحاكم)

وهو الشرع دُونَ الْعَقْلِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ فَسَادِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ الْعَقْلِيَّيْنِ فِي كِتَابِ «الْمُضْبَاح».

فَرْعَانِ عَلَى التَّنْزُّلِ:

الأول: شُكْرُ الْمَنْعِمِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَقْلًا؛ إِذْ لَا تَعْذِيبَ قَبْلَ الشَّرْعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. وَلَآنَهُ لَوْ وَجَبَ، لَوَجَبَ إِمَّا لِفَائِدَةِ الْمَشْكُورِ (وَهُوَ مُنَزَّهٌ) أَوْ لِلشَّائِكِ فِي الدُّنْيَا (وَإِنَّهُ مَشَقَّةٌ بِلَا حَظٍّ) أَوْ فِي الْآخِرَةِ (وَلَا اسْتِقْلَالَ لِلْعَقْلِ [بِهَا] ^(١)).

قِيلَ: يَذْفَعُ ظَنٌّ [ضَرَرٍ] ^(٢) الْآجِلِ. قُلْنَا: قَدْ يَتَضَمَّنُهُ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفٌ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ، وَ[كَاسْتِهْزَاءٍ] ^(٣)؛ لِحَقَارَةِ الدُّنْيَا [بِالْقِيَاسِ] ^(٤) إِلَى كِبَرِيائِهِ، وَلَآنَهُ رَبِّهَا لَا يَقَعُ لِأَثَقًا.

قِيلَ: يَنْتَقِضُ بِالْوُجُوبِ الشَّرْعِيِّ. قُلْنَا: إِجْبَابُ الشَّرْعِ لَا يَسْتَدْعِي فَائِدَةً.

الْفَرْعُ الثَّانِي: الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ قَبْلَ الْبِعْثَةِ مُبَاحَةٌ عِنْدَ الْبَصَرِيَّةِ وَبَعْضِ الْفُقَهَاءِ،

(١) فِي (ع، ر): فِيهَا.

(٢) فِي (ش، ت) وَمَعْرَاجِ الْمَنْهَاجِ (١١٣/١) وَشَرْحِ الْبَدْخَشِيِّ (١١٨/١): الضَّرَرُ.

(٣) فِي مَعْرَاجِ الْمَنْهَاجِ (١١٣/١) وَنَهَايَةِ السُّوْلِ وَمَعَهُ الْبَدْخَشِيُّ (١١٩/١): كَالِاسْتِهْزَاءِ.

(٤) فِي (ف) وَمَتْنِ الْإِبْهَاجِ (٣٧٥/٢): بِالنِّسْبَةِ.

محرمة عند البغدادية وبعض الإمامية وابن أبي هريرة. وتوقف الشيخ والصيرفي. وفسره الإمام بعدم الحكم، والأولى أن [يفسر] ^(١) بعدم العلم؛ لأن الحكم قديم عنده، ولا يتوقف تعلقه على البعثة؛ لتجويزه التكليف بالمحال.

احتج الأولون بأنها انتفاع خالٍ عن أمارة المفسدة ومضرة المالك؛ [فيباح] ^(٢)، كالاستغلال بجدار الغير، والاقْتباس من ناره. وأيضاً: المأكَل اللذيذة خلقت لغرضنا؛ لامتناع العبث، واستغنائه [تعالى] ^(٣)، وليس للإضرار اتفاقاً، فهو للنتع، وهو إما التلذُّد أو الاغتذاء أو الاجتناب مع الميل أو الاستدلال، ولا يحصل إلا بالتناول.

وأجيب عن الأول: بمنع الأصل، وعليه الأوصاف، والدوران ضعيف.

وعن الثاني: بأن أفعاله لا تعلل بالغرض. وإن سلّم، فالحظر ممنوع.

وقال الآخرون: تصرف بغير إذن المالك؛ فيخرم كما في الشاهد. ورُدَّ بأن الشاهد يتضرر به دون الغائب.

تنبيه: عدم الحرمة لا يوجب الإباحة؛ لأن عدم المنع أعم من الإذن.

الفصل الثاني (في المحكوم عليه)

وفيه مسائل:

الأولى: أن المَعْدُوم يجوز الحكم عليه كما أننا مأمورون بحكم الرسول ﷺ.

(١) في الإيهاج (٣٧٩/٢): يفسره.

(٢) في (ف): فتباح.

(٣) متن شرح الأصفهاني (١٢٤/١)، متن الإيهاج (٣٨٦/٢).

قِيلَ: [إِنَّ^(١) الرسول [قد^(٢) أخبر [بأنَّ^(٣) مَنْ سَيُؤَلِّدَ فَاَللهُ تَعَالَى سَيَأْمُرُهُ. قُلْنَا: أَمْرُ الله تَعَالَى فِي الْأَزَلِّ مَعْنَاهُ أَنَّ فُلَانًا إِذَا وُجِدَ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِكَذَا.

قِيلَ: الْأَمْرُ فِي الْأَزَلِّ (وَلَا سَامِعَ وَلَا مَأْمُورَ) عَبَثٌ، بِخِلَافِ أَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ. قُلْنَا: مَبْنِيٌّ عَلَى الْقُبْحِ الْعَقْلِيِّ، وَمَعَ هَذَا فَلَا سَفَهَ [فِي^(٤) أَنْ يَكُونَ فِي النَّفْسِ طَلَبُ التَّعَلُّمِ مِنْ ابْنِ سَيُؤَلِّدَ.

المسألة الثانية: لَا يُجَوِّزُ تَكْلِيفَ الْغَافِلِ مَنْ أَحَالَ تَكْلِيفَ الْمُحَالِ؛ فَإِنَّ [الِإِتْيَانَ بِالْفِعْلِ^(٥)] امْتِنَالًا يَعْتَمِدُ الْعِلْمَ، وَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ الْفِعْلِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

وَنُوقِضَ بِوُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ. وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ مُسْتَشْنَى.

المسألة الثالثة: الْإِكْرَاهُ الْمُلْجِئُ يَمْنَعُ التَّكْلِيفَ؛ لِزَوَالِ الْقُدْرَةِ.

المسألة الرابعة: التَّكْلِيفُ يَتَوَجَّهُ عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ. وَقَالَتِ الْمَعْتَزَلَةُ: بَلْ قَبْلَهَا. لَنَا: أَنَّ الْقُدْرَةَ حَيْثُئِذٍ.

قِيلَ: التَّكْلِيفُ فِي الْحَالِ بِالْإِيقَاعِ فِي ثَانِي الْحَالِ. قُلْنَا: الْإِيقَاعُ إِنْ كَانَ نَفْسَ الْفِعْلِ، فَ مُحَالٌ فِي الْحَالِ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ، فَيَعُودُ الْكَلَامُ إِلَيْهِ وَيَتَسَلَّلُ.

قَالُوا: عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ وَاجِبُ الصُّدُورِ. قُلْنَا: حَالُ الْقُدْرَةِ وَالِدَاعِيَةِ كَذَلِكَ.

(١) ثابتة في (ع، ف).

(٢) ثابتة في ش.

(٣) في (ش، م): أن.

(٤) ثابتة في (ر، ف).

(٥) هكذا في (ع). لكن في (ش، م، ر، ف): الفعل.

الفصل الثالث (في المحكوم به)

وفيه مسائل:

الأولى: التكليف بالمُحَال:

- جائز؛ لأنَّ حكمه لا يَسْتَدْعِي غَرَضًا.

قيل: لا يُتَصَوَّر وجوده؛ فلا يُطَلَب. قلنا: إن لَمْ يُتَصَوَّر، امْتَنَعَ الحكمُ بِاسْتِحَالَتِهِ.

- غَيْرُ^(١) واقعٍ بِالْمُمْتَنِعِ لِذَاتِهِ (كإعدام القديم، وَقَلْبُ الْحَقَائِقِ)؛ لِلاِسْتِقْرَاءِ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

قيل: أَمَرَ أبا هَبٍ بِالْإِيْمَانِ بِهَا [أَنْزَلَ]^(٢)، وَمِنْهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ؛ فَهُوَ جَمْعُ بَيْنِ النَّفِيضَيْنِ.

قلنا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ أَمَرَ بِهِ بَعْدَ مَا أَنْزَلَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ.

المسألة الثانية: الكافر مُكَلَّفٌ بالفروع، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ. وَفَرَّقَ قَوْمٌ بَيْنَ الْأَمْرِ

وَالنَّهْيِ.

لَنَا: أَنَّ الْآيَاتِ الْأَمْرَةَ بِالْعِبَادَةِ تَتَنَاوَلُهُمْ، وَالْكُفْرُ غَيْرُ مَانِعٍ؛ لِإِمْكَانِ إِزَالَتِهِ. وَأَيْضًا: الْآيَاتُ [الْمَوْعِدَةُ بِتَرْكِ]^(٣) الْفُرُوعِ كَثِيرَةٌ، مِثْلُ: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۚ﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ

(١) معطوف على قوله: (التكليف بالمحال جائز). كأنه قال: (التكليف بالمحال جائز، غير واقع).

(٢) في (ف، ع، ن، ٢): أنزل الله.

(٣) هكذا في (م)، وعليه مشى الإسْنَوِيُّ فِي نَهَايَةِ السُّوْلِ (١/١٥٦)، فَقَالَ: (الآيَاتُ الْمَوْعِدَةُ بِتَرْكِهَا

أَيُّ: بِسَبَبِ تَرْكِهَا). وَكَذَلِكَ السَّبْكِيُّ فِي (الإِبْهَاجِ، ٢/٤٦٥). لَكِنْ فِي (ع): الْمَوْعِدَةُ عَلَيْهِمْ بِتَرْكِهَا.

وَفِي (ر): الْمَوْعِدَةُ عَلَى تَرْكِهَا. وَفِي مَعْرَاجِ الْمَنْهَاجِ (١/١٤٣): الْمَوْعِدَةُ بِتَرْكِهَا. وَفِي (ف، ش)

وَالْمَنْهَاجِ (ص ١١، ط: صَبِيح): الْمَوْعِدَةُ عَلَى تَرْكِهَا.

الزَّكَاةُ ﴿فصلت: ٦-٧﴾. وأيضًا: أنهم كُلُّفُوا بالنَّوَهي؛ [لِوُجُوبِ] ^(١) حَدِّ الزَّنا عليهم؛ فيَكُونون مُكَلَّفِينَ بالأمر؛ قِياسًا.

قِيلَ: الانتهاء [أَبْدًا] ^(٢) مُمَكِّنٌ، دُونَ الامْتِثَالِ. وَأُجِيبَ [عنه] ^(٣) بِأَنَّ مَجْرَدَ الفعل والتَّرْكَ لَا يَكْفِي؛ فَاسْتَوَيَا. وفيه نَظَرٌ.

قِيلَ: لَا يَصِحُّ مع الكُفْرِ، وَلَا قَضَاءُ بَعْدَهُ. قُلْنَا: الْفَائِدَةُ تَضْعِيفُ الْعَذَابِ.

المسألة الثالثة: امْتِثَالُ الْأَمْرِ يُوجِبُ الْإِجْزَاءَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ بَقِيَ مُتَعَلِّقًا بِهِ؛ فَيَكُونُ أَمْرًا بِتَحْصِيلِ الْحَاصِلِ، أَوْ بَغْيَرِهِ، فَلَمْ يَمْتَثِلْ بِالْكُلِّيَّةِ.

قال أبو هاشم: لَا يُوجِبُهُ كَمَا لَا يُوجِبُ النَّهْيُ الْفَسَادَ. والجواب: طَلَبُ الْجَامِعِ، ثُمَّ الْفَرْقُ.

الكتاب الأول

في الكتاب

والاستدلال به يتوقف على معرفة اللغة ومعرفة أقسامها. وهو ينقسم إلى: أمرٍ ونهيٍّ، وعامٍ وخاصٍّ، ومُجْمَلٍ ومُبَيَّنٍّ، وناسِخٍ ومُنْسُوخٍ. وبيان ذلك في أبواب.

(١) هكذا في: (ف)، (ر)، متن معراج المنهاج (١/١٤٣) ومَشَى عليه الجزري، متن الإبهاج (٢/٤٦٤) ومشى عليه السبكي، مختصر تيسير الوصول (١/٣٤٣)، وكذلك مَشَى عليه الجاربردي في السراج الوهاج (١/٢٢٦)، والإسنوي في نهاية السؤل (١/١٥٦). لكن في (ع) و(م): كوجوب.

(٢) ثابتة في (ف)، متن شرح الأصفهاني (١/١٤٩)، متن الإبهاج (٢/٤٦٧).

(٣) ثابتة في (ش، ف).

الباب الأول (في اللغات)

وفيه فصول:

الفصل الأول (في الوضع)

لَمَّا مَسَّت الحاجة إلى التعارف والتعاون، وكان اللفظ أَفِيدَ مِنَ الإشارة والمثال؛ لِعُمُومِهِ، وَأَيَسَرَ؛ لِأَنَّ الحروف كَيْفِيَّاتٌ تَعْرِضُ لِلنَّفْسِ الضَّرُورِيِّ - وَضِعَ بِإِزاء المعاني الذَّهْنِيَّةِ؛ لِدَوْرَانِهِ مَعَهَا؛ لِتَقْيِيدِ النَّسَبِ وَالْمُرَكَّبَاتِ، دُونَ المعاني الْمُفْرَدَةِ، وَإِلَّا فَيَدُورُ.

وَلَمْ يَثْبُتْ تَعْيِينُ الواضِعِ. وَالشَّيْخُ رَعَمَ [أَنَّ اللَّهَ]^(١) تَعَالَى وَضَعَهُ وَوَقَّفَ عِبَادَهُ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، ﴿وَاخْتَلَفُ الْأَسْمَاءُ كُلَّهَا﴾ [الروم: ٢٢]. وَلَأنَّهَا لو كانت اصطلاحية [لَاخْتِيجَ]^(٢) فِي تَعْلِيمِهَا إِلَى اصطلاحٍ آخَرَ، وَيَتَسَلَّسَلُ، وَلَجَازَ التَّغْيِيرُ؛ فَيَرْتَفِعُ الْأَمَانُ عَنِ الشَّرْعِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ سِمَاتُ الْأَشْيَاءِ وَخَصَائِصُهَا، أَوْ مَا سَبَقَ وَضَعُهَا. وَالذَّمُّ لِلْإِعْتِقَادِ، وَالتَّوْقِيفُ يُعَارِضُهُ الْإِقْدَارُ وَالتَّوْقِيفُ بِالتَّرْدِيدِ وَالْقَرَائِنِ كَمَا لِلْأَطْفَالِ. وَالتَّغْيِيرُ لو وَقَعَ لَا شَتَهَرَ.

وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: الْكُلُّ مُصْطَلَحٌ، وَإِلَّا فَالتَّوْقِيفُ إِمَّا: بِالْوَحْيِ؛ [فَتَقَدَّمَ]^(٣) الْبُعْثَةُ

(١) كذا في (ش، ن، ت). لكن في (م، ع، ر، ف): (أنه).

(٢) هكذا في (ش، م، ع، ن، ت). لكن في (ف، ر، ن، ٢): لا يحتاج.

(٣) في (ش، م): فيتقدم.

(وهي متأخرة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤])، أو بَخَلْقِ عِلْمٍ ضروريٍّ في عاقلٍ (فَيَعْرِفُهُ تعالى؛ صَرُورَةً؛ فلا يَكُونُ مُكَلَّفًا)، أو في غَيْرِهِ (وهو بَعِيد).

وَأُجِيبَ: بأنه أَلْهَمَ العاقلَ بأنَّ واضِعًا وَضَعَهَا. وإنْ سَلَّمَ، لم يَكُنْ مُكَلَّفًا بِالمَعْرِفَةِ فَقَطْ.

وقال الأستاذ: ما وَقَعَ به التَّنْبِيهِ [إلى] ^(١) الاصطلاحِ تَوْقِيفِيٍّ، والباقي مُصْطَلَحٌ.

وطريقُ مَعْرِفَتِهَا: النُّقْلُ المتواترُ والآحاد، [أو] ^(٢) استنباطُ العقلِ مِنَ النُّقْلِ، كما إذا نُقِلَ أَنَّ الجَمْعَ المَعْرَفَ بالألفِ واللامَ يَدْخُلُهُ الاستثناءُ وأنه إِخْرَاجُ بَعْضٍ ما يَتَنَاولُهُ اللفظُ؛ فَيَحْكُمُ بعمومه. وَأَمَّا العَقْلُ الصَّرْفُ فلا يُجْدِي.

الفصل الثاني (في تقسيم الألفاظ)

دلالة اللفظ على تَمَامِ مُسَمَّاهُ «مُطَابَقَةٌ»، وعلى جُزْئِهِ «تَضَمُّنٌ»، وعلى لَازِمِهِ الذَّهْنِيَّ «التَّزَامٌ». واللفظُ إنْ دَلَّ جُزْؤَهُ على جُزْءِ المَعْنَى فَـ «مُرَكَّبٌ»، وإِلَّا فَـ «مُفْرَدٌ». والمفردُ إمَّا أَنْ لَا يَسْتَقِلَّ بِمعناه وهو «الحَرْفُ»، أو يَسْتَقِلَّ وهو «فِعْلٌ» ^(٣) إنْ دَلَّ بِهَيْئَتِهِ على أَحَدِ الأزْمَةِ الثلاثة، وإِلَّا فَـ «اسْمٌ»: «كُلِّيٌّ» إنْ اشْتَرَكَ معناه، «مُتَوَاطِئٌ» إنْ اسْتَوَى، و«مُشَكَّكٌ» إنْ تَفَاوَتْ، و«جِنْسٌ» إنْ دَلَّ على ذَاتٍ غيرِ مُعَيَّنَةٍ (كالْفَرَسِ)، و«مُشْتَقٌّ» إنْ دَلَّ على ذِي صِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ (كالْفَارِسِ)، و«جُزْئِيٌّ» إنْ لَمْ يَشْتَرِكْ، «عَلَمٌ» إنْ اسْتَقِلَّ،

(١) في (ف) و متن شرح الأصفهاني (١/ ١٦٨): على.

(٢) كذا في (م، ن، ت، نَظْمُ النجم الوهاج). لكن في (ش، ع، ر، ف): و.

(٣) في (م، ع): الفعل.

و«مُضْمَرٌ» إن لم يَسْتَقِلْ.

تقسيم آخر: اللفظ والمَعْنَى إِمَّا أَنْ يَتَّحِدَا وهو «المُنْفَرِدُ»، أو يَتَكَثَّرَا وهي «الْمُتَبَايِنَةُ»، تَفَاصَلَتْ معانيها (كالسواد والبياض) أو تَوَاصَلَتْ (كالسيف والصارم، والناطق والفصيح)، أو تَكَثَّرَ اللفظُ وَاتَّحَدَ المعنى وهي «الْمُتَرَادِفَةُ»، أو بِالْعَكْسِ: فَإِنْ وُضِعَ لِلْكُلِّ ذَ «مُشْتَرَكٌ»، وَإِلَّا فَإِنْ نُقِلَ لِعِلَاقَةٍ وَاشْتَهَرَ فِي الثَّانِي، سُمِّيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوَّلِ «مَنْقُولًا عَنْهُ»، وَإِلَى الثَّانِي «مَنْقُولًا إِلَيْهِ»، وَإِلَّا ذَ «حَقِيقَةٌ» و«مَجَازٌ».

وَأَمَّا [الثلاثة]^(١) الْأَوَّلُ الْمُتَّحِدَةُ الْمَعْنَى ذَ «نُصُوصٌ»، وَأَمَّا الْبَاقِيَةُ: فَالْمُتَسَاوِي الدَّلَالَةُ «مُجْمَلٌ»، وَالرَّاجِحُ «ظَاهِرٌ»، وَالْمَرْجُوحُ «مُؤَوَّلٌ»، وَالْمُشْتَرَكُ بَيْنَ النَّصِّ وَالظَّاهِرِ «الْمُحْكَمُ»، وَبَيْنَ الْمُجْمَلِ وَالْمُؤَوَّلِ «الْمُشَابِه».

تقسيم آخر: مَذْلُولُ الْلفظِ إِمَّا مَعْنَى، أَوْ لَفْظٌ: مُفْرَدٌ أَوْ مُرَكَّبٌ، مُسْتَعْمَلٌ أَوْ مُهْمَلٌ، نَحْوُ: الْفَرَسِ وَالْكَلِمَةِ وَأَسْمَاءِ الْحُرُوفِ وَالْخَبَرِ وَالْهَذْيَانِ.

وَالْمُرَكَّبُ صِيغٌ لِلْإِفْهَامِ. فَإِنْ أَفَادَ بِالذَّاتِ طَلَبًا فَالطَّلَبُ لِلْمَاهِيَةِ «اسْتِفْهَامٌ»، وَلِلتَّحْصِيلِ مَعَ الْاسْتِغْلَاءِ «أَمْرٌ»، وَمَعَ التَّسَاوِي «التَّيَاسُّ» وَمَعَ التَّسْفُلِ «سَوَالٌ»، وَإِلَّا فَمُحْتَمَلُ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ «خَبَرٌ»، وَغَيْرُهُ «تَنْبِيْهٌ»، وَيَنْدَرِجُ فِيهِ: «التَّرْجِيْ» و«التَّمْنِيْ»، و«الْقَسَمُ»، و«النِّدَاءُ».

الفصل الثالث (في الاشتقاق)

وهو رَدُّ لَفْظٍ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ؛ لِمُوَافَقَتِهِ لَهُ فِي حُرُوفِهِ الْأَصْلِيَّةِ، وَمُنَاسِبَتِهِ [له]^(٢) فِي

(١) كَذَا فِي (م، ر، ف). لَكِنْ فِي (ع، ن، ت): الثَّلَاثُ.

(٢) ثَابِتٌ فِي (ش، ع). وَلَيْسَ فِي (م، ر، ت، ن، ف، ح).

المعنى، ولا بُدَّ من تغيير:

- بزيادة أو نقصان «حَرْفٍ، أو حَرَكَةٍ، أو كِلَيْهِمَا».

- أو بزيادة أحدهما و«نقصانه أو نقصان الآخر».

- أو بزيادته أو نقصانه بـ «زيادة الآخر ونقصانه».

- أو بزيادتهما ونقصانهما.

نحو: «كَاذِبٌ»، و«نَصَرَ»، و«ضَارِبٌ»، و«خَفٌ»، و«ضَرْبٌ» على مذهب الكوفيين، و«عَلَى»، و«مُسْلِمَاتٍ»، و«حَذِرٌ»، و«عَادٌ»، و«ثَبَّتَ»^(١)، و«اضْرِبْ»، و«خَافَ»، و«عَذٌ»، و«كَالٌ»، و«أَزَمَ».

وأحكامه في مسائل:

الأولى: شَرَطُ الْمُشْتَقِّ صِدْقُ أَصْلِهِ، خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ وَابْنِهِ، فَإِنَّمَا قَالَ بِعَالِمِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى دُونَ عِلْمِهِ، وَعَلَّلَاهَا بِهِ فِينَا. لَنَا: أَنَّ الْأَصْلَ جُزْؤُهُ؛ فَلَا يَوْجَدُ دُونَهُ.

المسألة الثانية: شَرَطُ كَوْنِهِ حَقِيقَةً دَوَامَ أَصْلِهِ، خِلَافًا لِابْنِ سِينَا وَأَبِي هَاشِمٍ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ نَفْيُهُ عِنْدَ زَوَالِهِ؛ فَلَا يَصْدُقُ إِجَابُهُ.

قِيلَ: مُطْلَقَتَانِ؛ فَلَا [تَتَنَاقِضَانِ]^(٢). قُلْنَا: مُؤَقَّتَتَانِ بِالْحَالِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعُرْفِ [تَرْفَعُ]^(٣) [أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ]^(٤).

وَعُورِضٌ بِوُجُوهٍ:

(١) في الإبهاج (٣/ ٥٧٣): ثَبَّتَ.

(٢) كَذَا فِي (م). لَكِنْ فِي (ر، ن، ٢، ح): يَتَنَاقِضَانِ.

(٣) كَذَا فِي (ع، ر، ت [ز]). لَكِنْ فِي (ش، م، ن، ٢): يَرْفَعُ.

(٤) كَذَا فِي (ف، ش، ع، ت [س، ن]). لَكِنْ فِي (ر، م): إِحْدَاهُمَا بِالْآخِرَى.

الأول: أَنَّ الضاربَ مَنْ له الضرب، وهو أَعَمُّ مِنَ الماضي. وَ[رُدَّ]^(١) بأنه أَعَمُّ مِنَ المستقبل أيضًا، وهو مَجَازٌ اتِّفَاقًا.

الثاني: أَنَّ النُّحَاةَ منعوا عَمَلَ النَّعْتِ [الماضي]^(٢). وَنُوقِضَ بأنهم أَعْمَلُوا المستقبل.

الثالث: أَنَّهُ لو [شُرِطَ]^(٣)، لَمْ يَكُنِ الْمُتَكَلِّمُ وَنَحْوُهُ حَقِيقَةً. وَأُجِيبَ أَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّرَ اجْتِمَاعُ أَجْزَائِهِ، اكْتَفَى بِآخِرِ جُزْءٍ.

الرابع: أَنَّ «المؤمنَ» يُطْلَقُ حَالَةُ الْخُلُوعِ عَنْ مَفْهُومِهِ. وَأُجِيبَ أَنَّهُ مَجَازٌ، وَإِلَّا لَأُطْلِقَ «الكافرُ» عَلَى أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ حَقِيقَةً.

المسألة الثالثة: اسْمُ الْفَاعِلِ لَا يُشْتَقُّ لِشَيْءٍ وَالْفِعْلُ [قَائِمٌ بِنَحْوِهِ]^(٤)؛ لِإِسْتِقْرَاءِ.

قَالَتِ الْمَعْتَزَلَةُ: اللَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ يَخْلُقُهُ فِي الْجِسْمِ كَمَا أَنَّهُ الْخَالِقُ، وَالْخَلْقُ هُوَ الْمَخْلُوقُ.

قُلْنَا: الْخَلْقُ هُوَ التَّأثير.

قَالُوا: [إِنْ قَدَّمَ، فَيَلْزَمُ قَدَمُ]^(٥) الْعَالَمِ، وَإِلَّا لَأَفْتَقَرَ إِلَى خَلْقٍ آخَرَ، وَيَتَسَلَّلُ.

قُلْنَا: هُوَ نِسْبَةٌ؛ فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَأثيرٍ آخَرَ.

(١) فِي مَعْرَاجِ الْمَنْهَاجِ (١/ ١٨٨): نَوْقِضْ. وَفِي (م): رُدَّ وَنُوقِضْ.

(٢) فِي الْإِبْهَاجِ (٣/ ٥٩٤) وَنَهَايَةُ السُّوْلِ (٢/ ٩٥، ط: عَالَمُ الْكُتُبِ): لِلْمَاضِي.

(٣) فِي (ر): شَرْطُ دَوَامِ الْأَصْلِ. وَفِي (م): شَرْطُ دَوَامِهِ فِي الْأَصْلِ.

(٤) كَذَا فِي: (ع)، مَتْنِ الْأَصْفَهَانِيِّ (١/ ١٩٨)، مَتْنِ الْإِبْهَاجِ (٣/ ٦٠٤). وَفِي (ش، م، ف، ر): لِغَيْرِهِ.

(٥) كَذَا فِي ت ٢. لَكِنْ فِي (م): فَيَلْزَمُ قَدَمٌ. وَفِي (ش): يَسْتَلْزِمُ قَدَمٌ. وَفِي (ع، ر، ف): إِنْ قَدَّمَ قَدَمٌ.

الفصل الرابع (في الترادف)

وهو توالي الألفاظ المفردة الدالة على [مَعْنَى] ^(١) واحدٍ باعتبارٍ واحدٍ، كالإنسان والبشر. والتأكيد يقوي الأول، والتابع لا يُفِيدُ [وَحْدَهُ] ^(٢).

وأحكامه في مسائل:

الأولى: في سببه: المترادفان إمّا من واضعين والتبسًا، أو واحدٍ لِكثِيرِ الوسائل والتوسّع في مجال البديع.

الثانية: أنه خلاف الأصل؛ لأنه تعريفُ المُعرَّف، ومُخَوِّجٌ إلى حفظ الكل.

الثالثة: اللفظ يقوم بدّل مُرادفه من لُغته؛ إذ التركيبُ يتعلّق بالمعنى دُونَ اللفظ.

الرابعة: التوكيد تقويةٌ مدلول ما ذُكِرَ بلفظٍ ثانٍ، فإمّا أَنْ يُؤَكِّدَ بِنَفْسِهِ (مثل قوله ﷺ: «وَاللّٰهُ لَا أَغْزُونَ قَرِيشًا» ثلاثًا)، أو بغيره للمفرد (كالنفس والعين، و«كَلَّا وَكَلْنَا» للمثنى، و«كُلَّ وَأَجْعِين وَأَخَوَاتِهِ» للجمع)، أو [لِلجُمْلَةِ] ^(٣) (كـ «إِنَّ»).

وجَوَازُهُ ضروري، ووُقُوعُهُ في اللُّغات معلوم.

(١) هكذا في: (ع، م)، مختصر التيسير (١/ ٣٩١)، ونقله ابن العراقي عن البيضاوي في شرح النجم الوهاج (صص). لكن في (ش، ف، ر) ومتن معراج منهاج (١/ ١٩٥) ومتن الإبهاج (٣/ ٦١٣): شيء. وفي متن شرح الأصفهاني (١/ ٢٠٠): مسمى.

(٢) ثابتة في (ع). وفي (ر) ومتن شرح الأصفهاني (١/ ٢٠٠) والمحصول (١/ ٣٤٨): (التابع وَحْدَهُ لا يفيد).

(٣) هكذا في (ع)، ومثى عليه الأصفهاني (١/ ٢٠٧) والسبكي في الإبهاج (٣/ ٦٣١). لكن في (ش، م، ف، ر، ن٢): الجملة.

الفصل الخامس (في الاشتراك)

وفيه مسائل:

الأولى: في إثباته: أَوْجِبَهُ قَوْمٌ؛ لَوْجِهَيْنِ:

الأول: أَنَّ المعاني غير مُتَنَاهِيَّةٍ، والألفاظ متناهية. فَإِذَا وُزَّعَ، لَزِمَ الاشتراك.

وَرُدُّ (بَعْدَ تَسْلِيمِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ) بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْوَضْعِ مُتَنَاهٍ.

والثاني: أَنَّ الوجودَ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ، ووجود الشيء عَيْنُهُ.

وَرُدُّ بِأَنَّ الوجودَ زَائِدٌ مُشْتَرَكٌ. وَإِنْ سُلِّمَ، فَوُقُوعُهُ لَا يَقْتَضِي وُجُوبَهُ.

وَأَحَالَهُ آخَرُونَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْهِمُ الْغَرَضُ؛ فَيَكُونُ مَفْسُودَةً. وَنُقِضَ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ.

والمُخْتَارُ:

- إِمْكَانُهُ؛ لِحَوَازِ أَنْ يَقَعَ مِنْ وَاضِعَيْنِ، أَوْ [مِنْ وَاضِعٍ وَاحِدٍ]^(١)؛ لِغَرَضِ الْإِبْهَامِ حَيْثُ [جُعِلَ]^(٢) التَّصْرِيحُ سَبَبًا لِلْمَفْسُودَةِ.

- وَوُقُوعُهُ؛ لِلتَّرَدُّدِ فِي الْمَرَادِ مِنَ «الْقُرْءِ» وَنَحْوِهِ، وَوَقَعَ فِي الْقُرْآنِ، مِثْلُ: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ [التكوير: ١٧].

الثانية: أَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ وَإِلَّا لَمْ يُفْهِمَ مَا لَمْ يُسْتَفْسَرْ، وَلَا مَتْنَعُ الِاسْتِدْلَالِ بِالنُّصُوصِ، وَلِأَنَّهُ أَقْلٌ بِالِاسْتِقْرَاءِ، وَيَتَضَمَّنُ مَفْسُودَةً.

- السَّامِعُ؛ لِأَنَّهُ رَبِّمَا لَمْ يُفْهِمَ وَهَابَ اسْتِفْسَارَهُ أَوْ اسْتَنْكَفَ، أَوْ فَهِمَ غَيْرَ مُرَادِهِ وَحَكَّى

(١) هَكَذَا فِي (ع). لَكِنْ فِي (ش، م، ن ٢): وَاحِدٌ. وَفِي (ف): مِنْ وَاضِعٍ. وَفِي (ر): مِنْ وَاحِدٍ.

(٢) فِي (ر، ن ٢) وَمَتْنِ مَعْرَاجِ الْمَنْهَاجِ (٢٠٤/١) وَمَتْنِ الْإِبْهَامِ (٦٤٤/٣): يَجْعَلُ. وَفِي مَتْنِ شَرْحِ

الْأَصْفَهَانِيِّ (٢٠٨/١): يَصِيرُ.

لغيره؛ فيؤدي إلى جهل عظيم.

- واللافت^(١)؛ لأنه قد يُخَوِّجُهُ إلى [العَبَثِ]^(٢) ويؤدي إلى الإضرار أيضًا ، أو يَعْتَمِدُ فهمه؛ فيَضِيعُ غَرَضُهُ؛ فيَكُونُ مَرْجُوحًا.

الثالثة: مَفْهُومًا المشترك إِمَّا أَنْ يَتَبَايَنَا (كَ «الْقُرْء» لِلْحَيْضِ وَالطَّهْرِ) أَوْ يَتَوَاصَلَا فيَكُونُ أَحَدُهُمَا [جُزْءًا لِلْآخَرِ]^(٣) (كالممكن للعام والخاص) أَوْ [لَازِمًا لَهُ]^(٤) (كالشمس للكوكب وَضَوْئِهِ).

الرابعة: جَوَزَ الشافعي رحمه الله والقاضيان وأبو عَلِيٍّ إعمال المشترك في جميع مَفْهُوماته الغير المتضادة، وَمَنَعَهُ أبو هاشم والكرخي والبصري والإمام.

لنا: الوقوع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] والصلاة من الله مغفرة، وَمِنْ غَيْرِهِ استغفارٌ.

قيل: الضمير مُتَعَدِّدٌ؛ فَيَتَعَدَّدُ الفعل. قُلْنَا: يَتَعَدَّدُ مَعْنَى، لَا لَفْظًا، وهو المُدَّعَى.

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ﴾ الآية [الحج: ١٨].

قيل: حَرَفَ العطف بمثابة العامل. قُلْنَا: إِنْ سُلِّمَ، فَبِمَثَابَتِهِ بِعَيْنِهِ^(٥).

(١) معطوف على «السامع»، وكأنه قال: يتضمن مفسدة السامع واللافت.

(٢) هكذا في: م، ع، ر، متن الأصفهاني (١/ ٢١١). لكن في (ف) ومتن الإبهاج (٣/ ٦٤٧): الإفراد.

(٣) في ع، ف، ر: جزء الآخر.

(٤) في الإبهاج (٣/ ٦٤٩): لازمه.

(٥) كذا في (ف، م، ع). لكن في (ر): فبمثابته في العامل. وفي (ش): فبمثابته في العمل. وقال السبكي

في الإبهاج (٣/ ٦٦٩): (في بعض النسخ: «فبمثابته في العمل». أي: يقوم مقامه في الإعراب، لا في

المعنى).

قِيلَ: يَحْتَمِلُ وَضْعُهُ لِلْمَجْمُوعِ أَيْضًا، فَالْإِعْمَالُ فِي الْبَعْضِ. قُلْنَا: فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ [مُسْتَنَدًا]^(١) إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

اِخْتِجَّ الْمَانِعُ بِأَنَّهُ إِنْ لَمْ [يَضَعْهُ]^(٢) الْوَاضِعُ لِلْمَجْمُوعِ، لَمْ يَجُزْ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ. قُلْنَا: لِمَ لَا يَكْفِي «الْوَضْعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ» لِلْإِسْتِعْمَالِ فِي الْجَمِيعِ؟
وَمِنَ الْمَانِعِينَ مَنْ جَوَّزَ فِي الْجَمْعِ وَالسَّلْبِ، وَالْفَرْقِ ضَعِيفٌ.
وَنُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْقَاضِي الْوَجُوبُ حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ؛ اخْتِطَاطًا.

الخامسة: الْمَشْتَرَكُ إِنْ تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرِينَةِ، فَمُجْمَلٌ. وَإِنْ قُرِنَ بِهِ مَا يُوجِبُ اعْتِبَارَ وَاحِدٍ، تَعَيَّنَ. أَوْ أَكْثَرَ، فَكَذَا عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُ الْإِعْمَالِ فِي مَعْنَيْنِ، وَعِنْدَ الْمَانِعِ مُجْمَلٌ. أَوْ إِلْغَاءُ الْبَعْضِ، فَيَنْحَصِرُ الْمَرَادُ فِي الْبَاقِي. أَوْ الْكُلُّ، فَيُحْمَلُ عَلَى الْمَجَازِ. فَإِنْ تَعَارَضَتْ، حُجِّلَ عَلَى الرَّاجِحِ هُوَ أَوْ أَضْلُهُ. وَإِنْ تَسَاوَيَا أَوْ تَرَجَّحَ أَحَدُهُمَا وَأَضْلُ الْآخَرِ، فَمُجْمَلٌ.

الفصل السادس (في الحقيقة والمجاز)

«الْحَقِيقَةُ» فَعِيلَةٌ مِنَ الْحَقِّ، بِمَعْنَى: الثَّابِتِ، أَوِ الْمُثَبَّتِ، نُقِلَ إِلَى الْعَقْدِ الْمَطَابِقِ، ثُمَّ إِلَى الْقَوْلِ الْمَطَابِقِ، ثُمَّ إِلَى اللَّفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ فِيهِمَا وَضِعَ لَهُ فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ. وَالتَّاءُ لِنَقْلِ اللَّفْظِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ.

و«الْمَجَازُ» مَفْعَلٌ مِنَ الْجَوَازِ، بِمَعْنَى الْعُبُورِ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ أَوِ الْمَكَانُ، نُقِلَ إِلَى الْفَاعِلِ، ثُمَّ إِلَى اللَّفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي مَعْنَى غَيْرِ مَوْضُوعٍ لَهُ، يُنَاسِبُ الْمُصْطَلَحَ.

وفيه مسائل:

(١) في (ف، ر، ن ٢): مسندا.

(٢) في (م، ع، ن ٢): يضع.

الأولى: الحقيقة اللغوية موجودة، وكذا العرفية العامة (كالدابة ونحوها) والخاصة (كالقلب والنقص، والجمع والفرق). واختلف في الشرعية كالصلاة والزكاة والحج، فَمَنَعَ القاضي [مطلقاً]^(١)، وأثبت المعتزلة مطلقاً. والحق أنها مجازات لغوية [اشتهرت]^(٢)، لا موضوعات مبتدأة، وإلا لم تكن عربية، فلا يكون القرآن عربياً، وهو باطل؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣] ونحوه.

قيل: المراد ببعضه؛ فإن الحالف على أن لا يقرأ القرآن يحنث بقراءة [بعضه]^(٣).
قلنا: معارض بما يقال: إنه بعضه.

قيل: تلك كلمات قلائل؛ فلا تُخرجه عن كونه عربياً، كقصيدة فارسية فيها ألفاظ عربية. قلنا: تُخرجه، وإلا لما صح الاستثناء.

قيل: [يكفي]^(٤) في عربيتها استعمالها في لغتهم، قلنا: تخصيص الألفاظ باللغات بحسب الدلالة.

قيل: منقوض بالمشكاة والقسطاس والإستبرق والسجيل. قلنا: وضع العرب فيها وافق لغة أخرى.

وعورض:

- بأن الشارع اخترع معاني، فلا بُدَّ لها من ألفاظ. قلنا: كفى [التجوز]^(٥).

(١) في (ف): فاشتهرت. وفي (ر): واشتهرت.

(٢) من (ر).

(٣) في (م، ف): البعض.

(٤) في (ع، ر): كفى.

(٥) في (ف، ن٢): التجوز.

- وبأنَّ الإيمان في اللغة هو: التصديق، وفي الشرع: فِعْلٌ [الواجب]^(١)؛ لأنه الإسلام، وإلَّا لم يُقْبَلْ مِنْ مُبْتَغِيهِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، ولم يَجْزِ استثناء المسلم من المؤمن وقد قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية [الذاريات: ٣٥-٣٦]، والإسلام هو الدين؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، والدينُ فِعْلٌ الواجبات؛ لقوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥].

قلنا: [الإيمان]^(٢) في الشرع تصديق خاص، وهو غير الإسلام والدين؛ فإنها الانقياد والعمل الظاهر؛ ولهذا قال تعالى: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]. وإنما جاز الاستثناء؛ لإِصْدَاقَ المؤمن على المسلم؛ بِسَبَبِ أَنَّ التصديق شَرْطُ صحة الإسلام.

فروع:

الأول: النَّقْلُ خِلَافَ الْأَصْلِ؛ إِذَا الْأَصْلُ بَقَاءُ الْأَوَّلِ؛ وَلأنَّه يَتَوَقَّفُ عَلَى الْأَوَّلِ وَنَسْخِهِ وَوَضْعُ ثَانٍ؛ فَيَكُونُ مَرْجُوحًا.

الثاني: الأسماء الشرعية موجودة: المتواطئة كالحج، والمشتركة كالصلاة الصادقة على ذات الأركان، وصلاة المضلُّوب، و[صلاة]^(٣) الجنابة. والمعتزلة سَمَّوْا أَسْمَاءَ الذَّوَاتِ دِينِيَّةً كالمؤمن والفاسق. والحروف لم توجد، والفعل يوجد بِالتَّبَعِ.

الثالث: صِيغُ الْعُقُودِ (كَ «بَعْتُ») إِنْشَاءٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ إِخْبَارًا وَكَانَتْ مَاضِيًا أَوْ حَالًا،

(١) في (ف): الواجبات.

(٢) مِنْ (ع) فقط.

(٣) مِنْ (م، ر، ف).

لَمْ يَقْبَلِ التعليق، وَالْأَلَمْ يَقَع. وَأَيْضًا: إِنَّ كَذَبْتُ، لَمْ تُعْتَبَرْ. وَإِنْ صَدَقْتُ، فَصِدْقُهَا إِمَّا بِهَا؛ فَيَكُونُ. أَوْ بِغَيْرِهَا، وَهُوَ بَاطِلٌ إِجْمَاعًا. وَأَيْضًا: لَوْ قَالَ لِلرَّجْعِيَّةِ: (طَلَقْتُكَ)، لَمْ يَقَع، كَمَا لَوْ نَوَى الْإِخْبَارَ.

الثانية^(١): الْمَجَازُ إِمَّا فِي الْمُفْرَدِ، مِثْلُ «الْأَسَدِ» لِلشَّجَاعِ، أَوْ فِي الْمُرَكَّبِ، مِثْلُ:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرِ كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَيْشِ

أَوْ فِيهِمَا، مِثْلُ: أَحْيَانِي اكْتِحَالِي بِطَلْعَتِكَ. وَمَنْعَهُ ابْنُ دَاوُدَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ.

لَنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧].

قَالَ: فِيهِ إِبْلَاسٌ. قُلْنَا: لَا إِبْلَاسَ مَعَ الْقَرِينَةِ.

قَالَ: لَا يُقَالُ لِلَّهِ تَعَالَى: إِنَّهُ مُتَجَوِّزٌ. قُلْنَا: لِعَدَمِ الْإِذْنِ، أَوْ لِإِيْهَامِهِ الْإِتْسَاعَ فِيهَا لَا

يَنْبَغِي.

الثالثة: شَرْطُ الْمَجَازِ الْعَلَاقَةُ الْمَعْتَبَرُ نَوْعُهَا، نَحْوُ السَّبَبِيَّةِ الْقَابِلِيَّةِ (مِثْلُ: سَالَ

الْوَادِي) وَالصُّوْرِيَّةِ (كَتْسِمِيَّةِ الْيَدِ قُدْرَةً)، وَالْفَاعِلِيَّةِ (مِثْلُ: نَزَلَ السَّحَابُ)، وَالْغَائِيَّةِ

(كَتْسِمِيَّةِ الْعَنْبِ خَمْرًا)، وَالْمُسَبِّبِيَّةِ (كَتْسِمِيَّةِ الْمَرَضِ الْمُهِلِكِ بِالْمَوْتِ). وَ[الْأُولَى]^(٢)

أُولَى؛ لِدَلَالَتِهَا عَلَى التَّعْيِينِ. وَ[أَوَّلَاهَا]^(٣) الْغَائِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا عِلَّةٌ فِي الذَّهْنِ وَمَعْلُوءَةٌ فِي الْخَارِجِ.

وَالْمِشَابَهَةُ (كَالْأَسَدِ لِلشَّجَاعِ وَالْمَنْقُوشِ) وَتُسَمَّى «الِاسْتِعَارَةَ»، وَالْمُضَادَّةُ (مِثْلُ:

﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠])، وَالْكُلِّيَّةُ (كَالْقُرْآنِ لِبَعْضِهِ)، وَالْجُزْئِيَّةُ

(١) هذه هي المسألة الثانية من الفصل السادس.

(٢) في متن الإيهاج (٣/ ٧٧٠): الأول.

(٣) في (ف) و متن الإيهاج (٣/ ٧٧٠): منها.

(كالأسود للزنجي). و[الأولى]^(١) أقوى؛ للاستلزام. والاستعداد (كالمُسْكِر [للخمر]^(٢) في الدنّ)، وتسمية الشيء باعتبار ما كان عليه (كالعبد)^(٣)، والمُجَاوِزَة (كالرّأوية للقرية)، والزيادة والنقصان (مثل [قوله تعالى]^(٤): ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَسَقَلِ الْقَرْيَةُ﴾ [يوسف: ٨٢]، والتعلّق (كالخلق للمخلوق).

الرابعة: المَجَاز بالذات لا يَكُون في الحَرْف (لعدم الإفادة)، والفعلِ والمُشْتَقِّ (لأنها يَتَبَعان الأصول)، والعَلَم (لأنه لَمْ يُنْقَلْ لِعَلَاقة).

الخامسة: المَجَاز خِلاف الأصل؛ لاحتياجه إلى الوضع الأول والمناسبة والنقل؛ وإِخْلَاله بالفهم، فَإِنْ غَلَبَ (كالطلاق)، تَسَاوَيًا، والأوْلَى الحقيقةُ عند أبي حنيفة، والمَجَازُ عند أبي يوسف.

السادسة: يُعَدَّل إلى المَجَاز؛ لِثِقَل لفظ الحقيقة (كالخَفَفِيق)، أو لِحَقَارَة معناه (كقضاء الحاجة)، أو لِإِبْلَاغَة لفظ المَجَاز، أو [عَظَمَة في معناه]^(٥) (كالمَجْلِس)، أو زِيَادَة بيان (كالأسد).

السابعة: اللفظ قد لا يكون حقيقة ولا [مَجَازًا]^(٦)، كما في الوضع الأول والأعلام.

(١) في (ف، ر، ن) ومتن الإيهاج (٧٧٧/٣): الأول.

(٢) في (ر، ن، ت): على الخمر.

(٣) ثابتة في: (ع)، متن شرح الأصفهاني (٢٤٤/١)، مختصر التيسير (٤٥٦/١). وفي (ن٢): وتسمية المسمى باعتبار ما كان عليه، كالعبد.

(٤) مِنْ (ع، ن٢، ت).

(٥) في (ف): عظم معناه. وفي الإيهاج (٨١٣/٣): عظمة معناه. وقال محققه: (في ص: عظمة في معناه).

(٦) في (ع): مجازا في معنى واحد.

وقد يكون حقيقةً و[مجازاً]^(١) باصطلاحين، كالدَّابة.

الثامنة: علامة الحقيقة: سَبَقُ الفَهم، والعَرَاءُ عن القرينة.

وعلامة المجاز: الإطلاق على المستحيل (مثل: ﴿وَسَقَلَ الْقَرْيَةَ﴾)، والإعمال في المنسبي (كالدابة للحمار).

الفصل السابع (في تَعَارُضِ مَا يُخِلُّ بِالْفَهْمِ)

وهو الاشتراك، والنقل، والمجاز، والإضمار، والتخصيص. وذلك على عشرة أَوْجُه:

الأول: النقل أَوَّلِي مِنَ الاشتراك؛ لإفراده في الحالتين، كالزكاة.

الثاني: المجاز خيرٌ منه؛ لكثرتِه وإعمال اللفظ مع القرينة ودونها، كالنكاح.

الثالث: الإضمار خيرٌ منه؛ لأنَّ احتياجه إلى القرينة في صورة، واحتياج الاشتراك إليها في [صورتين]^(٢)، مثل: ﴿وَسَقَلَ الْقَرْيَةَ﴾.

الرابع: التخصيصُ خيرٌ منه؛ لأنه خيرٌ مِنَ المجاز كما سيأتي، مثل: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ٢٢]؛ فإنه مشتركٌ أو مُخْتَصَّصٌ بالعقد، وخُصَّصَ عنه الفاسد.

الخامس: المجاز خيرٌ مِنَ النقل؛ لعدم استلزامه نَسْخَ الأوَّل، كالصلاة.

السادس: الإضمار خيرٌ منه؛ لأنه مثل المجاز، كقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الزِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ فَإِنَّ الأخذَ مُضْمَرًا، والرِّبَا يُقَالُ إِلَى الْعَقْدِ.

السابع: التخصيصُ أَوَّلِي؛ لِمَا تَقَدَّمَ، مثل: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ فإنه المبادلة مُطْلَقًا، وخُصَّصَ عنه الفاسدُ، أو نُقِلَ إِلَى الْمُشْتَجِّعِ لَشُرَائِطِ الصَّحَّةِ.

(١) في (ع): مجازاً في معنى واحد.

(٢) في (ر، ن ٢): الصورتين.

الثامن: الإضمار مثل المجاز؛ لاستوائيهما في القرينة، مثل: هذا ابني.

التاسع: التخصيص خير؛ لأن الباقي مُتَعَيَّنٌ، والمجاز ربما [لَمْ] ^(١) يَتَعَيَّنَ، مثل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]؛ فَإِنَّ المراد: التلفظ، وَخُصَّ النسيان أو الذبح.

العاشر: التخصيص خير من الإضمار؛ لِإِمَّا مَرَّ، مثل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

تنبيه: الاشتراك خير من النسخ؛ لأنه لا يُبْطَلُ. والاشتراك يَبْنِي عِلْمَيْنِ خير منه بين عِلْمٍ وَمَعْنَى، وهو خير منه بين مَعْنَيْنِ.

الفصل الثامن (في تفسير حروف يُحْتَاجُ إِلَيْهَا)

وفيه مسائل:

الأولى: «الواو» لِلْجَمْعِ الْمُطْلَقِ بِإِجْمَاعِ النَّحَاةِ؛ وَلِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ حَيْثُ يَمْتَنِعُ التَّرْتِيبُ، مثل: «تَقَاتَلَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» و«جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ». وَلِأَنَّهَا كَالْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ، وَهُمَا لَا يُوجِبَانِ التَّرْتِيبَ.

قِيلَ: أَنْكَرَ ﷺ «وَمَنْ عَصَاهَا» مُلَقَّنًا: «وَمَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». قُلْنَا: ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِفْرَادَ [بِالذِّكْرِ] ^(٢) أَشَدُّ تَعْظِيمًا.

قِيلَ: لَوْ قَالَ لِعَیْرِ الْمَمْسُوسَةِ: (أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ)، طَلَقْتَ وَاحِدَةً، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَتَيْنِ). قُلْنَا: الْإِنْشَاءُ مُتَرَبِّعَةٌ بِتَرْتِيبِ اللَّفْظِ، وَقَوْلُهُ: (طَلَقَتَيْنِ)

(١) فِي (ن) لَا.

(٢) ثَابِتَةٌ فِي (ف) وَ(م) وَمَعْرَاجُ الْمَنْهَاجِ (١/ ٢٦١)، وَلَيْسَتْ فِي (ع).

تفسير لـ «طالق».

الثانية: «الفاء» للتعقيب إجماعاً؛ ولهذا رُبطَ بها الجزاء إذا لم يكن فعلاً. وقوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١] مجاز.

الثالثة: «في» للظرفية ولو تقديرًا مثل: ﴿وَلَا صَلَبْتُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧٢]، ولم يثبت مجيئها للسببية.

الرابعة: «من» لابتداء الغاية أو التبيين أو التبعض، وهي حقيقة في التبيين؛ دفعًا للاشتراك.

الخامسة: «الباء» تُعَدِّي اللازم وتُجَزِّئ المتعدي؛ لِما يُعْلَمُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ «مَسَحْتُ الْمَنَدِيلَ» و«مَسَحْتُ بِالْمَنَدِيلِ».

ونُقِلَ إنكاره عن ابنِ جَنِّيٍّ. وَرُدَّ بِأَنَّهُ شَهَادَةٌ نَفْيٍ.

السادسة: «إنما» للحصر؛ لأنَّ «إِنَّ» للإثبات، و«ما» للنفي، فيجب الجمع على ما أمكن. وقد قال الأعشى: «وإنما العزّة للكائر». وقال الفرزدق: «وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي».

وعُورِضَ بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]. قُلْنَا: المرادُ الكاملون.

الفصل التاسع (في: كيفية الاستدلال بالألفاظ)

وفيه مسائل:

الأولى: لا يخاطبنا الله بالمُهْمَل؛ لأنه هَذْيَانٌ.

اِخْتَجَّتِ الْحَشَوَّةُ:

- بأوائل السور. قُلْنَا: أسماؤها.

- وبأن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] واجب، وإلا [يَتَخَصَّصُ] ^(١) المعطوف بالحال. قُلْنَا: يجوز حيث لا لبس، مثل: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢].

- ويقوله تعالى: ﴿كَانَهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصفات: ٦٥]. قُلْنَا: مثل في الاستباحت.

الثانية: لا [يُعْنَى] ^(٢) خلاف الظاهر من غير بيان؛ لأن اللفظ بالنسبة إليه مُهْمَلٌ.

قالت المرجئة: يُفيد إجحامًا. قُلْنَا: حيثُ يرفعُ الوثوق عن قوله تعالى.

الثالثة: الخطابُ إمّا أن يدل على الحكم:

- بِمَنْطُوقِهِ؛ فَيَحْمَلُ على الشرعي، ثم العرفي، ثم اللغوي، ثم المجازي.

- أو بِمَقْهُومِهِ: وهو إمّا أن يَلْزَمَ عن:

- مُفْرَدٍ [تَوَقَّف] ^(٣) عليه عقلاً أو شرعاً، مثل: «أزِم» و«أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي»، وَيُسَمَّى

«اقتضاء».

- أو مُرَكَّبٍ مُوَافِقٍ، وهو «فَحَوَى الْخِطَابَ»، كدلالة تحريم التأفيف على تحريم

الضرب، وجوازِ المباشرة إلى الصُّبح على جواز الصوم جُنُبًا.

- أو مُخَالِفٍ، كِلِزُومِ نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَا الْمَذْكُورَ، وَيُسَمَّى «دَلِيلُ الْخِطَابِ».

الرابعة:

- تعليق الحكم بالاسم لا يدل على نفيه عن غيره، وإلا لَمَا جاز القياس، خلافاً

(١) في (م، ن ٢): لا تَخَصَّصُ.

(٢) في (ح): يعني الله.

(٣) في (م، ن ٢): يتوقف.

لأبي بكر الدقاق.

- وبإحدى صفتي الذات (مثل: «في سائمة الغنم زكاة») يدل ما لم يظهر للتخصيص فائدة أخرى، خلافاً لأبي حنيفة وابن سريج والقاضي وإمام الحرمين والغزالي.

لنا:

- أنه المتبادر من قوله ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»، ومن قولهم: (الميت اليهودي لا يُبصر).

- وأن ظاهر التخصيص يستدعي فائدة، وتخصيص الحكم فائدة، وغيرها مُتَنَفٍّ بالأصل؛ [فَتَعَيَّنَ] ^(١).

- وأن الترتيب يُشعر بالعلية كما ستعرفه، والأصل يَنْفِي عِلَّةً أُخْرَى؛ فينتفي بانتفائها. قِيلَ: لو دَلَّ لَدَلَّ إِمَّا مُطَابَقَةً أَوْ التِّزَامًا. قُلْنَا: دَلَّ التِّزَامًا لِمَا ثَبَتَ أَنَّ التَّرتيب يدل على العلية، وانتفاء العلة يستلزم انتفاء معلولها المساوي.

قِيلَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١] ليس كذلك. قُلْنَا: غَيْرِ الْمَدْعَى.

الخامسة: التخصيص بالشرط، مثل: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَ﴾

[الطلاق: ٦]؛ [فإنه ينتفي] ^(٢) المشروط بانتفائه.

قِيلَ: تسمية «إن» حَرْفُ شَرْطٍ اصطلاح. قُلْنَا: الأصل عدم النقل.

قِيلَ: يُلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلشَّرْطِ بَدَلٌ. قُلْنَا: حينئذ يكون الشرط أحدهما، وهو غَيْرِ

(١) في الإيهاج (٣/ ٩٥٤): فيتعين.

(٢) في (ف، ن) ومختصر التيسير (١/ ٥١٥)، أم القرى: فينتفي.

المُدَّعِي.

قِيلَ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣] ليس كذلك. قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ، بَلْ انْتِفَاءُ الْحَرَمَةِ لِامْتِنَاعِ الْإِكْرَاهِ.

السادسة: التخصيصُ بالعَدَدِ لَا يَدُلُّ عَلَى الزَّائِدِ وَالنَّاقِصِ.

السابعة: النَّصُّ إِمَّا أَنْ يَسْتَقِلَّ بِإِفَادَةِ الْحَكْمِ أَوْ لَا. وَالْمَقَارِنُ لَهُ إِمَّا:

- نَصٌّ آخَرُ، مِثْلُ:

دَلَالَةُ قَوْلِهِ: ﴿أَفْعَصَيْتُ أَمْرِي﴾ [طه: ٩٣] [مع^(١)] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن: ٢٣] عَلَى أَنْ تَارَكَ الْأَمْرَ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ.

وَدَلَالَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] عَلَى أَنَّ أَقَلَّ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ.

- أَوْ إِجْمَاعٌ، كَالذَّالِ عَلَى أَنَّ الْخَالَهَ بِمَثَابَةِ الْخَالِ فِي إِزْنِهَا إِذَا دَلَّ نَصٌّ عَلَيْهِ.

الباب الثاني في الأوامر والنواهي

وفيه فُصُولٌ:

الفصل الأول (في لَفْظِ الْأَمْرِ)

وفيه مسألتان:

(١) فِي (ع) وَالْإِبْهَاجِ (٣/ ٩٨٠): مَعَ دَلَالَةٍ.

الأولى:

- أنه حقيقة في القول الطالب للفعل. واعتبرت المعتزلة العلو، وأبو الحسين الاستغلاء. ويُفسدُهما قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٥].

- وليس حقيقة في غيره؛ دفعا للاشتراك.

وقال بعض الفقهاء: إنه مشترك بينه وبين الفعل؛ لأنه يُطلق عليه، مثل: ﴿وَمَا أَمْرُنَا﴾ [القمر: ٥٠]، ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧]، والأصل في الإطلاق الحقيقة. قلنا: المراد «الشأن» مجازا.

قال البصريُّ: إذا قيل: (أمر فلان) تردّدنا بين القول والفعل والشيء والصفة والشأن، وهو آية الاشتراك. قلنا: لا، بل يتبادر القول.

الثانية: الطلب بديهي التصوّر، وهو غير العبارات المختلفة، وغير الإرادة، خلافا للمعتزلة.

لنا: أن الإيمان من الكافر مطلوب وليس بمُرادٍ؛ لِمَا عَرَفْتَ، وأنَّ الْمُمَهَّدَ [لِعُذْرِهِ]^(١) في ضَرْبِ عَبْدِهِ يَأْمُرُهُ وَلَا يُرِيدُ.

واعترف أبو عليّ وابنه بالتغاير، وشرطاً الإرادة في الدلالة؛ لِيَتَمَيَّزَ عن التهديد. قلنا: كونه مجازاً كافٍ.

الفصل الثاني (في: صيغته)

وفيه مسائل:

(١) في (ع، ن): عذره.

الأولي: أن صيغة «أفعل» ترد لِسِتَّةَ عَشَرَ مَعْنَى:

الأول: الإيجاب، مثل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠]. الثاني: الندب: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣]، ومنه: «كُلُّ مَا يَلِيكَ». الثالث: الإرشاد: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. والرابع: الإباحة: ﴿كُلُوا﴾ [البقرة: ٥٧]. الخامس: التهديد: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، ومنه: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا﴾ [إبراهيم: ٣٠]. السادس: الامتنان: ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٢]. السابع: الإكرام: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ﴾ [ق: ٣٤]. الثامن: التسخير، كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾ [الأعراف: ١٦٦]. التاسع: التعجيز: ﴿قُلْ فَاتَوُوا بِسُورَةٍ﴾ [يونس: ٣٩]. العاشر: الإهانة: ﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾ [الدخان: ٣٩]. الحادي عشر: التسوية: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [الطور: ١٦]. الثاني عشر: الدعاء: «اللهم اغفر لي». الثالث عشر: التمني: «أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْحَلِي». الرابع عشر: الاحتقار: ﴿بَلْ أَلْقُوا﴾ [طه: ٦٦]. الخامس عشر: التكوين: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]. السادس عشر: الخبر: «فاصنع ما شئت» وعكسه: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، «لَا تُنكِحُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ».

المسألة الثانية: [إنه]^(١) حقيقة في الوجوب، مجاز في البواقي.

وقال أبو هاشم: إنه للندب. وقيل: للإباحة. وقيل: مشترك بين الوجوب والندب، وقيل: للقدر المشترك بينهما. وقيل: لأحدهما ولا نعرفه. وهو قول الحجة. وقيل: مشترك بين الثلاثة. وقيل: بين الخمسة.

(١) كذا في (ف) ومعراج المنهاج (٣٠٧/١) وذكر محقق التيسير (٥٤٤/٢) أنها في (ن). وهذا

يناسب صيغة التذكير المذكورة لاحقاً في قوله: (إنه للندب - قيل: مشترك). لكن في (ع) و(م):

إنها.

لَنَا وَجُوهٌ:

الأول: قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف: ١٢]، ذَمٌّ عَلَى تَرْكِ
المأمور؛ فيكون واجباً.

الثاني: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴾ [المرسلات: ٤٨].

قِيلَ: ذَمٌّ عَلَى التَّكْذِيبِ. قُلْنَا: الظاهر أنه ذَمٌّ لِلتَّارِكِ، وَالْوَيْلُ لِلتَّكْذِيبِ.

قِيلَ: لَعَلَّ قَرِينَةً أَوْجَبَتْ [الذَّم] ^(١). قُلْنَا: رَتَبَ الذَّمَّ عَلَى تَرْكِ مَجَرَّدِ «افْعَلْ».

الثالث: أَنَّ تَارِكَ [المأمور] ^(٢) خَالَفَ لَهُ كَمَا أَنَّ الْآتِي بِهِ مُوَافِقٌ، وَالْمُخَالَفُ عَلَى
صَدَدِ الْعَذَابِ؛ لقوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ
يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣].

قِيلَ: الْمَوَافَقَةُ اعْتِقَادُ حَقِّيَّةِ الْأَمْرِ، [فَالْمُخَالَفَةُ] ^(٣) اعْتِقَادُ فُسَادِهِ. قُلْنَا: ذَلِكَ لِذَلِيلِ
الْأَمْرِ، لَا لَهُ.

قِيلَ: الْفَاعِلُ ضَمِيرٌ، وَ«الَّذِينَ» مَفْعُولٌ. قُلْنَا: الْإِضْمَارُ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَمَعَ هَذَا فَلَا
بَدَلَهُ مِنْ مَرْجِعٍ.

قِيلَ: الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ. قُلْنَا: هُمُ الْمُخَالِفُونَ، فَكَيْفَ يُؤْمَرُونَ بِالْحَذَرِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ؟!
وإِنْ سُلِّمَ، فَيَضِيعُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَنْ تُصِيبَهُمْ ﴾.

قِيلَ: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ﴾ لَا يُوجِبُ. قُلْنَا: يَحْسُنُ، وَهُوَ دَلِيلُ قِيَامِ الْمُقْتَضِي.

(١) كَذَا فِي: (ر)، شَرْحُ الْأَصْفَهَانِي (١/٣١٦). وَلَيْسَتْ فِي: (ع)، (م)، (ن)، (ح). لَكِنْ فِي (ف): ذَلِكَ.

(٢) كَذَا فِي (ع)، (ت)، وَفِي (م)، (ح): الْمَأْمُورُ بِهِ. وَفِي (ر)، (ف)، (ن): الْأَمْرُ.

(٣) كَذَا فِي: (ع)، (م)، مَعْرَاجُ الْمَنْهَاجِ (١/٣١١)، مَخْتَصَرُ التَّيْسِيرِ (٢/٥٥٠ - أُمُّ الْقُرَى). وَعَلَيْهِ

مَشَى الْإِسْنَوِي فِي نَهَايَةِ السُّوْلِ (٢/٢٧، ط: صَبِيح). لَكِنْ فِي (ف) وَ(ر): وَالْمُخَالَفَةُ.

قيل: ﴿عَنْ أَمْرِئَةٍ﴾ لا يَعْمُ. قلنا: عام؛ لِجَوَازِ الاستثناء.

الرابع: أَنَّ تَارَكَ [المأمور به] ^(١) عاصي؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه: ٩٣]،
﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦]، والعاصي يَسْتَحِقُّ النَّارَ؛
لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].
قيل: لو كان العصيان تَرْكَ الأَمْرِ، لَتَكَرَّرَ قوله تعالى: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾.
قلنا: الأوَّلُ ماضٍ أو حال، والثاني: مُسْتَقْبَلٌ.

قيل: المرادُ الكفار؛ لِتَرْبِئَةِ الخلود. قلنا: «الخلود» المكث الطويل.
الخامس: أَنَّهُ ﷺ اخْتَجَّ لِذَمِّ أَبِي سَعِيدٍ [الخدري] ^(٢) عَلَي تَرْكِ اسْتِجَابَتِهِ [وهو
يُصَلِّي] ^(٣) - بقوله تعالى: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].
اخْتَجَّ أَبُو هَاشِمٍ:

- بِأَنَّ الْفَارِقَ بَيْنَ السُّؤَالِ وَالْأَمْرِ هُوَ الرُّتْبَةُ، وَالسُّؤَالُ لِلنَّدْبِ، فَكَذَا الْأَمْرُ.
قلنا: السُّؤَالُ إِيجَابٌ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ.
- وَبِأَنَّ الصِّيغَةَ لَمَّا اسْتَعْمِلَتْ فِيهِمَا (وَالِاشْتِرَاكُ وَالْمَجَازُ خِلَافُ الْأَصْلِ)؛ فَتَكُونُ
حَقِيقَةً فِي الْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ. قلنا: يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَى الْمَجَازِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الدَّلِيلِ.

(١) كَذَا فِي (ع، ت، ح). لَكِنْ فِي (م، ف، ن): الْأَمْرُ.

(٢) كَذَا فِي (ت، ف، م). لَكِنْ فِي (ع، ر): (بَنُ الْمُعَلَّى). وَرَاوِي الْحَدِيثِ أَبُو سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى، وَقَدْ
أَشَارَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ (فَتْحُ الْبَارِي، ٨/ ١٥٧) وَأَبُو زُرْعَةَ (فِي كِتَابِهِ «التَّحْرِيرُ») إِلَى خَطَأِ الْبِيضَاوِيِّ
فِي قَوْلِهِ: (الْخَدْرِيُّ). فَلَعَلَّ مَا جَاءَ فِي (ع، ر) مِنْ تَصْحِيحِ النَّسَائِيِّ.

(٣) فِي (ع، ت، ن): مُصَلِّيًا.

- وبأنَّ تَعَرَّفَ مَفْهُومِهَا لَا يُمَكِّنُ بِالْعَقْلِ، وَ[لَا] ^(١) بِالنَّقْلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَاتَرَ، وَالْآحَادُ لَا تُفِيدُ الْقَطْعَ. قُلْنَا: الْمَسْأَلَةُ وَسِيلَةٌ إِلَى الْعَمَلِ؛ [فِيكْفِيهَا] ^(٢) الظَّنُّ. وَأَيْضًا: يُتَعَرَّفُ بِتَرْكِيبِ عَقْلِيٍّ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ نَقْلِيَّةٍ كَمَا سَبَقَ.

المسألة الثالثة: الأمر بعد التحريم للوجوب. وقيل: للإباحة.

لنا: أَنَّ الْأَمْرَ يُفِيدُهُ، وَوُزُوْدُهُ بَعْدَ الْحُرْمَةِ لَا يَدْفَعُهُ.

قيل: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢] للإباحة. قُلْنَا: مُعَارَضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

واختلف القائلون بالإباحة في النَّهْيِ بَعْدَ الْوَجُوبِ.

المسألة الرابعة: الأمر المُطْلَق لا يُفِيدُ التَّكَرَّارَ، وَلَا يَدْفَعُهُ.

وقيل: للتكرار. وقيل: للمرة. وقيل: بالتَّوَقُّفِ؛ لِلإِشْتِرَاكِ، أَوِ الْجَهْلِ بِالْحَقِيقَةِ.

لنا: تَقْيِيدُهُ بِالْمَرَّةِ وَالْمَرَّاتِ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ وَلَا نَقْضٍ.

وَأَنَّهُ وَرَدَ مَعَ التَّكَرُّارِ وَ[مَعَ] ^(٣) عَدَمِهِ؛ فَيُجْعَلُ حَقِيقَةً فِي الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ (وَهُوَ طَلَبُ الْإِتْيَانِ بِهِ)؛ دَفْعًا لِلإِشْتِرَاكِ وَالْمَجَازِ.

وَأَيْضًا: لَوْ كَانَ لِلتَّكَرُّارِ، لَعَمَّ الْأَوْقَاتَ، فَيَكُونُ تَكْلِيفًا بِهَا لَا يُطَاقُ، وَيَنْسَخُهُ كُلُّ تَكْلِيفٍ بَعْدَهُ لَا يُجَامِعُهُ.

قيل: تَمَسَّكَ الصَّدِيقُ عَلَى التَّكَرُّارِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ. قُلْنَا: لَعَلَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيَّنَّ تَكَرُّارَهُ.

(١) ثابتة في (ع، ف).

(٢) في (م) ومتن الإيهاج (١٠٧٤/٤): فيكفي فيها.

(٣) ثابتة في: (ر)، (م)، معراج المنهاج (٣٢٥/١)، شرح الأصفهاني (٣٢٩/١).

قيل: النَّهْيُ يَقْتَضِي التَّكْرَارَ؛ فَكَذَا الْأَمْرُ. قُلْنَا: الْإِنْتِهَاءُ أَبَدًا مُمَكِّنٌ، دُونَ الْإِمْتِثَالِ.

قيل: لو لَمْ يَتَكَرَّرْ، لَمْ يَرِدِ النَّسْخُ. قُلْنَا: وَرُودُهُ قَرِينَةُ التَّكْرَارِ.

قيل: حُسْنُ الْإِسْتِفْسَارِ دَلِيلُ الْإِشْتِرَاكِ. قُلْنَا: قَدْ يُسْتَفْسَرُ عَنْ أَفْرَادِ الْمَتَوَاطِي.

المسألة الخامسة: [المُعْلَقُ بِشَرْطٍ] ^(١) أَوْ صِفَةٍ (مِثْلُ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]) لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ لَفْظًا، وَيَقْتَضِيهِ قِيَاسًا.

أما الأول: فَلأنَّ ثُبُوتَ الْحُكْمِ مَعَ الصِّفَةِ أَوْ الشَّرْطِ يَحْتَمِلُ التَّكْرَارَ وَعَدَمَهُ. وَلأنَّه لو قال: (إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، فَأَنْتَ طَالِقٌ)، لَمْ يَتَكَرَّرْ.

وأما الثاني: فَلأنَّ التَّرْتِيبَ يُفِيدُ الْعِلِّيَّةَ؛ فَيَتَكَرَّرُ الْحُكْمُ [بِتَكَرُّرِهَا] ^(٢). وَإِنَّمَا لَمْ يَتَكَرَّرِ الطَّلَاقُ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ تَعْلِيلِهِ.

المسألة السادسة: الْأَمْرُ [الْمُطْلَقُ] ^(٣) لَا يُفِيدُ الْفَوْرَ (خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ)، وَلَا التَّرَاخِي (خِلَافًا لِلْقَوْمِ).

وقيل: مُشْتَرَكٌ. لَنَا: مَا تَقَدَّمَ.

قيل: إِنَّهُ تَعَالَى ذَمُّ إِبْلِيسَ عَلَى التَّركِ، وَلَوْ لَمْ يَقْتَضِ الْفَوْرُ لَهَا اسْتِحْقَاقَ الدَّمِ. قُلْنَا: لَعَلَّ هُنَاكَ قَرِينَةُ عَيَّنَتْ [الْفَوْرِيَّةَ] ^(٤).

(١) فِي (ع): الْأَمْرُ الْمَعْلَقُ عَلَى شَرْطٍ.

(٢) فِي (ر): لِتَكَرُّرِهَا.

(٣) لَيْسَ فِي: (ع، م، ف، ر، ت، ن). لَكِنَّهُ ثَابِتٌ فِي مَتْنِ مَعْرَاجِ الْمَنْهَاجِ (١/ ٣٣٤)، وَمَشَى الشَّارِحُونَ عَلَى اعْتِبَارِهِ.

(٤) فِي (ف): الْفَوْر.

قيل: ﴿سَارِعُوا﴾^(١) يُوجب الفور. قلنا: فَمِنْهُ، لَا مِنْ الْأَمْرِ.

قيل: لو جاز التأخير فإمّا مع بَدَلٍ؛ فَيَسْقُطُ. أَوْ لَا مَعَهُ؛ فَلَا يَكُونُ وَاجِبًا. وَأَيْضًا: فإمّا أَنْ يَكُونَ لِلتَّأْخِيرِ أَمَدٌ (وهو إِذَا ظَنَّ فَوَاتَهُ، وهو غَيْرُ شَامِلٍ؛ [لأنَّ كَثِيرًا مِنَ الشَّبَانِ يَمُوتُونَ فجأةً]^(٢)) أَوْ لَا، فَلَا يَكُونُ وَاجِبًا.

قلنا: مَنقُوضٌ بِمَا إِذَا صَرَّحَ بِهِ، كَقَوْلِهِ: [(أَوْجِبْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شِئْتَ)]^(٣).

قيل: النَّهْيُ يُفِيدُ الْفَوْرَ؛ فَكَذَا الْأَمْرُ. قلنا: لِأَنَّهُ يُفِيدُ التَّكَرَّرَ.

الفصل الثالث (في: النَّوَاهِي)

وفيه مسائل:

الأولى: النَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا نَهَيْكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]. وهو كَالْأَمْرِ [إِلَّا]^(٤) فِي التَّكَرَّرِ وَالْفَوْرِ.

(١) ﴿وَسَارِعُوا﴾ [آل عمران: ١٣٣].

(٢) هذه العبارة ثابتة في هذا الموضع في: ن، الإيهام (٤/ ١١٣٨)، منهاج العقول (٢/ ٤٩)، مختصر التيسير (٢/ ٥٧٤، أم القرى). وليست في (ر). وجاءت في (ع) و(م) هكذا: قلنا: مَنقُوضٌ بِمَا إِذَا صَرَّحَ بِهِ، كَقَوْلِهِ: «أَوْجِبْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شِئْتَ». وفيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الشَّبَانِ يَمُوتُونَ فجأةً). وكذلك في (ف) لكن الناسخ شطبها.

(٣) ثابتة في (ع، م، ر، ف).

(٤) ثابتة في: (ع، ف، ح)، ونُسخة شرح البدخشي (منهاج العقول، ٢/ ٥٠). وصَرَّحَ ابنُ إمامِ الكاملية بوجودها في بعض نُسخ «المنهاج»، فقال في (مختصر تيسير الوصول، ٣/ ٢٢٦، ط: الفاروق): (وفي بعض نُسخ «المنهاج»: «إِلَّا فِي التَّكَرَّرِ وَالْفَوْرَ»؛ فَيَكُونُ مُوَافِقًا لِابْنِ الْحَاجِبِ، وَشَامِلًا لِمَا

المسألة الثانية: النهي يدل شرعاً على الفساد:

- في العبادات؛ لأن المنهي عنه بعينه لا يكون مأموراً به.

- وفي المعاملات إذا رجع إلى: نفس العقد، أو أمر داخل فيه، أو لازم له (كبيع الحصاة والملاقيح والربا)؛ لأن الأولين تمسكوا على فساد الربا بمجرد النهي من غير تكير. وإن رجع إلى أمر مقارن (كالبيع في وقت النداء)، فلا.

المسألة الثالثة: مقتضى النهي فعل الضد؛ لأن العدم غير [مقدور]^(١).

وقال أبو هاشم: من دعي إلى زنا فلم يفعل، مدح. قلنا: المدح على الكف.

المسألة الرابعة: النهي عن الأشياء إما عن الجمع (كنكاح الأختين)، أو عن الجميع (كالزنا والسرقه).

الباب الثالث (في: العموم والخصوص)

وفيه فصول:

تقدم، وبه يشعر قوله فيما تقدم.

قلت: عدم وجودها في بعض النسخ أدى إلى اضطراب بعض الشارحين (كابن العراقي) في تفسير كلام البيضاوي؛ لوجود تناقض بين كلامه هنا وكلامه في الأوامر. وسلم من هذا الاضطراب من كان عنده نسخة فيها «إلا». لذلك قال الحلواني في شرحه (مخطوط، ورقة: ١٣٤): (قوله: «إلا في التكرار والفور» هكذا في بعض النسخ، ومفقود في بعضها.. لكن وجوده خير من عدمه؛ لِكَيْلَا يَنَاقِضَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ قَبْلَ هَذَا بِقَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: «قلنا: لأنه يفيد التكرار»).

(١) في (ع): مقدور عليه.

الفصل الأول: (في العموم)

العام: لَفْظٌ يَسْتَعْرِقُ جَمِيعَ مَا يَصْلُحُ لَهُ، بِوَضْعٍ وَاحِدٍ.

وفيه مسائل:

الأولى: أَنَّ لكل شيءٍ حَقِيقَةً هُوَ بِهَا هُوَ، فَالِدَّالُّ عَلَيْهَا: «المُطْلَق»، وَعَلَيْهَا [مَعَ وَحْدَةٍ] ^(١) مُعَيَّنَةٌ: «المَعْرِفَةُ»، وَغَيْرُ مُعَيَّنَةٍ: «النَّكِرَةُ»، وَمَعَ وَحْدَاتٍ مَعْدُودَةٍ: «العَدَدُ»، وَمَعَ كُلِّ جُزْئِيَّتَاهَا: «العَامُّ».

الثانية: العُومُ إمَّا:

- لُغَةً بِنَفْسِهِ، كَ «أَيُّ» لِلْكَلِّ، وَ«مَنْ» لِلْعَالَمِينَ، وَ«مَا» لِغَيْرِهِمْ، وَ«أَيْنَ» لِلْمَكَانِ، وَ«مَتَى» لِلزَّمَانِ.

- أَوْ بِقَرِينَةٍ فِي الْإِثْبَاتِ (كَالْجَمْعِ الْمَحَلِّيِّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْمُضَافِ، وَكَذَا اسْمُ الْجِنْسِ)، أَوْ النَّفْيِ (كَالنَّكِرَةِ فِي سِيَاقِهِ).

- أَوْ عُرْفًا: مِثْلُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فَإِنَّهُ يُوجِبُ حُرْمَةَ جَمِيعِ الْأَسْتِمَاعَاتِ.

- أَوْ عَقْلًا: كَتَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ.

وَمِغْيَارُ الْعُمُومِ جَوَازُ الْأِسْتِثْنَاءِ؛ فَإِنَّهُ يُخْرِجُ مَا يَجِبُ أَنْدِرَاجُهُ لَوَلَاهُ، وَإِلَّا [لَجَازًا] ^(٢) مِنَ الْجَمْعِ الْمُتَنَكَّرِ.

(١) كَذَا فِي (ع، ر، ف). لَكِنْ فِي (ن، م): بِوَحْدَةٍ.

(٢) فِي (ع): لَجَازُ الْأِسْتِثْنَاءِ.

قيل: لو [تناوله]^(١)، لامتنع الاستثناء؛ لكونه نقضاً.

قلنا: منقوض بالاستثناء من العدد. وأيضاً: استدلال الصحابة عليهم السلام بعموم ذلك مثل: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢]، ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، «الْأَثْمَةُ مِنْ قَرِيشٍ»، «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ» شائعاً مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ.

الثالثة: الجَمْعُ الْمُنْكَرُ لا يقتضي العموم؛ لأنه يَحْتَمِلُ كل أنواع العدد.

قال الجُبَّائِيُّ: إنه حقيقة في كل أنواع العدد؛ فيَحْمَلُ على جميع حقائقه. قلنا: لا، بل في القَدَرِ المشترك.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠] يَحْتَمِلُ نَفْيَ الاستواءِ مِنْ كل وَجْهِ وَمِنْ بَعْضِهِ، فلا يَنْفِي الاستواءَ مِنْ كل وَجْهِ، لأنَّ الْأَعْمَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْأَخْصَّ.

وقوله: «لا أَكُل» عام في [المأكول]^(٢)، [فَيَحْتَمِلُ]^(٣) التخصيص، كما لو قيل: (لا أَكُل أَكْلاً).

وَفَرَّقَ أَبُو حَنِيفَةَ بَأَنَّ «أَكْلاً» يدل على [التوحيد]^(٤)، وهو ضعيف؛ فإنه للتوكيد؛

(١) كذا في (ع، ر، ف). لكن في (م، ن، ت، ح): تناول.

(٢) كذا في (م، ر). لكن في (ف، ن) ومعراج المنهاج (١/ ٣٥٥): المواكيل. وفي (ع): الماكيل. وفي شرح البدخشي (مناهج العقول، ٧٢/ ٢): كل مأكول.

(٣) كذا في (ع، ر، ف). لكن في (م، ن) وشرح البدخشي (٧٢/ ٢) مختصر التيسير (٢/ ٦١٢)، أم القرى): فيحمل على.

(٤) كذا في (م، ع، ن، ر، ف، ح). لكن في الإبهاج (٤/ ١٢٨٨): الوحدة.

[ويستوي]^(١) فيه الواحد والجمع.

الفصل الثاني (في: الخصوص)

وفيه مسائل:

الأولى: التخصيص إخراج بعض ما يتناوله اللفظ ، والفرق بينه وبين النسخ أنه يكون للبعض ، والنسخ [قد يكون عن الكل]^(٢) ، و«المُخصَّصُ»: المُخرَجُ عنه ، و«المُخصَّصُ»: المُخرَجُ ، وهو إرادة اللفظ ، ويُقال لـ «الدالِّ عليها» مجازاً.

الثانية: القابل للتخصيص حُكْمٌ ثَبَتَ لِمُتَعَدِّدٍ لَفْظًا (مثل [قوله تعالى]^(٣): ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣٦]) أو مَعْنَى وهو ثلاثة:

الأول: العلة ، وجُوزَ تخصيصُها ، كما في العرايا.

الثاني: مفهوم الموافقة ، فَيُخَصَّصُ بِشَرْطِ بقاءِ المَلْفُوظِ ، مثل: جواز حَبْسِ الوالِدِ لِحَقِّ الوَلَدِ.

الثالث: مفهوم المخالفة ، فَيُخَصَّصُ بِدَلِيلٍ رَاجِحٍ ، كتخصيص مفهوم: «إذا بَلَغَ الهاءُ قُلَّتَيْنِ» بالرائد.

قيل: يُوهِمُ البَدَاءُ أو الكذب. قُلْنَا: يندفعُ بالمُخصَّصِ.

الثالثة: يجوز التخصيص ما بقي غير محصورٍ؛ لِسَاجَةِ: «أَكَلْتُ كُلَّ رُمَّانٍ» ولم يأكل

(١) كذا في (ع، م، ر، ف). لكن في (ن): فيستوي.

(٢) كذا في (م، ع، ر، ح). لكن في (ن، ف، ت): (عن الكل). وقال ابن العراقي في شرحه «التحرير»:

(ف)الصواب زيادة «قد» كما في بعض النسخ: والنسخ قد يكون على الكل).

(٣) من (ن، ع).

غير واحدة.

وَجَوَزَ الْقَفَالُ إِلَى أَقَلِّ الْمَرَاتِبِ:

- فيجوزُ في الجَمْعِ ما بَقِيَ ثلاثة؛ فإنه الأقلُّ عند الشافعي وأبي حنيفة؛ بدليل تَفَاوُتِ الضمائر، وتفصيل أهل اللغة.

واثنان عند القاضي والأستاذ؛ بدليل:

١- قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]. فِقِيل: أضاف إلى المعمولين.

٢- وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]. فِقِيل: المراد به الميول.

٣- وقوله عليه الصلاة والسلام: «الاثنان فما فوقهما جماعة». فِقِيل: أراد به جواز السفر.

- وفي غَيْرِهِ^(١) إلى الواحد. وَقَوْمٌ: إلى الواحد مُطْلَقًا.

الرابعة: العامُّ الْمُخَصَّصُ مَجَازٌ، وإلا لَزِمَ الاشتراك.

قال بعض الفقهاء: إنه حقيقة. وقرَّق الإمام بين الْمُخَصَّصِ بِالْمَتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ؛ لأنَّ الْمُقَيَّدَ بِالصِّفَةِ لم يتناول [غَيْرُهُ]^(٢). قُلْنَا: الْمُرَكَّبُ لم يُوضَع، والمُفْرَدُ مُتَنَاوِلٌ.

الخامسة: الْمُخَصَّصُ بِمُعَيَّنِ حُجَّةٍ، ومنعها عيسى بن أبان وأبو ثور، وفَصَّلَ الكَرخي.

لَنَا: أَنَّ دلالته على فَرْدٍ لا تتوقف على دلالته على الآخَر؛ لاستحالة الدَّوْر، فلا يَلْزَمُ

(١) معطوف على قوله فيما مضى: (فيجوزُ في الجَمْعِ ما بَقِيَ ثلاثة).

(٢) في (ع) و(ر) و(م): غَيْرًا. وكذلك في: مختصر التيسير (٢/٦٣٦، أم القرى)، معراج المنهاج

(١/٣٦٤)، الإبهاج (٤/١٣٣٩). لكن في (ف): غيره. وكذلك في شرح الأصفهاني (١/٣٧١).

من زوالها زوالها.

السادسة: يُستدل بالعام ما لم يظهر المُخصَّص ، وابن سُرَيْج أَوْجَبَ طَلَبَهُ أَوَّلًا .

لَنَا: لو وَجَبَ لَوَجَبَ طَلَبُ المجاز؛ لِلتَحَرُّزِ عن الخطأ ، واللازم مُتَّفِقٌ .

قال: عَارِضُ دلالتِهِ احتمالُ المُخصَّصِ . قُلْنَا: الأَصْلُ يَدْفَعُهُ .

الفصل الثالث (في: المُخصَّصِ)

وهو مُتَّصِلٌ ومُنفَصِلٌ ، فالمتصل أربعة:

الأول: الاستثناء: وهو الإخراج بِـ «إِلَّا» غَيْرِ الصِّفَةِ وَنَحْوِهَا . والمنقطعُ مجازٌ .

وفيه مسائل:

الأولى: شَرْطُهُ:

- الاتصالُ عادةً، بإجماع الأَدَبَاءِ .

وعن ابن عباس خِلَافُهُ؛ قِيَاسًا على التخصيصِ بغيره . والجواب: النَّقْضُ بِالصِّفَةِ والغاية .

- وَعَدَمُ الاستغراقِ .

وَشَرْطُ الحنبليَّةُ أَنْ لا يَزِيدَ على النِّصْفِ . والقاضي: أَنْ يَنْقُصَ [منه] ^(١) .

لَنَا: لو [قِيلَ] ^(٢): (لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةُ إِلَّا تِسْعَةً) ، لَزِمَ واحِدٌ إجماعًا .

وعَلَى القاضي: استثناء «الغاوين» مِنْ «المخلصين» ، وبالعكس .

(١) في (ع) ومتن شرح الأصفهاني (١/ ٣٨٢): عنه .

(٢) كذا في (ع، ر، ن، ح): قيل . لكن في (م، ف): قال .

قال: الأقلُّ يُنسى، فيُستدرك. ونوقضُ بما ذكرناه.

المسألة الثانية: الاستثناء من الإثبات نفى، وبالعكس، خلافًا لأبي حنيفة.

لنا: لو لم يكن كذلك لم [يُكف] ^(١) لا إله إلا الله.

احتجَّ بقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صلاة إلا بطهور». قلنا: للمبالغة.

المسألة الثالثة: المتعددة إن تعاطفت أو استغرقت الأخير الأول، عادت إلى

المتقدم عليها، ولا يعود الثاني إلى الأول؛ لأنه أقرب.

المسألة الرابعة: قال الشافعي: المتعقب للجمل كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾

[البقرة: ١٦٠] يعود إليها. وخصَّ أبو حنيفةً بالآخيرة، وتوقف القاضي والمرتضى. وقيل:

إن كان بينهما تعلّق، فلجميع (مثل: «أكرم الفقهاء والزهاد، وأنفق عليهم، إلا

المبتدعة»)، وإلا فلا آخيرة ^(٢).

[لنا] ^(٣): الأصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المتعلقات كالحال

والشرط وغيرهما، وكذلك الاستثناء.

قيل: خلاف الدليل، خولف في [الآخيرة] ^(٤)؛ للضرورة، فبقيت [الأولى] ^(٥) على

[أصلها] ^(٦). قلنا: منقوض بالصفة والشرط.

(١) في (ر) و(م): يتم.

(٢) في (ر) هكذا: وإلا فلا آخيرة، وإلا فالتوقف.

(٣) في شرح البدخشي (٢/ ١٠٥): لنا ما تقدم أن.

(٤) في (ر): الجملة الآخيرة.

(٥) في (ر): الجملة الأولى.

(٦) هكذا في: ع، ر، ف، نسخة شرح الأصفهاني (١/ ٣٩٢، هامش رقم ١). لكن في (م): عمومها.

الثاني: الشرط: وهو ما يتوقف عليه تأثير المؤثر، لا وجوده، كالإحصان.

وفيه مسألتان:

الأولى: الشرط إن وُجدَ دُفْعَةً، فذلك، وإلا فيوجد المشروط عند تكامل أجزائه أو ارتفاع جزء إن شرطَ عَدَمُهُ.

الثانية: «إن كان زانياً مُحَصَّنًا، فَارْجُم» ، يحتاج إليهما. و«إن كان سارقاً أو نَبَّاشاً فَاقْطَعْ» ، يَكْفِي أحدهما. و«إن شَفِيتُ، فسالم وغانِمٌ حر» فَشَفِي، عِتْقًا. وإن قال: «أو»، يُعْتَق أحدهما، [وَيُعَيَّن^(١)].

الثالث: الصفة: مثل: ﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، وهي كالاستثناء.

الرابع: الغاية: وهي طَرَفُهُ، وحُكْم ما بَعْدَهَا خِلَافَ مَا قَبْلَهَا، مثل: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ووجوب غَسْلِ [المزفوق]^(٢)؛ لِلاِخْتِيَاطِ.

والمنفصل: ثلاثة:

الأول: العَقْل ، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢].

الثاني: الحِسُّ، مثل: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ رَدًّا﴾ [النمل: ٢٣].

الثالث: الدليل السَّمْعِي ، وفيه مسائل:

الأولى: الخاص إذا عارض العام، يُخَصِّصُهُ، [سواء]^(٣) عُلِمَ تَأْخِيرُهُ [أو]^(٤) لا.

وأبو حنيفة يجعل المتقدم منسوخاً، وتوقف حيث جهل.

(١) في (ع) و(م): فيعين.

(٢) في (ف) و(ر): المرافق.

(٣) ثابتة في (ع، ت).

(٤) في (ف، ر، ت): أم.

لنا: إعمال الدليلين أولى.

الثانية: يجوز تخصيص الكتاب به ، وبالسنة المتواترة ، والإجماع.

كتخصيص ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصُّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الآية [النساء: ١١] بقوله ﷺ: «القاتل لا يرث».

وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] برجمه ﷺ المُخْصَن. وتنصيف حَدِّ الْقَذْفِ عَلَى الْعَبْدِ^(١).

الثالثة: يجوز تخصيص الكتاب والسنة المتواترة:

- بخبر الواحد. وَمَنْعَ قَوْمٍ [مُطْلَقًا]^(٢)، وابنُ أبان فيما لَمْ يُخَصَّصْ بمقطوع، والكَرْخِيُّ بِمُنْقَصِلٍ.

لنا: إعمال الدليلين (ولو مِنْ وَجْهِ) أولى.

قيل: قال ﷺ: «إِذَا رُويَ عَنِّي حَدِيثٌ فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ. فَإِنْ وَافَقَهُ فَاقْبَلُوهُ ، وَإِنْ خَالَفَهُ فَرُدُّوهُ». قُلْنَا: مَنْقُوضٌ بِالْمُتَوَاتِرِ.

قيل: الظن لا يُعَارِضُ الْقَطْعَ. قُلْنَا: الْعَامُ مَقْطُوعُ الْمَثْنِ مَظْنُونُ الدَّلَالَةِ ، وَالْخَاصُّ بِالْعَكْسِ؛ فَتَعَادَلَا.

قيل: لو خَصَّصَ لَنَسَخَ. قُلْنَا: التَّخْصِصُ أَهْوَنُ.

(١) في (ع): وتنصيف حَدِّ الْقَذْفِ عَلَى الْعَبْدِ بِالْإِجْمَاعِ.

(٢) مِنْ (ر، ن، ت).

- وبالقياس. ومنَعَ أبو علي، وشَرَط ابنُ أبان التخصيصَ، والكرخي بمنفصلٍ، وابنُ سَريج الجلاء في القياس، واعتبر حُجَّة الإسلام أَرْجَحَ الظَّنَّينِ، وتَوَقَّف القاضي وإمام الحرمين.

لنا: ما تَقَدَّمَ.

قيل: القياس فَرَعٌ، فلا يُقَدَّم. قُلْنَا: على أَضله.

قيل: مُقَدِّماته أكثر. قُلْنَا: قد يَكُونُ بِالعكس، ومع هذا فإِعْمَالُ الكُلِّ أُخْرَى.

الرابعة: يجوز تخصيص المنطوق بالمفهوم؛ لأنه دليلٌ، كتخصيص «خَلَقَ اللهُ السَّمَاءَ طَهُورًا، لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»، إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ [لَوْنَهُ] ^(١) أَوْ رِيحَهُ» بمفهوم «إِذَا بَلَغَ السَّمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ خَبْنًا».

الخامسة: العادة التي قَرَّرَهَا رسول الله ﷺ تخصيصةً، وتَقْرِيره ﷺ عَلَى مَخَالَفةِ العام تخصيصةً له. فَإِنْ بَيَّنَّ «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ» [يُرْفَع] ^(٢) عَنْ الْبَاقِينَ.

السادسة: خُصُوصُ السَّبَبِ لَا يُخَصِّصُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَارِضُهُ. وَكَذَا مَذْهَبُ الرَّائِي (كحديث أبي هريرة رضي الله عنه وعَمَلِهِ فِي الْوُلُوغِ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ.

قيل: خَالَفَ لِلدَّلِيلِ، وَإِلَّا انْقَدَحَتْ رِوَايَتُهُ. قُلْنَا: رَبِّمَا ظَنَّنَهُ دَلِيلًا وَلَمْ يَكُنْ.

السابعة: إِفْرَادُ قَرْدٍ لَا يُخَصِّصُ (مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «أَيُّهَا إِهَابُ دُبُغٍ فَقَدْ طَهَّرَ» مَعَ قَوْلِهِ فِي شَاةٍ مَيْمُونَةٍ: «دَبَاغُهَا طَهُورُهَا»)؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنَافٍ.

قيل: [المفهوم] ^(٣) مُنَافٍ. قُلْنَا: مَفْهُومُ اللَّقَبِ مَرْدُودٌ.

(١) ثابتة في (ف، ر).

(٢) في (ع) و(م): يرتفع.

(٣) في (م): مفهوم اللقب.

الثامنة: عَطْفُ الخاص [على العام] ^(١) لَا يُخَصِّصُ. مثل: «أَلَا لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ».

وقال بعض الحنفية بالتخصيص؛ تَسْوِيَةٌ بَيْنَ المعطوفين. قُلْنَا: التسوية في جميع الأحكام غير واجبة.

التاسعة: عَوْدُ ضمير خاصٍّ لَا يُخَصِّصُ (مثل: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ مع قوله تعالى: ﴿وَيُعَوْلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٢٨])؛ لَأَنَّهُ لَا يَزِيدُ علي إعادته.

تَذْنِيبُ: الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ إِنْ اتَّحَدَ سَبَبُهَا، حُمِلَ الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ؛ عَمَلًا بِالِدَلِيلَيْنِ، وَإِلَّا: فَإِنْ اقْتَضَى الْقِيَاسُ تَقْيِيدَهُ، قُيِّدَ، وَإِلَّا فَلَا.

الباب الرابع (في المُجْمَلِ والمُبَيَّنِ)

وفيه فصول:

[الفصل ^(٢) الأول: في المُجْمَلِ]

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: اللفظُ إما أَنْ يَكُونَ مُجْمَلًا يَتَنَحَقُّ حَقَائِقُهُ (كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]) أو أَفْرَادٍ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ (مثل: ﴿أَنْ تَذْكُوهَا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]) أو مَجَازَاتِهِ إِذَا انْتَفَتِ الْحَقِيقَةُ، وَتَكَافَأَتْ. فَإِنْ تَرَجَّحَ وَاحِدٌ لَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ (كَتَفَنِي الصَّحَّةُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ» و«لَا صِيَامَ»)، أو لَأَنَّهُ أَظْهَرُ عُرفًا، أو أَعْظَمُ مَقْصُودًا (كَرَفَعَ

(١) هكذا في (ف) و(م). لكن في (ع) و(ر): عليه.

(٢) ثابتة في (ع، ف).

الْحَرَجَ وَتَحْرِيمَ الْأَكْلِ مِنْ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانُ» ﴿حُزِمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾ [المائدة: ٣٠]، حُمِلَ عَلَيْهِ.

المسألة الثانية: قالت الحنفية: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦٠] مُجْمَلٌ. وقالت المالكية: يقتضي الكل. والحقُّ أنه حقيقة فيما يَنْطَلِقُ عليه الاسم؛ دَفْعًا للاشتراك والمجاز.

المسألة الثالثة: قيل: آية السرقة مُجْمَلَةٌ؛ لِأَنَّ الْيَدَ تَحْتَمِلُ الْكُلَّ وَالْبَعْضَ، وَالْقَطْعَ: الشَّقَّ، وَالْإِبَانَةَ. والحقُّ: أَنَّ الْيَدَ لِلْكُلِّ، وَتُذَكَّرُ لِلْبَعْضِ مَجَازًا، وَ«الْقَطْعُ» لِلْإِبَانَةِ، وَ«الشَّقُّ» إِبَانَةٌ.

الفصل الثاني (في المَبِينِ)

وهو الواضح بنفسه أو بغيره، مثل: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وذلك الْغَيْرُ يُسَمَّى: «مُبِينًا».

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: أنه يَكُونُ قَوْلًا مِنْ اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﷺ، وَفِعْلًا مِنْهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَفَرَاءُ فَاقِعَ لَوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٩]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «فِيهَا سَقَتِ السَّيَاءُ الْعُشْرُ»، وَصَلَاتِهِ وَحَجَّهِ، فَإِنَّهُ أَذَلُّ. فَإِنْ اجْتَمَعَا وَتَوَافَقَا فَالسَّابِقُ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فَالْقَوْلُ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ بِنَفْسِهِ.

الثانية: لَا يَجُوزُ [تَأْخِيرُهُ] ^(١) عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ.

ويجوز عن وقت الخطاب.

ومنعت المعتزلة، وَجَوَّزَ الْبَصْرِيُّ، وَمِنَّا الْقَفَّالُ وَالدَّقَّاقُ وَأَبُو إِسْحَاقَ: بِالْبَيَانِ

(١) في ع: تأخير البيان.

الإجمالى فيما عدا المشترك.

لنا مطلقاً قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩].

قيل: البيان التفصيلي. قلنا: تقييد بلا دليل، وخصوصاً أن المراد من قوله تعالى: ﴿أَنْ تَذْخُوا﴾ [البقرة: ٦٧] بقرة معينة؛ بدليل ﴿مَا هِيَ﴾ و﴿مَا لَوْثُهَا﴾، والبيان تأخر.

قيل: يُوجِبُ التأخير عن وقت الحاجة. قلنا: الأمر لا يُوجب الفور.

قيل: لو كانت مُعَيَّنَةً لَمَا عَنَّفَهُمْ. قلنا: للتواني بعد البيان.

وأنه تعالى أنزل: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٩٨] فنَقَضَ ابنُ الزُّبَيْرِ بالملائكة والمسيح، فنزل ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى﴾ [الأنبياء: ١٠١] الآية.

قيل: «ما» لا تتناولهم. وإن سُلِّم، لكنهم خُصُّوا بِالْعَقْلِ. وأجيب بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَيْنَاهَا﴾ [الشمس: ٥]، وأن عَدَمَ رضاهم [لا يُعرف إلا بالنقل]^(١).

قيل: تأخير البيان [إغراء]^(٢). قلنا: وكذلك ما يُوجب الظنون الكاذبة.

قيل: كالخطاب بلُغَةً لا تُفْهَم. قلنا: هذا [لا]^(٣) يُفِيدُ غرضاً إجمالياً، بخلاف الأول.

(١) في (ش، ع، م): إنما يعرف بالنقل.

(٢) كذا في (ش، ت). لكن في (ع، م، ر، ف): اغواء.

(٣) ثابتة في: ش، م، و«النجم الوهاج في نظم منهاج» للحافظ العراقي. وبها يستقيم الكلام، ومعناه: هذا الذي ذكرتموه لا يفيد غرضاً إجمالياً، بخلاف ما ذكرناه أولاً. فقول البيضاوي: (هذا) أي: الخطاب بلُغَةً لا تُفْهَم. وقوله: (الأول) أي: الخطاب المُجْمَل الذي يحتاج إلى بيان.

ولن تجد مَنْ صَبَطَ ذلك إذا راجعت: شرح الجزري (معراج منهاج، ٤٢١/١) والجاربردي

(السراج الوهاج، ٦٣٤/٢) والأصفهاني (٤٥٥/١) والسبكي (الإبهاج، ٢٢٢/٢) والعبري

تنبيه: يجوز تأخير التبليغ إلى وقت الحاجة، وقوله تعالى: ﴿يَلْغُ﴾ [المائدة: ٦٧] لا يُوجب الفور.

الفصل الثالث: في المبين له

إنما يجب البيان لمن أريدَ فَهْمُهُ للعمل (كالصلاة) أو الفتوى (كأحكام الحيض).

الباب الخامس (في الناسخ والمنسوخ)

وفيه فصلان:

الفصل الأول: في النسخ

وهو بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي مترسخ عنه.

(ص ١٤٩، مخطوط) والبدخشي (مناهج العقول، ١٥٥/٢). ويبدو أن نسخة «المنهاج» عندهم بلفظ: (هذا يفيد غرضًا إجماليًا بخلاف الأول)، فتجد شرحهم لا يتناسب مع هذه العبارة، حيث فسروا «الأول» بالخطاب الذي لا يفهم، وهذا - كما ترى - لا يستقيم. أمّا الإسنوي في (نهاية السؤل، ١٥٩/٢ مع البدخشي) فقد مَشَى على الضبط الذي ذكرته، على الرغم من أن متن «نهاية السؤل» المطبوع تجده بلفظ: (هذا يفيد غرضًا إجماليًا). لكن شرح الإسنوي يُعَلِّب على ظنك أن نسخة «المنهاج» التي عنده بلفظ: (هذا لا يفيد غرضًا إجماليًا)، حيث قال: (أجاب المصنف بالفرق، وهو أن الخطاب بما لا يفهمه السامع لا يفيد غرضًا لا إجماليًا ولا تفصيليًا، بخلاف الأول وهو الخطاب بالمشترك ونحوه؛ فإنه يفيد غرضًا إجماليًا).

وقال القاضي: رَفَعَ الْحُكْمَ. وَرَدَّ بِأَنَّ الْحَادِثَ ضِدُّ السَّابِقِ، فَلَيْسَ رَفْعُهُ بِأَوَّلَى مِنْ دَفْعِهِ.

وفيه مسائل:

الأولى: أنه واقعٌ، وأحاله اليهود.

لنا: أَنَّ حُكْمَهُ إِنْ تَبَعَ الْمَصَالِحَ فَيَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِهَا، وَإِلَّا فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَيْفَ شَاءَ. وَأَنَّ نُبُوَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ ثَبَتَتْ بِالدَّلِيلِ الْقَاطِعِ، وَقَدْ نَقَلَ [قوله] ^(١) تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ [البقرة: ١٠٦]. وَأَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُزَوِّجُ بَنَاتِهِ مِنْ بَيْنِهِ، وَالْآنَ مُحَرَّمٌ اتِّفَاقًا.

قيل: الفعل الواحد لا يَحْسُنُ وَيَقْبُحُ. قُلْنَا: مَبْنِي عَلَى فَاسِدٍ، وَمَعَ هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَحْسُنَ لَوَاحِدٍ أَوْ فِي وَقْتٍ، وَيَقْبُحُ لِآخَرٍ أَوْ [في] ^(٢) آخَرِ.

المسألة الثانية: يجوز نسخ بعض القرآن. ومنع أبو مسلم الأصفهاني.

لنا:

- أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ مَتَّعْنَا إِلَى الْآخِرِ ﴾ [البقرة: ٢٤٠] تُسَخِّتُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَكْرِهْنَ أَنْ يَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

قال: قد تَعَتَّدَ الْحَامِلُ بِهِ. قُلْنَا: لَا، بَلْ بِالْحَمْلِ، وَخُصُوصِيَةِ السَّنَةِ [لاغ] ^(٣).

- وَأَيْضًا: تَقْدِيمُ الصَّدَقَةِ عَلَى نَجْوَى الرَّسُولِ ﷺ وَجَبَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَلَّجِمْتُمْ الرُّسُولَ ﴾ [المجادلة: ١٢] آيَةً، ثُمَّ نُسِخَ.

(١) في (ع، م، ر): عن قوله.

(٢) في معراج المنهاج (١/ ٤٢٨) ومختصر التيسير (٢/ ٧٨٣، أم القرى): في وقت. وفي شرح الأصفهاني

(١/ ٤٦٤): وقت.

(٣) في (ع): لاغية.

قال: زال لزوال سببه، وهو التمييز بين المنافق وغيره. قلنا: زال كيف كان.

احتج بقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢].
قلنا: الضمير للمجموع.

المسألة الثالثة: يجوز نسخ الوجوب قبل العمل، خلافاً للمعتزلة.

لنا: أن إبراهيم - عليه السلام - أمر بذبح ولده، بدليل قوله تعالى: ﴿أَفْعَلْ مَا تُمَرُّ﴾ [الصافات: ١٠٢]، ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْبَلَوُ الْمُبِينُ﴾ [الصافات: ١٠٦]، ﴿وَفَدَيْنَهُ بِذَنبِ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧]، فنسخ قبله.

قيل: تلك بناء على ظنه. قلنا: [النبي] ^(١) لا يخطئ ظنه.

قيل: إنه امتثل؛ فإنه قطع، [فوصل] ^(٢). قلنا: لو كان كذلك لم يحتج إلى الفداء.

قيل: الواحد بالواحد في الواحد لا يؤمر وينهى. قلنا: يجوز للابتلاء.

الرابعة: يجوز النسخ بلا بدل، أو يبدل أثقل منه. كنسخ وجوب تقديم [صدقة النجوى] ^(٣)، والكف عن الكفار بالقتال.

استدل بقوله تعالى: ﴿تَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. قلنا: ربما يكون عدم الحكم (أو الأثقل) خيراً.

المسألة الخامسة: ينسخ الحكم دون التلاوة (مثل قوله تعالى: ﴿مَتَعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾

الآية [البقرة: ٢٤٠])، وبالعكس (مثل ما نقل: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما»)،

(١) ثابتة في (ش، ع).

(٢) كذا في (ش، ع، ف، ن، ح). لكن في (م، ر): فأوصل.

(٣) كذا في (م) و(ر). لكن في (ع): الصدقة على النجوى. في (ف): الصدقة للنجوى. في شرح

الأصفهاني (١/ ٤٧١): الصدقة عن النجوى.

وَيُنْسَخَان مَعًا (كما رُوي عن عائشة رضي الله عنها) أنها قالت: «كان فيما أنزل الله عشر رَضَعَاتٍ مُحَرَّمَاتٍ، فَنُسِخَ بِخَمْسٍ».

المسألة السادسة: يَجُوزُ نَسْخُ الْخَبَرِ الْمُسْتَقْبَلِ، خِلَافًا لِأَبِي هَاشِمٍ.
لَنَا: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: (لِأَعْقِبَنَّ الزَّانِيَ أَبَدًا)، ثُمَّ يُقَالَ: (أَرَدْتُ سَنَةً).
قِيلَ: يُوهِمُ الْكَذِبَ. قُلْنَا: وَنَسْخُ الْأَمْرِ يُوهِمُ الْبَدَاءَ.

الفصل الثاني (في: الناسخ والمنسوخ)

وفيه مسائل:

الأولى: الْأَكْثَرُ عَلَى جَوَازِ نَسْخِ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ (كَنَسْخِ الْجَلْدِ فِي حَقِّ الْمُحْصَنِ)،
وَبِالْعَكْسِ (كَنَسْخِ الْقِبْلَةِ)، وَلِلشَّافِعِيِّ رضي الله عنه قَوْلٌ بِخِلَافِهِمَا.
دَلِيلُهُ فِي الْأَوَّلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦]. وَرُدَّ: بِأَنَّ السُّنَّةَ وَخِيَّ
أَيْضًا.

وَفِيهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٤٤].

وَأُجِيبَ فِي الْأَوَّلِ بِأَنَّ النَّسْخَ بَيَانٌ، وَعُورِضٌ فِي الثَّانِي: بِقَوْلِهِ: ﴿ يَتَّبِعُنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾
[النحل: ٨٩].

المسألة الثانية: لَا يُنْسَخُ التَّوَاتُرُ بِالْأَحَادِ؛ لِأَنَّ الْقَاطِعَ لَا يُدْفَعُ بِالظَّنِّ.

قِيلَ: ﴿ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ [الأنعام: ١٤٥] مَنْسُوخٌ بِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ: «نَهَى
عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ». قُلْنَا: ﴿ لَا أَجِدُ ﴾ لِلْحَالِ؛ فَلَا نَسْخَ.

المسألة الثالثة: الْإِجْمَاعُ لَا يُنْسَخُ؛ لِأَنَّ النَّصَّ يَتَقَدَّمُهُ، وَلَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ بِخِلَافِهِ، وَلَا
الْقِيَاسُ بِخِلَافِ الْإِجْمَاعِ، وَلَا يُنْسَخُ بِهِ، أَمَّا النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ فَظَاهِرَانِ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَلِزَوَالِهِ

بِزَوَالِ شَرْطِهِ، وَالْقِيَاسُ إِنَّمَا يُنْسَخُ بِقِيَاسٍ أَجْلَى مِنْهُ.

المسألة الرابعة: نَسَخَ الْأَصْلُ يَسْتَلْزِمُ نَسَخَ الْفَحْوَى، وَبِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ مَلْزُومِهِ، وَالْفَحْوَى يَكُونُ نَاسِخًا.

المسألة الخامسة: زِيَادَةُ صَلَاةٍ لَيْسَتْ بِنَسْخٍ.

قِيلَ: تَغْيِيرُ الْوَسْطِ. قُلْنَا: وَكَذَا زِيَادَةُ الْعِبَادَةِ.

أَمَّا زِيَادَةُ رَكْعَةٍ وَنَحْوَهَا فَكَذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَنَسَخُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ، وَفَرَّقَ قَوْمٌ بَيْنَ مَا نَفَاهُ الْمَفْهُومُ وَبَيْنَ مَا لَمْ يَنْفِهِ، وَالْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ: بَيْنَ مَا يَنْفِي اعْتِدَادَ الْأَصْلِ وَبَيْنَ مَا لَا يَنْفِيهِ. وَقَالَ الْبَصْرِيُّ: إِنْ نَفَى مَا ثَبَتَ شَرْعًا، كَانَ نَسْخًا، وَإِلَّا فَلَا. فَزِيَادَةُ رَكْعَةٍ عَلَى رَكْعَتَيْنِ نَسَخٌ؛ لَا سِتْعَاقِبَهَا التَّشَهُدُ، وَزِيَادَةُ التَّغْرِيبِ عَلَى الْجُلْدِ لَيْسَ بِنَسْخٍ.

خاتمة: النَّسْخُ يُعْرَفُ بِالتَّارِيخِ. فَلَوْ قَالَ الرَّاوي: (هَذَا سَابِقٌ)، قِيلَ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: ([هَذَا] ^(١) مَنسوخٌ)؛ لِجَوَازِ أَنْ يَقُولَهُ عَنْ اجْتِهَادٍ وَلَا تَرَاهُ.

الكتاب الثاني (في السنة)

و[هي] ^(٢) قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ فِعْلُهُ. وَقَدْ سَبَقَ مَبَاحِثُ الْقَوْلِ، وَالْكَلَامُ الْآنَ فِي الْأَفْعَالِ وَطُرُقِ ثُبُوتِهَا، وَذَلِكَ فِي بَابَيْنِ.

الباب الأول (في أفعاله)

وفيه مسائل:

(١) ثابتة في: (ع)، ت (ز).

(٢) كذا في (ش). وفي سائر النسخ: هي.

الأولى: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَعْصُومُونَ، لَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ، إِلَّا الصَّغَائِرُ سَهْوًا، وَالتَّقْرِيرُ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ «الْمُضْبَاحِ».

الثانية: فِعْلُهُ الْمُجَرَّدُ يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ عِنْدَ مَالِكٍ، وَالنَّذْبُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَالْوُجُوبُ عِنْدَ ابْنِ سُرَيْجٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْإِصْطَخَرِيِّ وَابْنِ خَيْرَانَ. وَتَوَقَّفَ الصِّيْرَفِيُّ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِاحْتِمَالِهَا وَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ خَصَائِصِهِ.

اِخْتَجَّ الْقَائِلُ بِالْإِبَاحَةِ: بِأَنَّ فِعْلَهُ لَا يُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْوُجُوبِ وَالنَّذْبِ، فَبَقِيَ الْإِبَاحَةُ. وَرُدَّ بِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى فِعْلِهِ الْوُجُوبُ أَوْ النَّذْبُ.

وَبِالنَّذْبِ: بِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] يَدُلُّ عَلَى الرَّجْحَانِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْوُجُوبِ.

وَبِالْوُجُوبِ: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ﴾ ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، وَيُجَامَعُ الصَّحَابَةُ ﷺ عَلَى وَجُوبِ الْغُسْلِ بِالتَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاغْتَسَلْنَا».

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ [الْمُتَابَعَةَ] ^(١) هُوَ الْإِتْيَانُ [بِمِثْلِ فِعْلِهِ] ^(٢) عَلَى وَجْهِهِ. ﴿وَمَا آتَاكُمُ﴾ مَعْنَاهُ: وَمَا أَمَرَكُمْ، بِدَلِيلِ ﴿وَمَا نَهَيْكُمْ﴾، وَاسْتِدْلَالِ الصَّحَابَةِ بِقَوْلِهِ ﷺ: [«صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»] ^(٣) وَ«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

الثالثة: جِهَةٌ فِعْلُهُ تُعْلَمُ إِمَّا بِتَنْصِيسِهِ، أَوْ بِتَسْوِيَّتِهِ بِمَا عُلِمَ جِهَتُهُ، أَوْ بِمَا عُلِمَ أَنَّهُ

(١) فِي (ش، ر) وَشَرَحَ الْأَصْفَهَانِيُّ (٢/ ٥٠٢): التَّأْسِي وَالْمُتَابَعَةَ.

(٢) فِي (ش، ر) وَشَرَحَ الْأَصْفَهَانِيُّ (٢/ ٥٠٢): بِالْفِعْلِ.

(٣) لَيْسَ فِي (ع) وَ(ف).

امْتِثَالُ آيَةِ دَلَّتْ عَلَى أَحَدِهَا، أَوْ بَيَانِهَا، وَخُصُوصًا الْوُجُوبُ بِأَمَارَتِهِ كَالصَّلَاةِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَيَكُونُهُ مُوَافَقَةً نَذِيرٍ، أَوْ تَمْنُوعًا لَوْ لَمْ يَجِبْ كَالرُّكُوعَيْنِ فِي الْحُسُوفِ، وَالنَّدْبُ بِقَصْدِ الْقُرْبَةِ مُجَرَّدًا، وَكَوْنُهُ قَضَاءً لِمَنْدُوبٍ.

الرابعة: الْفِعْلَانِ لَا يَتَعَارَضَانِ، فَإِنْ عَارَضَ فِعْلُهُ الْوَاجِبُ اتِّبَاعُهُ قَوْلًا مُتَقَدِّمًا، نَسَخَهُ^(١). وَإِنْ عَارَضَ مُتَأَخِّرًا عَامًّا، فَبِالْعَكْسِ. وَإِنْ اخْتَصَّ بِهِ، نَسَخَهُ فِي حَقِّهِ. وَإِنْ اخْتَصَّ بِنَا، خَصَّنَا فِي حَقِّ قَبْلِ الْفِعْلِ، وَنُسَخَ عَنَّا بَعْدَهُ. وَإِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ، فَلَا اخْذُ بِالْقَوْلِ فِي حَقِّنَا؛ لَا سَبْدَادِهِ.

الخامسة: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَبْلَ النُّبُوَّةِ تُعْبَدُ بِشَرِّعٍ. وَقِيلَ: لَا.

وَبَعْدَهَا: فَلَا كَثْرَ عَلَى الْمَنْعِ.

وَقِيلَ: أَمْرٌ بِالِاقْتِبَاسِ. وَيُكَذِّبُهُ انْتِظَارُهُ الْوَحْيِ، وَعَدَمُ مُرَاجَعَتِهِ، وَمُرَاجَعَتِنَا.

قِيلَ: رَاجِعٌ فِي الرَّجْمِ، قُلْنَا: لِلْإِلْزَامِ.

اسْتُدِلَّ بِآيَاتٍ أَمَرَ فِيهَا بِاقْتِفَاءِ الْأَنْبِيَاءِ السَّالِفَةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. قُلْنَا: فِي أَصُولِ الشَّرِيعَةِ وَكُلِّيَّاتِهَا.

البَابُ الثَّانِي (فِي: الْأَخْبَارِ)

وَفِيهِ فُصُولٌ

الْأَوَّلُ: فِيمَا عُلِمَ صِدْقُهُ

وَهُوَ سَبْعَةٌ:

(١) فِي (ع) هُنَا زِيَادَةٌ: (سِوَاءُ كَانَ الْقَوْلُ خَاصًّا بِالرَّسُولِ، أَوْ بِنَا، أَوْ عَامًّا).

الأول: مَا عِلْمٌ وَجُودٌ مُخِيرٌ بِالضَّرُورَةِ أَوْ الِاسْتِدْلَالِ.
 الثاني: خَبَرُ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَّا لَكُنَّا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ أَكْمَلُ مِنْهُ تَعَالَى وَتَنَزَّهَ.
 الثالث: خَبَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْمَعْتَمِدُ دَعْوَاهُ الصِّدْقُ، وَظُهُورُ الْمُعْجِزَةِ عَلَى وَفْقِهِ.
 الرابع: خَبَرُ كُلِّ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ.
 الخامس: خَبَرُ جَمْعٍ عَظِيمٍ عَنْ أَحْوَالِهِمْ.
 السادس: الْخَبَرُ الْمَحْفُوفُ بِالْقَرَائِنِ.
 السابع: الْمُتَوَاتِرُ، وَهُوَ خَبَرٌ بَلَغَتْ رُوَاتُهُ فِي الْكَثَرَةِ مَبْلَغًا أَحَالَتِ الْعَادَةُ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ. وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ مُطْلَقًا، خِلَافًا لِلشُّمْنِيَّةِ.

وَقِيلَ: يُفِيدُ عَنِ الْمَوْجُودِ، لَا عَنِ الْمَاضِي.

لَنَا: أَنَّا نَعْلَمُ (بِالضَّرُورَةِ) وَجُودَ الْبِلَادِ النَّائِيَةِ وَالْأَشْخَاصِ الْمَاضِيَةِ.

قِيلَ: نَجِدُ التَّفَاوُتَ بَيْنَهُ وَيَيْنَ قَوْلِنَا: الْوَاحِدُ نَصْفُ الْاِثْنَيْنِ. قُلْنَا: لِإِسْتِنَاسٍ.

الثانية: إِذَا تَوَاتَرَ الْخَبَرُ، أَفَادَ الْعِلْمَ، [فَلَا] ^(١) حَاجَةٌ إِلَى [النَّظَرِ] ^(٢)، خِلَافًا لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْحُجَّةِ وَالْكَعْبِيِّ وَالْبَصْرِيِّ. وَتَوَقَّفَ [الْمُرْتَضَى] ^(٣).

لَنَا: لَوْ كَانَ نَظَرِيًّا، لَمْ يَحْصُلْ لِمَنْ لَا يَتَأَتَّى لَهُ، كَالْبُلْهِ وَالصَّيْبَانِ.

قِيلَ: يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِإِمْتِنَاعِ تَوَاطُؤِهِمْ، وَأَنْ لَا دَاعِيَ لَهُمْ إِلَى الْكَذِبِ. قُلْنَا: [هُوَ] ^(٤) حَاصِلٌ بِقُوَّةِ قَرِيبَةٍ مِنَ الْفِعْلِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى النَّظَرِ.

(١) في (ش، ف، ر): ولا.

(٢) في (ش، ر): نظر.

(٣) في (م): المرتضى من الشيعة.

(٤) ثابت في (م). لكن في (ش): هي.

الثالثة: ضابطه: إفادة العلم. وشرطه: أن لا يعلمه السامع ضرورة، وأن لا يعتقد خلافة لشبهه دليل أو تقليد، وأن يكون سند المخبرين إحصاساً به، وعددهم مبلغاً [يمنع]^(١) تواطؤهم على الكذب.

وقال القاضي: لا تكفي الأربعة، وإلا [لأفاد]^(٢) قول كل أربعة، فلا يجب تزكية شهود الزنا؛ لحصول العلم بالصدق أو الكذب. وتوقف في الخمسة. ورد: بأن حصول العلم بفعل الله تعالى، فلا يجب الاطراء، وبالفارق بين الرواية والشهادة. و[قيل: شرطه]^(٣):

- اثنا عشر، كقباة موسى عليه السلام.
- وعشرون؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥].
- وأربعون؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]، وكانوا أربعة.

- وسبعون؛ لقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥].
- وثلاثمائة وبضعة عشر، عدد أهل بدر.
والكل ضعيف.

ثم: إن أخبروا عن عيان، فذاك، وإلا فيشترط ذلك في كل الطبقات.
الرابعة: مثلاً لو أخبر واحد بأن حاتماً أعطى ديناراً، وآخر أنه أعطى جملاً، وهلم

(١) كذا في (ع، ن، ف). لكن في (م، ر): يمنع.

(٢) في (ش): لأفاده.

(٣) كذا في: ش، ف، متن شرح الأصفهاني (٢/٥٢٨)، متن معراج منهاج (٢/٢٧). لكن في (ع، م،

ر، ن، ح): شرط.

جراً، تواتر القدر المشترك؛ لوجوده في الكل.

الفصل الثاني (فيما علم كذبه)

وهو قسمان:

الأول: ما علم خلافه ضرورة أو استدلالاً.

الثاني: ما لو صحّ لتواتر؛ [لتوفر]^(١) الدواعي على نقله. كما يعلم أن لا [بلدة]^(٢) بين مكة والمدينة أكبر منهما؛ إذ لو كان، لنقل.

وآدعت الشيعة أن النصّ دلّ على إمامة عليّ عليه السلام، ولم يتواتر كما لم تتواتر الإقامة والتسمية ومُعْجَزَات الرسول ﷺ. قلنا: الأولان من الفروع، ولا كُفِرَ ولا بدعة في مخالفتها، بخلاف الإمامة. وأما تلك المعجزات فلقلة المشاهدين.

مسألة: بعض ما نسب إلى الرسول ﷺ كذب؛ لقوله ﷺ: «سَيُكْذَبُ عَلَيَّ»، ولأنّ منها ما لا يقبل التأويل، فيمتنع صدوره عنه. وسببه: نسيان الراوي أو غلطه، أو افتراء الملاحدة؛ لتنفير [العقلاء]^(٣).

الفصل الثالث (فيما ظن صدقه)

وهو خبر العدل الواحد. والنظر في طرفين:

الأول: في وجوب العمل به:

دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ، وَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ وَالْقَفَّالُ وَالْبَصْرِيُّ: دَلَّ الْعَقْلُ أَيْضًا.

(١) كذا في (م، ر، ش). لكن في (ن، ف).: لتوفرت. وفي (ع): لتوافر.

(٢) في (ش): بلد.

(٣) في (م): العقلاء من الخلفاء. وفي متن شرح الأصفهاني (٢/ ٥٣٦): العقلاء من الخلف.

وَأَنكَرَهُ قَوْمٌ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ، أَوْ لِلدَّلِيلِ عَلَى عَدَمِهِ شَرْعًا أَوْ عَقْلًا. وَأَحَالَهُ آخَرُونَ.
وَاتَّفَقُوا عَلَى الْوُجُوبِ فِي الْفَتَوَى وَالشَّهَادَةِ وَالْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ.
لَنَا وَجُوهٌ:

الأول: أَنَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَ الْحَذَرَ بِإِنذَارِ طَائِفَةٍ مِنَ الْفِرْقَةِ، وَالْإِنذَارُ: الْخَبَرُ الْمَخُوفُ.
وَالْفِرْقَةُ ثَلَاثَةٌ، فَالطَّائِفَةُ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ.

قِيلَ: «لَعَلَّ» لِلتَّرَجُّيِ. قُلْنَا: تَعَذَّرَ؛ فَحُمِلَ عَلَى الْإِجَابِ؛ لِمُشَارَكَتِهِ فِي التَّوَقُّعِ.
قِيلَ: الْإِنذَارُ: الْفَتْوَى. قُلْنَا: يَلْزَمُ تَخْصِيصُ الْإِنذَارِ وَالْقَوْمِ بِغَيْرِ الْمُجْتَهِدِينَ،
وَالرَّوَايَةُ يَنْتَفِعُ بِهَا الْمُجْتَهِدُ وَغَيْرُهُ.

قِيلَ: فَيَلْزَمُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَةٍ وَاحِدٌ. قُلْنَا: خُصَّ النَّصُّ فِيهِ.
الثاني: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقْبَلْ، لَمَّا عُلِّلَ بِالْفُسُقِ؛ لِأَنَّ مَا بِالذَّاتِ لَا يَكُونُ بِالْغَيْرِ، وَالثَّانِي
بَاطِلٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦].

الثالث: الْقِيَاسُ عَلَى الْفَتَوَى وَالشَّهَادَةِ.
قِيلَ: يَقْتَضِيَانِ شَرْعًا خَاصًّا، وَالرَّوَايَةُ عَامَّةٌ. وَرُدُّهُ بِأَصْلِ الْفَتَوَى.
قِيلَ: لَوْ جَازَ لَجَازَ اتِّبَاعُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْإِعْتِقَادُ بِالظَّنِّ. قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ؟
قِيلَ: الشَّرْعُ يَتَّبِعُ الْمَصْلَحَةَ، وَالظَّنُّ لَا يَجْعَلُ مَا لَيْسَ بِمَصْلَحَةٍ مَصْلَحَةً. قُلْنَا:
مَنْقُوضٌ بِالْفَتَوَى وَالْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ.

الطرف الثاني: فِي شُرَاطِطِ الْعَمَلِ بِهِ :

وَهُوَ إِمَّا فِي الْمُخْبِرِ، أَوْ الْمُخْبَرِ عَنْهُ، أَوْ الْخَبَرِ.

أما الأول: فَصِفَاتٌ تُغْلِبُ الظَّنَّ، وَهِيَ خَمْسٌ:

الأول: التَّكْلِيفُ؛ فَإِنَّ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ لَا تَمْنَعُهُ خَشْيَةُ [الله تعالى] ^(١).

قِيلَ: يَصِحُّ الِاقْتِدَاءُ بِالصَّبِيِّ اعْتِمَادًا عَلَى خَبَرِهِ بِطَهْرِهِ. قُلْنَا: لِعَدَمِ تَوْقُفِ صِحَّةِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ عَلَى [طهره] ^(٢).

فَإِنْ تَحَمَّلَ ثُمَّ بَلَغَ وَأَدَّى، قُبِلَ؛ قِيَاسًا عَلَى الشَّهَادَةِ، وَالْإِجْمَاعِ عَلَى إِحْضَارِ الصَّبِيِّانِ مَجَالِسِ الْحَدِيثِ.

الثاني: كَوْنُهُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، [فَتَقْبَلُ] ^(٣) رَوَايَةُ [الكافر] ^(٤) الْمُوَافِقُ - كَالْمَجَسِّمَةِ - إِنْ [اعْتَقَدَ] ^(٥) حُرْمَةَ الْكَذِبِ، فَإِنَّهُ يَمْنَعُهُ عَنْهُ.

وَقَاسَهُ الْقَاضِيَانِ بِالْفَاسِقِ وَ[المخالف] ^(٦). وَرُدَّ بِالْفَرْقِ.

الثالث: الْعَدَالَةُ؛ وَهِيَ مَلَكَتُ فِي النَّفْسِ تَمْنَعُهَا عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ وَالرَّذَائِلِ الْمُبَاحَةِ، فَلَا تُقْبَلُ رَوَايَةُ مَنْ أَقْدَمَ عَلَى الْفِسْقِ عَالِمًا. وَإِنْ جَهِلَ، قُبِلَ.

قَالَ الْقَاضِي: ضَمَّ جَهْلٌ إِلَى فِسْقٍ. قُلْنَا: الْفَرْقُ عَدَمُ الْجُرْأَةِ.

وَمَنْ لَا تُعْرَفُ عَدَالَتُهُ، لَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ؛ لِأَنَّ الْفِسْقَ مَانِعٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ عَدَمِهِ، كَالصَّبَا وَالْكُفْرِ.

وَالْعَدَالَةُ تُعْرَفُ بِالتَّزْكِيَةِ، وَفِيهَا مَسَائِلُ:

(١) ثابتة في (ش، ع، ن، ٢، ف).

(٢) في (ش) ومتن شرح الأصفهاني (٥٤٥/٢): تطهره.

(٣) في (ش، ن، ع، ر): وتقبل.

(٤) كذا في (ش، ع، ر، ن). لكن في (م، ف): المبتدع.

(٥) كذا في (م، ر). لكن في (ش، ع، ف): اعتقدوا.

(٦) كذا في (ن، ت، ع، ر، ف). لكن في (ش، م) ومتن شرح الأصفهاني (٥٤٧/٢): المنافق.

الأولى: شُرِطَ الْعَدَدُ فِي الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ، وَمَنَعَ الْقَاضِي فِيهِمَا، وَالْحَقُّ الْفَرْقَ، كَالْأَصْلِ.

الثانية: قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته: يُذَكَّرُ سَبَبُ الْجَرْحِ. وَقِيلَ: سَبَبُ التَّعْدِيلِ. وَقِيلَ: سَبَبُهَا. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا، فِيهِمَا.

الثالثة: الْجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ زِيَادَةٌ.

الرابعة: التَّزْكِيَةُ أَنْ يُحْكَمَ [بشهادته] ^(١)، أَوْ يُثْنَى عَلَيْهِ، أَوْ يَرَوَى عَنْهُ مَنْ لَا يَرَوِي عَنْ غَيْرِ الْعَدْلِ، أَوْ يَعْمَلُ بِخَيْرِهِ.

الرابع ^(٢): الضَّبْطُ وَعَدَمُ [المساهلة] ^(٣) فِي الْحَدِيثِ.

وَشَرَطَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَدَدَ. وَرُدَّ: بِقَبُولِ الصَّحَابَةِ خَبَرَ الْوَاحِدِ.

قَالَ: طَلَبُوا الْعَدَدَ. قُلْنَا: عِنْدَ التُّهْمَةِ.

الخامس: شَرَطَ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَّهَ الرَّاويَ إِنْ خَالَفَ الْقِيَاسَ. وَرُدَّ بِأَنَّ الْعَدَالََةَ تُغْلِبُ ظَنَّ الصِّدْقِ؛ فَتَكْفِي.

وَأَمَّا الثَّانِي ^(٤):

فَأَنْ لَا يُخَالَفَهُ قَاطِعٌ [ولا] ^(٥) يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ. وَلَا يَضُرُّهُ:

- مُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ مَا لَمْ يَكُنْ قَطْعِيَّ الْمَقْدَمَاتِ، بَلْ يُقَدَّمُ؛ لِقَلَّةِ مُقَدِّمَاتِهِ.

(١) فِي (م) وَ(ر): عَلَى شَهَادَتِهِ.

(٢) الصِّفَةُ الرَّابِعَةُ الَّتِي تُشْتَرَطُ فِي الْمُخْبِرِ.

(٣) فِي (ش، ف، ر): مَسَاهَلَتُهُ.

(٤) يَقْصَدُ: الْمُخْبِرَ عَنْهُ.

(٥) فِي (ف، ع، ح): لَا.

- وعَمَلُ الْأَكْثَرِ.

- و[مخالفه] ^(١) الرَّائِي.

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَفِيهِ مَسَائِلُ؛

الأولى: لألفاظِ الصَّحَابِي سَبْعَ دَرَجَاتٍ: الْأُولَى: «حَدَّثَنِي» وَنَحْوُهُ. الثَّانِيَةُ: «قَالَ الرَّسُولُ ﷺ»؛ لِاحْتِمَالِ التَّوَسُّطِ. الثَّالِثَةُ: «أَمَرَ»؛ لِاحْتِمَالِ اعْتِقَادِ مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ أَمْرًا، وَالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَالذَّوَامِ وَاللَّدَوَامِ، الرَّابِعَةُ: «أَمَرْنَا»، وَهِيَ حُجَّةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ مَنْ طَاوَعَ أَمِيرًا: إِذَا قَالَهُ، فَهَمَّ مِنْهُ أَمْرُهُ. وَلِأَنَّ غَرَضَهُ بَيَانُ الشَّرْعِ. الْخَامِسَةُ: «مِنَ السُّنَّةِ». السَّادِسَةُ: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»، وَقِيلَ: لِلتَّوَسُّطِ. السَّابِعَةُ: «كُنَّا نَفْعَلُ فِي عَهْدِهِ».

الثَّانِيَةُ: لِغَيْرِ الصَّحَابِي أَنْ يَرْوِيَ إِذَا سَمِعَ مِنَ الشَّيْخِ، أَوْ قَرَأَ عَلَيْهِ وَيَقُولُ لَهُ: هَلْ سَمِعْتَ؟ [فَقَالَ] ^(٢): نَعَمْ. أَوْ أَشَارَ، أَوْ سَكَتَ وَظَنَّ إِبْجَابَتَهُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، أَوْ كَتَبَ الشَّيْخُ، أَوْ قَالَ: (سَمِعْتُ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ)، أَوْ يُجِيزُ لَهُ.

الثَّالِثَةُ: لَا يُقْبَلُ الْمُرْسَلُ ^(٣)، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ [رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى] ^(٤).

لَنَا: أَنَّ عَدَالََةَ الْأَصْلِ لَمْ تُعْلَمْ؛ فَلَا تُقْبَلُ.

قِيلَ: الرَّوَايَةُ تَعْدِيلٌ. قُلْنَا: قَدْ يَرْوِي عَنْ غَيْرِ الْعَدْلِ.

قِيلَ: إِسْنَادُهُ إِلَى الرَّسُولِ يَقْتَضِي الصِّدْقَ. قُلْنَا: بَلِ السَّمَاعُ.

قِيلَ: الصَّحَابَةُ أَرْسَلُوا وَقُبِلَتْ. قُلْنَا: لِظَنِّ السَّمَاعِ.

(١) ثابتة في (ر، ف) ومتن شرح الأصفهاني (٢/ ٥٦١). لكن ليست في (ش، ع، م، ن).

(٢) كذا في (ع، ن، ت). لكن في (ر، ف): قال. وفي (ف): فيقول.

(٣) كذا في (ش، ت، ر، ف، ن، ٢). لكن في (ع، م، ن، ١): تُقْبَلُ المراسيل.

(٤) من (ر، م).

فرعان:

الأول: المرسل يُقبل إذا تأكد بقول الصحابي أو فتوى أكثر أهل العلم.

الثاني: إن أرسل ثم أسند، قبل. وقيل: لا؛ لأن إهماله يدل على الضعف.

الرابعة: يجوز نقل [الخبر]^(١) بالمعنى، خلافاً لابن سيرين.

لنا: أن الترجمة بالفارسية جائزة؛ فبالعربية أولى.

قيل: يؤدي إلى طمس الحديث. قلنا: لَمَّا تطابَقَا، لم يكن ذلك.

الخامسة: إن زاد أحد الرواة وتعدّد المجلس، قبلت [الرواية]^(٢). وكذا إن اتحد

وجاز الذُّهُولُ على الآخرين ولم يُغيّر إعراب الباقي. فإن لم يجز الذُّهُولُ، لم تُقبل. وإن

غيّر الإعراب (مثل: «في أربعين شاة شاة» [مع رواية]^(٣): «نصف شاة») طُلب الترجيح.

فإن رواه مرة وحذف أخرى، فلا عتبار بكثرة المرات.

الكتاب الثالث (في الإجماع)

وهو اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور.

وفيه ثلاثة أبواب:

الباب الأول (في بيان كونه حجة)

وفيه مسائل:

(١) كذا في (ش، ع، ر، ف، ح). لكن في (م، ن، ٢، ت): الحديث.

(٢) في (ر): الزيادة.

(٣) كذا في (م) ومتن معراج منهاج (٢/٦٨). لكن في غيرهما: أو.

الأولى: قِيلَ: مُحَالٌ، كاجتماعِ النَّاسِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، عَلَى مَأْكُولٍ وَاحِدٍ.
وَأُجِيبَ بِأَنَّ الدَّوَاعِيَ مُخْتَلِفَةٌ ثَمَّةً.

وَقِيلَ: يَتَعَذَّرُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ؛ لِانْتِشَارِهِمْ، وَجَوَازِ خَفَاءِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَخَمُولِهِ، وَكَذِبِهِ؛ خَوْفًا، أَوْ رُجُوعِهِ قَبْلَ فَتْوَى الْآخِرِ. وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَا [تَعَذُّرٌ]^(١) فِي أَيَّامِ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا مُحْصَرِينَ قَلِيلِينَ.

الثانية: أَنَّهُ حُجَّةٌ، خِلَافًا لِلنِّظَامِ وَالشَّيْعَةِ وَالْحَوَارِجِ.
لَنَا وَجُوهٌ:

الأول: أَنَّهُ تَعَالَى جَمَعَ بَيْنَ مُسَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ وَاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْوَعِيدِ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ [النساء: ١١٥] الْآيَةَ؛ [فَيَكُونُ مُحَرَّمًا]^(٢)؛ فَيَجِبُ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ؛ إِذْ لَا مَخْرَجَ عَنْهَا.

قِيلَ: رَتَبَ الْوَعِيدَ عَلَى الْكُلِّ. قُلْنَا: [بَلْ]^(٣) عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، وَإِلَّا لَعَا ذِكْرُ الْمُخَالَفَةِ.

قِيلَ: الشَّرْطُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ شَرْطٌ فِي الْمَعْطُوفِ. قُلْنَا: لَا. وَإِنْ سُلِّمَ، [لَمْ]^(٤) يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الْهُدَى دَلِيلُ التَّوْحِيدِ وَالنَّبُوَّةِ.

قِيلَ: لَا يُوجِبُ تَحْرِيمَ كُلِّ مَا غَايَرَ. قُلْنَا: يَقْتَضِي؛ لَجَوَازِ الْاسْتِثْنَاءِ.

قِيلَ: السَّبِيلُ دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ. قُلْنَا: حَمْلُهُ عَلَى الْإِجْمَاعِ [أَوَّلَى]؛ لِغُمُومِهِ.

قِيلَ: يَجِبُ اتِّبَاعُهُمْ فِيمَا صَارُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ. قُلْنَا: حِينَئِذٍ تَكُونُ الْمُخَالَفَةُ الْمَشَاقَّةَ.

(١) فِي (ع): يَتَعَذَّرُ ذَلِكَ. وَفِي (ت): يَتَعَذَّرُ.

(٢) كَذَا فِي (م)، (ر). لَكِنْ فِي (ش، ع، ف): فَتَكُونُ مُحَرَّمَةً.

(٣) فِي (ش): لَا بَلَّ.

(٤) فِي (ف) وَ(ع): لَا.

قِيلَ: يُتْرَكُ الْاِتِّبَاعُ رَأْسًا. قُلْنَا: التَّرْكُ غَيْرُ سَبِيلِهِمْ.
قِيلَ: لَا يَجِبُ اِتِّبَاعُهُمْ فِي فِعْلِ الْمُبَاحِ. قُلْنَا: كَاِتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ.
قِيلَ: الْمُجْمِعُونَ أَثْبَتُوا بِالذَّلِيلِ. قُلْنَا: خُصَّ النَّصُّ فِيهِ.
قِيلَ: كُلُّ الْمُؤْمِنِينَ الْمَوْجُودِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. قُلْنَا: بَلْ فِي كُلِّ عَصْرِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْعَمَلَ، وَلَا عَمَلَ فِي الْقِيَامَةِ.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، عَدَّ لَهُمْ؛ فَتَجِبُ عِصْمَتُهُمْ عَنِ الْخَطَا قَوْلًا وَفِعْلًا، كَبِيرَةً وَصَغِيرَةً، بِخِلَافِ تَعْدِيلِنَا.

قِيلَ: الْعَدَالَةُ فِعْلُ الْعَبْدِ، وَالْوَسْطُ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى. قُلْنَا: [الكل] ^(١) فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى (عَلَى مَذْهَبِنَا).

قِيلَ: عُدُولٌ وَقَتٌ [أداء] ^(٢) الشَّهَادَةِ. قُلْنَا: حَيْثُ لَا مَزِيَّةَ لَهُمْ؛ فَإِنَّ الْكُلَّ يَكُونُونَ كَذَلِكَ.

الثالث: قول النبي ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَا»، وَنَظَائِرُهُ، فَإِنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَتَوَاتَرَ أَحَادُهَا لَكِنْ [الْقَدْر] ^(٣) الْمُشْتَرَكُ بَيْنَهَا مُتَوَاتِرٌ. وَالشَّيْعَةُ عَوَّلُوا عَلَيْهِ؛ لِاشْتِهَالِهِ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ.

الثالثة: قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِجْمَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حُجَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَدِينَةَ لَتَنْفِي خَبِيثَاتِهَا». وَهُوَ ضَعِيفٌ.

الرابعة: قَالَتِ الشَّيْعَةُ: إِجْمَاعُ الْعِتْرَةِ حُجَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ

(١) كَذَا فِي (ش، م، ر، ف). لَكِنْ فِي (ع، ن، ح): فِعْلُ الْعَبْدِ.

(٢) ثَابِتَةٌ فِي (م).

(٣) ثَابِتَةٌ فِي: (ف)، وَمَتْنُ الْإِبْهَاجِ (٢٠٤٩/٥) وَأَشَارَ مُحَقِّقُهُ إِلَى ثُبُوتِهِ فِي مَخْطُوطَيْنِ.

عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴿ [الأحزاب: ٣٣]، وَهُمْ عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَابْنَاهُمَا ۖ لَأَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ [هذه الآية] ^(١) لَفَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِمْ كِسَاءً، وَقَالَ: «هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي». وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنِّي تَارِكُ فِيكُمْ مَا إِن تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ وَعِترتي».

الخامسة: قال القاضي أبو [خازم] ^(٢): إجماع الخلفاء الأربعة حُجَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي».

وَقِيلَ: إجماع الشَّيْخِينَ حُجَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «اقتدوا بالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي، أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ». **السادسة:** يُسْتَدَلُّ بِالْإِجْمَاعِ [فيها] ^(٣) لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، كَحُدُوثِ الْعَالَمِ وَوَحْدَةِ الصَّانِعِ، لَا كإثباته.

الباب الثاني (في أنواع الإجماع)

وفيه مسائل:

الأولى: إِذَا اخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلَيْنِ، فَهَلْ لِمَنْ بَعْدَهُمْ إِحْدَاثُ [قول] ^(٤) ثَالِثٍ؟ وَالْحَقُّ أَنَّ الثَّالِثَ إِنْ لَمْ يَرْفَعْ مُجْمَعًا عَلَيْهِ، جَازٌ، وَإِلَّا فَلَا. مِثَالُهُ: [ما] ^(٥) قِيلَ فِي الْجَدِّ مَعَ الْأَخِ: الْمِيرَاثُ لِلْجَدِّ. وَقِيلَ: لَهُمَا. فَلَا سَبِيلَ إِلَى حِرْمَانِهِ.

(١) ثابتة في (ش، ع).

(٢) في (ش، م، ر): حازم. وقال أبو زرعة ابن العراقي في شرح النجم الوهاج (صص): (القاضي أبو خازم - بالخاء والزاي المعجمتين - مِنْ أئمة الحنفية).

(٣) في (ش، ر): لا.

(٤) ثابتة في (ش، ت).

(٥) ثابتة في (ف، ت).

قِيلَ: اتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ الثَّالِثِ. قُلْنَا: كَانَ مَشْرُوطًا بِعَدَمِهِ، فَزَالَ بِزَوَالِهِ.

قِيلَ: [وَارِدٌ]^(١) عَلَى الْوَحْدَانِي. قُلْنَا: لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ إِجْمَاعًا.

قِيلَ: إِظْهَارُهُ [يَسْتَلْزِمُ]^(٢) تَخْطِئَةَ الْأَوَّلِينَ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمَحْذُورَ هُوَ التَّخْطِئَةُ فِي وَاحِدٍ. وَفِيهِ نَظَرٌ.

الثَّانِيَّةُ: إِذَا لَمْ يَفْصَلُوا بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ، فَهَلْ لِمَنْ بَعْدَهُمْ [الْفَضْلُ]^(٣)؟ وَالْحَقُّ: إِنَّ نَصُّوا بِعَدَمِ الْفَرْقِ أَوْ [اتَّحَدَ]^(٤) الْجَامِعَ (كَتَوْرِيثِ الْعَمَّةِ وَالْحَالَةِ)، لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ، وَلَا جَازَ، وَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ سَاعَدَ مُجْتَهِدًا (فِي حُكْمٍ) مُسَاعَدَتُهُ فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ.

قِيلَ: أَجْمَعُوا عَلَى الْإِتِّحَادِ. قُلْنَا: عَيْنُ الدَّعْوَى.

قِيلَ: قَالَ الثَّوْرِيُّ: «الْجَمَاعُ نَاسِيًا يُفْطَرُّ، وَالْأَكْثَلُ لَا». قُلْنَا: لَيْسَ بِدَلِيلٍ.

الثَّالِثَةُ: يَجُوزُ الْإِتِّفَاقُ بَعْدَ [الْإِخْتِلَافِ]^(٥)، خِلَافًا لِلصَّرِيحِ.

لَنَا: الْإِجْمَاعُ عَلَى الْإِخْلَافَةِ بَعْدَ الْإِخْتِلَافِ، وَلَهُ مَا سَبَقَ.

الرَّابِعَةُ: الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْ الْأَوَّلِينَ (كَالِإِتِّفَاقِ عَلَى حُرْمَةِ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ، وَالْمَتْعَةِ) إِجْمَاعٌ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفُقَهَاءِ.

لَنَا: أَنَّهُ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ.

(١) فِي (ف) وَ(ع): يَرُدُّ.

(٢) فِي (ش، م): مُسْتَلْزِمٌ.

(٣) فِي (ع) وَ(ف): التَّفْصِيلُ.

(٤) كَذَا فِي (ش، ع) وَعَلَيْهِ مَشَى ابْنُ إِمَامِ الْكَامِلِيَةِ فِي مُخْتَصَرِ التَّيْسِيرِ (٢/ ١٠٠٥، أُمُّ الْقُرَى). لَكِنْ فِي

(م، ر، ف): اتِّحَادٌ.

(٥) كَذَا فِي (ش، م، ت). لَكِنْ فِي (ع، ر، ف، ن، ح): الْخِلَافُ.

قِيلَ: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ﴾ [النساء: ٥٩] أَوْجَبَ الرَّدَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. قُلْنَا: زَالَ الشَّرْطُ.

قِيلَ: «أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ، بَأْيِهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ». قُلْنَا: الْخِطَابُ مَعَ الْعَوَامِ الَّذِينَ فِي عَضْرِهِمْ.

قِيلَ: اخْتِلَافُهُمْ إِجْمَاعٌ عَلَى التَّخْيِيرِ. قُلْنَا: [مَمْنُوعٌ]^(١).

الخامسة: إِنْ اخْتَلَفُوا فَمَاتَتْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، يَصِيرُ قَوْلُ الْبَاقِينَ حُجَّةً؛ لِكَوْنِهِ قَوْلُ كُلِّ الْأُمَّةِ.

السادسة: إِذَا قَالَ الْبَعْضُ وَسَكَتَ الْبَاقُونَ، فَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ وَلَا حُجَّةٍ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إِجْمَاعٌ بَعْدَهُمْ. وَقَالَ ابْنُهُ: هُوَ حُجَّةٌ.

لنا: أَنَّهُ رُبَّمَا سَكَتَ لِتَوَقُّفٍ أَوْ خَوْفٍ أَوْ تَصَوُّبٍ كُلِّ مُجْتَهِدٍ.

قِيلَ: يُتَمَسَّكُ بِالْقَوْلِ الْمُنتَشِرِ مَا لَمْ يُعْرَفْ لَهُ مُخَالَفٌ^(٢). **جوابه:** الْمَنْعُ، وَأَنَّهُ إِثْبَاتُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ.

فرع: قَوْلُ الْبَعْضِ فِيهَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى [و]^(٣) لَمْ يُسْمَعْ خِلَافُهُ - كَقَوْلِ الْبَعْضِ وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ.

البَابُ الثَّالِثُ (فِي شَرَائِطِهِ)

وفيه مسائل:

الأولى: أَنْ يَكُونَ فِيهِ قَوْلُ كُلِّ عَالِمِي ذَلِكَ الْفَنِّ، فَإِنْ قَوْلَ غَيْرِهِمْ بَلَا دَلِيلٍ؛ فَيَكُونُ

(١) فِي (ش): زَالَ شَرْطُهُ. وَفِي (م): زَالَ لَزْوَالِ شَرْطِهِ مَمْنُوعٌ.

(٢) فِي (ف) وَمَتْنِ شَرْحِ الْأَصْفَهَانِيِّ (٢/٦١٧): يَعْرِفُوا لَهُ مُخَالَفًا.

(٣) فِي (ش، ع): إِذَا.

خَطَأً. فَلَوْ [خَالَفَ] ^(١) وَاحِدٌ، لَمْ يَكُنْ سَبِيلَ الْكُلِّ.

قَالَ الْخِطَّاطُ وَابْنُ جَرِيرٍ وَأَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ: «الْمُؤْمِنُونَ» يَصْدُقُ عَلَى الْأَكْثَرِ. قُلْنَا: مَجَازًا. قَالُوا: «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ». قُلْنَا: يُوجِبُ عَدَمَ الِاتِّفَاتِ إِلَى مُخَالَفَةِ [الثَّلَاثِ] ^(٢).

الثَّانِيَةُ: لَا بُدَّ لَهُ مِنْ [سَنَدٍ] ^(٣)؛ لِأَنَّ الْفَتْوَى بِدُونِهِ خَطَأٌ.

قِيلَ: لَوْ كَانَ فَهَوَ الْحُجَّةِ. قُلْنَا: يَكُونَانِ دَلِيلَيْنِ.

قِيلَ: صَحَّحُوا بَيْنَ الْمُرَاضَةِ بِلا دَلِيلٍ. قُلْنَا: لَا، بَلْ تُرِكَ؛ [اِكْتِفَاءً] ^(٤) بِالْإِجْمَاعِ.

فَرَعَانِ:

الأول: يَجُوزُ الْإِجْمَاعُ عَنِ الْأَمَارَةِ؛ لِأَنَّهَا مَبْدَأُ الْحُكْمِ.

قِيلَ: الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ مُحَالَفَتِهَا. قُلْنَا: قَبْلَ الْإِجْمَاعِ.

قِيلَ: اخْتَلَفَ فِيهَا. قُلْنَا: مَنْقُوضٌ بِالْعُمُومِ وَخَيْرُ الْوَاحِدِ.

الثَّانِي: [الْمَوَافِقُ] لِحَدِيثٍ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ [عَنْهُ] ^(٥)، خِلَافًا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ؛

لِجَوَازِ اجْتِمَاعِ دَلِيلَيْنِ.

الثَّالِثَةُ: لَا يُشْتَرَطُ انْقِرَاضُ الْمُجْمِعِينَ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَامَ بِدُونِهِ.

قِيلَ: وَافَقَ عَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مَنَعِ بَيْعِ [الْمُسْتَوْلَدَةِ] ^(٦)، ثُمَّ رَجَعَ. وَرُدَّ بِالْمَنَعِ.

(١) في (م) ومتن شرح الأصفهاني (٢/٦٢١) ومتن معراج منهاج (٢/١٠٥): خالفه.

(٢) كذا في (ع، ر، ف). لكن في (ش، م): الثلاث.

(٣) في (ش، ع): مُسْتَنَد.

(٤) في (ش، ع، ف): استكفاء.

(٥) في (ش): منه.

(٦) كذا في (ش، م، ع، ر، ف، ح). لكن في (ت، ن): أم الولد.

الرابعة: لا يُشترط التواتر في نقله، كالسنة.
الخامسة: إذا عارضه نص، أول القابل له، وإلا تساقط.

الكتاب الرابع (في القياس)

وهو إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر؛ لاشتراكهما في علّة الحكم عند المثبت.
قيل: الحكمان غير متماثلين في قولنا: (لو لم يُشترط الصوم في صحّة الاعتكاف، لَمَا وَجَبَ بالنذر، كالصلاة). قلنا: تلازم، والقياس لبيان الملازمة، والتماثل حاصل على [التقدير]^(١)، والتلازم و[الاقتراي]^(٢) لا تُسميها قياساً.

وفيه بابان:

الباب الأول (في بيان [كونه]^(٣) حجة)

وفيه مسائل:

الأولى: في الدليل عليه: يجب العمل به شرعاً. وقال القفال والبصري: عقلاً.
 والقاساني والنهرواني: حيث العلّة منصوصة، أو الفرع بالحكم أولى، كتحریم الضرب على تحريم التأفيف. وداود أنكر التعبد به، وأحاله الشيعة والنظام.
 [و]^(٤) استدلل أصحابنا بوجوه:

(١) في (ع، م): هذا التقدير.

(٢) في (م) و(ر): الاقتران.

(٣) في (م، ف، ن، ح): أنه.

(٤) من (ع، ف).

الأول: أَنَّهُ مُجَاوِزَةٌ عَنِ الْأَصْلِ إِلَى الْفَرْعِ، وَالْمُجَاوِزَةُ اعْتِبَارٌ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ [الحشر: ٢].

قِيلَ: المرادُ الاتِّعَاطُ؛ فَإِنَّ الْقِيَاسَ الشَّرْعِيَّ لَا يَنَاسِبُ صَدْرَ الْآيَةِ. قُلْنَا: الْمُرَادُ الْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ.

قِيلَ: الدَّالُّ عَلَى الْكُلِّيِّ لَا يَدُلُّ عَلَى الْجُزْئِيِّ. قُلْنَا: بَلَى، وَلَكِنْ [هُنَا] ^(١) جَوَازُ الِاسْتِثْنَاءِ دَلِيلُ الْعُمُومِ.

قِيلَ: الدَّلَالَةُ ظَنِيَّةٌ. قُلْنَا: الْمَقْصُودُ الْعَمَلُ؛ فَيَكْفِي الظَّنُّ.

الثاني: قِصَّةُ مُعَاذٍ وَأَبِي مُوسَى.

قِيلَ: كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. قُلْنَا: الْمُرَادُ [بِهِ] ^(٢) الْأُصُولُ؛ لِعَدَمِ النَّصِّ عَلَى جَمِيعِ الْفُرُوعِ.

الثالث: أَنَّ أَبَا بَكْرَ قَالَ فِي الْكَلَالَةِ: «أَقُولُ بِرَأْيِي: الْكَلَالَةُ مَا عَدَا الْوَالِدَ وَالْوَلَدَ». وَالرَّأْيِيُّ هُوَ الْقِيَاسُ إِنْجَامًا. وَعُمَرُ أَمَرَ أَبَا مُوسَى فِي عَهْدِهِ بِالْقِيَاسِ، وَقَالَ فِي الْجَدِّ: «أَقْضِي فِيهِ بِرَأْيِي». وَقَالَ لَهُ عَثْمَانُ: «إِنْ أَتَبَعْتَ رَأْيَكَ فَسَدِيدٌ». وَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ [فِي] ^(٣) أُمِّ الْوَلَدِ». وَقَاسَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْجَدَّ عَلَى ابْنِ الْإِبْنِ فِي الْحَجَبِ، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِمْ [أَحَدٌ] ^(٤)، وَلَا لَا شَتَهَرَ.

قِيلَ: ذَمُّهُ أَيْضًا. قُلْنَا: حَيْثُ فُقِدَ شَرْطُهُ؛ تَوْفِيقًا.

(١) فِي (ع، م): هَهُنَا.

(٢) ثَابِتَةٌ فِي (ع، ر).

(٣) فِي (ش): فِي مَنْعِ بَيْعِ.

(٤) ثَابِتَةٌ فِي (ش، ع).

الرابع: إِنَّ ظَنَّ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ بِعِلَّةٍ تُوجَدُ فِي الْفَرْعِ - يُوجِبُ ظَنَّ الْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ، وَالنَّقِیْضَانِ لَا يُمَكِّنُ الْعَمَلَ بِهِمَا، وَلَا التَّرْكَ لهُمَا، وَالْعَمَلُ بِالْمَرْجُوحِ مَمْنُوعٌ؛ فَتَعَيَّنَ [الرَّاجِحُ] ^(١).

احتجوا بوجوه:

الأول: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَا تُقَدِّمُوا ﴾ [الحجرات: ١]، ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ﴿ وَلَا تَقْفُ ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿ وَلَا رَطْبٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿ إِنَّ الظَّنَّ ﴾ [يونس: ٣٦]. قُلْنَا: الْحُكْمُ مَقْطُوعٌ، وَالظَّنُّ فِي طَرِيقِهِ.

الثاني: قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «تَعْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بَرْهَةً بِالْكِتَابِ، وَبَرْهَةً بِالسُّنَّةِ، وَبَرْهَةً بِالْقِيَاسِ. فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ، فَقَدْ ضَلُّوا».

الثالث: ذَمُّ بَعْضِ الصَّحَابَةِ [له] ^(٢) مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ. قُلْنَا: مُعَارَضَانِ بِمِثْلِهِمَا؛ فَيَجِبُ التَّوْفِيقُ.

الرابع: نَقَلَ الْإِمَامِيَّةُ إِنْكَارَهُ عَنِ الْعِتْرَةِ. قُلْنَا: مُعَارَضٌ بِنَقْلِ الزَّيْدِيَّةِ.

الخامس: أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْخِلَافِ وَالْمَنَازَعَةِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَنَزَعُوا ﴾ [الأنفال: ٤٦]. قُلْنَا: الْآيَةُ فِي الْأَرَاءِ وَالْحُرُوبِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ».

السادس: الشَّارِعُ [فَصْل] ^(٣) بَيْنَ الْأُزْمَةِ وَالْأَمَكِنَةِ فِي الشَّرَفِ، وَالصَّلَوَاتِ فِي الْقَضْرِ، وَجَمَعَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ فِي التَّطْهِيرِ، وَأَوْجَبَ التَّعَفُّفَ عَلَى الْحُرَّةِ الشَّوْهَاءِ دُونَ الْأَمَةِ

(١) في (م): العمل بالراجح.

(٢) ثابتة في (ع، ن).

(٣) في (م): فضل.

الحسناء، وقطع سارق القليل دون غاصب الكثير، وجلد بقذف الزنا، وشرط فيه شهادة أربعة، دون الكفر، وذلك يُنافي القياس. قلنا: القياس حيث عُرف المعنى.

الثانية^(١): قال النظم والبصري وبعض الفقهاء: التنصيص على العلة أمرٌ بالقياس. [وأنكره آخرون، وهو المختار]^(٢). وفرق أبو عبد الله بين الفعل والترك.

لنا: أنه إذا قال: (حرمت الخمر؛ لكونها مُسكرَةً) يحتمل عِلَّةَ الإسكارِ مُطلقاً، و[عِلَّةَ]^(٣) إسكارها.

قيل: الأغلب عدم التقييد. قلنا: فالتنصيص لا يُفيد وحده.

قيل: لو قال: (عِلَّةُ الحرمة الإسكار) لاندفع الاحتمال. قلنا: فيثبت الحكم في كلِّ الصُّورِ بالنص.

الثالثة: القياس إمَّا قطعيٌّ أو ظنيٌّ، فيكون الفرع بالحكم أولى (كتحريم الضرب على تحريم التأفيف)، أو مُساوياً (كقياس الأمة على العبد في السراية)، أو أدون (كقياس البطيخ على البر في الربا).

قيل: تحريم التأفيف يدل على تحريم أنواع الأذى عُرُفاً. ويُكذِّبُه قول المَلِك للجلاد: (اقتله، ولا تستخف به).

قيل: لو ثبت قياساً، لما قال به مُنكرُهُ. قلنا: الجلي لم يُنكر.

قيل: نفى الأذنَى يدلُّ على نفى الأعلى، كقولهم: فلان لا يملك الحبة ولا يملك

(١) المسألة الثانية من الباب الأول.

(٢) ثابت في (م، ف). لكن صرح الإسنوي وابن العراقي وابن إمام الكاملية بأن البيضاوي لم يذكر مذهبه المختار، فإمَّا أن نُسختهم من «المنهاج» سقطت منها هذه العبارة، أو أنَّها مُضافة من بعض النُسخ، وأستبعد احتمال إضافتها من النساخ.

(٣) في (م): يحتمل عليه.

النَّيِّيرَ وَلَا الْقَطْمِيرَ.

قُلْنَا: أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِأَنَّ نَفْيَ الْجُزْءِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْكُلِّ. وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِأَنَّ النَّقْلَ فِيهِ ضَرُورَةٌ، وَلَا ضَرُورَةَ هُنَا.

الرَّابِعَةُ: الْقِيَاسُ يَجْرِي فِي الشَّرْعِيَّاتِ، حَتَّى الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ؛ لِغُمُومِ الدَّلَائِلِ. وَفِي الْعَقْلِيَّاتِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَ[فِي] ^(١) اللُّغَاتِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَدْبَاءِ، دُونَ الْأَسْبَابِ وَالْعَادَاتِ (كَأَقْلِ الْحِيضِ وَأَكْثَرِهِ).

الباب الثاني (في أركانه)

إِذَا ثَبَّتَ الْحُكْمَ فِي صُورَةٍ لِمُشْتَرَكٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا، تُسَمَّى الْأُولَى «أَصْلًا»، وَالثَّانِيَةَ «فَرْعًا»، وَالْمُشْتَرَكُ «عِلَّةٌ» وَ«جَامِعًا». وَجَعَلَ الْمُتَكَلِّمُونَ دَلِيلَ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ أَصْلًا، وَالْإِمَامُ: الْحُكْمَ فِي الْأُولَى أَصْلًا، وَالْعِلَّةَ فَرْعًا، وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْعَكْسِ. وَيَبَيَّنُ ذَلِكَ فِي فَصْلَيْنِ:

الفصل الأول (في العلة)

وَهِيَ الْمُعَرَّفُ لِلْحُكْمِ.

قِيلَ: الْمُسْتَنْبَطَةُ عُرِّفَتْ بِهِ؛ فَيَدُورُ. قُلْنَا: تَعْرِيفُهُ فِي الْأَصْلِ، وَتَعْرِيفُهَا فِي الْفَرْعِ، فَلَا دَوْرَ. وَالنَّظَرُ فِي أَطْرَافٍ:

الأول: في الطرق الدالة على العلية

الأول: النص:

– الْقَاطِعُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْفِيءِ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]. وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ

(١) ثابتة في (ت، ن، ف، م).

السلام: «إِنَّمَا جُعِلَ الاسْتِثْنَانُ لِأَجْلِ الْبَصَرِ». وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا مَهَيْتُكُمْ عَنْ حُومِ الْأَصْحَابِي؛ لِأَجْلِ الدَّفَاقَةِ».

- وَالظَّاهِرُ: «الَلَامُ»: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ فَإِنَّ أَثِمَّةَ اللِّغَةِ قَالُوا: الَلَامُ لِلتَّعْلِيلِ. وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٧٩] وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: «لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ» لِلْعَاقِبَةِ مَجَازًا.
و«إِنَّ» مِثْلُ: «لَا تَقْرُبُوهُ طَبِيبًا؛ فَإِنَّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا»، [وقوله ﷺ: «إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَوَّافَاتِ»] ^(١).

و«الْبَاءُ»، مِثْلُ: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

الثاني: الإيماء، وهو خمسة أنواع:

الأول: [ترتيب] ^(٢) الْحُكْمُ عَلَى الْوَصْفِ بِالْفَاءِ، وَيَكُونُ فِي الْوَصْفِ أَوْ الْحُكْمِ، وَفِي لَفْظِ الشَّارِعِ، أَوْ الرَّاوي. مِثَالُهُ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، «لَا تَقْرُبُوهُ طَبِيبًا»، «زَنَا مَاعِزٌ؛ فَرَجِمَ».

فَرَعٌ: [ترتيب] ^(٣) الْحُكْمُ عَلَى الْوَصْفِ يَفْتَضِي الْعِلِّيَّةَ.

وَقِيلَ: إِذَا كَانَ مُنَاسِبًا.

لَنَا: أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: (أَكْرِمِ الْجَاهِلَ، وَأَهِنِ الْعَالِمَ)، قُبْحٌ، وَلَيْسَ لِمُجَرَّدِ الْأَمْرِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ، فَهوَ لِسَبْقِ التَّعْلِيلِ.

قِيلَ: الدَّلَالَةُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا تَسْتَلْزِمُ دَلَالَتَهُ فِي الْكُلِّ. قُلْنَا: يَجِبُ؛ دَفْعًا لِلِاشْتِرَاكِ.

(١) ثابت في (م، ن) ومتن معراج منهاج (٢/ ١٤٥).

(٢) في (ف، م، ع): ترتب.

(٣) في (م، ف، ن، ٢): ترتب.

الثاني: أَنْ يَحْكُمَ [عَقَب] ^(١) عِلْمُهُ بِصِفَةِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ: «وَاقَعْتُ [أَهْلِي]» ^(٢) يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً»؛ لِأَنَّ صَلَاحِيَّةَ جَوَابِهِ تُغْلِبُ كَوْنَهُ جَوَابًا، وَالسُّؤَالُ مُعَادٌ فِيهِ تَقْدِيرًا؛ فَالْتَحَقَ بِالْأَوَّلِ.

الثالث: أَنْ يَذْكُرَ وَصْفًا لَوْ لَمْ يُؤَثِّرْ، لَمْ يُفِدْ، مِثْلُ: «إِنَّهَا مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ»، «ثَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ». وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ؟ قِيلَ: نَعَمْ. قَالَ: فَلَا إِذْنُ». وَقَوْلُهُ ﷺ لِعُمَرَ وَقَدْ سَأَلَهُ عَنْ قُبْلَةِ الصَّائِمِ: «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتَ بِهَاءٍ ثُمَّ مَجَجْتَهُ؟».

الرابع: أَنْ يُفَرِّقَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ بِذِكْرِ وَصْفٍ، مِثْلُ: «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ». وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْجَنَسَانِ، فَيَعُوَا كَيْفَ شِئْتُمْ، يَدَا بِيَدٍ».

الخامس: النَّهْيُ عَنِ مُفَوِّتِ الْوَاجِبِ، مِثْلُ: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩].

الثالث: الإجماع: كَتَغْلِيلِ تَقْدِيمِ الْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ [عَلَى الْأَخِ مِنَ الْأَبِ] ^(٣) فِي الْإِزْثِ بِامْتِزَاجِ النَّسَبَيْنِ.

الرابع: المناسبة: «الْمُنَاسِبُ»: مَا يَجْلِبُ لِلْإِنْسَانِ نَفْعًا أَوْ يَدْفَعُ عَنْهُ ضَرَرًا. وَهُوَ:

- حَقِيقِي دُنْيَوِيٌّ ضَرُورِيٌّ: كَحِفْظِ النَّفْسِ بِالْقِصَاصِ، وَالدِّينِ بِالْقِتَالِ، وَالْعَقْلِ بِالزَّجْرِ عَنِ الْمُسْكَرَاتِ، وَالْمَالِ بِالضَّمَانِ، وَالنَّسَبِ بِالْحَدِّ عَلَى الزُّنَا.

وَمُضْلِحِيٌّ: كَنَضْبِ الْوَلِيِّ لِلصَّغِيرِ. وَتَحْسِينِيٌّ: كَتَحْرِيمِ الْقَاذوراتِ. وَأُخْرَوِيٌّ: كَتَرْكِيةِ النَّفْسِ.

- وَإِقْنَاعِيٌّ: يُظَنُّ مُنَاسِبًا، فَيُزُولُ بِالتَّامُّلِ فِيهِ.

(١) فِي (م، ف): عَقِبَ.

(٢) ثَابِتَةٌ فِي (ش، ع).

(٣) ثَابِتَةٌ فِي (م، ف).

والمُنَاسَبَةُ تُفِيدُ الْعِلِّيَّةَ إِذَا عَتَبَرَهَا الشَّارِعُ فِيهِ (كَالشُّكْرِ فِي الْحَرَمَةِ)، أَوْ فِي جِنْسِهِ (كَامْتِزَاجِ النَّسَبِينَ فِي التَّقْدِيمِ)، أَوْ بِالْعَكْسِ (كَالْمُشَقَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ الْحَائِضِ وَالْمُسَافِرِ فِي سُقُوطِ الصَّلَاةِ)، أَوْ جِنْسِهِ فِي جِنْسِهِ (كَإِجَابِ حَدِّ الْقَذْفِ عَلَى الشَّارِبِ؛ لِكَوْنِ الشُّرْبِ مَظْنَةً الْقَذْفِ، وَالْمَظْنَةُ قَدْ أُقِيمَتْ مَقَامَ الْمُظْنُونِ).

لَأَنَّ الاسْتِقْرَاءَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَعَ أَحْكَامَهُ لِمَصَالِحِ الْعِبَادِ تَفْضُّلاً وَإِحْسَانًا. فَحَيْثُ ثَبَتَ حُكْمٌ وَهَنَاكَ وَصَفٌ وَلَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ، ظَنَّ كَوْنَهُ عِلَّةً.

وإِنْ لَمْ يُعْتَبَرْ (وَهُوَ الْمُنَاسِبُ الْمُرْسَلُ): اعْتَبَرَهُ مَالِكٌ.

وَالْغَرِيبُ: مَا أَثَرُ هُوَ فِيهِ، وَلَمْ يُؤْثَرْ جِنْسُهُ فِي جِنْسِهِ، كَالطَّعْمِ فِي الرِّبَا.

وَالْمُلَاتَمُّ: مَا أَثَرُ جِنْسُهُ فِي جِنْسِهِ أَيْضًا.

وَالْمُؤَثَّرُ مَا أَثَرُ جِنْسُهُ فِيهِ.

مسألة: المُنَاسَبَةُ لَا تَبْطُلُ بِالْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ - وَإِنْ تَضَمَّنَ ضَرَرًا أَزِيدَ مِنْ نَفْعِهِ - لَا يَصِيرُ نَفْعُهُ غَيْرَ نَفْعٍ، لَكِنْ يَنْدَفِعُ مُقْتَضَاهُ.

الخامس: الشَّبه: قَالَ الْقَاضِي: الْمَقَارِنُ لِلْحُكْمِ إِنْ نَاسَبَهُ بِالذَّاتِ (كَالشُّكْرِ لِلْحَرَمَةِ) فَهُوَ الْمُنَاسِبُ، أَوْ بِالتَّبَعِ (كَالطَّهَّارَةِ لِاشْتِرَاطِ النِّيَّةِ) فَهُوَ الشَّبهُ. وَإِنْ لَمْ يُنَاسِبْ، فَهُوَ الطَّرْدُ (كِبِنَاءِ الْقَنْطَرَةِ لِلتَّطْهِيرِ).

وَقِيلَ: مَا لَمْ يُنَاسِبْ: إِنْ عُلِمَ اعْتِبَارُ جِنْسِهِ الْقَرِيبِ، فَهُوَ الشَّبهُ، وَإِلَّا [فَهُوَ] ^(١) الطَّرْدُ.

واعتبر الشافعي المشابهة في الحكم، وابنُ عليَّة: في الصورة، والإمام: ما يُظَنُّ استلزامه، ولم يعتبر القاضي مطلقاً.

لَنَا: أَنَّهُ يُفِيدُ ظَنًّا وَجُودِ الْعِلَّةِ، فَيُثَبِّتُ الْحُكْمَ.

قَالَ: مَا لَيْسَ بِمُنَاسِبٍ فَهُوَ مَرْدُودٌ بِالْإِجْمَاعِ. قُلْنَا: مَمْنُوعٌ.

السادس: الدَّوْرَانُ: وَهُوَ أَنْ يَحْدُثَ الْحُكْمُ بِحُدُوثِ وَصْفٍ، وَيَنْعَدُّمُ بَعْدَمِهِ، وَهُوَ يُفِيدُ ظَنًّا.

وَقِيلَ: قَطْعًا. وَقِيلَ: لَا قَطْعًا وَلَا ظَنًّا.

لَنَا: أَنَّ الْحَادِثَ لَهُ عِلَّةٌ، وَغَيْرُ الْمَدَارِ لَيْسَ بِعِلَّةٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ وُجِدَ قَبْلَهُ فَلَيْسَ بِعِلَّةٍ؛ لِلتَّخَلُّفِ، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ عَدَمُهُ.

وَأَيْضًا: عَلَيْهِ بَعْضُ الْمَدَارَاتِ مَعَ التَّخَلُّفِ فِي شَيْءٍ مِنَ الصُّوَرِ - لَا تَجْتَمِعُ مَعَ عَدَمِ عَلَيْهِ بَعْضُهَا؛ لِأَنَّ مَا هِيَ الدَّوْرَانُ: إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى عِلَّةِ الْمَدَارِ، فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمَدَارَاتِ، أَوْ لَا تَدُلَّ، فَيَلْزَمُ عَدَمُ عَلَيْهِ تِلْكَ؛ لِلتَّخَلُّفِ السَّالِمِ عَنِ الْمُعَارِضِ. وَالْأَوَّلُ ثَابِتٌ؛ فَانْتَفَى الثَّانِي.

وَعُورِضٌ بِمِثْلِهِ. وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْمَدْلُولَ قَدْ لَا يَثْبُتُ؛ لِمُعَارِضٍ.

قِيلَ: الطَّرْدُ لَا يُؤَثِّرُ، وَالْعَكْسُ لَمْ يُعْتَبَرْ. قُلْنَا: [يَكُونُ] ^(١) لِلْمَجْمُوعِ مَا لَيْسَ لِأَجْزَائِهِ.

السَّابِعُ:

- التَّقْسِيمُ الْحَاصِرُ: كَقَوْلِنَا: وَلَا يَهُ الْإِجْبَارُ إِمَّا أَنْ لَا تُعْلَلْ أَوْ تُعْلَلْ بِالْبَكَارَةِ أَوْ الصَّغَرِ أَوْ غَيْرِهِمَا، وَالْكُلُّ بَاطِلٌ سِوَى الثَّانِي. فَلَاوَلَّ وَالرَّابِعُ لِلْإِجْمَاعِ، وَالثَّلَاثُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ: «الْثَبْتُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا».

- وَالسَّبْرُ غَيْرُ الْحَاصِرِ: مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: عِلَّةُ حُرْمَةِ الرِّبَا إِمَّا الطَّعْمُ أَوْ الْكَيْلُ أَوْ

(١) فِي (ع): قَدْ يَكُونُ.

القُوت.

فَإِنْ قِيلَ: لَا عِلَّةَ لَهَا، أَوْ: الْعِلَّةُ غَيْرَهَا. قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْأَحْكَامِ تَعْلِيلُهَا، وَالْأَصْلُ عَدَمُ غَيْرَهَا.

الثَّامِنُ: الطَّرْدُ: وَهُوَ أَنْ يَثْبُتَ مَعَهُ الْحُكْمُ فِيمَا عَدَا الْمُنْتَازِعَ فِيهِ، فَيُثْبِتُ فِيهِ؛ إِلْحَاقًا لِلْفَرْدِ^(١) بِالْأَعْمِّ الْأَغْلَبِ.

وَقَدْ قِيلَ: تَكْفِي مُقَارَنَتِهِ فِي صُورَةٍ. وَهُوَ ضَعِيفٌ.

التَّاسِعُ: تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ: بَأَنْ يُبَيَّنَ [إِلْغَاءُ] الْفَارِقِ. وَقَدْ يُقَالُ: الْعِلَّةُ إِمَّا الْمُشْتَرَكُ، أَوْ الْمُمَيِّزُ، [وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛ فَيُثْبِتُ الْأَوَّلَ]^(٢). وَلَا يَكْفِي أَنْ يُقَالَ: مَحَلُّ الْحُكْمِ إِمَّا الْمُشْتَرَكُ، أَوْ مُمَيِّزُ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْمَحَلِّ ثُبُوتُ الْحُكْمِ.

تَنْبِيهُ: قِيلَ: لَا دَلِيلَ عَلَى عَدَمِ عَلَيْهِ، فَهُوَ عِلَّةٌ. قُلْنَا: لَا دَلِيلَ [عَلَى عَلَيْهِ]^(٣)، فَلَيْسَ بِعِلَّةٍ.

قِيلَ: لَوْ كَانَ عِلَّةً لَتَأْتَى الْقِيَاسُ الْمَأْمُورُ بِهِ. قُلْنَا: هُوَ دَوْرٌ.

الطَّرْفُ الثَّانِي: فِيمَا يُبْطِلُ الْعِلَّةَ

وَهُوَ سِتَّةٌ:

الْأَوَّلُ: النِّقْضُ: وَهُوَ إِبْدَاءُ الْوَصْفِ بِدُونِ الْحُكْمِ، مِثْلُ أَنْ [تَقُولَ]^(٤) [لِمَنْ]^(٥) لَمْ

(١) فِي (ف): لِلْمَفْرَدِ.

(٢) ثَابِتَةٌ فِي (ش، م، ع، ر، ف، ح).

(٣) فِي (ش، ن): لِعَلِيَّتِهِ.

(٤) فِي (م، ن، ٢، ف): يَقُولُ.

(٥) فِي (ش، م): (مَنْ). فَكَانَ الْكَلَامُ هَكَذَا: (مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: مَنْ لَمْ يُبَيِّتْ، تَعَرَّى أَوَّلَ صَوْمِهِ عَنِ النِّبَةِ؛

[يُبَيِّتُ] ^(١): (تَعَرَّى أَوَّلَ صَوْمِهِ عَنِ النِّيَّةِ؛ فَلَا يَصِحُّ). فَيَتَّقِضُ بِالتَّطَوُّعِ.

قِيلَ: يَقْدَحُ. وَقِيلَ: لَا، مُطْلَقًا. وَقِيلَ: [فِي] ^(٢) الْمُنْصُوصَةِ. وَقِيلَ: حَيْثُ مَانِعٌ. وَهُوَ الْمُخْتَارُ؛ قِيَاسًا عَلَى التَّخْصِصِ. وَالْجَامِعُ جَمْعُ الدَّلِيلَيْنِ؛ وَلِأَنَّ الظَّنَّ بَاقٍ، بِخِلَافِ مَا لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ.

قِيلَ: الْعِلَّةُ مَا [يَسْتَلْزِمُ] ^(٣) الْحُكْمَ، وَ[قَبْلَ] ^(٤) انْتِفَاءِ الْمَانِعِ لَمْ [يَسْتَلْزِمِهِ] ^(٥). قُلْنَا: بَلْ مَا يُغْلَبُ عَلَى ظَنِّهِ وَإِنْ لَمْ يَخْطُرِ الْمَانِعُ وَجُودًا وَعَدَمًا.

وَالْوَارِدُ اسْتِنَاءٌ لَا يَقْدَحُ، كَمَسْأَلَةِ الْعَرَايَا؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ أَذَلُّ مِنَ النَّقْضِ. وَجَوَابُهُ ^(٦):

- مَنَعُ الْعِلَّةِ؛ لِعَدَمِ قَيْدٍ، وَلَيْسَ لِلْمُعْتَرِضِ الدَّلِيلُ عَلَى وَجُودِهِ، لِأَنَّهُ نَقْلٌ. وَلَوْ قَالَ: (مَا دَلَّتْ بِهِ عَلَى وَجُودِهِ هُنَا، دَلٌّ عَلَيْهِ ثَمَّةً)، فَهُوَ نَقْلٌ إِلَى نَقْضِ الدَّلِيلِ.
- أَوْ دَعَايَ الْحُكْمِ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: (السَّلَامُ عَقْدٌ مَعَاوِضَةٌ؛ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّأْجِيلُ،

فلا يصح).

(١) في (ف): بييت النية.

(٢) في (ع): لا يقدح في.

(٣) كذا في: (ن، ١، ر، ح)، متن الإيهاج (٦/٢٤٢٤) والمعراج (٢/١٨٠). لكن في (م، ع، ن، ٢): تستلزم.

(٤) كذا في (ع، ت [ز]، ن، ٢، ف). لكن في (م، ر، ح): قيل.

(٥) كذا في: (ن، ١)، متن الإيهاج (٦/٢٤٢٤)، متن المعراج (٢/١٨٠). لكن في (ع): تستلزم. وفي (م،

ر، ن، ٢، ح): يستلزم.

(٦) هذه أجوبة النقض.

كَالْبَيْعِ)، فَيَتَقَضُّ بِالْإِجَارَةِ.

قُلْنَا: [هُنَاكَ] ^(١) لَا سِتْقَرَارَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، لَا لِصِحَّةِ الْعَقْدِ وَلَوْ تَقْدِيرًا، كَقَوْلِنَا: رِقُّ الْأُمِّ عِلَّةٌ رِقُّ الْوَلَدِ، وَثَبِتَ فِي وَلَدِ الْمَعْرُورِ تَقْدِيرًا، وَإِلَّا لَمْ تَجِبْ قِيمَتُهُ.

- أَوْ إِظْهَارُ الْمَانِعِ.

تَنْبِيْهُ: دَعَاى ثُبُوتِ الْحُكْمِ أَوْ نَفْيِهِ عَنْ صُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ مُبْهَمَةٍ، يَتَقَضُّ بِالْإِبْتَاتِ أَوْ النَّفْيِ الْعَامِّينَ، وَبِالْعَكْسِ.

الثَّانِي: عَدَمُ التَّأْثِيرِ: بِأَنْ يَبْقَى الْحُكْمُ بَعْدَهُ. وَعَدَمُ الْعَكْسِ: بِأَنْ يَثْبُتَ الْحُكْمُ فِي صُورَةٍ [أُخْرَى] ^(٢) بِعِلَّةٍ أُخْرَى.

فَالْأَوَّلُ كَمَا لَوْ قِيلَ: مَبِيعَ لَمْ يَرَهُ؛ فَلَا يَصِحُّ، كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ. وَالثَّانِي: الصُّبْحُ لَا يُقْصَرُ؛ فَلَا يُقَدَّمُ أَذَانُهُ، كَالْمَغْرِبِ. وَمَنْعُ التَّقْدِيمِ ثَابِتٌ فِيمَا قُصِرَ.

وَالْأَوَّلُ يَقْدَحُ إِنْ مَنَعْنَا تَعْلِيلَ الْوَاحِدِ بِالشَّخْصِ بَعْلَتَيْنِ، وَالثَّانِي حَيْثُ يَمْتَنِعُ تَعْلِيلُ الْوَاحِدِ بِالنَّوْعِ بَعْلَتَيْنِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْمَنْصُوصَةِ (كَالْإِيْلَاءِ، وَاللَّعَانِ، وَالْقَتْلِ، وَالرَّدَّةِ)، لَا فِي الْمُسْتَنْبَطَةِ؛ لِأَنَّ ظَنَّ ثُبُوتِ الْحُكْمِ لِأَحَدِهِمَا يَصْرِفُهُ عَنِ الْآخَرِ وَعَنِ الْمَجْمُوعِ.

الثَّالِثُ: الْكَسْرُ: وَهُوَ عَدَمُ تَأْثِيرِ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ، وَنَقْضِ الْآخَرِ. كَقَوْلِهِمْ: صَلَاةُ الْخَوْفِ صَلَاةٌ يَجِبُ قِضَاؤُهَا؛ فَيَجِبُ أَذَاؤُهَا.

قِيلَ: خُصُوصِيَّةُ الصَّلَاةِ مُلْغَى؛ لِأَنَّ الْحَجَّ كَذَلِكَ، فَبَقِيَ كَوْنُهُ عِبَادَةً. وَهُوَ مَنْقُوضٌ بِصَوْمِ الْحَائِضِ.

(١) فِي (ع): الْأَجْلُ هُنَاكَ.

(٢) ثَابِتَةٌ فِي (ن، ع).

الرَّابِعُ: الْقَلْبُ: وَهُوَ أَنْ [يُرْبَطَ] ^(١) خِلَافُ قَوْلِ الْمُسْتَدِلِّ عَلَى عِلَّتِهِ؛ إِحْقَاقًا بِأَصْلِهِ.
وَهُوَ أَيْ:

- نَفْيُ مَذْهَبِهِ صَرِيحًا، كَقَوْلِهِمْ: الْمَسْحُ رُكْنٌ مِنَ الْوُضُوءِ، فَلَا يَكْفِي أَقْلَ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ، كَالْوَجْهِ. فَنَقُولُ: رُكْنٌ مِنْهُ؛ فَلَا يُقَدَّرُ بِالرُّبْعِ، كَالْوَجْهِ.
- أَوْضِحْنَا، كَقَوْلِهِمْ: يَبِيعُ الْغَائِبَ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ؛ فَيَصِحُّ، كَالنِّكَاحِ. فَنَقُولُ: فَلَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ.

وَمِنْهُ: «قَلْبُ الْمُسَاوَاةِ»، كَقَوْلِهِمْ: الْمُكْرَهُ مَالِكٌ مُكَلَّفٌ؛ فَيَقَعُ طَلَاقُهُ، كَالْمُخْتَارِ. فَنَقُولُ: فَيُسَوَّى بَيْنَ إِقْرَارِهِ وَإِيقَاعِهِ.

- أَوْ إِثْبَاتِ مَذْهَبِ الْمُعْتَرِضِ، كَقَوْلِهِمْ: الْإِعْتِكَافُ لُبُّ مَخْصُوصٍ؛ فَلَا يَكُونُ بِمُجَرَّدِهِ قُرْبَةً، كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ. فَنَقُولُ: فَلَا يُشْتَرَطُ الصَّوْمُ فِيهِ، [كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ] ^(٢).
قِيلَ: الْمُتَنَافِيَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ. قُلْنَا: التَّنَافِي حَصَلَ فِي [الْفَرْعِ] ^(٣) [بِعَرَضٍ] ^(٤) [الْإِجْمَاعِ] ^(٥).

تَنْبِيهِ: الْقَلْبُ مُعَارَضَةٌ، إِلَّا أَنْ عِلَّةَ الْمَعَارَضَةِ وَأَصْلُهَا يَكُونُ مُغَايِرًا لِعِلَّةِ الْمُسْتَدِلِّ وَأَصْلِهِ.

الخَامِسُ: الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ: وَهُوَ تَسْلِيمُ مُقْتَضَى قَوْلِ الْمُسْتَدِلِّ، مَعَ بَقَاءِ الْخِلَافِ.

(١) في (ش، م، ر): يرتب.

(٢) ثابتة في (ع).

(٣) في (ش، ع): الفرع لما هو.

(٤) كذا في (ش، ر، ف، ن) وهو الصواب. لكن في (م، ع): بغرض.

(٥) كذا في (ش، ف). لكن في (ع، م، ر): الاجتماع.

مِثَالُهُ فِي النَّفْيِ: أَنْ يَقُولَ: التَّفَاوُتُ فِي الْوَسِيلَةِ لَا يَمْنَعُ الْقِصَاصَ. فَنَقُولُ: مُسَلَّمٌ، وَلَكِنْ لِمَا لَا يَمْنَعُهُ غَيْرُهُ؟

ثُمَّ لَوْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَوْجِبَ قَائِمٌ وَلَا مَانِعَ غَيْرُهُ، لَمْ يَكُنْ مَا ذَكَرْنَاهُ تَمَامَ الدَّلِيلِ.
وَفِي الثَّبُوتِ: قَوْلُهُمْ: الْخَيْلُ يُسَابِقُ عَلَيْهَا؛ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا، كَالْإِبِلِ. فَنَقُولُ: مُسَلَّمٌ
 فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ.

الْسَّادِسُ: الْفَرْقُ: وَهُوَ جَعْلُ تَعَيُّنِ الْأَصْلِ عِلَّةً وَالْفَرْعِ مَانِعًا. وَالْأَوَّلُ يُؤَثِّرُ حَيْثُ لَمْ
 يَجْزِ التَّغْلِيلُ بِعِلَّتَيْنِ. وَالثَّانِي عِنْدَ مَنْ جَعَلَ النَّقْضَ مَعَ الْمَانِعِ قَادِحًا.

الطَّرْفُ الثَّالِثُ (فِي أَقْسَامِ الْعِلَّةِ)

عِلَّةُ الْحُكْمِ إمَّا مَحَلُّهُ، أَوْ جُزْؤُهُ، أَوْ خَارِجٌ عَنْهُ، عَقْلِيٌّ حَقِيقِيٌّ، أَوْ إِضَافِيٌّ، أَوْ سَلْبِيٌّ،
 أَوْ شَرْعِيٌّ^(١)، أَوْ لُغَوِيٌّ، مُتَعَدِّيةٌ أَوْ قَاصِرَةٌ. وَعَلَى التَّقْدِيرَاتِ: إمَّا بَسِيطَةٌ أَوْ مُرَكَّبَةٌ.
 قِيلَ: لَا يُعَلَّلُ بِالْمَحَلِّ^(٢)؛ لِأَنَّ الْقَابِلَ لَا يَفْعَلُ. قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ، وَمَعَ هَذَا فَالْعِلَّةُ
 الْمُعَرَّفُ.

قِيلَ: لَا [يُعَلَّلُ بِالْحِكْمِ الْغَيْرِ الْمَضْبُوتَةِ]^(٣)، كَالْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ، لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ
 وَجُودُ «الْقَدْرِ الْحَاصِلِ فِي الْأَصْلِ» فِي الْفَرْعِ.

قُلْنَا: لَوْ لَمْ يَجْزِ لِمَا جَازَ بِالْوَصْفِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهَا. فَإِذَا حَصَلَ ظَنُّ أَنَّ الْحُكْمَ

(١) فِي عِزَادَةِ هَكَذَا: (شَرْعِيٌّ أَوْ عَرَفِيٌّ أَوْ لُغَوِيٌّ). لَكِنْ صَرَحَ السَّبْكِ (الإِبْهَاجُ، ص ٦ / ٢٥٢٩)

وَأَبُو زَرْعَةَ (التَّحْرِيرُ، وَرَقَّةٌ ١٤٥ مَخْطُوطٌ) بِأَنَّ الْبِيضَاوِيَّ لَمْ يَذْكُرِ «الْعُرْفِيَّ».

(٢) فِي (ف): الْمَعْرُوفُ لَا يُعَلَّلُ بِالْمَحَلِّ.

(٣) كَذَا فِي (م، ت، ف). لَكِنْ فِي (ع): بِالْحِكْمَةِ الْغَيْرِ الْمَضْبُوتَةِ. وَفِي (ش): بِغَيْرِ الْمَضْبُوتِ. وَفِي (ر):

الْحُكْمُ بِغَيْرِ الْمَضْبُوتَةِ.

لِمَصْلَحَةٍ وَجِدَتْ فِي الْفَرْعِ، يَحْصُلُ ظَنُّ الْحُكْمِ فِيهِ.

قِيلَ: الْعَدَمُ لَا يُعْلَلُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْأَعْدَامَ لَا تَتَمَيَّزُ، وَأَيْضًا لَيْسَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ سَبْرُهَا.

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ؛ فَإِنَّ عَدَمَ اللَّازِمِ مُتَمَيِّزٌ عَنِ عَدَمِ الْمَلْزُومِ، وَإِنَّمَا سَقَطَ عَنِ [الْمُجْتَهِدِ] ^(١)؛ لِإِعْدَمِ تَنَاهِيهَا.

قِيلَ: إِنَّمَا يَجُوزُ التَّغْلِيلُ بِالْحُكْمِ الْمُقَارِنِ، وَهُوَ أَحَدُ التَّقَادِيرِ الثَّلَاثَةِ، فَيَكُونُ مَرْجُوحًا. قُلْنَا: وَيَجُوزُ بِالْمُتَأَخِّرِ؛ لِأَنَّهُ مُعَرَّفٌ.

قَالَتِ الْحَقِيقَةُ: لَا يُعْلَلُ بِالْقَاصِرَةِ؛ لِإِعْدَمِ الْفَائِدَةِ. قُلْنَا: مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ عَلَى وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ فَائِدَةٌ.

وَلَنَا: أَنَّ التَّعْدِيَةَ تَوَقَّفَتْ عَلَى الْعِلْيَةِ. فَلَوْ تَوَقَّفَتْ هِيَ عَلَيْهَا، لَزِمَ الدَّوْرُ.

قِيلَ: لَوْ عُلِّلَ بِالْمُرَكَّبِ فَإِذَا انْتَفَى جُزْءٌ، تَنْتَفِي الْعِلْيَةُ. ثُمَّ إِذَا انْتَفَى جُزْءٌ آخَرُ، يَلْزَمُ التَّخَلُّفُ أَوْ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ. قُلْنَا: الْعِلْيَةُ عَدَمِيَّةٌ، فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ.

وَهُنَا مَسَائِلُ:

الأولى: يُسْتَدَلُّ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ عَلَى الْحُكْمِ، لَا بِعِلِّيَّتِهَا، لِأَنَّهَا نِسْبَةٌ تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ.

الثانية: التَّغْلِيلُ بِالْمَانِعِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى [وُجُودِ] ^(٢) الْمُقْتَضِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَثَّرَ مَعَهُ، فَدُونَهُ ^(٣) أَوْ لَى.

(١) فِي (م): الْمُجْتَهِدُ سَبْرُهَا.

(٢) ثَابِتَةٌ فِي (ع، م، ر).

(٣) كَذَا فِي (ش، ع، ف، ر). لَكِنْ فِي مَتْنِ مَخْتَصَرِ التَّيْسِيرِ (٣/ ١٢٨٥)، أَمْ الْقَرَى) وَمَتْنِ الْمَعْرَاجِ

(٢/ ٢٠٥): فَبِدُونِهِ.

قِيلَ: لَا [يُسْنَدُ الْعَدَمَ] ^(١) الْمُسْتَمِرَّ. قُلْنَا: الْحَادِثُ يُعَرَّفُ الْأَزْلِي، كَ «الْعَالَمِ» لِـ «الصَّانِعِ».

الثَّالِثَةُ: لَا يُشْتَرَطُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى وُجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ، بَلْ يَكْفِي انْتِهَاضُ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ.

الرَّابِعَةُ: الشَّيْءُ يَدْفَعُ الْحُكْمَ (كَالْعِدَّةِ)، أَوْ يَرْفَعُهُ (كَالطَّلَاقِ)، أَوْ يَدْفَعُ وَيَرْفَعُ (كَالرِّضَاعِ).

الخَامِسَةُ: الْعِلَّةُ قَدْ يُعْلَلُ بِهَا ضِدَّانِ، وَلَكِنْ بِشَرْطَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ.

الفصل الثاني (في الأصل والفرع)

أَمَّا الْأَصْلُ فَشَرْطُهُ:

- ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِيهِ بِدَلِيلٍ غَيْرِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ [اتَّحَدَا فِي] ^(٢) الْعِلَّةِ فَالْقِيَاسُ عَلَى الْأَصْلِ الْأَوَّلِ. وَإِنْ [اِخْتَلَفَا] ^(٣)، لَمْ يَنْعَقِدِ الثَّانِي.
- وَأَنْ لَا يَتَنَاوَلَ دَلِيلُ الْأَصْلِ الْفَرْعَ، وَإِلَّا لَضَاعَ الْقِيَاسُ.
- وَأَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْأَصْلِ مُعْلَلًا بِوَضْفٍ مُعَيَّنٍ، وَغَيْرُ مُتَأَخِّرٍ عَنْ حُكْمِ الْفَرْعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِحُكْمِ الْفَرْعِ دَلِيلٌ سِوَاهُ.
- وَشَرْطُ الْكَرْحِي: عَدَمُ مُخَالَفَةِ [الْأُصُولِ] ^(٤)، أَوْ أَحَدَ أُمُورِ ثَلَاثَةٍ: التَّنْصِيبُ عَلَى

(١) في (ش، ر): يستدل بالعدم.

(٢) في (ش، ر، ف): اتحدت.

(٣) في (ش، ر): اختلفت.

(٤) كذا في (م، ر، ف). لكن في (ش): الأصل. وفي (ع): حكم الأصل في القياس الأصول.

العِلَّة، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى التَّعْلِيلِ مُطْلَقًا، وَمُوَافَقَةُ أَصُولٍ أُخَرِ.

وَالْحَقُّ أَنَّهُ يُطْلَبُ التَّرْجِيحُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

وَلَزَعَمَ^(١) عُمَانُ الْبَتِّي: قِيَامَ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ. وَبَشَّرَ الْمَرِيئِيُّ:
الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ، أَوِ التَّنْصِصَ عَلَى الْعِلَّةِ. وَضَعْفُهَا ظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الْفَرْعُ فَشَرْطُهُ: وَجُودُ الْعِلَّةِ فِيهِ بِلا تَفَاوُتٍ.

وَشَرْطُ الْعِلْمِ بِهِ، وَالِدَلِيلُ عَلَى حُكْمِهِ إِجْمَالًا. وَرَدَّ بِأَنَّ الظَّنَّ يَحْصُلُ [بِدُونِهَا]^(٢).

تَنْبِيهِ: يُسْتَعْمَلُ الْقِيَاسُ عَلَى وَجْهِ التَّلَازُمِ. فَفِي الثُّبُوتِ: يَجْعَلُ حُكْمَ الْأَصْلِ
مَلْزُومًا، وَفِي النَّفْيِ: نَقِيضُهُ لَازِمًا. مِثْلُ: لَمَّا وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِي مَالِ الْبَالِغِ؛ لِلْمَشْتَرِكِ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ مَالِ الصَّبِيِّ - وَجَبَتْ فِي مَالِهِ. وَلَوْ وَجَبَتْ فِي الْحَيِّ لَوَجَبَتْ فِي اللَّالِئِ؛ قِيَاسًا عَلَيْهِ،
وَاللَّازِمُ مُتَتَفٍ، فَالْمَلْزُومُ مِثْلُهُ.

الْكِتَابُ الْخَامِسُ (فِي دَلَائِلِ اخْتِلَافِ فِيهَا)

وَفِيهِ بَابَانِ:

(١) كَذَا فِي (ش، ر، ن، ف). لَكِنْ فِي (ع، م، ح): شَرْطُ. قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي شَرْحِهِ «نَهَايَةُ السُّوْلُ،

٣ / ٧٨٠»: (عَبَّرَ صَاحِبُ «الْحَاصِلِ» عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ: «وَزَعَمَ عُمَانُ الْبَتِّي اشْتِرَاطَ قِيَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى

جَوَازِ الْقِيَاسِ». فَتَبَعَهُ الْمُصَنِّفُ عَلَى عِبَارَتِهِ وَلَكِنَّهُ نَسِيَ لَفْظَةَ «اشْتِرَاطُ»، وَلَا بُدَّ مِنْهَا). انْتَهَى

وَقَالَ ابْنُ الْعِرَاقِيِّ فِي شَرْحِهِ «التَّحْرِيرُ لِمَا فِي مِنْهَاجِ الْأَصُولِ»: (سَقَطَ مِنْ عِبَارَتِهِ «اشْتِرَاطُ» قَبْلَ

قَوْلِهِ: «قِيَامُ»، وَلَا بُدَّ مِنْهُ، وَكَانَهُ اسْتَغْنَى بِذِكْرِ الْاِشْتِرَاطِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ).

(٢) فِي (م) وَ(ع): دُونِهَا.

البَابُ الْأَوَّلُ (فِي الْمَقْبُولَةِ مِنْهَا)

وَهِيَ سِتَّةٌ:

الأَوَّلُ:

- الأَصْلُ فِي الْمَنَافِعِ الْإِبَاحَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٩]، ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ [الأعراف: ٣٢]، ﴿ أَجِلٌ لَكُمْ ﴾ [الطَّيِّبَاتِ ٤] [المائدة: ٤].

- وَفِي الْمَضَارِّ التَّحْرِيمُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ».

قِيلَ عَلَى الْأَوَّلِ: اللَّامُ تَجِيءُ لغير النِّفْعِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [عمران: ١٠٩]. قُلْنَا: مَجَازٌ؛ لِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّهَا لِلْمَلِكِ، وَمَعْنَاهُ: الْاِخْتِصَاصُ النَّافِعُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: (الْجُلُّ لِلْفَرَسِ).

قِيلَ: الْمُرَادُ الْاِسْتِدْلَالُ. قُلْنَا: هُوَ حَاصِلٌ [مِنْ] ^(١) نَفْسِهِ؛ فَيَحْمِلُ عَلَى غَيْرِهِ.

الثَّانِي: الْاِسْتِصْحَابُ حُجَّةٌ: خِلَافًا لِلْحَنِيفِيَّةِ وَالتَّكْلِيمِ.

لَنَا: أَنْ مَا ثَبَتَ وَلَمْ يَظْهَرْ زَوَالُهُ - ظُنٌّ بِقَاوُضِهِ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمَا تَقَرَّرَتِ الْمَعْجِزَةُ؛ لِتَوَقُّفِهَا عَلَى اسْتِمْرَارِ الْعَادَةِ، وَلَمْ تَثْبُتِ الْأَحْكَامُ الثَّابِتَةُ فِي عَهْدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لَجَوَازِ النَّسْخِ. وَلَكَانَ الشُّكُّ فِي الطَّلَاقِ كَالشُّكِّ فِي النِّكَاحِ، وَلَآنَ الْبَاقِي يَسْتَعْنِي عَنْ سَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ جَدِيدٍ، بَلْ يَكْفِيهِ دَوَامُهُمَا دُونَ الْحَادِثِ، وَيَقِلُّ عَدَمُهُ؛ لِصِدْقِ عَدَمِ الْحَادِثِ عَلَى مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ؛ فَيَكُونُ رَاجِحًا.

(١) هكذا في (م)، متن شرح الأصفهاني (٢/ ٧٥١)، ومتن معراج منهاج (٢/ ٢٢٣) ومتن الإبهاج

(٢/ ٢٦٠٣)، ومختصر التيسير (٣/ ١٣٢٣)، أم القرى). لكن في (ش، ع، ر، ف): في.

الثالث: الاستقراء: مثاله: الوتر يؤدي على الراحة؛ فلا يكون واجباً؛ لاستقراء الواجبات. وهو يفيد الظن، والعمل به لازم؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «نحن نحكم بالظاهر».

الرابع: أخذ الشافعي بأقل ما قيل إذا لم يجد دليلاً، كما [قال] ^(١): «ديّة الكتابي الثلث» (وقد قيل: النصف. وقد قيل: الكل)؛ بناءً على الإجماع والبراءة الأصلية. قيل: يجب الأكثر؛ ليتيقن الخلاص. قلنا: حيث يتيقن الشغل، والزائد لم يتيقن.

الخامس: المناسب المرسل: إن كانت المصلحة ضرورية قطعياً كلية (كتترس الكفار الصائلين بأسارى المسلمين) اعتبر، وإلا فلا. وأمّا مالك فقد اعتبره مطلقاً؛ لأنّ اعتبار جنس المصالح يوجب ظنّ اعتباره، ولأنّ الصحابة رضي الله عنهم قنعوا بمعرفة المصالح. **السادس:** فقد الدليل بعد [التفحص] ^(٢) البليغ يغلب ظنّ عدمه، وعدمه يستلزم عدم الحكم؛ لامتناع تكليف الغافل.

(١) كذا في (ش، ع، ر). لكن في (م، ف، ن): قيل. وفي (ر): قال في.

(٢) في (ش، ف، ر): الفحص.

البَابُ الثَّانِي (فِي الْمَرْدُودَةِ)

الأوَّلَى: الاستِحْسَانُ

قَالَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ. وَ[فُسِّرَ] ^(١) بَأَنَّهُ دَلِيلٌ يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ، وَتَقْصُرُ عَنْهُ عِبَارَتُهُ. وَرُدَّ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ظُهُورِهِ؛ [لِيَتَمَيَّزَ] ^(٢) صَحِيحُهُ مِنْ فَاسِدهِ.

وَفُسِّرَ الْكَرْخِيُّ بِأَنَّهُ [قَطْعُ الْمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا] ^(٣)؛ لِإِمَّا هُوَ أَقْوَى. كَتَخْصِيصِ أَبِي حَنِيفَةَ قَوْلَ الْقَائِلِ: (مَالِي صَدَقَةٌ) بِالزَّكْوِيِّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [التوبة: ١٠٣]. وَعَلَى هَذَا [فَالْتَخْصِيصُ اسْتِحْسَانٌ] ^(٤).

وَأَبُو الْحَسَنِ: بَأَنَّهُ تَرَكَ وَجْهَ مِنْ وَجُوهِ الاجْتِهَادِ غَيْرَ شَامِلٍ شُمُولَ الْأَلْفَاظِ؛ لِأَقْوَى يَكُونُ كَالطَّارِئِ، فَخَرَجَ التَّخْصِيصُ، وَيَكُونُ حَاصِلُهُ تَخْصِيصُ الْعِلَّةِ.

الثَّانِي: قِيلَ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ. وَقِيلَ: إِنَّ خَالَفَ الْقِيَاسَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ: إِنْ انْتَشَرَ وَلَمْ يُخَالَفَ.

لَنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَاعْتَبِرُوا ﴾ [الحشر: ٢] يَمْنَعُ التَّقْلِيدَ، وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى جَوَازِ مُخَالَفَةِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَقِيَاسُ الْفُرُوعِ عَلَى الْأُصُولِ.

(١) فِي (ش): فُسِّرَ.

(٢) فِي (م): لِيَتَمَيَّزَ.

(٣) فِي (م): قَطْعُ مَسْأَلَةٍ عَنْ نَظَائِرِهَا. وَفِي (ر) وَمَتْنُ شَرْحِ الْأَصْفَهَانِيِّ (٢/ ٧٦٧): الْعُدُولُ فِي مَسْأَلَةِ عَمَّا حُكِمَ بِهِ فِي نَظَائِرِهَا.

(٤) فِي (ش، ع): فَالِاسْتِحْسَانُ تَخْصِيصٌ.

[قيل]^(١): «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم». قلنا: المراد عوام الصحابة. قيل: إذا خالف القياس، فقد اتبع الخبر. قلنا: ربما خالف لما ظنه دليلا ولم يكن. **مسألة**: منع المعتزلة تفويض الحكم إلى رأي النبي ﷺ والعالم؛ لأن الحكم يتبع المصلحة، وما ليس بمصلحة لا يصير - [بجعله إليه]^(٢) - مصلحة. قلنا: الأصل ممنوع. وإن سلم، فلم لا يجوز أن يكون اختياره أمانة المصلحة؟ وجزم بوقوعه موسى بن عمران^(٣)؛ لقوله ﷺ بعد ما أنشدت ابنة النضر بن الحارث: «لو سمعت، لما قتلته»^(٤)، وسؤال الأقرع في الحج: «أكل عام؟» فقال: «لو قلت ذلك، لوجب»، ونحوه. قلنا: لعلها ثبتت بنصوص محتملة [للاستثناء]^(٥). وتوقف الشافعي عليه.

(١) في (م): (قيل: قال ﷺ).

(٢) كذا في متن مختصر التيسير (٣/ ١٣٧٠، أم القرى)، ومتن نهاية السؤل ومتن البدخشي (٣/ ١٤٧).

لكن ليس في (ش، ع). وفي م: بجعله. وفي ف: بجعله له. وفي ر: جعله إليه.

(٣) ذكر المرتضى صاحب (طبقات المعتزلة، ص ٧١) أنه موسى بن عمران، وكذلك ذكر أبو الحسين

البصري المعتزلي في كتابه (المعتمد، ٢/ ٣٢٩).

(٤) في (ر) و(م): قتلت.

(٥) في (ف): الاستثناء.

الكتاب السادس (في التعادل والتراجيح)

وفيه أبواب:

الباب الأول (في تعادل الأمارتين في نفس الأمر)

منعه الكرخي، وجوزه قوم، وحينئذ فالتخير عند القاضي وأبي علي وأبيه، والتساقط عند بعض الفقهاء، فلو حكم القاضي [بإحداهما] ^(١) مرة، لم يحكم بالأخرى أخرى؛ لقوله عليه السلام لأبي بكر ^(٢) «لا تقض في شيء واحد بحكمين مختلفين».

مسألة: إذا نُقل عن مجتهد قولان في موضع واحد، يدل على توقفه، ويحتمل أن يكونا احتمالين أو مذهبيين. وإن نُقل في مجلسين وعلم المتأخر فهو مذهبه، وإلا حكمي القولان. وأقوال الشافعي ^(٣) كذلك، و[هو] ^(٤) دليل على علو شأنه في العلم والدين.

الباب الثاني (في الأحكام الكلية للتراجيح)

الترجيح: تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى؛ ليعمل بها. كما رجحت الصحابة خبر عائشة ^(٥) [في التقاء الختانين] ^(٦) على قوله ^(٧) «إنما الماء من الماء».

(١) كذا في (ع، ف). وفي م: باحديهما. وفي (ش، ر): باحدهما.

(٢) قال أبو زرعة العراقي في «شرح النجم الوهاج»: (هو غلط، وصوابه «أبو بكر» بزيادة هاء، وهو نفع بن الحارث الثقفي).

(٣) كذا في (ش، ر، ف). لكن في (م، ع، ن): هي.

(٤) ثابتة في (ع). و«التقاء الختانين» ثابتة في (م).

مَسْأَلَةٌ: لَا تَرْجِيحُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ؛ إِذَا لَا تَعَارَضَ بَيْنَهَا، وَلَا أَرْتَفَعَ النَقِیْضَانِ أَوْ اجْتَمَعَا.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ، فَالْعَمَلُ بِهِمَا مِنْ وَجْهِ أَوْكَى، بِأَنْ:

- يَتَّبَعُ الْحُكْمَ، فَيُثَبِّتُ الْبَعْضُ.

- أَوْ يَتَعَدَّدُ، فَيُثَبِّتُ بَعْضُهَا.

- أَوْ يُمْ، فَيُوزَعُ. كَقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهُودِ» فَقِيلَ: نَعَمْ. فَقَالَ: «أَنْ

يَشْهَدَ الرَّجُلُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ»، وَقَوْلُهُ ﷺ: «ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبَ حَتَّى يَشْهَدَ الرَّجُلُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ». فَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَالثَّانِي عَلَى حَقِّنَا.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا تَعَارَضَ نَصَانِ وَتَسَاوَيَا فِي الْقُوَّةِ وَالْعُمُومِ وَعِلْمِ [الْمَتَأَخِّرِ]^(١)، فَهُوَ نَاسِخٌ.

وَأِنْ جُهِلَ، فَالْتِّسَاقُ أَوْ التَّرْجِيحُ. وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَطْعِيًّا أَوْ أَخَصَّ مُطْلَقًا، عُمِلَ بِهِ. وَإِنْ تَخَصَّصَ مِنْ وَجْهِ، طُلِبَ التَّرْجِيحُ.

مَسْأَلَةٌ: قَدْ يُرْجَحُ بِكَثْرَةِ الْأَدَلَّةِ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ أَقْوَى.

قِيلَ: يُقَدَّمُ الْحَبْرُ عَلَى الْأَقْيَسَةِ. قُلْنَا: إِنْ اتَّحَدَ أَصْلُهَا، فَمُتَّحِدَةٌ، وَإِلَّا فَمَمْنُوعٌ.

البَابُ الثَّالِثُ (فِي تَرْجِيحِ الْأَخْبَارِ)

وَهُوَ عَلَى وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: بِحَالِ الرَّاوي: فَيُرْجَحُ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ، وَقِلَّةِ الْوَسَائِطِ، وَفِقِّهِ الرَّاوي، وَفَهْمِهِ،

وَعِلْمِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَأَفْضَلِيَّتِهِ، وَحُسْنِ اعْتِقَادِهِ، وَكَوْنِهِ صَاحِبَ الْوَاقِعَةِ، وَجَلِيسَ الْمُحَدِّثِينَ،

(١) فِي (ر): الْمَتَأَخِّرُ مِنْهَا.

وَمُخْتَبَرًا، [ثُمَّ] ^(١) مُعَدَّلًا بِالْعَمَلِ عَلَى رِوَايَتِهِ، وَبِكَثْرَةِ الْمُزَكِّينَ، وَبَحْثِهِمْ، وَعِلْمِهِمْ، وَحِفْظِهِ، وَزِيَادَةِ ضَبْطِهِ وَلَوْ لَأَفَاطَظَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَدَوَامِ عَقْلِهِ، وَشُهْرَتِهِ، وَشُهْرَةِ نَسَبِهِ، وَعَدَمِ التَّبَاسِ اسْمِهِ، وَتَأَخُّرِ إِسْلَامِهِ.

الثاني: بوقت الرواية: فَيَرْجَحُ «الراوي في البلوغ» عَلَى «الراوي في الصِّبَا وَ[فِي]» ^(٢) «البلوغ»، وَ«الْمُتَحَمِّلُ وَقْتَ الْبُلُوغِ» عَلَى «الْمُتَحَمِّلُ فِي الصِّبَا، أَوْ فِيهِ [وَفِي] الْبُلُوغِ» ^(٣) أَيْضًا.

الثالث: بكيفية الرواية: فَيَرْجَحُ الْمُتَّفِقُ عَلَى رَفْعِهِ، وَالْمَخْكِ بِسَبَبِ نُزُولِهِ، وَبِلَفْظِهِ، وَمَا لَمْ يُنَكِّرْهُ رَاوِي الْأَصْلِ.

الرابع: بوقت وروده: [فَيَرْجَحُ] ^(٤) الْمَدَنِيَّاتُ، وَالْمُشْعِرُ بِعُلُوِّ شَأْنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَالْمُتَضَمِّنُ لِلتَّخْفِيفِ، وَالْمُطْلَقُ عَلَى مُتَقَدِّمِ التَّارِيخِ، وَالْمُؤَرَّخُ بِتَارِيخٍ مُضَيِّقٍ، وَالْمُتَحَمِّلُ فِي الْإِسْلَامِ.

الخامس: باللفظ: فَيَرْجَحُ الْفَصِيحُ، لَا الْأَفْصَحُ، وَالْخَاصُّ، وَغَيْرُ الْمُخَصَّصِ، وَالْحَقِيقَةُ، وَالْأَشْبَهُ بِهَا، فَالْشَّرْعِيَّةُ، ثُمَّ الْعُرْفِيَّةُ، وَالْمُسْتَغْنَى عَنِ الْإِضْمَارِ، وَالذَّالُّ عَلَى الْمُرَادِ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَبَغَيْرِ [وَسَطٍ] ^(٥)، وَالْمُؤَمِّى إِلَى عِلَّةِ الْحُكْمِ، وَالْمَذْكُورُ مُعَارِضُهُ مَعَهُ، وَالْمَقْرُونُ بِالْتَهْدِيدِ.

(١) ثابتة في (م، ر، ت، ن). لكن في (ش، ع): و.

(٢) ثابتة في (م، ن، ت).

(٣) ثابتة في (ش، م، ع، ر، ف).

(٤) في ع: فترجح.

(٥) في ع: واسطة.

السادس: بالحكم: فترجّح:

- المُبْقِي لِحُكْمِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَأَخَّرَ عَنِ النَّاقِلِ لَمْ يُقَدْ.
- وَالْمُحَرَّمُ عَلَى الْمُبِيحِ (لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ إِلَّا وَغَلَبَ الْحَرَامُ الْحَلَالَ»، وَلِلَاخْتِيَاظِ). وَ[يُعَادِلُ] ^(١) الْمَوْجِبَ.
- وَمُثَبِّتُ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَيْدِ.
- وَنَافِي الْحَدِّ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ادْرَوْا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ».

السابع: بعمل أكثر السلف.

الباب الرابع (في ترجيح الأقيسة)

وَهِيَ بِوُجُوه:

الأول: بحسب العلة: فترجّح المظنّة، ثمّ الحكمة، ثمّ الوصف [الإضافي، ثم] ^(٢)

(١) في (ع، ن): (يُعَادِلُ). فيكون بداية مسألة جديدة وهي أنّ الدليل المُحَرَّم يُعَادِلُ الدليل المُوجِب. وعلى هذا مَشَى: الجاربردي (السراج الوهاج، ١٠٥١/٢)، والسبكي (الإبهاج، صص)، والإسنوي (نهاية السؤل، ١٧٩/٣)، وابن إمام الكاملية (مختصر التيسير، ١٤٤٤/٣، أم القرى). وفي (ش، م، ر، ت [س، ف]): (تُعَادِلُ). فيكون من أدلة ترجيح المُحَرَّم على المُبِيح، يعني: تُعَادِلُ المُحَرَّم والمُوجِب يقتضي تقديم المحرم على المبيح؛ لأنّ المُوجِب مُقَدَّم على المبيح؛ فكذلك يكون ما يعادله (وهو المُحَرَّم) مُقَدَّمًا على المبيح. وعلى هذا مَشَى: العبري (صفحة ٢٩٣ - مخطوط)، والبدخشي (مناهج العقول، ١٧٧/٣).

(٢) ثابت في: (ع، ر، ت، ف).

الْعَدَمِيَّ، ثُمَّ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ، وَالْبَسِيطُ، وَالْوُجُودِيُّ لِلْوُجُودِيِّ، ثُمَّ الْعَدَمِيُّ لِلْعَدَمِيِّ.

الثاني: بِحَسَبِ دَلِيلِ [الْعِلَّة]^(١): فَيَرْجَحُ [الثَّابِتُ]^(٢) بِالنَّصِّ الْقَاطِعِ، ثُمَّ الظَّاهِرُ («الَلَامُ»، ثُمَّ «إِنَّ» وَ«الْبَاءُ»)، ثُمَّ بِالْمُنَاسَبَةِ الصَّرُورِيَّةِ الدِّينِيَّةِ، ثُمَّ الدُّنْيَوِيَّةِ، ثُمَّ الَّتِي فِي حِيزِ الْحَاجَةِ الْأَقْرَبِ اعْتِبَارًا فَلَا اقْرَبَ، ثُمَّ الدَّوْرَانُ فِي مَحَلٍّ، ثُمَّ فِي مَحَلِّينَ، ثُمَّ السَّبَرُ، ثُمَّ الشَّبَهُ، ثُمَّ [الْإِيَاءُ، ثُمَّ الطَّرْدُ]^(٣).

الثالث: بِحَسَبِ دَلِيلِ الْحُكْمِ: فَيَرْجَحُ النَّصُّ، ثُمَّ الْإِجْمَاعُ؛ لِأَنَّهُ فَرَعُهُ.

الرابع: بِحَسَبِ كَيْفِيَّةِ الْحُكْمِ: وَقَدْ سَبَقَ.

الخامس: مُوَافَقَةُ الْأُصُولِ فِي الْعِلَّةِ [أَوْ]^(٤) الْحُكْمِ، وَالْأَطْرَادُ فِي الْفُرُوعِ.

الْكِتَابُ السَّابِعُ (فِي الْاجْتِهَادِ وَالْإِفْتَاءِ)

وَفِيهِ بَابَانِ:

البَابُ الْأَوَّلُ (فِي الْاجْتِهَادِ)

وَهُوَ اسْتِيفْرَاجُ الْجَهْدِ فِي دَرْكِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ. وَفِيهِ فَصْلَانِ:

(١) كَذَا فِي (ش، ر، ت). لَكِنْ فِي (ع، م، ف، ن): الْعِلْيَةُ.

(٢) فِي ع: مَا ثَبَتَ. وَفِي ر: مَا يَثْبُتُ.

(٣) هَكَذَا فِي: (ف، ر، ت، ن)، مَتْنُ شَرْحِ الْأَصْفَهَانِيِّ (٢/٨١٣)، مَتْنُ مَخْتَصَرِ التَّيْسِيرِ (٣/١٤٦٧)،

مَتْنُ الْإِبْهَاجِ (٧/٢٨٤٢). لَكِنْ فِي (ش، م، ع): ثُمَّ الطَّرْدُ ثُمَّ الْإِيَاءُ.

(٤) كَذَا فِي (ش، ع، ر، ن). لَكِنْ فِي (م، ف، و).

الفصل الأول (في المجتهدين) ^(١)

وفيه مسائل:

الأولى: يجوزُ له عليه الصلاة والسلام أن يجتهدَ؛ لِعُموم ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ [الحشر: ٢]،
ووجوبِ العملِ بالرَّاجِحِ، ولأنَّهُ أَشَقُّ، وَأَدْلُّ عَلَى الْفُطَانَةِ؛ فَلَا يتركُهُ.
و[منعه] ^(٢) أبو علي وإبْنُهُ:

- لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]. قُلْنَا: مَأْمُورٌ بِهِ؛ فَلَيْسَ بِهَوَى.
- ولأنَّهُ [ﷺ] ^(٣) يَنْتَظِرُ الْوَحْيَ. قُلْنَا: لِيَحْصُلَ الْيَأْسُ عَنِ النَّصِّ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ
أَصْلًا يَقِيسُ عَلَيْهِ.

فَرَعٌ: لَا يُخْطِئُ اجْتِهَادُهُ، وَإِلَّا [لَمَّا] ^(٤) وَجَبَ اتِّبَاعُهُ.

الثانية: يجوزُ لِلْغَائِبِينَ عَنِ الرُّسُولِ ﷺ، وَفَاقًا، وَلِلْحَاضِرِينَ أَيْضًا؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ
أَمْرُهُمْ بِهِ.

قِيلَ: عُرْضَةٌ لِلْخَطَأِ. قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ بَعْدَ الْإِذْنِ.
وَلَمْ يَثْبُتْ وَقُوعُهُ.

(١) كذا في (ع، م، ن). لكن في (ش، ف، ر): المجتهد.

(٢) كذا في (م، ت). لكن في (ش، ع، ف، ن): منع.

(٣) ثابتة في (ع).

(٤) ثابتة في: (ش، ع)، متن شرح الأصفهاني (٢/ ٨٢٦)، متن الإيهاج (٧/ ٢٨٨٧). وعليها شطب في

(ن، ف). لكن ليست في (م، ر)، وعلى حذفها مَسَى بعض الشارحين. وفي (ر، ت) العبارة هكذا:

وإلا لوجب اتباعه.

الثانية: لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَعْرِفَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ، وَالْإِجْمَاعِ^(١)، وَشَرَائِطِ الْقِيَاسِ، وَكَيْفِيَةِ النَّظَرِ، وَعِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَحَالِ الرُّوَاةِ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْكَلَامِ وَالْفِقْهِ؛ لِأَنَّهُ نَتِيجَتُهُ.

الفصل الثاني: في حكم الاجتهاد

اِخْتَلَفَ فِي تَصْوِيبِ الْمُجْتَهِدِينَ بِنَاءً عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ لِكُلِّ صُورَةٍ حُكْمًا مُعَيَّنًا، وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ أَوْ ظَنِّيٌّ. وَالْمَخْتَارُ مَا صَحَّ عَنِ الشَّافِعِيِّ ط أَنَّ فِي الْحَادِثَةِ حُكْمًا مُعَيَّنًا عَلَيْهِ أَمَارَةٌ، مَنْ وَجَدَهَا أَصَابَ، وَمَنْ فَقَدَهَا أَخْطَأَ وَلَمْ يَأْتُمْ؛ لِأَنَّ الْاجْتِهَادَ مَسْبُوقٌ بِالْذَّلَالَةِ؛ لِأَنَّهُ طَلِبُهَا، وَالْذَّلَالَةُ مَتَأَخَّرَةٌ عَنِ الْحُكْمِ، فَلَوْ تَحَقَّقَ الْاجْتِهَادَانِ، لَاجْتَمَعَ النِّقِیْضَانِ، وَلَآئِهٖ قَالَ ﷺ: «مَنْ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ».

قِيلَ: لَوْ تَعَيَّنَ الْحُكْمُ، فَالْمُخَالَفَ لَهُ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ فَيَفْسُقُ [أَوْ] يَكْفُرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ الْآيَةُ [المائدة: ٤٤]. قُلْنَا: لَمَّا أُمِرَ بِالْحُكْمِ بِمَا ظَنَّهُ وَإِنْ أَخْطَأَ، حَكَمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ.

قِيلَ: لَوْ لَمْ نُصَوِّبِ الْجَمِيعَ، لَمَّا جَازَ نَصَبُ الْمُخَالَفِ، وَقَدْ نَصَبَ أَبُو بَكْرٍ زَيْدًا رضي الله عنه. قُلْنَا: لَمْ يَجْزُ تَوَلِيَّةُ الْمُبْطِلِ، وَالْمُخْطِئُ لَيْسَ بِمُبْطِلٍ.

(١) كذا في: (ر)، متن معراج منهاج (٢/٢٨٩)، متن شرح الأصفهاني (٢/٨٣١)، مختصر التيسير (٣/١٤٩٥، أم القرى). لكن في (م) ومتن الإبهاج (٧/٢٨٩٧): (يَعْرِفُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ وَشَرَائِطِ الْقِيَاسِ). وفي (ف): (يَعْرِفُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ وَالْإِجْمَاعِ وَشَرَائِطِ الْقِيَاسِ).

(٢) كذا في (ش، ع، ف). لكن في (م، ر): و.

فرعان؛ الأول: لو رَأَى الزَّوْجُ لَفْظَهُ كِنَايَةً، وَرَأَتْهُ [الْمَرْأَةُ] ^(١) صَرِيحًا، فَلَهُ الطَّلَبُ، وَلَهَا الْامْتِنَاعُ، فَيَرْجِعَانِ غَيْرَهُمَا.

الثاني: إِذَا تَغَيَّرَ الاجْتِهَادُ (كَمَا لَوْ ظَنَّ أَنَّ الْخُلْعَ فَسَخٌ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُ طَلَاقٌ)، فَلَا يُنْقَضُ الْأَوَّلُ بَعْدَ اقْتِرَانِ الْحُكْمِ، وَيُنْقَضُ قَبْلَهُ.

البَابُ الثَّانِي (فِي الْإِفْتَاءِ)

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: يَجُوزُ الْإِفْتَاءُ لِلْمُجْتَهِدِ وَمُقَلِّدِ الْحَيِّ. وَاخْتَلَفَ فِي تَقْلِيدِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ لَا قَوْلَ لَهُ؛ لِانْعِقَادِ الْجَمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ. وَالْمُخْتَارُ جَوَازُهُ؛ لِلْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ فِي زَمَانِنَا.

الثانية: يَجُوزُ الاسْتِفْتَاءُ لِلْعَامِّيِّ؛ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْصَارِ بِالِاجْتِهَادِ، وَتَقْوِيَةِ مَعَاشِهِمْ، وَاسْتِصْرَاحِهِمْ بِالِاسْتِغَالِ بِأَسْبَابِهِ، دُونَ الْمُجْتَهِدِ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالِاعْتِبَارِ.

قِيلَ: مُعَارَضٌ بِعُمُومٍ: ﴿ فَسْتَلُوا ﴾ [النحل: ٤٣] ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩]، وَقَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِعُثْمَانَ: «أَبَايُكَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَسِيرَةِ الشَّيْخَيْنِ».

قُلْنَا: الْأَوَّلُ مَخْصُوصٌ، وَإِلَّا لَوَجِبَ بَعْدَ الْاجْتِهَادِ. وَالثَّانِي فِي الْأَقْضِيَّةِ، وَالْمَرَادُ مِنَ «السَّيْرِ»: لُزُومُ الْعَدْلِ.

الثالثة: إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْفُرُوعِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْأَصُولِ. وَلِنَا فِيهِ نَظَرٌ. وَلَيْكُنْ هَذَا آخِرَ كَلَامِنَا، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ وَالْهَادِي.

(١) في (ش، ف) و متن معراج المنهاج (٢/ ٢٩٥) و متن شرح الأصفهاني (٢/ ٨٤٢): الزوجة.

فهرس الموضوعات

٣ مقدمة المُحَقِّق
٢٧ صُور المخطوطات
٣٣ نصُّ كتاب الحافظ العراقي: (النجم الوهاج في نَظْم المنهاج)
١٢٩ نصُّ كتاب القاضي البيضاوي: (منهاج الوصول إلى عِلْم الأصول)

النجم المنهاج

١٣٠	٣٤ التعريف بأصول الفقه والفقه
-----	----	----------------------------------

الباب الأول (في الحكم)

١٣١	٣٥ <u>الفصل الأول</u> : في تعريف الحكم
-----	----	---

الفصل الثاني (تقسيماته): واجب، حرام، مندوب، مكروه، مباح، القُبْح والحسن،

١٣٢	٣٦ الصحة والبطالان، الإجزاء، الأداء، الإعادة، القضاء، الرخصة والعزيمة
-----	----	--

١٣٥	٣٩ الواجب المعين و المخير والموسع والمضيق، فرض العين وفرض الكفاية
-----	----	--

١٣٨	٤٠ المسألة الرابعة: الأمر بالشيء هل هو أمرٌ بما لا يتم ذلك الشيء إلا به ؟ أم لا ؟
-----	----	--

الباب الثاني (فيما لا بُدُّ للحكم منه ، وهو الحاكم والمحكوم عليه ، وبِهِ)

١٤٠	٤٢ <u>الفصل الأول</u> (في الحاكم): شُكْرُ المنعم، الأفعال الاختيارية قَبْلُ البُعْثَةِ
-----	----	---

١٤١	٤٣ <u>الفصل الثاني</u> : في المحكوم عَلَيْهِ: المعدوم، الغافل، المُكْرَه
-----	----	---

١٤٣	٤٤ <u>الفصل الثالث</u> : في المحكوم به: التكليف بِالمُحَال، تكليف الكفار، الإجزاء
-----	----	--

الكتاب الأول: في (الكتاب)

الباب الأول (في: اللغات)

١٤٥	٤٦ <u>الفصل الأول</u> : (في الوَضْع)
-----	----	---

النجم المنهاج

١٤٦	٤٧	<u>الفصل الثاني:</u> في تقسيم الألفاظ: دلالة اللفظ (المطابقة، التضمن، الالتزام)
		تقسيم الألفاظ: (مركب، مفرد، حرف، فعل، اسم، كُلي، جزئي، متواطئ، مُشكك، جنس، مشتق، عَلم، مُضَمَّر، منفرد، متباينة، مترادفة، مشترك، حقيقة، مجاز، نص، ظاهر، مؤوَل، مُحَكَّم، متشابه، استفهام، أمر ...)
١٤٧	٤٨
١٤٧	٤٨	<u>الفصل الثالث:</u> (في الاشتقاق)
١٥٠	٥٠
١٥١	٥١	<u>الفصل الرابع:</u> (في الترادف)، وفيه مسائل
١٥١	٥١
١٥٣	٥٣	<u>الفصل الخامس:</u> (في الاشتراك) وفيه مسائل
١٥٣	٥٣
١٥٨	٥٧	<u>الفصل السادس:</u> (في الحقيقة والمجاز) وفيه مسائل
١٥٨	٥٧
١٥٩	٥٨	<u>الفصل السابع:</u> تَعَارُض ما يُخِل بالفَهْم: اشتراك، نقل، مجاز، إضمار، تخصيص
١٥٩	٥٨
١٦٠	٥٩	<u>الفصل الثامن:</u> في تفسير حروف يُحتاج إليها (الواو، الفاء، في، مِن، الباء، إنما)
١٦٠	٥٩
١٦١	٦٠	<u>الفصل التاسع:</u> (في كيفية الاستدلال بالألفاظ) وفيه مسائل
١٦١	٦٠
١٦١	٦٠	الأولى: لا يخاطبنا الله بالمهمل
١٦١	٦٠	الثانية: هل يجوز أن يريد الله تعالى باللفظ غير ظاهره؟
١٦١	٦٠	دلالة الخطاب على الحكم: منطوق، مفهوم، فحوى الخطاب، دليل الخطاب
١٦٢	٦٠	مفهوم اللقب، مفهوم الصفة، التخصيص بالشَّرْط، التخصيص بالعَدَد
		<u>الباب الثاني (في: الأوامر والنواهي)</u>
١٦٢	٦٢	<u>الفصل الأول:</u> (في لَفْظ الأمر)، وفيه مسألتان
١٦٥	٦٣	<u>الفصل الثاني:</u> في: صيغته، وحقيقته، وعدم دلالة على التكرار أو الفور
١٧٠	٦٨	<u>الفصل الثالث:</u> في النواهي (حقيقة النَّهي، ودلالته على الفساد، ومقتضاه)
		<u>الباب الثالث (في: العموم والخصوص)</u>
١٧٢	٦٩	<u>الفصل الأول:</u> (في العموم) وفيه مسائل: (ألفاظه، الجَمْع المنكَّر، ...)
١٧٣	٧٠	<u>الفصل الثاني:</u> (في الخصوص) وفيه مسائل: (تعريفات، أَقْل الجَمْع، ...)

المنهاج	النجم	
١٧٦	٧٢	<u>الفصل الثالث: (في المخصص): المتصل والمنفصل</u>
١٧٦	٧٢	المخصص المتصل وهو أربعة: (الاستثناء، الصفة، الشرط، الغاية)
١٧٨	٧٤	المُخصَّص المنفصل وهو ثلاثة: (العقل، الحس، الدليل السمعي)
١٧٩	٧٥	مسائل تتعلق بالتخصيص
١٨١	٧٧	المطلق والمقيد

الباب الرابع (في: المُجْمَل والمُبَيَّن)

١٨١	٧٧	<u>الفصل الأول: في المجل، وفيه مسائل</u>
١٨٢	٧٨	<u>الفصل الثاني: في المبين، وفيه مسألتان: (تأخيرُ البيان عن وقت الحاجة، ...)</u>
١٨٤	٨٠	<u>الفصل الثالث: في المبين له</u>

الباب الخامس (في: الناسخ والمنسوخ)

١٨٤	٨٠	<u>الفصل الأول: في النسخ، وفيه مسائل:</u>
١٨٧	٨٢	<u>الفصل الثاني: في الناسخ والمنسوخ، وفيه مسائل</u>

الكتاب الثاني (في السنة)

الباب الأول (في: أفعاله)

١٨٨	٨٤	المسألة الأولى: عصمة الأنبياء
١٨٩	٨٤	المسألة الثانية: فعله ﷺ المجرد
١٨٩	٨٥	المسألة الثالثة: معرفة جهة فعله
١٩٠	٨٦	المسألة الرابعة: الإعلان لا يتعارضان
١٩٠	٨٦	المسألة الخامسة: هل تعبد النبي ﷺ قبل البعثة بشرع أحد من الأنبياء؟

الباب الثاني (في : الأخبار)

- الفصل الأول:** فيما عُلِمَ صدقه، وفيه مسائل: (المتواتر، التواتر المعنوي) ٨٦ ١٩٠
الفصل الثاني: فيما علم كذبه ٨٩ ١٩٣
الفصل الثالث: فيما ظن صدقه (وجوب العمل بخبر الواحد، وشروطه) . ٨٩ ١٩٣

النجم المنهاج

- صفات الخبر: ٩٠ ١٩٥
 اللفظ الذي يُعَبَّرُ به الصحابي فيما نقله عن رسول الله ﷺ سبع درجات ٩٢ ١٩٧
 الحديث المُرسَل، رواية حديث النبي ﷺ بالمعنى، زيادة الثقة ٩٣ ١٩٧

الكتاب الثالث: الإجماع

الباب الأول (في : بيان كونه حجة)

- (وقوعه، حُجيتِه، إجماعُ أهل المدينة، إجماعُ العِترَةِ، إجماع الخلفاء الأربعة، ...) ٩٥ ١٩٩

الباب الثاني (في : أنواع الإجماع)

- المسألة الأولى: إذا اختلفوا على قولين، فهل لمن بعدهم إحداهما قول ثالث؟ ٩٧ ٢٠١
 المسألة الثانية: إذا لم يَفْصِلُوا بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ، فَهَلْ لِمَنْ بَعْدَهُم الْفَضْلُ ٩٧ ٢٠٢
 المسألة الثالثة: إذا اختلفوا على قولين فهل لهم أن يجمعوا بعد ذلك على أحدهما؟ ٩٨ ٢٠٢
 المسألة الرابعة: الاتفاقُ على أَحَدِ قَوْلَيِ الْأَوَّلَيْنِ ٩٨ ٢٠٣
 المسألة الخامسة: إذا اختلف مجتهدو عصر على قولين ثم ماتت إحدى الفرقتين ٩٨ ٢٠٣
 المسألة السادسة: إذا قَالَ الْبَعْضُ وَسَكَتَ الْبَاقُونَ (الإجماع السكوتي) ٩٨ ٢٠٣
 إذا قال بعض المجتهدين قولاً واشتهر ولم يُعرف له مخالف ولم تَذَرِ هل اُطْلِعَ عليه ٩٩ ٢٠٣

الباب الثالث (في : شرائطه)

- شرائطه ٩٩ ٢٠٤
 المسألة الخامسة: إذا عارضَ الإجماع نَصٌّ، أَوَّلُ الْقَابِلِ لَهُ، وَإِلَّا تَسَاقَطَا ١٠٠ ٢٠٥

الكتاب الرابع: (القياس)

الباب الأول (في: بيان أنه حجة)

- المسألة الأولى: القياس حجة في الأمور الدنيوية، واختلفوا في الشرعية على مذاهب ١٠١ ٢٠٥
إذا نصّ الشارع على العلة، فهل هو أمر بالقياس؟ ١٠٣ ٢٠٨

النجم المنهاج

- القياس على قسمين ١٠٣ ٢٠٨
ما يدخل فيه القياس وما لا يدخل ١٠٤ ٢٠٩

الباب الثاني (في: أركانه)

- الفصل الأول: في العلة ١٠٤ ٢٠٩
الطُّرُق الدَّالَّةُ عَلَى الْعِلَّةِ: (النَّصُّ الْقَاطِعُ وَالظَّاهِرُ، الْإِيْمَاءُ، الْإِجْمَاعُ، الْمُنَاسِبَةُ، الشَّبَهُ،
الدَّوْرَانُ، السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ، الطَّرْدُ، تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ) ١٠٤ ٢١٠
فِيمَا يُبْطِلُ الْعِلَّةَ: التَّقْصُّ، عَدَمُ التَّأْنِيهِ، الْكُسْرُ، الْقَلْبُ، الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ، الْفَرْقُ ١١٠ ٢١٥
أقسام العلة: التعليل بـ: القاصرة، المَحَل، الْحِكْم، الْعَدَم، الْحُكْمُ الْمُقَارَن، الْمَانِع ١١٣ ٢١٨
الفصل الثاني: في الأصل والفرع وشروط كل منهما ١١٤ ٢٢٠

الكتاب الخامس: (في: دلائل اختلف فيها)

الباب الأول (في: المقبولة منها)

- الأول: الأصل في المنافع الإباحة ١١٦ ٢٢٢
الثاني: الاستصحاب ١١٦ ٢٢٢
الثالث: الاستقراء ١١٧ ٢٢٣
الرابع: الأخذ بأقل ما قيل ١١٧ ٢٢٣
الخامس: المُنَاسِبُ الْمُرْسَل ١١٧ ٢٢٣
السادس: فَقْدُ الدَّلِيل ١١٧ ٢٢٣

الباب الثاني (في: المردودة)

٢٢٤	١١٨ الأولى: الاستحسان
٢٢٤	١١٨ الثانية: قول الصحابي
٢٢٥	١١٩ مسألة: تفويض الحكم إلى رأي النبي ﷺ والعالم

الكتاب السادس: في التعادل والتراجيح

الباب الأول (في: تعادل الأمرتين في نفس الأمر)

٢٢٦	١١٩ إذا تعارض دليلان
٢٢٦	١١٩ إذا نُقل عن مجتهد قولان في مسألة، فإمّا أن يُنصَّ عليهما في وقت واحد أو في وقتين
٢٢٦	١٢٠ الباب الثاني (في: الأحكام الكلية للتراجيح)
٢٢٦	١٢١ الباب الثالث (في: ترجيح الأخبار)
٢٢٩	١٢٢ الباب الرابع: في ترجيح الأقيسة

الكتاب السابع: الإجتهد والإفتاء

الباب الأول: (في: الاجتهاد)

٢٣١	١٢٤ الفصل الأول: في المجتهد
٢٣٢	١٢٥ الفصل الثاني: في حكم الاجتهاد
٢٣٢	١٢٥ هل كل مجتهد في الفروع مصيب؟ أم المصيب واحد؟
٢٣٣	١٢٦ الباب الثاني: في الإفتاء

صدر حديثاً - لأول مرة - للمحقق من مطبوعاتنا

من نادر مخطوطات علم أصول الفقه (٢)

شرح التجربة الوهبية في نظم المنهاج

تأليف

أبي زرعة علي الدين أحمد بن عبد الجبار (ابن العراقي)
(٧٦٤ - ٨٢٦ هـ)

يُطبع لأول مرة مُحققاً على ثلاث مخطوطات

وهو شرح لألفية (١٣٦٧ بيتاً) نظمها والده الحافظ العراقي
"منهاج الوصول إلى علم الأصول" في أصول الفقه للفاخر البغدادي.

من نادر مخطوطات علم أصول الفقه (٣)

التجربة لما في منهاج الأصول من المنقول والمعقول

تأليف

أبي زرعة علي الدين أحمد بن عبد الجبار (ابن العراقي)
(٧٦٤ - ٨٢٦ هـ)

يُطبع لأول مرة مُحققاً على مخطوطتين

وهو نكت (فوائد وتوضيحات ولصاحبات وتنبهات) على
"منهاج الوصول إلى علم الأصول" في أصول الفقه للفاخر البغدادي.

تحت الطبع

من نادر مخطوطات علم أصول الفقه (٤)

النبذة الرَكَبِيَّة في القواعدِ الأصلية

تأليف

الحافظ البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم
(٧١٣ - ٨٢٣ هـ)

وسمها نفسها (١٠٣٢ بيتاً) للمؤلف

النبذة الألفية في الأصول الفقهية

يُطبع لأول مرة مُحققاً على أكثر من عشر مخطوطات

من نادر مخطوطات علم أصول الفقه (٥)

القول في الأصول السنية في شرح الألفية

تأليف:

الحافظ البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم
(٧٦٣ - ٨٣١ هـ)

وهو شرح لألفية (١٠٣٢ بيتاً) في أصول الفقه

يُطبع لأول مرة مُحققاً على ثمان مخطوطات

تحقيق الشيخ

عبد الله رمضان موسى

كلية الشريعة

الناشر

مكتبة التوعية الإسلامية
للبحوث والنشر العلمي

هاتف: ٣٧٧٧٨٧٧٢ - ٣٣٧٦٥٣٤٤

جوال: ٠١٠٠٥٢٥٥١٤٠

مكتبة

دار النصيحة